الطائفية في العراق

الواقع والحل

د. سعيد السامرائي





الطائفية في العراق

الطبعة الأولى
١٤١٣ - ١٩٩٣



لندن

AL-FAJR

B.M. BOX 1505 LONDON WC1N 3XX ENGLAND U.K.

د. سعيد السامرائي

الطائفية في العراق

الواقع والحل

مؤسسة الفجر
لندن



المحتوى

الإهداء

الى المتَحَنين بصنوف المحن،

الى المبتَلين بأنواع البلاء،

الى المحاطين بزُمَر البغي،

الى المطوّقين بعصابات الظلام،

الى المحاصَرين من كل جانب،

الى أهلي،

الى العراقيين جميعًا.



المنهج الأعلى

قال تعالى: ((إن الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعًا لست منهم في شيء)) الأنعام ١٥٩.

وقال جلّ شأنه: ((.. ولا تكونوا من المشركين، من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعًا، كل حزب بما لديهم فرحون))الروم ٣١-٣٢.

وقال رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله: ((أُمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلاّ اللّه، وأنّي رسول اللّه، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة)) أو كما قال.

وقال (ص): ((المسلمون يدٌ واحدة يسعى بها أدناهم، وهم يدٌ على من سواهم)) أو كما قال.

وقال (ص): ((من أصبح ولم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم)) أو كما قال.

وقال أمير المؤمنين (ع): ((الناس إثنان: أخ لك في الدين أو شبيه لك في الخَلْق)).



تنبيه

أحبّ أن أنبّه القراء الكرام الى أن جميع أسماء الشخصيات الواردة في الكتاب ليست مستهدفة لذاتها أن بمدح أو بذمّ أو بنقد أو غيره، وإنما هي شواهد وأمثلة تميط اللثام عن الواقع.

كما أحبّ أن أنبّه القراء الكرام الى أنني لا أمثّل أي شخص أو جهة سياسية أو اجتماعية أو خيرية أو أي تنظيم من أي نوع كان، وليس لي الآن، كما لم يكن لي من قبل، أية علاقة تنظيمية أو مصلحية بأي منها.

كما وأن الآراء التي في هذا الكتاب تعود لي وحدي وأتحمل مسؤوليتها أمام الله والناس، فيما عدا ما استفدت منه من آراء وتحليلات كتّاب أو باحثين آخرين والذي تمت الإشارة إليها في محلّه.



تمهيد

ينقسم هذا الكتاب الى مقدمة، وأربعة أبواب في كل باب بضعة مقالات، وخلاصة. وقد تضمن المحتوى أسماء الأبواب وأسماء المقالات فقط، أما المواضيع التي بحثت في كل مقال فقد وضعتها في أول صفحة من كل مقال، كي يسهل تناول الكتاب.

في المقدمة شرحنا الأسباب التي دعتنا الى بحث موضوع الطائفية في العراق وذلك للحساسية التي ترافق إثارة هذا الموضوع عادة، ولسهولة إلقاء التهم على من يتعرض له بغض النظر عن أهميته ودرجة استحقاقه للإثارة والبحث.

في الباب الأول أعطينا أدلة كثيرة على وجود الطائفية وترسخها في المجتمع والدولة العراقية، وذلك بإعطاء وصف تاريخي موجز للطائفية في الدولة العراقية، وأيضاً شواهد من الحاضر المعاش بإدراج كلمات لبعض الأشخاص داخل العراق وخارجه خصوصاً بعد الأحداث الأخيرة التي تلت غزو الكويت في آب ١٩٩٠.

أما الثاني فقد تضمن عدة مقالات أولها يبحث فيما إذا كانت الطائفية من مخترعات الاستعمار الحديث أم أنها كانت موجودة وبنى عليها الاستعمار. وفي مقالين تاليين عددنا العقد الطائفية التي يئن تحت وطأتها الشيعة والسنّة العراقيون، مع شرح ومناقشة لما يقف وراء هذه العقد. أما المقالان الأخيران من هذا الباب فهما موجهان الى الشيعة بدرجة أولى كون الأول منهما يدعو الى إحياء التشيع لأهل البيت (ع) والثاني يدعو الى عدم التوقف عن إعلان المظلومية الطائفية وينبّه الآخرين (السنّة) الى لزوم هذا الإعلان وبالتالي وجوب تقبله.

في الباب الثالث طرحنا الحل، أو الحلول للمشكلة الطائفية العراقية، وهي حلول لا تخرج عن الحدود النظرية مع أعطاء تصورنا لبعض التفاصيل العملية. وقد شملت الحلول جميع المساحات: الفردية في مقالين، والمؤسساتية الدينية في مقال ثالث، والشمولية للدولة العراقية – وهو ما قد يكون أهم مقال في الكتاب – في مقال رابع، والتنبيه على أهمية حل مشكلتي التبعية الإيرانية لبعض العراقيين والحدود العراقية

الإيرانية كونهما مشكلتين يمكن استعمالهما من قبل الدولة الطائفية متى شاءت، وعلى حساب الفرد العراقي والوطن العراقي، في المقال الأخير.

أما الباب الرابع فقد توجهنا بكلامنا فيه الى الإسلاميين من الطائفتين لاعتقادنا أن هؤلاء الإخوة مسؤولون أمام الله تعالى والعراق أرضاً وشعباً في مواقفهم من المشكلة الطائفية في العراق، سواء على صعيد الواقع الطائفي المعاش أو الحلول الواجب الإسراع ببحثها وتنفيذها.

ولأجل تأكيد الأفكار التي طرحها الكتاب وتلخيصها للقارئ الباحث (حيث نرى ويرى بعض الإخوة الذين اطلعوا على الكتاب قبل نشره أن الكتاب من الممكن أن يصير مرجعًا) وضعنا خلاصة قصيرة في آخر الكتاب ضمناها خلاصة الواقع الطائفي للعراق والحل المقترح من قبلنا.

ويستطيع القارئ أن يعتبر أن البابين الأول والثاني هما بابا الواقع الطائفي العراقي، في حين أن البابين الثالث والرابع هما بابا الحلول المقترحة.

هذا، ويجد القارئ في آخر الكتاب ثلاثة ملاحق استخدمنا نصوصاً منها في ثنايا الكتاب ورأينا أن نثبت نصوصها كاملة كملاحق.

المقدمة

١. مصطلحا السنّة والشيعة

٢. الدواعي الى الكتابة في هذا الموضوع الآن

٣. خلفية المؤلف

٤. من هو المعني بهذه المقالات

٥. قضية مصيرية



المقدمة

١. مصطلحا السنّة والشّيعة

نقصد بمصطلحي السنّة والشيعة في هذا الكتاب ما يلي:

السنّة: الطائفة المسلمة التي تسمى أهل السنّة أو أهل التسنّن أو السنّيين في العراق والعالم.

الشّيعة: الطائفة المسلمة الإمامية الإثنا عشرية نسبة الى تمسكها بالولاء العقائدي بإثني عشر إماماً من آل الرسول (ص).

٢. الدواعي الى الكتابة في هذه الموضوع الآن

لا خلاف في أن ما حصل في الربع الأول من عام ١٩٩١م هو زلزال هائل للمسلمين والعرب بصفة عامة، والعراقيين بصفة خاصة، ولشيعة العراق بشكل أخص. فلم يحدث أن اتفقت إرادة الطواغيت الكبار وعملائهم الصغار على تدمير بلد وشعب مادياً ومعنوياً كما حدث للعراق والعراقيين في ذلك العام المشؤوم.

ولقد كان للمسلسل الدامي فصول متعددة مختلفة المشاهد ولكنها ذات قاسم مشترك ألا وهو تدمير العراقيين. فالفصل الأول وهو غزو الكويت يختلف كلياً عن عمليات طرد القوات العراقية الغازية من الكويت، وهذان يختلفان عن الانتفاضة ومن ثم إبادتها، وأخيراً في الفصل الأخير وهو الموقف اللامبالي الدولي-العربي-الإسلامي لما جرى ويجري على شيعة العراق. ففي جميع هذه الفصول كان إيذاء العراقيين الشيعة هو القاسم المشترك: تدمير سمعتهم وبداية محاصرتهم اقتصادياً في الفصل الأول، إبادة العسكريين منهم وتدمير جيشهم وبلادهم وتخريب منشآتهم الاقتصادية وبنية بلادهم التحتية في الفصل الثاني، وخذلان سنّة العراق لإخوانهم الشيعة مع ما يعني من توكيد للفصل الطائفي في الفصل الثالث، وحرب الإبادة التي قام بها صدام للنفوس

والأموال والمراكز الدينية والعلمية والأراضي الزراعية للشيعة في عمليات ضرب الانتفاضة مع مهاجمتهم من على وسائل الإعلان بشكل لم يسبق له مثيل في الفصل الرابع، وأخيراً استمرار عملية الإبادة الصدامية العالمية لشيعة العراق من خلال العمليات العسكرية والحصار للجنوب وخصوصاً مناطق الأهوار والحصار العالمي الذي سببه ليس عدم موافقة صدام على بيع النفط حسب قرار الأمم المتحدة وإنما سببه عدم إجبار أمريكا لهذا المجرم على الاذعان للقرار الذي استمر في عدم تنفيذه هو وقرار حقوق الانسان في حين أجبر على تنفيذ جميع القرارات الأخرى؛ كل ذلك وسط لا مبالاة عالمية - عربية - إسلامية، بل وتعتيم واضح. ولا عجب، فإن أعداء الشعب العراقي هم الأسياد أولاً، والعملاء ثانياً.

هذا الزلزال أصاب جميع العراقيين دون استثناء، وحرك بعضهم للعمل، ولكن لأسباب مختلفة لن نخوض عباب بحرها المتلاطم لئلا ندخل في ما لا طائل وراءه. ولقد حركني الزلزال الكبير للكتابة في أثناء القصف الأمريكي للعراق، ولعل مردّ ذلك هو حاجة النفس للهروب من الواقع المدمر ومحاولة عمل شئ ما، يعيش طويلاً ولا يخمد كما حصل للمظاهرات والاعتصامات التي قام بها العراقيون أثناء الأزمة ثم ما لبثوا أن عادوا الى سكونهم بعد أن سحقت الانتفاضة ولم يسقط المجرم. ولعل ما كتبت يجد طريقه الى النشر يوماً، أسوة بما كتبته بعدها وهو كتاب "صدام وشيعة العراق" رددت فيه على مقالات المجرم التي نشرها في جريدة الثورة تحت عنوان "لماذا حصل الذي حصل؟" وذلك في شهر نيسان ١٩٩١م يشتم فيها الشيعة العراقيين ويسفه عقائدهم بشكل لم يسبق له مثيل.

وكان للمواقف التي وقفها غير الشيعة أثرها عليّ لأكتب في هذا الموضوع بعد أن كان يبدو غير ملحّ، ولكن كشف الواقع عن طائفية شديدة، بل عنيفة يعيشها السنّة العراقيون وغير العراقيين، فشكلت مواقفهم مع مواقف بعض الجهات الأجنبية الدوافع للكتابة في هذا الموضوع الحساس.

ولقد كنت، ولا زلت من الذين يرون أن السبيل الأمثل لحل مثل هذه الخلافات هو مواجهتها ومناقشتها للوصول الى حل يرضي الأطراف جميعاً كيلا يظلوا يراوحوا في أماكنهم المليئة بالأحقاد والضغائن المؤسسة على معلومات منها ما هو غير صحيح،

ومنها ما هو مبالغ فيه. ولكنني لم أكن أفكر في مواجهة المشكلة بتفاصيلها المعاشة في عصرنا الحاضر، وإنما مواجهة أسبابها الأولى، أي ما جرى بعد وفاة رسول الله (ص) والنزاع الذي نشب بين جماعتين ثم عقابيل ذلك مما جرى في النصف الأول من القرن الأول والذي انتهى الى افتراق المسلمين الى فئتين: السنّة وهم الذين لم يكن لديهم اعتراض على حكم بني أمية، أو أي حاكم وشرطهم الوحيد هو هويته الإسلامية، والشيعة الذين لم يوافقوا على هؤلاء الحكام ليس فقط لعدم كفاءتهم أو عدالتهم، وإنما لتحقق الوجود الفعلي لأشخاص معينين اعتقدوا بوجوب تربعهم على كرسي الخلافة الإسلامية وهم أئمة أهل البيت عليهم السلام.

وبالفعل هيأت كتاب "حجج النهج" ضمنته الأجزاء المتعلقة بالموضوع في خطب علي بن أبي طالب (ع) الواردة في "نهج البلاغة"، وهو الكتاب المعروف الذي يضم خطب علي (ع) ورسائله وحكمه. ومهما يكن من أمر، وطالما ليس هناك مصلحة مباشرة لأحد في ما حدث في القرن الأول الهجري، فسيكون الأمر أهون على الجميع، أو هكذا أظن.

ولكن الكلام عن الطائفية العراقية بهذا الشكل كان من المواضيع التي كنت أرى أن يغض الطرف عنها، ويمتنع عن إثارتها لوجود مصلحة للخاصة والعامة في ذلك. فكان في نظري، أن من مصلحة الشيعة ألا يثيروا هذا الموضوع بهذا الشكل الواضح على أساس اعتقادي الثابت بأن الحكم الإسلامي، الذي أؤمن إيمانًا راسخًا بوجوب إقامته في العراق، سيتكفل حل هذه القضية.

كما كنت أرى أنه من المصلحة عدم تخويف السنّة العراقيين لمعرفتي بالعقد النفسية الطائفية التي يعانون منها نحو الشيعة، وإنما يجب الاستمرار في محاولة جذبهم الى صفوف المعارضة السافرة للنظام. السافرة لأنني أعتقد أنه لا يوجد عراقي إلا وفي داخله معارضة النظام، كيف لا والنفس تنزع الى العدل وتطلبه، فكيف في بلد يتسلط عليه مثل هذا الظالم الذي قل أمثاله في التاريخ، والذي طال ظلمه الجميع.

فكانت مصلحة الشيعة والسنّة معًا، وهذا يعني مصلحة العراق والإسلام، أن يتم مواجهة الموضوع في إطاره العام وأسبابه الأولى.

أما أن يصبح الشيعة هدفًا للمدافع والطائرات والتجويع والقتل والإبادة والحرب

النفسية، ولا من معين أو ناصر من إخوتهم السنّة العراقيين أو غيرهم، بل ومعاونة هذا الغير للظالم في حملاته الإجرامية لإبادتهم وتحطيمهم فإن السكوت ومواصلة الكلام بالصيغة القديمة ذاتها: "كلنا مسلمون"، "لا فرق بيننا"، "الشعب العراقي المتضامن"، أو ما أشبه ذلك فهو ليس فقط ضحكًا على الذقون، بل ومشاركة في الجريمة.

نعم، أصبح من الواجب أن يعرف الشيعي العراقي عدوه من صديقه، وأن يعين أخاه السنّي ليس بالعون المجاني الذي يتلقى أجوره عليه بعدها طعنات وطعنات، بل يعينه للخروج من هذا المستنقع الطائفي الذي لا يرضي الله ورسوله (ص) ويعود بالنفع عليه قبل غيره. يجب عليه أن يوصله الى قناعة، أو يجعله يعيش (بالحكومة العادلة) واقع أن الشيعي العراقي ليس أسوأ من السنة الذين حكموه على الأقل، بل قد يكون أفضل منهم، وأنه لا يهدف من مجيئه للحكم الى إبادة السنّة كما يصور له صدام وأمثال صدام.

ومن ثم، فقد أصبح على الشيعي أن ينقذ نفسه من الإبادة التي لا يتورع عن تنفيذ فصولها صدام وكل من هم على شاكلته من العملاء والمجرمين، الآن وفي المستقبل.

ولنوجز الدواعي للكتابة في موضوع الطائفية العراقية في النقاط التالية:

١. *ما جرى في العراق عام* ١٩٩١م

إنتفض الشيعة في العراق من البصرة جنوبًا الى الحلة شمالاً وفي بعض مناطق بغداد الشيعية، وقام معهم الأكراد في محافظات الشمال. وكانت انتفاضة الأكراد بعد انتفاضة الشيعة بعدة أيام، ولم يحدث فيها قتال كبير لأن الجيش العراقي كان في معظمه في الجنوب وجبهة الكويت أو في الوسط حول بغداد ليحمي النظام. وبعد أن وصل ثوار الجنوب والوسط، الشيعة، الى مشارف بغداد الجنوبية، ذهب زعماء الأكراد الى بغداد ليتفاوضوا مع صدام وسط العناق والتقبيل في أثناء شروع قوات الحرس الجمهوري بافتراس الشيعة في الجنوب والوسط بعد موافقة أمريكا لصدام بضربهم في اجتماع صفوان (١)، ومساعدتها بالمعلومات الدقيقة عن تحرك الانتفاضة كما كشف عن

(١) وهو الاجتماع الذي عقد بين نورمان شوارتزكوف قائد القوات الأمريكية والحليفة وخالد بن سلطان القائد الصوري والجنرال دو لابليير قائد القوات البريطانية، وبعض جنرالات صدام في مدينة صفوان العراقية الواقعة على حدود الكويت.

ذلك قائد القوات الأمريكية والحليفة نورمان شوارتزكوف لإحدى قنوات التلفزيون الأمريكي عندما انتاب الإدارة الأمريكية الشعور بالرعب بعد أن انكشفت لها الهوية الإسلامية الشيعية للانتفاضة العراقية، على حد قوله؛ وما خفي كان أعظم.

ولقد صرح أحد مسؤولي الجبهة الكردستانية في لندن بأن الأكراد ذهبوا لمفاوضة صدام بعد المداولة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. وبالطبع لم يتداول الإخوة الأكراد مع الصين أو فرنسا أو الاتحاد السوفياتي المحتضر، وإنما مع أمريكا.

ولقد فوجئ الإخوة الأكراد بقرار قياداتهم وصرح مسؤولوهم الفرعيون في أوروبا وأمريكا لإخوانهم العرب العراقيين بأنهم غير راضين عن مفاوضة صدام ولكن قيادتهم قررت ذلك لتستفيد من الوضع الضعيف للنظام! هذا مع أن النظام كان قد أوشك على السقوط بحيث لا يمكن أن يفكر أي معارض بالتفاوض، وأصبح العراقيون قاب قوسين أو أدنى من سحق النظام المجرم، حتى قيل أن صداماً قد وصل الى الرطبة تهيئة لهربه الى الأردن ومن ثم الى الجزائر. بل إن المسؤول الجزائري الذي سئل عن الخبر المنشور في جريدة فرنسية مفاده أن صداماً طلب اللجوء في الجزائر، لم ينف الخبر، بل قال بأن صداماً إن أراد القدوم الى الجزائر فإن الجزائر سترحب به كأي عربي.

فهل أن هذه الأحداث الهائلة، في أعقاب الهجمة الأمريكية المدمرة، والوضع الاقتصادي والصحي المتدني للعراقيين جميعاً، هل حرّك السنّة العراقيين ضد النظام؟

إن نظرة سريعة لخارطة الانتفاضة تبين أن المناطق التي لم تثر هي معظم مناطق محافظتي العاصمة بغداد وديالى، وجميع مناطق محافظتي صلاح الدين والرمادي، ومدينة الموصل نفسها وليس القرى الكردية التي حولها (ما عدا القرى المسيحية واليزيدية بالطبع) والتي طرد منها الجيش وأزلام النظام. ولقد انتفضت مدينة الثورة في بغداد ومدينة الشعلة، وكلاهما يسكنهما الشيعة وحدهم. كما انتفضت المناطق الشيعية في محافظة ديالى.

ولو أعطينا الحق لسكنة بغداد كونهم تحت قبضة النظام مباشرة، وسكنة محافظة صلاح الدين كون بعضهم أهل النظام وأقرباءه مثل تكريت والدور، وبعضهم الآخر يقع تحت قبضة النظام كسامراء السنّيّة (المعادية في معظمها للنظام) وبلد الشيعية (على

بعد ٥٠كم جنوبي سامراء)، ومدينة الرمادي القريبة من بغداد، فما هو عذر سكنة راوة وحديثة والريحانة (التي بنيت خلفًا لعانة التي غرقت) وهيت غرب العراق، ومدينة الموصل في الشمال والتي تبعد ٤٠٠كم عن العاصمة بغداد والتي حاصرها الأكراد قبل أن يفاوضوا النظام؟

إن هذه المدن التي لم تنتفض لا تشكل شيئًا كبيرًا بالنسبة للتعداد السكاني للعراق، ولكن أهميتها تأتي من زاويتين:

الأولى: هي استحالة سيطرة النظام وهو في قوته على كل مناطق العراق لو ثارت، فكيف وهو بهذا الضعف؟

ثانيًا: إن الغالبية الساحقة من الضباط الكبار في الجيش العراقي، ومعظم الضباط الصغار هم من سكنة هذه المناطق. لذا فإن انتفاضة أهلهم ستجعل من مواجهتهم لهم أمرًا مستبعدًا، بل مستحيلاً إذا ما طالت المواجهة.

ولا علاقة لوجود ضباط كثيرين في الجيش العراقي من هذه المناطق بعدم انتفاضتها، لأن هؤلاء قد ذاقوا ظلم صدام بشكل لا يحتاج الى دليل. فكان هؤلاء الضباط يتلقون أنواط الشجاعة في الحرب مع إيران لكي يصعدوا الى المشانق بعد أشهر إما بتهمة التقصير في الحرب وإما بتهمة التآمر ضد النظام. هذا، ناهيك عن الجنود الذين قتلوا خلال الحرب مع إيران في جميع هذه المناطق.

أكثر من ذلك، فإن هذه المناطق، كون الكثير من القيادات الحزبية البعثية وقيادات النظام كانت منها، قد تعرضت للتصفيات المستمرة طوال حكم النظام القائم على التنكيل والاعدام والقتل والتصفية. فالرغبة بالانتقام والكره والحقد موجود. كيف لا وهو موجود حتى في مدينة تكريت معقل النظام حيث نكل صدام بالكثير من أبنائها.

ولئن أعوزني الدليل في الموصل وهيت وراوة والرمادي، وهو موجود، فلن يعوزني مع سامراء مدينة أهلي، والتي أعرف مشاعر أبنائها، ويعرفها العراقيون عمومًا إزاء النظام القائم. بل أن صدامًا لا يجهل كره السامرائيين له ولا درجة استعدادهم لتصفية الحساب معه عندما تسنح له الفرصة.

فهل هناك سبب غير المشاعر الطائفية في عدم ثورة هذه المدن السنّية في ظروف

يندر وجودها: نظام ضعيف محطمة ماكنته العسكرية، لا توجد لديه وسائل اتصالات، ولا طرق ولا جسور، معزول دولياً وعربياً وإقليمياً، مكسور الهيبة أمام العراقيين والعالم.. ومن ثم فقد ثار معظم العراقيين عليه في ١٤ محافظة وحطموا مواقعه في سرعة قياسية مستفيدين من الظروف غير الطبيعية للنظام والبلاد والحقد الهائل في قلوب الناس والذي كان يعتمل في الصدور منذ سنوات، ثم ها هو يزداد في شهور الأزمة الثمانية بدءاً من غزو الكويت.

والخلاصة، لم يكن غير الموقف الطائفي سبباً دون ثورة السنّة العراقيين في آذار ١٩٩١م. تلك الثورة التي لو شاركوا فيها لمسحوا بالحذاء ليس فقط النظام المجرم، بل مخططات أمريكا التي أصبحت بعد فشل الثورة الأمل الذي ينظر إليه معظم العراقيين، والحركات السياسية، وبضمنها الإسلامية مع الأسف، للخلاص من صدام وظلمه.

٢. *موقف الإسلاميين السنّة من العرب*

وقف الإسلاميون العرب بجانب العراق ضد الهجمة الأمريكية، وذلك في الأردن والسودان واليمن والجزائر والمغرب وتونس. وكتحصيل حاصل، فإن من يقف بجانب العراق فهو يقف مع شيعة العراق الذين يشكلون أغلبية سكانه وأغلبية جنوده. ولكن بمجرد أن اندلعت الانتفاضة خَفَتَ صوت هؤلاء الذين ملأوا شوارع عمّان وتونس والجزائر وصنعاء والدار البيضاء، وأداروا ظهورهم للإبادة الجماعية التي نفذها صدام.

فهل أن دم العراقي يحرم عندما تذبحه السكين الأمريكي ويحل عندما تذبحه السكين الصدامي؟!

وهل كان هؤلاء الإخوة لا يزالون يحلمون أحلامهم الوردية التي أدخلهم صدام فيها (ويا لسخافة العقول) من أنه سيحرق نصف إسرائيل وأن مليون عراقي سيواجه قوات التحالف على أرض الكويت الى غير ذلك من الترهات التي انكشفت حقيقتها؟

إن صداماً لا يخرج، بعد تنفيذ وعده ووعيده، من أن يكون مدعياً كاذباً، أو خائناً. فإما أن كانت هذه الأسلحة بحوزته ولم يستخدمها خوفاً من أمريكا حيث هددوه بأنهم سيزيلونه ويلاحقونه وكل من له علاقة بالموضوع في حالة ضرب القوات المتحالفة بالسلاح الكيمياوي والجرثومي، كما عليه أن يمتنع عن ضرب إسرائيل بهذه الأسلحة.

وبالتالي فهو أكبر خائن للعراق والعرب والمسلمين (١)، أو أنه كان كاذبًا، وبالتالي أوقع العراق والعراقيين فيما لا طاقة لهم به إرضاءً لنزواته أو تنفيذًا لخطة أمريكا أن بالاتفاق المباشر أو الضمني، وبالتالي فهو خائن الخيانة العظمى وأكثر منها.

وضرب إسرائيل! كم قتل؟

لقد كان مقدار الإصابات الإسرائيلية إمرأتين عجوزين!!!

وليقارن الإخوة العرب هذا العدد الكبير (!) بالإسرائيليين الذين يقتلهم المجاهدون الشيعة اللبنانيون في سيارات مفخخة يقودها مجاهد واحد فقط، ليقارنوا عسى أن يتمكن المنطق من العقول الفارغة.

فهل هناك سبب غير الطائفية في أن يدير هؤلاء ظهورهم للشيعة بعد أن توقفت أمريكا عن ذبحهم وبدأ صدام يكمل المهمة؟

أكثر من هذا، صرح بعضهم مثل "علي بلحاج" الشخص الثاني في جبهة الإنقاذ الجزائرية مؤيدًا صدام على ضرب الانتفاضة. ولا أدري إن كان علي بلحاج يحفظ الحديث الشريف ((من أحب عمل قوم حشر معهم)).

حتى إسلاميي الكويت السنّة والذين يفترض أن يؤيدوا أي عمل موجه ضد صدام، وإن كان من باب الانتقام منه بعد أن وقفوا بجانبه في حربه ضد إيران، أو من باب العيب حتى، هؤلاء صاروا يصرحون برفضهم قيام دولة شيعية في جنوب العراق كما صرح "مبارك الدويلة" النائب الكويتي وهو لما يزل في دولة الإمارات ولم يسمح له بعد بدخول الكويت بعد زلزال صدام!!

ولم نسمع صوتًا، بمساندة العراقيين وهم يتعرضون للوحشية الصدامية، لمن ذهبوا الى مؤتمر صدام الذي عقده ليجمع المسلمين حوله بعد غزو الكويت فصفقوا وكبروا وهللوا له مثل راشد الغنوشي التونسي، ومثل ذاك الشيخ الفلسطيني الذي طالب بمبايعة صدام خليفة للمسلمين!!

---

(١) وهو الواقع حيث هو يمتلك هذه الأسلحة لأنه كان قد استعملها ضد إيران والأكراد في الشمال والعرب في الأهوار، وكما كشفت لجان تدمير الأسلحة للأمم المتحدة فيما بعد، ولكنا نفترض عدم معرفة الإخوة العرب بهذه التفاصيل.

ولم يجد "حسن الترابي" زعيم الجبهة القومية السودانية، الذي يعتبر زعيم الإسلاميين في السودان، مانعًا في أن يذهب على رأس وفد الى طهران يطلب من الحكومة الإيرانية أن تنصر النظام العراقي، مع أن هذا النظام هجم هجومه الظالم على إيران بهدف إسقاط هذه الحكومة، ولم يمض على وقف إطلاق النار سوى سنتين، بل ولا تزال الكثير من الأمور معلقة ومنها موضوع الأسرى. ولكن عندما شحذ صدام سكينه ليذبح العراقيين لم نسمع للترابي حسيسًا وكأن الأمر لا يعنيه، وكأنه لم يسمع قول رسول الله (ص): ((من أصبح ولم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم)). وحسب علمنا فإن الترابي يعتبر الشيعة مسلمين فما هذا الإهمال لأمورهم؟

٣. موقف *الفلسطينيين*

لا جدال في أن موقف الفلسطينيين الذين أيدوا غزو صدام للكويت هو موقف يفتقر الى الشهامة ونجدة المظلوم من جهة، وغير مسؤول من جهة ثانية. فقد كان من المتوقع من الفلسطينيين أن يقفوا مع الكويتيين ضد العدوان الصدامي [١].

فالكويت هي أهم نقطة تجمع للفلسطينيين في العالم، وبدون استثناء. فالتجمع البشري الفلسطيني خارج دائرة المخيمات (في الأردن ولبنان) هو الأكبر في الكويت، وبالتالي فإن ما يضخ من أموال في جيوب قادة منظمة التحرير الفلسطينية من الكويت لا يمكن تعويضه. ولعل هذا هو السبب الذي دفع صلاح خلف الشخص الثاني بعد ياسر عرفات بأن يعترض على صدام وبشدة مما أدى الى تصفيته.

ولئن كانت المشاعر الشعبية التي تتأجج عادة عندما يبدأ أحد الممثلين من الحكام بنفخ أبواق التحرير والكفاح والنضال ضد إسرائيل كما حصل من صدام، ولئن وجد الشعور بالاحباط احتمالاً بالنصر الذي طال انتظاره والذي سيتحقق بقنابل صدام التي ستحرق نصف إسرائيل وبمساومته الكويت مقابل إعطاء الفلسطينيين دولة، فكان أن أيد أصحاب هذه المشاعر هذا المدعي الكذاب واندفعوا خلفه، فإنهم كان يجب أن

---

(١) قد لا يعرف الكثير من القراء أن الفلسطينيين وقفوا موقفًا مختلفًا تمامًا عندما هدد عبد الكريم قاسم حاكم العراق في أول الستينات بأن يحتل الكويت كونها جزءًا من العراق. فقد خرجوا في مظاهرات في شوارع الكويت يطالبون بتوزيع السلاح عليهم للدفاع عن الكويت وهم يهتفون باللهجة الكويتية: "عَطْنه سلاح يو عبد الله"، فما عدا مما بدا؟

يكونوا أول من يقف ضده بعيد توقف الحرب مباشرة وبغض النظر عن انتفاضة الشعب العراقي، لأنه توضح للعالم ليس فقط كذب ادعاءاته وإنما مساهمته بشكل أو بآخر في تدمير العراق الذي كان، بعد خروج مصر من المعركة، البلد رقم واحد الذي تريد إسرائيل التخلص من خطره. كان يجب على المقاتلين الفلسطينيين أن يعدوا الخطط للاقتصاص من هذا المجرم وتخليص الأمة من دوره الأساسي في التآمر على قضاياها وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني المظلوم (١).

إلا أن الذي حدث هو أنهم أخذوا يكذبون أخبار الاندحار المخزي لصدام وجيشه، ليس لأنه كان ممكنًا أن ينتصر على أمريكا فهذا مستحيل، ولكن لأنه لم يقاتل أصلاً، بل ترك الجنود العراقيين مرامي للطائرات والمدافع والدبابات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، ثم أمر بالانسحاب فجأة وبعد أن تدمر كل شئ استكمالاً للخطة الأمريكية. لقد كذب الفلسطينيون الأخبار، حتى قال بعضهم بأن ما سمعه الناس من الصوت القبيح لصدام وهو يعلن موافقته على قرار ٦٦٠ بالانسحاب من الكويت، قالوا بأن المتكلم لم يكن صدامًا بل هي حيلة أمريكية ألكترونية!!

ما يهمنا هنا هو أن الفلسطينيين كان يجب عليهم أن يكونوا أول من يعلن براءته من صدام، ثم كان عليهم أن يكونوا أول من يساند الانتفاضة العراقية التي قامت للتخلص من هذا الطاغوت.

ولكن الذي حصل لم يكن سكوت الفلسطينيين عن الأحداث، ولو فعلوا لهان الخطب، ولكنهم وضعوا أيديهم بيد المجرم صدام وذهبوا الى مدن الجنوب والوسط العراقي الثائر يقتلون العراقيين ويسفكون دماءهم.

وهكذا، شارك في سفك دماء الشعب العراقي من كان يجب أن يكون أول من يقاتل معه للتخلص من هذا المجرم العميل. نعم الشعب العراقي الذي احتضن الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨م، وجاد بالدماء والأنفس على سهول وروابي فلسطين نصرة للشعب

(١) لقد كان من نتائج غزو صدام للكويت أن جلس وفد فلسطيني على طاولة واحدة مع وفد إسرائيل لأنه قد أصبح مبررًا لقادة المنظمة أن يتنازلوا عن آخر ما تبقى من ثوابت الحق الفلسطيني. فهل أن هذا هو ما عناه صدام قبل تدمير العراق بأن العراق يجب أن يدفع الكثير أو يضحي كثيرًا من أجل حل المشكلة الفلسطينية؟!!

الفلسطيني المظلوم في حروب ٤٨ و ٦٧ و ٧٣. وكانت معظم هذه الدماء العراقية دماء شيعية لكون الجيش العراقي يضم في صفوفه أغلبية شيعية ساحقة من الجنود والمراتب، إضافة الى الضباط الصغار وذوي الرتب المتوسطة (لأن الرتب الكبيرة هي لغيرهم عادة).

ولعل من سقط شهيداً على أرض فلسطين في العام ٤٨ عام النكبة أو عام ٦٧ عام الهزيمة دفاعاً عن الحق الفلسطيني سيلتقي ابناً أوحفيداً أو أخاً مقتولاً بيد من ضحى بنفسه من أجلهم!

٤. موقف *العرب* عموماً

كما ذكرنا في ٢ أعلاه تميز موقف العرب بتناقض صارخ. فبينما هم يتظاهرون بمئات الألوف في الأردن واليمن والسودان والمغرب والجزائر وتونس والعواصم العالمية أثناء العدوان الأمريكي على العراق، سكتوا ولم ينبسوا ببنت شفة أثناء العدوان الصدامي على العراق. لقد ظننا، جهلاً، بأن هؤلاء كانوا قد خرجوا في تظاهراتهم دفاعاً عن الطفل العراقي والأم العراقية والجندي العراقي، أما وقد خذلوا الطفل والأم والجندي عندما ثاروا على الطاغوت الذي افتضح أمره لكل ذي عينين، فإنهم لم يخرجوا دفاعاً عن العراق والعراقيين، وإنما دفاعاً عن أحلام وطموحات ظنوا أن صداماً سيحققها لهم في عنترياته الفارغة وأكاذيبه قبل الحرب.

المهم في العراق هو الشعب وليس الحاكم. فإذا ثار الشعب كله أوجلّه يسقط الحاكم من الاعتبار. هذا، إن كان لم يفتضح بعد، فكيف وقد أصبحت فضيحته بحجم الكرة الأرضية.

٥. موقف *السنّة العراقيين داخل العراق وخارجه*

ونعني هنا السنّة خارج دائرة الانتفاضة ومن زاوية موقفهم النفسي منها. فلقد كان موقف الكثير من أهل السنّة العراقيين، إن لم نقل أكثرهم، يقع ما بين التحفظ على الانتفاضة وبين معاداتها كلياً لأن من يقوم بها هم ((بعض الشيعة المخربطين [1] الذين يريدون أن يصلوا الى الحكم، ولكن هيهات وأنّى لهم ذلك)) على حد قول أحد الطائفيين المقيمين في لندن.

---

(١) كلمة "المخربطين" تعني بالكلام العراقي الدارج غير المنظمين أو التافهين الذين لا قيمة لهم.

ومنهم من قال أن الانتفاضة فصل جديد من المؤامرة الأمريكية ضد العراق. ويعنون العراق الذي هو بأيديهم وليس العراق بغالبيته الشيعية، ولا يعنون العراق بتاريخه الإسلامي، وبمقدساته التي تخص الشيعة قبل غيرهم، فهذه ليست لها حرمة، ولا بأس أن تداس الغالبية حتى وإن انتفضت بعد هذا الظلم الذي لا مثيل له والذي يعرفه هؤلاء جيداً.

ولكن من كان يعاني من مرض نفسي لا يسهل إقناعه بالمنطق. وإليك المثال الآتي:

في جواب لها على اعتراضي على تسفير العراقيين الشيعة الحاملين للجنسية العراقية التي تقول بأن أصولهم إيرانية، قالت إحدى السنّيات: ((وماذا يفعلون بهم إذاً؟ إنهم رتل خامس))!! فردّ عليها صديقي الذي كان جالساً والذي كان قد خرج للتو من ٣٠ يوماً في السجن كونه من هؤلاء ويخدم الخدمة العسكرية (ولم يسفر لأن الشروط لا تنطبق عليه) :((ولكني كنت من الممكن أن أكون أحدهم؟)) فقالت: ((أنت شئ آخر)). فإذا ما علمنا أنه كان سنّياً عرفنا ما المقصود بالـ ((شئ آخر))!!

وعندما ذكرت لها بعدها كيف أن هؤلاء العراقيين المسفرين يعشقون العراق ويتوقون الى العودة إليه فهو مهوى أفئدتهم، قالت: ((لا غرابة، فقد عاشوا فيه أحسن ما يمكن، وارتاحوا فيه أيما راحة))!!!

فهل أحتاج الى تعليق؟!

٦. *الموقف الدولي*

لعلنا لا نحتاج أن نسوق الأدلة على العداء الشديد والعنيف للغرب ضد الشيعة أينما كانوا. ولعلنا لا نحتاج أن نبرهن على أن موقف الشيعة العراقيين هو الأسوأ في العالم لأنهم مجاورون لإيران التي حطمت الطاغوت وخرجت على المعادلة الدولية وأسست الحكم الإسلامي مما غدت، بسببه، أي محاولة لتحكيم شرع الله في المنطقة وخصوصاً في العراق عملية قد يستحيل التفكير بتحقيقها، في الظروف الحالية، بعيداً عن التدخل الإلهي المعجز. وهذا من مفارقات الدهر المؤلمة أن يصبح نجاح ثورة إسلامية في بلد سبباً في منع قيامها في بلد مجاور، مع أن المفروض أن العكس هو الصحيح والمتوقع.

وأود أن أوضح أني لا أقصد من هذا الكلام شتم الجمهورية الإسلامية كما يفعل

الآن الكثير من العراقيين "الإسلاميين" ظناً منهم أن ذلك سيحنن قلب أمريكا وبريطانيا عليهم فيضربوا ضربتهم ويخرجوا عميلهم من العراق. ما أعنيه هو ما قلته بالضبط: أن ذلك من مفارقات الدهر المؤلمة.

ولقد كان هذا هو السبب في تظافر الجهد الأمريكي والصدامي لقتل الانتفاضة العراقية الشيعية بعد أن تظافرت جهودهم لقتل الثورة الإسلامية في إيران. لم تنجح محاولتهم مع إيران في قتل الثورة ولكن نجحت في تحجيمها داخل الحدود الإيرانية مع ركام هائل من المشاكل الاقتصادية والتخريب والدمار الذي خلفته الحرب مما جعل التوجه الإيراني، بعد رحيل زعيم الثورة الإمام الخميني (قده)، نحو الهدوء ومد الجسور مع الغرب لإعادة بناء ما خربته الحرب الأمريكية الصدامية ورفع الضغط الاقتصادي عن كاهل الإيرانيين. وهذا هو العامل الآخر في تقليل حجم المساعدة الإيرانية للشعب العراقي في انتفاضته، حيث كان جورج بوش يلوح لإيران بالعصا كل يوم وهو يصرح أثناء الانتفاضة العراقية بأن الموقف الإيراني غير واضح، ويجب على الأيرانيين أن لا يتدخلوا الخ، هذا من غير التهديد المباشر الذي لا بد وأنه وصل الى إيران، حسبما أظن.

وبعد، فللتدليل على حجم المؤامرة على الشيعة العراقيين أسوق بعض الأمثلة:

- دور المؤسسات العالمية

جمع العراقيون الأموال والملابس والأدوية وغيرها وأرسلوها الى إخوتهم اللاجئين الشيعة الذين رمت بهم الأقدار في جنوب غربي إيران بعد أن هربوا من الانتقام الصدامي عقب الانتفاضة الشيعية في الجنوب والوسط في أذار ١٩٩١م.

وكان من جملة ما أرسلوه وجبة من الملابس وضعوها في صناديق لترسل على متن طائرات الخطوط الجوية الإيرانية التي تبرعت بإيصالها مجاناً. ولكن كان عليهم إيصالها الى الخطوط الجوية البريطانية بصفتها وكيل شحن للخطوط الإيرانية، ففعلوا ذلك. ولكن لما ذهبوا لتدقيقها في اليوم الثاني وجدوا أن اللصقات التي كانت ملصقة على الصناديق قد أبدلت والتي توضح أنها مرسلة الى لاجئي الجنوب، لتصبح مرسلة الى الأكراد!!

وعندما اعترضوا على ذلك قالوا لهم إننا لا نرسل لغير الأكراد، وغير مبلغين بأن نرسل لغير الأكراد!!

ولم يستجيبوا للاعتراض إلا بعد تهديدهم بنشر الواقعة في صحيفة إسلامية بريطانية، وكل وسائل الإعلام المتاحة.

فما رأي الذين يرفضون نظرية المؤامرة؟!

- المؤسسات الإنسانية العالمية

لحد هذا التاريخ، نيسان ١٩٩٣م، أي بعد أكثر من عام ونصف على المصيبة العظمى والمأساة الكبرى للشعب العراقي المظلوم، لا تزال جمعية الصليب الأحمر الدولي في بريطانيا ترفض أن تتعامل مع اللاجئين العراقيين الشيعة في جنوب غربي إيران، في حين ترسل المساعدات تلو المساعدات للأكراد العراقيين!!

- المؤسسات الإنسانية الإسلامية

هذه المؤسسات ترسل مساعداتها الى جميع المسلمين في العالم من أقصى إفريقيا الى الهند وأفغانستان الى فلسطين ولبنان. وتقوم بحملات تبرع مستمرة ومنظمة مستغلة جميع المناسبات الدينية مثل رمضان والعيدين كي تحث المسلمين على التبرع لمساعدة إخوانهم.

وعندما وصلتني رسالة من إحدى هذه الجمعيات تحثني على التبرع، وكان معها تقرير عن مساعداتهم خلال السنة كلها، فوجئت بعدم وجود العراق من ضمنها، فاتصلت بهم تلفونياً وأعربت عن استيائي لهذا التمييز، لكنهم أجابوا بأنهم مضطرون لذلك لأن العراق يخضع لمقاطعة اقتصادية شاملة، لذلك لم يكن لهم إلا أن يحتالوا لذلك بأن يكتبوا الخليج بدلاً من العراق. لم أقتنع بالرد أولاً لأن إجراءات المقاطعة لا تشمل الطعام، وثانياً لأن العراقيين الجوعى والعراة ليسوا في داخل العراق فقط بل في مخيمات في إيران والسعودية.

مع ذلك، عندما جاءتني رسالة أخرى لتشرح حجم المساعدة في سنة ١٩٩١م كلها وجدت أن نصيب العراقيين لا يعادل جزءاً يسيراً من نصيب الهنود والأفغان

والفلسطينيين والأفارقة، مع أن هؤلاء ترسل إليهم المساعدات من كل حدب وصوب، في حين لا يرسل للعراقيين إلا النزر اليسير.

فإذا علمنا أن مساعدات الجمعيات الإسلامية تصل الى الأكراد والعرب، بل الأكراد بشكل أسهل لتبرع الحكومات والشركات والهيئات الإنسانية الأوروبية بالمساعدة في نقل المساعدات، علمنا كم هي ضئيلة تلك المساعدات التي تصل الى الشيعة العراقيين من إخوة الدين هؤلاء.

- المؤسسات الإنسانية الإسلامية أيضًا

نظم العراقيون المقيمون في شمال غربي لندن سوقًا خيريًا كبيرًا لمساعدة ضحايا الأحداث في العراق وكذلك ضحايا فيضان بنغلاديش والحرب والمجاعة في الصومال. وكان الأساس في الموضوع هو العراق، أما الآخرون فقد اقتُرِحوا لأجل جذب جميع الجاليات في المنطقة خصوصًا ولندن عمومًا.

وفي اجتماع للمنظمين حضر أحد مسؤولي إحدى المؤسسات الإنسانية الإسلامية في بريطانيا، وهو سنّيّ من إحدى بلاد الشام. وقد حضر بناء على طلب أحد البنغاليين للاستفادة من خبراته في هذا المجال. ولما تم التداول بشأن نسب توزيع الريع اقترح العراقيون أن يكون نصيب العراقيين النصف والآخرين لكل واحد منهما الربع وذلك كون العراقيين يعيشون زلزالاً حاليًا مدمرًا، ولا يتلقون المساعدة من أي جهة اللهم إلا النزر اليسير في حين أن الآخرين يتلقون المساعدات الكبيرة. وقد وافق البنغاليون والأفارقة، وكذلك الباكستانيون الذين كانوا يساعدون الجميع في الإعداد للسوق. بل أن بعضهم اقترح أن يخصص ٧٥٪ للعراقيين تفهمًا منهم للحال.

أما الأخ المسلم العربي المسؤول الإنساني فقد اعترض! أما لماذا؟ فلأن التوزيع يجب أن يكون بالتساوي لكل جهة الثلث بالضبط.

فسئل عن السبب وراء ذلك، فأجاب بأنه الشرع الإسلامي!!

ولا ندري هل خلط الأخ هذه القضية وبين أحكام الميراث بين الأولاد من جنس واحد، أو حكم الوصية التي لا يجب أن تزيد عن الثلث؟!

– *موقف الوهابية*

مسجد مدينة "أبردين" الأسكتلندية يسيطر عليه الوهابيون، وذلك أسوة بالكثير من المساجد في مختلف أنحاء العالم. وفي المسجد لجنة تضم إمام المسجد (باكستاني) وآخرين من الباكستانيين والسود ومعهم لبناني وتونسي، وكلهم من السنّة (أو الوهابيين إن كانوا كذلك).

وفي أثناء القصف الأمريكي للعراق وأحداث الانتفاضة قرر المسلمون العراقيون الذين يصلّون في هذه المدينة وضع صندوق تبرعات للعراقين ضحايا الحرب وجرائم صدام، وذلك أسوة بالصناديق الأخرى لفلسطين وكشمير وأفغانستان وبنغلاديش وهي صناديق دائمية يضع فيها المصلون كل يوم جمعة وغيره ما تجود به أنفسهم لمساعدة المسلمين المحتاجين في هذه البلدان. إلا أن صندوق العراق لم يكن ذا حظ عظيم كحظ الصناديق الأخرى، لأن لجنة المسجد قررت أن ترفعه وذلك لأنها تريد أن ترسل المساعدات بنفسها!!!! كما رفضت أن تعطي للعراقيين المبلغ الذي تجمع في الصندوق المسكين في يومين إثنين فقط، لم يستمر في ثانيهما إلا بعد انتخاء أخ أردني متعاطف مع العراقيين طلب من المسلمين الغيارى أن يبقوا الصندوق ليوم آخر فقط!!

أستحلفك بالله أخي القارئ أن تقل لي: هل يضع هؤلاء المسلمين الشيعة بموضع غيرهم من المسلمين، أم يتعاملون معهم وكأنهم من اليهود والمشركين؟

(هذا الشاهد هو للدلالة على درجة العداء التي وصلت الى حد أن يستكثر الوهابيون على الشيعة العراقيين أن يصلهم شئ قليل من تبرعات بسيطة لا تغني ولا تسمن. وإلا فإن تورّط الوهابية في الحرب ضد الشيعة العراقيين يكاد تكون بحجم الكارثة التي وقعت، لأن السعودية الوهابية التي مارست أقوى الضغوط على الأمريكان من أجل مساعدة صدام والسماح له بسحق الانتفاضة العراقية، وبعد كل ما حصل قبلها من تدمير وقتل وتخريب، مما بدد الأمل بزوال الكابوس المخيم على العراق منذ ربع قرن وأخّر انعتاق العراقيين الى مدة غير معلومة، يجعلها مسؤولة مسؤولية كبيرة أمام الشعب العراقي، وبالذات الشيعة العراقيين.)

٣. خلفية المؤلف

مخافة أن يظن القارئ أني أنتهز فرصة الأوضاع المتأزمة في العراق وصعود القضية الطائفية بهذا الشكل الواضح الى الأعلى، كي أفرغ ما تحويه نفسي من أحقاد وضغائن تربيت عليها ونشأت تحت ظلالها[1]، أحب أن أبين بأني لم أولد ولم أنشأ شيعيًا. فوالداي سنّيّان، وأمي حفظها الله تعالى التي علمتني الصوم والصلاة سنّيّة تلتزم بتسنّنها وبإمام مذهبها أبي حنيفة النعمان بن ثابت رضوان الله عليه، وتحمل معها نفس العقد التي يحملها سنّة العراق تجاه إخوانهم الشيعة.

فالحق، هو أني نشأت مع هذه العقد السنّيّة (التي سنتناولها في الباب الثاني)، وبضمنها الاعتقاد بخطأ المعتقدات الشيعية وكره الإيرانيين. وكره الإيرانيين يتربى عليه أولاد السنّيين في العراق جميعهم دون استثناء.

ولم أتشيّع وآخذ بمذهب أهل البيت عليهم السلام إلا بعد أن أنهيت دراستي الجامعية وصرت في منتصف العشرينات من العمر.

إن هذا الانقلاب في الاعتقاد حين يحدث يشير الى عدة صفات، هي ولا فخر:

أولاً- أن صاحبه لا يحمل الانحياز الناتج عن التعليم منذ الصغر والنشأة لأن ما تعلمه آنذاك قد انقلب عليه، فما كان في قلبه بفعل التعليم والتنشئة قد زال.

ثانيًا- أن صاحبه منفتح لقبول الرأي الآخر، ولولا ذاك ما انقلب على رأيه وقبل الرأي الآخر، وخصوصًا في موضوع العقيدة.

(١) يقول حسن العلوي في "الشيعة والدولة القومية في العراق" ص ٢٤٠ عن هذه التهمة: "ولطالما لاحقت التهمة كتابًا ومثقفين وعلماء دين طالبوا بإزاحة التمييز الطائفي عن الدولة. إن فهمًا كهذا من شأنه أن يجعل المناضلين ضد التمييز العنصري عنصريين والمكافحين ضد الصهيونية صهاينة".

ويقول عبد الكريم الأزري في " مشكلة الحكم في العراق" ص ٢٩٥ عنها أيضًا وفي معرض رده على من انتقد ناجي شوكت لسماحه بنشر رسائل محمود الشيخ علي كونها تؤدي الى تحريك نزعات وخلافات طائفية: "إني أخالف هذا الرأي تمامًا وأعتقد أن أفضل خدمة قدمها ناجي شوكت للتاريخ وللعراق كان بسماحه بنشر تلك الرسائل لأني لا أؤمن بتحاشي النقاش بحرية تامة في المشاكل السياسية والاجتماعية، ناهيك عن تجاهل وجود هذه المشاكل، لأن تجاهلها أو تحاشي النقاش فيها في رأيي خطأ ينطوي على أضرار فادحة. وكما أن المرض لا يشفى بتجاهل وجوده، ولا بد أن يشخص وتعرف أسبابه في الوقت المناسب، لكي يعالج في ضوء ذلك التشخيص، كذلك فإن السياسة الرشيدة هي سياسة الاعتراف بوجود المشكلة أولاً، تمهيدًا لمعالجتها بالعقل والحكمة".

ثالثًا- أن صاحبه يبحث عن الحق، ولا يترك الأمر كما تربى عليه دون تمحيص وتقليب.

رابعًا- أن صاحبه لا تعوزه الرغبة في خدمة الحق، وإلا فأي فائدة دنيوية يحصل عليها من يتشيع؟! لا يتشيع أحد إلا ويكون قد اقتنع، من خلال قراءاته وتنقيباته في بطون التاريخ، أن الدنيا لم تزل مدبرة على الشيعة منذ القرن الأول الهجري، وأن الشيعة لا يزالون مرامي للنبال ومطاعن للرماح وأجسادًا للسجن والصلب والقتل والدفن أحياء والتشريد والتنكيل. بل إن من يحلل الأمور يعرف أن هذا من طبيعة الأشياء، وأنه من لزوميات الالتزام بالإسلام الثوري، الذي اقتنعت بأنه هو الإسلام الذي نزل به جبريل (ع) على محمد بن عبد الله (ص).

وأضيف، بأني لم أتشيّع في لندن أو باريس أو نيويورك والشيعي في مأمن، بل تشيّعت وأنا في بغداد معقل العفالقة وطاغوتهم صدام حيث لا يجد الشيعي غير السجن والتشريد والتهجير والقتل والملاحقة، أو الشك والريبة على أقل تقدير، والى أن يثبت عليه أنه قد عبر بالتزامه الديني أو العقائدي أو الثوري الدرجة غير المسموح بها.

وأضيف أيضًا، بأني تشيّعت في قمة الاضطهاد الصدامي للشيعة وذلك في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، فلم يكن هناك في الحسبان دنيا، كما لم يكن هناك ترفًا فكريًا في الأمر.

ولعل هذه الخلفية هي التي أتاحت لي فرصة الاطلاع على ما يقف وراء هذه المواقف والمشاعر، وهو ما يتضح جليًا للقارئ من مطالعة "شواهد من الحاضر" والتي أثبتناها في المقال الثاني من الباب الأول.

إنني، ولا فخر، أعتبر نفسي متحررًا من العقد المتمكنة من سنّة العراق (أنظر المقال الخامس من الباب الثاني) بعد أن خرجت من التسنّن الى التشيّع، وبذات الوقت متحررًا من العقد المتمكّنة من شيعة العراق (أنظر المقال الرابع من الباب الثاني) لأني لم أنشأ عليها، ولله الحمد والفضل والمنّة.

٤ . من هو المعني بهذه المقالات

وأحب أن أوضح بشكل تام أني ما عنيت بما كتبت كل أهل السنّة في العراق أو غيره، وإنما عنيت الطائفيين منهم لا أستثني أحدًا سواء أكان فردًا أم مسؤولاً في حزب أو هيئة سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

ولكن من هم الطائفيون؟

إنهم الذين يتحركون على أساس الالتزام بطائفتهم بغض النظر عن الواجب الديني الإسلامي الذي يأمر بشكل لا لبس فيه بأن يعتصم الجميع بحبل الله، وبغض النظر عن الواجب الوطني الذي يوجب على المواطن، أي مواطن، أن يراعي فيما يقول ويعمل مصلحة الوطن والمواطنين بعيدًا عما يحمله من ضغائن أو أحقاد، وبغض النظر عن الواجب الانساني الذي يحتم عليه مد يد المساعدة لأخيه الإنسان حينما يكون في محنة، وما أشد محنة الشيعي العراقي.

لقد كان الخطب سيهون لو أن أهل السنّة في العراق هم مؤيدون لصدام حقًا، فأداروا ظهورهم لإخوانهم الشيعة في محنتهم المتواصلة. نعم، كنت سأعتبرهم في خندق صدام، وتكون الصفوف قد تميزت وصارت كل طائفة أمة بحد ذاتها. كيف لا وصدام لا يؤمن بالإسلام منهجًا للعراق، بل لا يؤمن بشئ غير الإمساك بكرسي التسلط والتمتع بملذات الحياة على أنقاض بيوت العراقيين.

ولكن لما كنت معتقدًا ومقتنعًا بأن أغلب أهل السنّة ما وقفوا هذا الموقف المؤسف إلا بسبب العقد الطائفية التي تربّوا عليها ونشأوا تحت ضغطها، فإن الواجب تجاه العراق أولاً، والعراقيين بشكل عام ثانيًا، والسنّة المحكومين بهذه العقد ثالثًا، والشيعة العراقيين المظلومين رابعًا، هو الذي دفعني لأن أصنف هذا الكتاب عسى أن يكون فيه تبيانًا للسنّي حقيقة الموقف المؤسف الذي وقفه، والموقف الصحيح الذي يجب أن يكون عليه، وتبيانًا للشيعي حقيقة الدوافع وراء هذا الموقف الذي يقفه سنّة العراق عمومًا، وواجبه تجاه ذلك.

وفي الواقع، فإن ذلك لا يحتاج الى بيان، إذ يكفي أن تنظر نظرة سريعة الى ما فعله صدام، وأسياد صدام بواسطته، بالعراق والعراقيين لتعرف استحالة تأييد الجمهور

العراقي لهذا المجرم. وإن الذي يؤيده من السنّة لأسباب طائفية أو غيرها ويرتكب معه الجرائم بحق العراقيين يقف في خندق واحد مع من يؤيده من الشيعة لأي سبب كان.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أحببت أن أكشف للشيعي العقد التي يئن تحتها والتي تحدد حركته تجاه الآخرين علّه يبدأ باتخاذ الوجهة الصحيحة، مع نفسه على الأقل.

وعلى أية حال، فإن المشاهد هو أن الكثير من أهل السنّة وقفوا مع إخوانهم الشيعة في المعارضة العلنية لصدام وداسوا المشاعر الطائفية بأقدامهم، أو تجاوزوها إحساساً منهم بالواجب الوطني والديني والإنساني. قال تعالى: ((من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة، ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون)) (١).

٥ . قضية مصيرية

إن وضع الحلول للمشكلة الطائفية أصبح قضية مصيرية أو قضية حياة أو موت للعراق، كيف لا وقد تردّى الحال الاقتصادي والأمني الى ما نعرف، وقد تردّى، وهو أهم، الحال الاجتماعي والنفسي والأخلاقي بسبب الحروب والفقر والإذلال والإرهاب وتخريب النفوس والذمم والضمائر الى ما يحتاج الى جيل أوجيلين لإزالته، وقد تردّى الحال حتى صار الثابت الوطني القائل بوحدة العراق والشعب العراقي مجرد فكرة ورأي تقف بإزائها أفكار وآراء التقسيم والكونفدرالية وغيرها من طروحات.

بل وصل الحال أن يخرج علينا بعض العراقيين بأن الحل الوحيد للعراق هو إبقاؤه تحت وصاية الأمم المتحدة، أي أن العراقيين غدوا قاصرين الى درجة وضعهم تحت الوصاية، كما قال المدعو خالد القشطيني، والذي هوّن ما يتقيؤه أنه يسيل على صفحات صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية.

وبدلاً من أن يتعاون العراق مع جيرانه للوقوف بوجه المخططات الاستعمارية والاعتداءات الصهيونية تراه صار خير منفذ لهذه المخططات، خصوصاً في الهجمة الشرسة ضد الثورة الإسلامية الإيرانية التي كانت الأمل للخروج من الطوق

(١) سورة النحل آية ٩٧.

الاستعماري.

وبدلاً من أن يقوم العراق باحتضان العراقيين المغتربين بعد أن صارت الخزينة العراقية تمتلئ بملايين النفط، إذا به يقوم بقتل وتهجير النوابغ في شتى الحقول الأدبية والفنية والعلمية والفكرية وغيرها، فيما عدا من هرب منهم من الجحيم الصدامي الذي لا يطاق.

وبدلاً من أن يزداد العراقي عزّة لأنه يجمع ما لم يتوفر لغيره كونه بانٍ للحضارات الإنسانية القديمة ومركز الإسلام خلال القرون المتطاولة، ومركز المدارس الفكرية الإسلامية والنبوغ الأدبي العربي، وموطنًا لقبور سادة البشرية، تراه أصبح فردًا ذليلاً لا يملك أن يدفع عن نفسه أو عرضه أو ماله لا هجمات الأعداء من الحكام ولا الأعداء الخارجيين، وصار وطنه مستباحًا لكل من هبّ ودبّ من قوات الأمم المتحدة وغيرها، ووصلت نفسيته الى الصفر.

وبدلاً من أن يعيش العراقي، الذي يجلس على أرض معطاء من تحتها بحيرة من النفط مما يجعله في مصاف الدول الغنية جدًا في العالم، في بحبوحة من العيش، ثم يتمكن أن يسيح في الدنيا لأداء واجباته الدينية (الحج والعمرة والزيارة) أو للتعرف على العالم أسوة بمواطني دول النفط الخليجية (١) تراه يذهب شرقًا وغربًا هربًا من الجحيم ليعيش على معونات الضمان الاجتماعي لدول الغرب والشرق، ويفترش أرض الأردن ليبيع ما عنده من حاجات علّه يحصل على ما يعتاش عليه، في ذلّة وفاقة شبيهة بتلك التي يعيش تحت ظلالها فقراء الأفارقة والهنود والبنغاليين.

وما كان لهذا أن يجري لولا سياسات النظام العراقي التي كان بعضها من عنده وبعضها الآخر من أسياده. ولم يأت هذا النظام العراقي من فراغ، وإنما هو وريث الأنظمة التي سبقته والمؤسسة على الشكل الطائفي العنصري الدكتاتوري الذي صممته بريطانيا في سنة ١٩٢١م.

---

(١) هذا مع أن مواطني الدول الخليجية، ومع احترامنا المؤكد للجميع ونظرتنا الإسلامية الأخوية إليهم، فإنهم لا يمكن أن يصلوا الى مستوى المواطن العراقي من حيث الامتداد الحضاري ولا المستوى العلمي والثقافي والفكري.

لذا، صار الحديث في هذه المشكلة حديثًا يكشف ما يقف وراءها من مواقف الحكام والأفراد والأحزاب، وصار بحث المشكلة مع محاولة إيجاد الحلول لها، أمرًا لا بد منه لأجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه أولاً، ولأجل إرجاع ما فقده الفرد العراقي من عزّة وكرامة وأمان ثانيًا، ولأجل ضمان عدم تكرار ما حصل ثالثًا.

فإما التعامي عن المشكلة وتجاهلها وهو ما يؤدي الى الموت الذي بدأت سكراته منذ سنين، وإما تسليط الأضواء عليها وإيجاد الحلول لها وهو الحياة.

فهل نترك المصارحة اليوم ونؤجلها الى حين سقوط النظام الصدامي أو انتهاء الفترة الانتقالية التي تليه ومجيء نظام يقوم على أنقاضه وبنفس إطاره الطائفي لتبدأ دورة جديدة من المآسي وما سيتبع ذلك من اشتداد مطالبة البعض بالطروحات التقسيمية والكونفدرالية وغيرها والتي قد تصل الى حد يستحيل وقف زخمها، أم نواجه هذه المشكلة الكبيرة والخطيرة الآن ونحن في معرض البحث عن أفضل وضع ممكن للعراقيين ما بعد صدام؟

وبعد فنحن لا نتكلم عن مظلومية فئة صغيرة من العراقيين عليها أن تنتظر لحين حل المشاكل الكبيرة، ولا عن فئة لم يكن لها دور في تأسيس وبناء الدولة العراقية، بل نتحدث عن فئة تشكل ثلثي سكان العراق أولاً، وقد حمت العراق من مخططات بريطانيا ثانيًا، ثم أسست دولته الحديثة ثالثًا، ثم ساهمت في بنائها بمشاركة جميع قطاعاتها رابعًا، ولم تقصر في الذود عنها وعن قضاياها خامسًا، وصبرت على استئثار الآخرين عشرات السنين سادسًا، وأخيرًا نزفت أنهارًا من الدماء وجادت بخيرة النفوس من علماء وشبان ونساء وأطفال خصوصًا منذ عام ١٩٧٩م، لأجلها.

إننا إذ نبحث مظلومية الشيعة العراقيين وسبل رفعها إنما نتحدث عن العراقيين والعراق ككل، لأنه إذا كان طرح القضية الكردية التي يشكل أصحابها المباشرون (لأن كل العراقيين أصحابها في الحقيقة) ٢٠٪ من مجموع الشعب العراقي، وسبل حلّها أصبح، ومنذ سنين، أمرًا مسلّمًا ومقبولاً، بل يجب على من يتصدى للعمل السياسي في العراق أو يبحث في الشؤون العراقية أن يتعرض له ويعتبره أحد أهم المشاكل التي تواجه العراق، فكيف بقضية الشيعة العراقيين الذين يشكلون حوالي ٧٠٪ من العراقيين.

يجب أن يعي السنّي العراقي وغيره، بل الشيعي أيضًا، بأنه لولا الشيعة العراقيين لكان من الممكن للعراق كما هو الآن أن لا يوجد، وذلك بلحاظ جهادهم ضد المستعمر البريطاني ومن ثم ثورتهم عليه بحيث اضطر الى منح العراقيين دولتهم، وذلك حسب اعتراف البريطانيين أنفسهم. وهذا الدور لوحده يكفي لأن تكون النظرة لمظلومية الشيعي العراقي على أنها مظلومية العراق والعراقيين جميعًا نظرة منطقية، بل مطلوبة.

ولنعم ما قال عبد الكريم الأزري (١): "ولو كان لدى رجال النظام الحاكم ذرة من الإنصاف لكانوا أقاموا لتلك الثورة الوطنية (يعني ثورة العشرين الكبرى) أكبر نصب تذكاري في أهم موقع في بغداد إشادة بتضحيات أبطالها ولكانوا كتبوا على ذلك النصب:

لولاكمُ لَمْ نُشاهدْ للحِمى عَلَمًا

فِي الجَوِّ يَخفقُ مُعْتَزًا ويَرتفعُ (٢)



---

(١) "مشكلة الحكم في العراق" ص ٣٣٠.

(٢) وهو بيت من قصيدة للشاعر عبد الحسين الأزري كان قد نظمها لإلقائها في احتفال بذكرى الثورة عام ١٩٣٤م ولكن السلطات منعت إقامة الاحتفال!



الباب الأول

هل في العراق مشكلة طائفية؟

تعريفات: الطائفية

الطائفي

الدولة الطائفية

المقال الأول: طائفية الدولة العراقية: تاريخ موجز وواقع

المقال الثاني: طائفية المجتمع والأفراد: شواهد من الحاضر



الطائفية
الطائفي
الدولة الطائفية

الطائفية

ليست الطائفية حزبًا لوجود أحزاب مؤلفة من أفراد من طوائف مختلفة..

وليست شعارًا لأن الطائفي يخجل من رفعها شعارًا، بل هو ينفي وجودها عنده..

كما أنها ليست طريقة حياة، لأن الطائفي وضحية طائفيته يعيشون في بيوت متجاورة في منطقة واحدة ويلبسون ملابس متشابهة ويذهبون الى أعمال متشابهة وفي نفس أماكن العمل، ويذهب أولادهم الى نفس المدارس، بل ويدعو بعضهم بعضًا في مناسبات دينية كإفطار رمضان وغداء العيد مع أن الطائفية أسست أصلاً في إطار ديني-سياسي، ومع أن هذه المناسبات تعني أن الجميع ينتمون الى دين واحد أمر بالوحدة ونهى عن التفرق..

الطائفية هي مشاعر في القلوب، أسست على تاريخ قوامه الزيف، وتعليم كله جهل وتجهيل، وتنشئة تقوم على الضغينة والنفاق، ودعم سياسي لحكام متسلطين دافعه تفريق الأمة ليسهل قيادها من جهة وسحق القسم الثوري من المجتمع والذي أثبت أنه لا يطأطئ الرأس للطغاة ولو جرى ما جرى..

وباللغة الواضحة: فإن الطائفية هي شعور السنّي، أي سنّيّ بالضغينة تجاه الشيعيّ، أي شيعيّ، لأن الأخير لا يحب أئمته وبدون سبب أو بسبب الافتراءات التي لفقها العجم الإيرانيون انتقامًا من هؤلاء الأئمة السنّيين الذي قضوا على دولتهم، والذين والوا أئمة أهل البيت العرب نفاقًا وكي يدخلوا في الإسلام عن طريق حب أهل البيت والبكاء على مصائبهم التي يتعاطف معهم بسببها كل المسلمين، كما جعلوا (وهذه

من الطرائف) الأئمة من نسل الحسين في علي بن الحسين المعروف بالسجاد لأن أمه هي الفارسية شهربانو بنت كسرى!!

وليس هنا محل مناقشة هذه الترهات وإثبات عروبة الشيعة الأوائل قاطبة خلا أنفار قلائل ممدوحين أعظم المدح كسلمان الفارسي، ولا كيف دخل التشيع الى إيران مع الأشاعرة اليمنيين في قمّ ومع الكوفيين المهجّرين الى خراسان أيام زياد بن أبيه والي الكوفة، ولا كيف أن إيران بقيت سنّيّة الى ما قبل خمسمائة عام فقط في حين كانت مصر وشمال إفريقيا كله والبحرين وحلب وحمص واليمن وكثير غيرها من أصقاع المسلمين شيعية ثم حوّلت الى التسنّن بسيوف الأيوبيين والعثمانيين وغيرهم التي جرت على نصولها دماء الشيعة أنهاراً بسبب التعصب الطائفي، ولا على الإثبات اليسير جداً لإمامة أئمة أهل البيت بدءاً بعلي (ع) وانتهاءاً بالمهدي (ع)، ولا تبيان أن أم علي بن الحسين السجاد (ع) ليست شهربانو لأن شهربانو تزوجت الحسين (ع) - إن صح الخبر - في فتح العراق عام ١٤هـ، حيث يقول التاريخ بأنها قدمت مع أخواتها بنات كسرى كسبايا الفتح الإسلامي لفارس (وكان عمر الحسين (ع) ١٠ سنوات، أي ليس بالغًا)، في حين ولد السجاد (ع) عام ٣٨هـ فما الذي أقعد شهربانو عن حمله لمدة ربع قرن، وإنما أمه التي ولدته عربية هي ليلى الثقفية كما يعتقد المؤرخون المحققون.(١) ليس هنا محل مناقشة هذه الأمور ولا تبيان أحقية الشيعة فيما يقولون فإنها من أيسر الأمور، كيف لا وما من اعتقاد لهم إلا وتجد تصديقه في كتاب الله أو كلام رسول الله (ص). ومن يشأ فليراجع الكتب العديدة التي ألفها الشيعة لإثبات معتقدهم وذلك نصحاً لله ورسوله وللمسلمين. ما نريده هنا هو بحث المشاعر المؤسسة على الجهل والتجهيل بشأن هذه العقائد والفوارق المذهبية.

والطائفية هي شعور الشيعيّ بأن السنّيّ لا يحب أئمته وأنه يحب الظالمين وأنه عون للظالمين عليه، بلا تحقيق ولا تدقيق، ولا تفريق بين من يقف مع الظالم ممن ثار عليه، ومن يحب أئمة أهل البيت عليهم السلام وهم أغلب المسلمين ومن لا يحبهم وهم ندرة

---

(١) ولو كانت شهربانو قد ولدته وابتدع الفرس التشيع لأجل ذلك، لماذا لا يكون التسنن قد ابتدعه الفرس بسبب زواج ابن عمر وابن أبي بكر من أختي شهربانو؟! (راجع "هوية التشيع" للشيخ أحمد الوائلي.

ومن لا يعرفهم بسبب التجهيل المتعمد في الماضي والحاضر والذي تقع بعض مسؤوليته على الشيعة أنفسهم (١).

وتصل مشاعر الطائفي الى نقطة اللاعودة عندما يحكم على الآخرين بالخسران المبين، ولا يعود هناك، في نظره، فائدة ولا أجر أو ثواب من الانفتاح عليهم والتواصل معهم، اللهم إلا في المستوى الخارجي المنافق وحسب ما تقتضيه مصالحه التجارية أو الوظيفية أو غيرها. كيف لا والتعليم الطائفي يصل بالناس الى درجات سافلة جداً من التفكير حتى يظن السنّي بأن الشيعة يمسخون الى خنازير (أو ثعالب حسب قول جدتي رحمها الله)! وهذا ليس من قبيل المزاح لأنه مؤسس على تعليم وتنشئة. ولمن لا يصدق أسوق إليه قول المدعو "محمد بن عبد الوهاب" الذي ابتدع الوهابية. قال - جزاه الله بما قال - وهو يذكرمشابهة الشيعة لليهود (!) ما نصه: ((ومنها أن اليهود مسخوا قردة وخنازير وقد نقل أنه وقع ذلك لبعض الرافضة - يعني الشيعة - في المدينة المنورة وغيرها بل قد قيل إنهم تمسخ صورهم ووجوههم عند الموت والله أعلم))!! (٢)

وسبحان واهب العقول!

ولعل هذا هو السبب الذي يجعل بعض الإسلاميين السنّة يتجنبون لقاء نظرائهم من الشيعة، لأن المسلم الحقيقي يتقرب الى الله تعالى بمعاداة أعدائه والبراءة منهم. ولما كان الشيعة بنظر البعض أعداء لله ورسوله (ص) فإن مفارقتهم وعدم اللقاء بهم يرجى منه الأجر والثواب. ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

الطائفي

فالطائفي إذاً، هو الشخص الذي يحمل بين جنباته تلك المشاعر المرّة المبنيّة على أسس واهية مبنية على جهل الأهل والمربين أو التوجيه الخبيث للحكام المتسلطين، أو

---

(١) كما ذكر الشيخ أحمد الوائلي في إحدى خطبه ذاك المسلم الإفريقي الذي سأل الوائلي عن طريقة صلاته واختلافها عن صلاته هو فقال له الوائلي بأنه جعفري، وعندما لم يفهم أخبره الوائلي أنه يتبع جعفر الصادق (ع) فقال الإفريقي: نعم نحن نعرف أبا جعفر المنصور!! ثم لما عاتبه الوائلي وأوضح له حقيقة الصادق (ع) عاتبه الإفريقي وقال له بأنكم أنتم المسؤولون عن جهلنا.

(٢) في كتابه "الردّ على الرافضة" أي الشيعة نشر دار طيبة - الرياض، في صفحة ٤٤.

كليهما، ويحمل هذه المشاعر تجاه أخيه المسلم مع أنه يضحك في وجهه صباح مساء ويشاركه أفراحه وأتراحه ويشاركه في التجارة والسفر والعمل بسبب الجيرة أو زمالة العمل أو مقاعد الدراسة، وقد يتصاهر معه مع ما يعني ذلك من التحام العائلتين فيما بينهما.

وبعد، فالطائفي هو الذي يقف مواقف غير صحيحة، إما بوعي أو بدون وعي، بناءً على هذه المشاعر.

أما أقصى درجات الطائفية فهي، برأيي، التي لا يعرف بوجودها من يحملها. فهذا الإنسان لن يكون بمقدرته التفريق بين المواقف التي يتخذها: أيها على أساس طائفي وأيها على أساس آخر. والمؤلم هنا هو أن معظم الطائفيين، استقراءً من الواقع المعاش، ينتمون الى هذه الفئة، ومصابون بأقصى درجات الطائفية.

الدولة الطائفية

الدولة الطائفية هي الدولة التي تميز بين رعاياها في التوظيف والمكافأة وإعطاء المسؤولية وتوزيع الحقوق والواجبات على اختلافها، لا على أساس المساواة كأصل، ثم الكفاءة ودرجة العطاء بعد ذلك، وإنما على أساس الانتماء الطائفي.

وتكون درجة طائفية الدولة أكثر أو أقل حسب الحكومة القائمة، والظروف الداخلية والخارجية للبلاد. فمثلاً عندما يكون قادة الدولة ذوي مشاعر طائفية عميقة أصلاً فإن الدولة تصعد درجة طائفيتها حتى وإن كانت الأوضاع الداخلية والخارجية ليست سيئة كثيرًا. مثال ذلك الرئيس العراقي عبد السلام عارف حيث كان هذا الرجل لا يحتمل رؤية الشيعي حتى أنه قطع زيارته لشركة التأمين الوطنية يومًا (في عام ١٩٦٥ أو ١٩٦٦) لأنه وجد أن مدراءها ورؤساء أقسامها وشُعَبها هم إما من الشيعة أو المسيحيين والذين تبوأوا هذه المناصب بكفاءتهم في هذه المهنة (التأمين) التي لا تحتمل وضع غير الكفوء فيها. مثل هذا الرجل لا يمكن أن ينتظر منه إصلاح لأنه غارق بالطائفية الى درجة لا يستطيع فيها أن يرى سبيلاً آخر؛ هذا علاوة على جهله المركب عمومًا.

يحصل نفس الشئ إذا ما كان الحاكم لا يهمه الانتماء الطائفي بتلك الدرجة العارفية ولكن إذا أحيط بظروف تدفع الى ذلك كما حصل مع المجرم صدام، فهو لا يقيم وزنًا لله ورسوله ودينه كما هو معروف ليس فقط من انتماءاته العقائدية وجرائمه التي يبدو فيها مستهينًا بالدماء والأنفس والأعراض الى درجة لا يمكن أن يكون معها ممتلكًا لذرة خوف من الله تعالى، وإنما من أحاديثه وأقواله المذاعة والمنشورة خصوصًا فلتات اللسان التي تفضح حقيقة كفره البواح. ولعل ما فعله في العراقيين ومقدساتهم مجرد زيادة لمستزيد.

ولكن الذي حصل هو أنه دكتاتور مطلق أولاً، وموكل بضرب الحركة الإسلامية ثانيًا، ثم حدث الزلزال الإسلامي في إيران فوجد فيه فرصة ليخلف الشاه ووجد الغرب فيه الشخص المثالي لتنفيذ مخططاتهم. فكان عليه، من جملة التحضير للحملة الكافرة ضد إيران أن يبعد أكثر ما يمكن من العراقيين الذي يشك بولائهم له، أو يشك بسكوتهم على حملته الوشيكة الوقوع. فكان أن هجّر مئات الآلاف من العراقيين، وقتل وسجن واعتدى ومارس كل أنواع الاعتداء والظلم ضد الشيعة ليس لأنه مخلص للسنّة، وإنما لأن الشيعي لا توجد عنده الحواجز الطائفية ضد إيران مما سيجعله أقل كفاءة في الحملة الصدامية الأمريكية ضد إيران.

وعندما كان يحارب الإيرانيين صار أحد أتباعه وهو عضو القيادة حسن علي العامري الشيعي يصلي متكتفًا على طريقة أهل السنّة، ولكن عندما احتاج المجرم صدام لإيران ومن أجل خداع الشيعة عيّن سعدون حمادي الشيعي رئيسًا للوزراء وأعقبه بالزبيدي الشيعي أيضًا. هذا، في حين ما زاد العامري السنّة في تكتفه، ولا سعدون حمادي والزبيدي في وزارتيهما السنّة ولا الشيعة إلا بمقدار ما زاد حنّون اليهود الذي قال فيه الشاعر:

ما زاد حَنّونٌ في الإسلام خَردلةً

ولا اليهودُ لهمْ شُغلٌ بحَنّونِ!!

وأكبر دليل على الأثر التعليمي والتنشئة في غرس الطائفية هي حالة عبد الكريم قاسم حاكم العراق بعد ١٤ تموز ١٩٥٨م. فلكون أمه كانت شيعية فإنه نشأ بعيدًا عن الطائفية مما جعل الوضع في أيامه مختلفًا عن أيام من سبقوه ومن جاؤوا بعده.

إن التعامل على أساس طائفي لا يؤذي الفرد ضحية الطائفية ولكنه يؤذي البلاد، لأنه سيكون من غير الممكن أن يكون هناك الرجل المناسب في المكان المناسب لأن الكفاءة لا تكون هي المعيار، كما أن ضحايا الطائفية سيتصرفون بشكل غير متوازن: إما بتفانٍ شديد كي يثبتوا إخلاصهم وحسن نياتهم، وإما ببرود ولا أبالية لأن النتيجة واحدة ولن يحصلوا على التقييم لجهودهم.

كذلك فالذي يحصل أن ضحية الطائفية يصبح أسير هذه الثوابت في التعامل بحيث لا يمكن أن يصدق عكسها وإن كانت في حالات شاذة. فالنجفي أو الكربلائي عندما يأتي الى بغداد لإنجاز معاملة ما يفقد الأمل بإنجازها بمجرد أن يعرف أن الموظف المسؤول عنها من منطقة سنيّة.

وطالما كان الشيعيّ مشكوكًا في ولائه فإنه عندما يعين في منصب مهم فإنه لا يعمل على رفع الغبن عن الشيعة، بل العكس، فهو يقوم بتقديم السنّي على الشيعي كيلا يقال أنه طائفي.

وتكبر هذه العقدة، وتخرج من إطارها الضيق: بين الموظف والمواطن صاحب المعاملة، الى عائلتيهما وأصدقائهما وزملائهما لتخدم كإثبات جديد على وجود المشكلة.

وهكذا يصبح السنّي ضحية جديدة للطائفية لأنه إذا ما تأزمت العلاقة بين مواطنَين بسبب خارج عن أخلاقياتهما وسلوكهما، وبدون وعيهما بلحاظ أن الطائفية مؤسسة من تعليم وتوجيه الغير، فإنهما يصبحان ضحايا جميعًا.

وتصبح المفارقة مدهشة مع أشخاص مثلي ممن نقلهم الدهر من صفوف الطائفة الحاكمة الى صفوف الطائفة المحكومة. ففي ليلة وضحاها يصبح التعامل مع نفس الشخص مختلفًا، وما تغيرت كفاءته وما تبدل إخلاصه لوطنه وعمله، وما تغيرت أخلاقه وسلوكياته ومزاجه. هذا، في حين يجب أن يكون التغيير حاصلاً في علاقتي شخصياً بالممارسات الدينية مثلاً.

وفي ليلة وضحاها، تتغير قوميتي من العربية الى الفارسية!!

وأخيراً، فإن الدولة الطائفية تجعل النسيج الاجتماعي يهترئ وخيوطه تتقطع. وكلما زاد التمييز والاضطهاد الطائفي كلما ضعف النسيج الاجتماعي، وهو ما حصل في فترات معينة من تاريخ العراق الحديث، نخشى أن تكون هذه الفترة إحداها.

المقال الأول

طائفية الدولة العراقية
تاريخ موجز وواقع

- هل يعي الجميع طائفية الدولة العراقية؟
- رمي شيعة العراق بالأعجمية في العراق الحديث: متى ولماذا؟
- هل أن الشيعة رغبوا عن الحكم كما يشاع؟
- شواهد على طائفية الدولة العراقية

المقال الأول

طائفية الدولة العراقية

تاريخ موجز وواقع

هل يعي الجميع طائفية الدولة العراقية؟

يخطئ من يظن أن جميع العراقيين السنّة يدركون طائفية النظام السياسي العراقي والدولة العراقية، وأنهم لهذا يقفون موقفًا معينًا من الأنظمة الحاكمة، أو لا يتخذون موقفًا معاديًا واضحًا منها، أو لا يتعاطفون مع المظلومية الشيعية الواضحة، عن وعي تام بحقيقة مشاعرهم ومواقفهم. فالعكس هو الصحيح، فإن معظم السنّة العراقيين لا يرون أن الشيعة مضطهدون لمجرد أنهم شيعة، بل يرون أنهم إما يتعرضون لإيذاء السلطات لأنهم يقومون بأعمال معادية أو أعمال شغب، وبذا فهم ينالون العقاب القانوني على هذه الأعمال، وإما أنهم لا يتعرضون لاضطهاد أكثر من غيرهم، وإما أنهم لا يحق لهم أصلاً أن يطالبوا بالمساواة مع السنّة لأنهم، وبكل بساطة، ليسوا عربًا وإنما أعاجم من إيران استوطنوا العراق (أو ابتلي بهم العراق كما قال أحد الشعراء: بَلِيَّةٌ وثقلها في العراق!!!) في أزمان مختلفة، وبديهي أن غير العراقي لا يحق له أن يقرر شكل النظام السياسي في العراق. هذا، علاوة على أن النظرة العامة للشيعي من السنّة أنه يوالي إيران أكثر من العراق، وبالتالي فهو خائن لتربة العراق التي آوته (حيث كان في إيران من قبل!)، كما أنه يتحرك تنفيذًا لمخططات القيمين على الشيعة في إيران، على طريقة الجمعية السريّة. وهناك اعتقاد راسخ عند الكثيرين من عوام السنّة وعلمائهم وحكامهم بأن الشيعيّ، كل شيعيّ، هو عبارة عن جندي في جيش عالمي شيعيّ ينفّذ بإخلاص وتفانٍ المخططات التي يعدها علماء الشيعة وكبراؤهم في إيران (القابعون في قمّ وطهران على حد تعبير صدام!!). ولعلني لا أحتاج لغير أن أنقل لكم حرفيًا ما قاله شخص يسمى "عبد الرحمن الزرعي" أحد الشخصيات الوهابية في الخليج وذلك من كتابه "رجال الشيعة في الميزان"، حيث قال عن الشيعة: ((وأرسلوا دعاتهم الى شتى بقاع العالم الإسلامي بهدف نشر مذهبهم بين الجهلة من أهل السنّة والجماعة فرصد

القائمون منهم على هذا المخطط الأموال الخيالية الطائلة التي يتعذر على غيرهم جمعها واستقدموا قليلي البضاعة من طلبة العلم للدراسة في مراكزهم وحوزاتهم العلمية ليتمذهبوا بمذهبهم وينسجوا على منوالهم وينشروا معتقداتهم وأفكارهم عند عودتهم إلى بلدانهم.

وقد أحاطوا هذا المخطط الجهنمي الخبيث بالسرية والكتمان والتنفيذ المنظم المدعوم ماديًا وعلميًا ومعنويًا من قبل جميع الشيعة عامتهم وخاصتهم))!!!

ولا أدري ماذا سيقول شيعة العراق الجوعى العطشى المرضى في مخيمات جنوب غربي إيران وشمال السعودية وسوريا، بل المهجرون والمهاجرون في أصقاع الأرض إذا قرأوا هذا الكلام!!

رمي شيعة العراق بالأعجمية في العراق الحديث: متى ولماذا؟

إن الغاية الأساسية لاتهام الشيعيّ العراقي بالأعجمية هو للقضاء على حقه في القرار السياسي في العراق. أما متى بدأ هذا، ولماذا؟

فنقول باختصار بأن الإنكليز عندما دخلوا العراق في العام ١٩١٤م بداية الحرب العالمية الأولى كانوا يتصورون بأن الشيعة سيقفون معهم لأنهم كانوا مضطهدين من قبل السلطة العثمانية الطائفية. وفاتهم، لعدم معرفتهم بطبيعة المعتقد الإسلامي الشيعي وبالتاريخ الصحيح للمسلمين أن الشيعة ما اضطهدوا إلا لولائهم المطلق للإسلام وعدم الموافقة على التفريط بأوامر الله وسنن رسوله (ص)، وهو ما أدى الى المواجهة الدامية مع الحكام والسلاطين منذ دولة بني أمية والى يومنا هذا. فالحاكم، أي حاكم، يعرف يقينًا أن الشيعة يعتبرونه غاصبًا لكون الحكم يجب أن يكون في أئمة أهل البيت (ع) أو من ينوب عنهم من العلماء الأعلام سواء مباشرة أو بإشرافهم المباشر والحقيقي. فلن يهدأ للحاكم بال إلا بنزع شوكة الشيعة وتطويقهم والتنكيل بهم ومحاصرتهم، ولعل هذا من الواضحات فلا داع للإطناب فيه (١).

---

(١) على من يريد الاطلاع أو التوسع قراءة بعض كتب التاريخ التي كتبها مؤلفون شيعة مثل "الشيعة والحاكمون" للشيخ محمد جواد مغنية، و "تاريخ الشيعة" للشيخ محمد حسين المظفر، و "الانتفاضات الشيعية" لهاشم معروف الحسني.

فكان أن لبّى الشيعة نداء شيخ الإسلام العثماني (أي مفتي الديار الإسلامية بتعبير اليوم) وذهبوا يقاتلون الإنكليز، وذلك تحت قيادة علمائهم الأعلام. ولم يكن القتال من قبيل المناوشات التي انتهت في أيام، بل كان من الضراوة بحيث طالب بعض النواب البريطانيين في البرلمان البريطاني بأن ينسحب الجيش البريطاني من العراق وأن يترك العراقيين وشأنهم، وما ذلك إلا لأنهم قاتلوهم بشكل لم يجربوه في أي بقعة احتلوها كمصر والهند وإفريقيا وغيرها.

وانتصر الإنكليز كما هو متوقع من مواجهة بين جيش الدولة العظمى الأولى في العالم وبين مواطني دولة متخلفة قاتل بعضهم بالسلاح القديم (الفالة والمكوار)، وكانوا لتخلفهم الحضاري لا يستطيعون، بداهة، أن ينتصروا على هذا الجيش المتسلح، ليس فقط بأفضل السلاح في العالم، بل وبالمرتزقة مما يجعله لا يهتم بالضحايا، وبالخبث البريطاني المعهود والسياسة القائمة على الخديعة والمكر المعروف، والذي يكفي أن يكون "ونستون تشرتشل" وزيراً لوزارة المستعمرات كي يصل هذا المكر والخداع الى أقصاه.

واحتل الإنكليز العراق بدءاً بالجنوب في ١٩١٤-١٩١٥م وبغداد في ١٩١٧م وأخيراً الموصل في ١٩١٨م ووضعوه تحت الانتداب البريطاني. فلم يلبث الشيعة إلا قليلاً حتى ثاروا على المحتل الكافر في النجف في ١٩١٨م، ومن ثم في الخامس عشر من شعبان من سنة ١٩٢٠م في ثورتهم الكبرى المسماة ثورة العشرين.

وقد شارك الشيعةَ، في الثورة، الأكرادُ وكذلك بعض السنّة في راوة والرمادي، إلا أن الحمل الأكبر كان على الشيعة حيث اشتدت المعارك في الفرات الأوسط التي اشتعلت منها الثورة بعد فتوى المرجع الشيعي الأعلى محمد تقي الشيرازي للعراقيين بأن يتوسلوا بكل وسيلة من أجل الدفاع عن أنفسهم وحريتهم ومطالبهم المشروعة.

ولم تشارك أكبر ثلاث عشائر سنّيّة في الثورة وهي: شمّر وعنزة والدليم، حيث اتضح أن شيوخها كانوا على اتصال بالانكليز بل ويقبضون منهم الرواتب الضخمة. ولو شارك هؤلاء في الثورة لكان صعباً على الانكليز أن يحتووها ويرتبوا الدولة العراقية على أساسها الطائفي الشاذ. ولم يكن المواطنون الدليميون أو الشمّريون أو العنزيون ليتوقفوا عن قتال الإنكليز لو أمرهم شيوخهم بذلك، لذلك تقع على عاتق هؤلاء الشيوخ مسؤولية كبيرة أمام الله تعالى والعراقيين.

وإن المرء ليعجب حقًا من أوجه الشبه بين ثورة شعبان في ١٩٢٠م وانتفاضة شعبان في ١٩٩١م. ففي الثورتين كان الشيعة هو الذين أشعلوا أوارها، وهم حطبها، ثم تبعهم الأكراد ولكن بشكل لا يقاس بالثورة في مناطقهم (الشيعة)، ولم يشترك من السنّة إلا القليل. بل أن الذين اشتركوا من السنّة في ١٩٢٠م أكثر من أولئك الذين اشتركوا (إن وجدوا) في ١٩٩١م، وهذه نتيجة طبيعية للبناء الطائفي في المجتمع العراقي الذي أسسه الإنكليز وعملاؤهم قبل ٧٠ عامًا فأتى أكله وثماره بهذا الشكل الطائفي المؤلم.

كذلك فإن ما جرى للشيعة علماءً وعوام مشابه في الثورتين، مع زيادة كبيرة في درجة الاضطهاد. ففي ١٩٢٠م تم نفي علماء الشيعة وقادتهم في حين في ١٩٩١م تم إعدام وسجن هؤلاء. وفي ١٩٢٠م لم يتم التعرض للأعراض في حين استبيحت في ١٩٩١م، ولم يتم التعرض للمكتبات والمخطوطات وغيرها من آثار الإسلام في ١٩٢٠م في حين تم حرقها وسرقتها في ١٩٩١م.

كما لم يتعرض الجيش الإنكليزي الكافر للمراقد المقدسة للأئمة (ع) في ١٩٢٠م في حين تم تخريبها وضرب قبابها وتهديم أسوارها وأبوابها، وتنجيسها من قبل الجيش العراقي "المسلم".

ولم يتم الهجوم على عقائد الشيعة وأصولهم وأخلاقهم من على صفحات الجرائد من قبل الإنكليزي الكافر الأجنبي، في حين هوجم الشيعة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل الصحيفة الرئيسة للنظام "المسلم" نيابة عن الطاغية نفسه.

ولكن، هناك فرق واحد هو أن الإنكليز أسسوا هذ المنهج في حين أن صدامًا وزمرته يسيرون عليه وينفذونه بإخلاص الولد المطيع لأبيه وولي نعمته.

نعم أسس الإنكليز هذا المنهج بعد المصادمة الدموية مع الشيعة ما بين ١٩١٤-١٩٢٠م، فكان أن قرروا إقصاءهم عن الحكم في الدولة العراقية الحديثة التي أجبر الإنكليز على تأسيسها بدماء الشيعة وتضحياتهم بالمال والنفس. ولم يجد الانكليز صعوبة في أن يجدوا عملاءً يرضون بل ويندفعون لسرقة جهود غيرهم فكانت حكومة عبد الرحمن النقيب (١) . ويبدو أن الرغبة الكبيرة في الوصول الى كرسي الحكم أنْسَتْ

(١) وهو القائل للجاسوسة البريطانية المس بل: خاتون إن أمتك عظيمة وغنية وجبارة. فأين قوتنا؟ أنا أعترف بانتصاركم، فأنتم الحاكمون وأنا المحكوم. وإذا سئلت عن رأيي في استمرار ← ← ←

عبد الرحمن النقيب أنه من علماء الدين المسلمين بحيث أنه أراد التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية في عام ١٩٢٢م والتي تنص مادتها الثانية عشرة على "أن لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التبشير المسيحي"!! [١]. ومن ثم تم تنصيب الملك فيصل الأول على عرش العراق، وتتابع الحكم السنّي الى يومنا هذا.

وللمزيد من الإثبات لمن ينفي طائفية الحكم العراقي منذ تأسيس العراق الحديث، وهناك من ينفي ذلك ويعاند، نقول بأنه من غير المعقول أن يتقلد ٥ شيعة فقط منصب رئاسة الوزراء مقابل ٢٥ من السنّة في بلد يشكل الشيعة فيه أغلبية واضحة تصبح ساحقة إذا ما تجاوزنا الوجود الكردي الذي لم يتقلد رئاسة الوزارة بسبب شوفينية الدولة العراقية الحديثة. ومن مجموع سبعين عامًا تقلد الشيعة رئاسة الوزارة لمدة أقل من ٣ سنوات. ويعتقد الباحث "حسن العلوي" أن سبب تكليف الشيعة تشكيل الوزارة لم يكن تحننًا عليهم وإنما لتوريط رئيس الوزراء الشيعي في قضية محرجة أو لتمرير مشروع ما. [٢]

ولما كان من المستحيل إبقاء هذه المعادلة وهي إبقاء الأغلبية خارج دائرة الحكم العراقي بشكل دائم كان لا بد من حذف عامل الأغلبية هذا كي تزول المشكلة، فكان أن رُمِيَ الشيعة العراقيون بالأعجمية حتى لا يعود لهم أي حق في المطالبة بالمساواة لأن الأجنبي ليس من حقه المساواة مع ابن البلد. في كتابه "العروبة في الميزان" الذي نشر في الثلاثينات قال عبد الرزاق الحصّان ما يلي: "إن الشيعة شعوبيون بالإجماع، فرس بالإجماع، وهم من بقايا الساسانيين في العراق، ولا حق لهم في السلطة، أو في تمثيل في السلطة"!! [٣]

← ← ← الحكم البريطاني، فإن جوابي هو أني خاضع للمنتصر! وقال لها: إنكم بذلتم الأموال والأنفس في سبيل ذلك، ولكم الحق في أن تنعموا بما بذلتم! أنظر ص ٨٨ من كتاب "التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق" لحسن العلوي.

(١) "الشيعة والدولة القومية" ص ١٥٤.

(٢) "الشيعة والدولة القومية" و "التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق" لحسن العلوي وهما من أهم البحوث في هذا المجال.

(٣) "التأثيرات التركية" حسن العلوي ص ١٤٤.

وهكذا أصبح الذي أسس الدولة (١) أجنبيًا عنها، ليس بالاسم فقط وإنما بإجراءات واقعية دخلت كل بيت كما حدث في كل عهود هذه الدولة العراقية وخصوصًا منذ نهاية السبعينات والى الآن حيث تعرض "الأجنبي" الشيعي للتهجير والتعذيب والقتل والملاحقة والتنكيل والفصل ومصادرة الأموال مما هو معروف.

وإليك هذه اللقطات التي اختصرتها من كتاب "الشيعة والدولة القومية" لحسن العلوي وضمنتها كتابي "صدام وشيعة العراق" حيث دافعت بها عن الشيعة ضد التهمة ذاتها: تهمة الأعجمية.

من رمى شيعة العراق بالأعجمية لأول مرة في العراق الحديث؟

لئن رمى صدام الشيعة بالأعجمية ليسهل عليه تبرير ذبحهم على أساس أن ثورتهم هي مؤامرة أجنبية فإن أسياده قد سبقوه بذلك. وإليك نصوصًا جليّة في هذا الشأن:

١. قالت المس "بيل" الجاسوسة الإنكليزية ما نصّه: ((أما أنا شخصيًا فأبتهج وأفرح أن أرى الشيعة الأغراب يقعون في مأزق حرج، فإنهم من أصعب الناس مراسًا وعنادًا في البلاد)). وهكذا فإن الجاسوسة الإنكليزية هي أول من اتهم الشيعة بالغربة عن العراق ومن ثم لقّنتها عملاءها منذ ذلك الحين وصولاً الى صدام، وصار هؤلاء العملاء يلقّنونها عموم الطائفة السنّية بوسائل مختلفة (٢).

---

(١) بينت الوثائق البريطانية أن بريطانيا كانت قد خططت جعل جنوب العراق منطقة هندية وذلك بتهجير ملايين الهنود إليه، وبذا يمكن سلخه عن العراق. وقد علّق عبد الكريم الأزري على هذا المخطط وإفشاله من قبل الثورة العراقية التي أجبرت الإنكليز على إعطاء العراق، كل العراق، استقلاله وتأسيس دولته بقوله ("مشكلة الحكم في العراق" ص ٣٢٨): ولو كانت تحققت هذه الخطة الجهنمية، لا سمح الله، لكانت أسست في الواقع في شرق الهلال الخصيب إسرائيل أخرى، إسرائيل هندية... وبوسع القارئ أن يتصور أخطار هذه المستعمرة الهندية على الوجود العربي في غربي الخليج بعد اكتشاف الموجودات النفطية الهائلة فيه. ولو كانت قد تحققت هذه الخطة البريطانية لكانت قلبت الوضع السياسي، ليس فقط في الخليج، وإنما في الشرق الأوسط برمته رأسًا على عقب، ولكانت غيرت موازين القوى فيه تغييرًا أساسيًا في غير صالح الأمة العربية... إن الأمة العربية برمتها، ولاسيما الشعوب العربية في الخليج، مدينة لهذه الثورة المجيدة دينًا لا يمكن تقديره في استبعاد هذه الكارثة.

(٢) في عام ١٩٢٩م نشرت جريدة "البلاد" البغدادية مذكرات المسْ بيل (Miss Gertrude Bell) والتي رمت شيعة العراق فيها بالأعجمية، فنشر الشاعر العراقي محمد مهدي الجواهري، من على صفحات جريدة "العراق"، قصيدة ردًا على التعريض "بصورة سمجة بكرامة الجعفريين، ← ← ←

٢. قال مزاحم الباچچي أحد المناصرين للإنكليز (حيث كان يرى كما قال لابنه عدنان بأن أمل العرب في نيل حرياتهم هم الإنكليز!) عن الثورة العراقية الكبرى في ١٩٢٠ والتي سببت إيجاد دولة العراق كما سنبين في فصل آخر. قال مردداً قول الجاسوسة الإنكليزية: ((إن الحركة الحالية ليست حركة عربية خالصة بل إنها اختلط بها عنصر أجنبي..))، فالعنصر الأعجمي الإيراني المسلم، على فرض وجوده، مرفوض، أما العنصر الأعجمي الإنكليزي الكافر فهو أمل العرب في نيل حرياتهم!!

٣. وصف عبد المحسن السعدون رجال الحركة الوطنية بقيادة علماء الشيعة بأنهم دخلاء لا علاقة لهم بالقومية العربية.

ولا بد أن تعجب أخي القارئ إذا ما علمت أن السعدون هذا كان يشتم هؤلاء الأبرار لأنهم عادوا عقد معاهدة الذل مع بريطانيا! وتعجب أكثر إذا ما عرفت أن السعدون هذا كان ياوراً (مرافقاً) للسلطان عبد الحميد العثماني أيام كان العثمانيون يعلقون أحرار العرب على أعواد المشانق في سوريا ولبنان! ولعلك تعجب أكثر إذا ما عرفت أن السعدون هذا عندما انتحر ترك وصيّته باللغة التركية لكي تقرأها زوجته التركية التي كانت تكره العرب وتطردهم من بابها! ولا بدّ أنك ستعجب جداً إذا علمت أن السعدون هذا له تمثال في أهم شارع في بغداد عاصمة العراق العربي، والشارع اسمه شارع السعدون، وهناك حديقة باسمه أيضاً!

← ← ←الشيء الذي يأباه التاريخ والوجدان والعقل" حسب تعبير الجواهري. وهذه بعض أبيات القصيدة (ديوان الجواهري، المجلد الأول، ص ٢٧٤):

قُلْ للمِسِ الموفورة العِرض التي	لبِسَتْ لحكم الناس خير لباسِ
إن تهزأي منهم فعذرك واضحٌ	فهم الذين سقوك أوبأ كاس
لو كان فيهم للخيانة مطمعٌ	لعرفتِ كيف إقامةُ "القُدّاس"
ملءَ العراق أماجدٌ لولاهمُ	هو مثلُ بنيان بغير أساس
قد أصبحوا ولهم عليه دخالةٌ	يا للظليمة من قضاء قاسي
للحشر بين حلوقكم وضلوعكم	من فضل ما صنعوا كحزُّ مواسي
لا بأس، أخداني فهذا كله	من أجل أنّكمُ شديدو الباس

والبيت الأخير يوافق قول المس بيل عن الشيعة أنهم "من أصعب الناس مراساً وعناداً في البلاد".

ولكن لا يوجد شارع باسم محسن الحكيم ولا علوان الياسري ولا مهدي الحيدري ولا مهدي الخالصي العرب المجاهدين... ولا غرو فمن يقاتل الإنكليز لا مكان له في عراق الطائفية. (١)

٤. إتهمت صحف الضلال والعمالة من دعا الى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي الذي كان سيوافق على المعاهدة مع بريطانيا بأنهم دخلاء وأن مقاطعة الإنتخابات من أكبر مظاهر الفكرة الأعجمية. ولا ندري كيف تكون مقاطعة إنتخابات تمهد لمعاهدة إرتباط مع الدولة الإستعمارية الأولى في العالم من مظاهر الفكرة الأعجمية. فلعل بريطانيا كانت عربية ولا ندري!! (٢)

والمناسب هنا أن نذكر أنه في إحصاء عام ١٩٤٧م وحيث لم تكن الأوضاع السكانية

---

(١) الشئ بالشئ يذكر، وطالما ذكرنا تمثال السعدون، أحب أن أذكر أن بعض العراقيين توقعوا في حينها أن الحكومة "الوطنية" ستخلّد القادة الذين منحوها الوجود بجهادهم وتضحياتهم وعذاباتهم. من ذلك ما جاء في قصيدة الجواهري "على الخالصي" التي نظمها عام ١٩٢٥م يوم وردت الأنباء بوفاة الشيخ الخالصي منفيًا، حيث قال (ديوان الجواهري، المجلد الأول، ص ١٦١):

قومي البسي بغدادُ ثوبَ الأسى	إن الذي ترجينه غُيِّبا
قومي افتحي صدرَك قبراً له	وطرِّزيه بورود الرُّبى
ودرِّسي نشاك تاريخه	فإنّ فيه المنهج الأصوبا

وفي قصيدته الثانية "في ذكرى الخالصي" التي نظمها عام ١٩٢٦م بمناسبة مرور عام على وفاته، قال (ديوان الجواهري، المجلد الأول، ص ١٨٧):

وبذرتَ للأوطان أشرفَ بذرةٍ	ستطول أفراعٌ لها وأصولُ
كن آمنًا أن لا تضيع متاعبٌ	سيُقيمها التمثال والتمثيلُ
مهّدتَ للنشئ الجديد سبيله	فليشكرنّك بعد جيلك جيلُ

ولكن خابت آمال الجواهري إذ لم تدرس بغداد نشأها تاريخ الخالصي الوطني، بل أخذت تدرس تاريخ نوري السعيد وعبد الإله وأشباههما، وأقامت دولة العراق الطائفي تمثالاً لعبد المحسن السعدون الذي لم يكن له دور في تأسيس الدولة العراقية، وليس للخالصي الذي كان في طليعة مؤسسيها. ولا عجب فإن عبد المحسن السعدون هو الذي أصدر قرار نفي الخالصي الى خارج العراق!!

(٢) "الشيعة والدولة القومية" ص ١٣٤ وما بعدها.

قد تغيرت عنها في العشرينات حيث كان هؤلاء العملاء يرمون الشيعة بالأعجمية كان عدد الشيعة العرب هو أكثر من ٥١٪ من السكان. فإذا علمنا أن السنّة العرب كانوا ٢٠٪ فلماذا ترى يلجأ الشيعة الى الأعاجم لو فرضنا جدلاً أنهم كانوا يجاهدون لأنفسهم فحسب. على أن ذلك ممتنع لأنهم طالبوا بمطالب عراقية عربية لم يكن فيها للمذهب أي نصيب.

ولكنهم قاتلوا مع الأتراك الذين بان أنهم حصان خاسر ضد الإنكليز أقوى دولة في العالم حينئذ. فلعل عبد الرحمن النقيب والپاچچي وفهد الهذّال عرفوا كيف يراهنون وتركوا المبادئ لأصحابها الذين خسروا بسببها ليس فقط ألوف الأرواح والكثير من الممتلكات، ولكن تقدير وشكر الجاحدين سواءً من حكومات الملوك أو من حكومات الثوريين.

٥. سأل عبد الرحيم أحمد مندوب منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور عيسى سلمان التكريتي سفير صدّام في الصين عن من هم الأكثر في العراق.. السنّة أم الشيعة؟ فرد الدكتور بأن العجم هم الأكثر. فسأله: هل أن الشيعة عجم، أجاب: نعم. (١)

إن رمي الشيعة العراقيين بالأعجمية، كما يفعل صدام وزمرته اليوم، هي أعظم خدمة للشعوبية كما ألمح لذلك العلوي في كتابه. هذا مع أن المتهمين هم من يرمي الشيعة أنفسهم بالشعوبية. فهل رأيتم مثل هذا الظلم المركّز؟

وإذا كان الشيعة العراقيون إيرانيين ماذا يبقى من العراق العربي بعد أن نخرج منه الأكراد والتركمان والأقليات المسيحية غير العربية؟ ١٠٪ مثلاً... فكيف يبقى العراق عربيًا بعدها يا عرب؟ وهل سيتسنى له البقاء في جامعة الدول العربية ومنظماتها؟ وماذا سنقول لو طالبت به إيران مثلاً؟!

ومن ثم فقد استمر توجيه هذه التهمة في مختلف عهود الدولة العراقية الحديثة للغاية ذاتها. ولكن لما كان التعتيم على ثورة العشرين أمرًا لا بد منه، صارت هذه التهمة على شكل بحوث وكتابات في الشعوبية تثبت أن الشعوبيين الأوائل كانوا فرسًا، وطالما أن الشيعة العراقيين قد أصبحت فارسيتهم أو ولاؤهم الفارسي أمرًا مفروغًا منه، فإنهم

---

(١) المصدر السابق ص ٤١.

هم الشعوبيون الجدد، وصارت كلمة الشعوبية حتى على لسان من لا يعرف تعريف الكلمة ولا مدلولاتها ولا من تعني.

ولا يسأل أحد لماذا يحقد الإيرانيون على العرب في حين لا يمتلك هذه المشاعر غيرهم وبضمنهم الأتراك الذين حكموا العراق أربعة قرون كانت السياسة العنصرية التركية والتي تضمنت كتحصيل حاصل الكره والازدراء بالعرب، أي الشعوبية؟

كما لا يحمل النَفَس الشعوبي الإنكليز أو الفرنسيون أو الإيطاليون الذين فعلوا الأفاعيل بالعرب، والذين ينظرون الى العرب نظرة أكثر عجرفة وكرهًا وحقدًا من الأتراك؟

أكثر من ذلك، لماذا يحقد العرب الشيعة، على فرض أنهم موالون لإيران كما يفترى، على العرب والأمة العربية؟!

وأخيرًا، نوجّه نظر القراء الى أن الذين تربعوا على سدة الحكم في العراق لم يكونوا كلهم عربًا، بل ضمّوا أفرادًا ترجع أصولهم القريبة الى الأعاجم. وقد أورد حسن العلوي في كتابه "التأثيرات التركية" أسماء مجموعة من هؤلاء (١).

هل أن الشيعة رغبوا عن الحكم كما يشاع؟

وعندما تطرح موضوع منح الدولة العراقية للسنّة من قبل الإنكليز عام ١٩٢١م على السنّي العراقي فأنه ليس فقط ينفيها، وإنما يقول بأن الشيعة أنفسهم لم يرغبوا بالحكم، ولم يرغبوا في إدخال أولادهم كليات الجيش والشرطة، لأنهم كانوا يميلون الى التجارة الحرة لا الوظيفة الحكومية، كما أن علماءهم قد حرموا عليهم أن يعملوا في الدولة لأنها غير إسلامية.

وهكذا، فإن الشيعة، بناء على هذا المنطق، قد رغبوا عن الحكومة. وبهذا فقد جاد الزمان على الخليقة أخيرًا بمجموعة كاملة من البشر تعد بعشرات الملايين (في حينها قبل سبعين عامًا) ترغب بنفسها، بقضها وقضيضها، عن الحكم وشهوته ولذته، وهو ما فشل الزمان في تحقيقه لآلاف السنين!!

---

(١) الشجرة التركية ص ١٠٢.

ولا ندري من نصدق: منطق عبد الرحمن الزرعي الذي يؤكد وجود مخطط شيعي خبيث سري لتشييع الناس كافة، وهو يدل على عدم زهد الشيعة ليس فقط في الحكم في العراق بل وفي السيطرة على العالم، أم منطق أولئك الذين يقولون بأن الشيعة زهدوا حتى في حكم الدولة العراقية التي أسسوها بدمائهم والتي يشكلون أغلبية سكانها؟!

والمؤسف أن بعض الشيعة قد صدقوا هذا الافتراء فباتوا يرددونه متهمين العلماء الذين أفتوا عوام الشيعة بعدم جواز العمل في الحكومة العراقية التي شكلت حديثًا مما دفع الشيعة عن الأمر وأدى الى هذه المآسي والمصائب.

ولكن، ألم يفكر من يردد هذا القول بأنه (أي القول) يعارض دخول الشيعة كجنود صغار ومراتب عسكرية صغيرة في الجيش والشرطة العراقية، والوظائف العامة؟

ألا يعارض هذا القول البيعة العلنية لأحد علماء الشيعة وقادة الجهاد الشيخ الخالصي (قدس سره) للملك فيصل الأول (والتي نقضها فيما بعد لأن الملك لم ينفذ شروط البيعة)؟ فهل يعقل أن يبايع الملك ثم يفتي الناس بحرمة العمل في حكومته؟

وحتى لو كان هناك من العلماء من أفتى بذلك، فهل أطاعهم الشيعة بقضهم وقضيضهم؟

ولماذا يا ترى لا يطيع الشيعة علماءهم بهذا الشكل المثالي إلا في هذه النقطة بالذات؟

ولو تنازلنا وقبلنا أن علماء الشيعة أفتوا بحرمة العمل في الدولة العراقية الحديثة وأن جماهير الشيعة أطاعتهم طاعة كاملة، أما كان يجب على الحكومة أن تعمل كل ما في وسعها لتغيير رأي العلماء وترغيب الشيعة في الحكم والإدارة؟

ولو قبلنا بهذا المنطق في بداية تأسيس الدولة العراقية فكيف يمكننا أن نقبل باستمراره بعد أن بين الشيعة بوضوح رغبتهم في الحكم والإدارة وذلك بدخول أبنائهم في الكليات والمعاهد ليتخرجوا بعدها ويتعينوا في الوظائف المختلفة، وبعد أن دخلوا في السلك الدبلوماسي والجيش والشرطة وكل مرافق الدولة. لماذا لم يبدأ الحكم العراقي السنّيّ بإعطائهم حقوقهم في المساواة في المفاصل الرئيسة من الدولة: رئاسة الوزراء،

وزراء، قيادات الجيش والشرطة والأمن، فـظل الحكم يعطي الشيعة وزارة أو وزارتين، ثانويتين على الأغلب، وظل لا يقبل في كليات الجيش والشرطة إلا القليل جدًا من الشيعة مع أنهم أكثر عددًا من السنّة؟

محاورة مع قريبي

حول عدم رغبة أو امتناع الشيعة عن تبوّء المناصب الرسمية قال قريبي: إن الذين كانوا مؤهلين هم الذين تخرجوا من الدراسة في إسطنبول ضباطًا وأطباء ومدرسين ممن جاؤوا مع الملك فيصل الأول، إلا أن الحكومة عملت وسعها بعدها لدفع الشيعة دفعًا باتجاه تسنم المناصب المختلفة. وبالفعل صار منهم رؤساء وزارة ووزراء حتى أن بعضهم تسنّم منصب وزارة المعارف وهي من أهم الوزارات!

وهذا ترديد لنفس النغمة، كما أن فيها مجانبة واعية للحقيقة لأن المتحدث يعلم أن رؤساء الوزارة كانوا أربعة فقط في طول العهد الملكي وواحد بعده. كما أن وزارة أو اثنتين كانت تعطيان للشيعة. ولا أدري إن كان يريد أن يضحك عليّ أم على نفسه فيما يخص وزارة المعارف، فمعلوم أن الدولة العراقية، أسوة بباقي دول العالم لا تعد هذه الوزارة من الوزارات المهمة، مهما ادّعى المدّعون من أي حكومة فالوزارات المهمة هي الدفاع والداخلية والخارجية، بل أن الأوليتين هما الأهم في حكومات العالم الثالث.

سألته: إذا لم يكن في الشيعة من "الأفندية" ما يصلح أن يشكل الوزارة العراقية ولذا تم تكليف السيد محمد الصدر "المعمّم" بتشكيل الوزارة مرة واحدة، لماذا لم يأتوا بمعمّم آخر في فترة أو فترات لاحقة ريثما يتأهل بعض الشيعة للعمل الحكومي والإداري على هذا المستوى العالي؟

ولم يجب...

وسألته: وماذا بشأن قيادات الفرق العسكرية وأركان الجيش وقيادة القوة الجوية وآمرية الكلية العسكرية والشرطة والأمن وغيرها من المفاصل الحساسة للدولة؟

ولم يجب...

ولئن كان الشيعة قاصرين عن القيام بمهام الوزارات جميعًا فإنهم لا بد وأن يكونوا،

بمعمّميهم، سيقومون بمهام وزارة الأوقاف بكفاءة. فلماذا لم يعين وزير واحد شيعي للأوقاف طيلة الواحد والسبعين عامًا من عمر الدولة العراقية؟

فإذا كانت الفروقات الفقهية تقف حائلاً فلماذا لم تقف حائلاً حينما صارت الدولة (التي وزير أوقافها سنّي، وأحيانًا بعثي غير ملتزم بالشعائر الإسلامية كعبد الغني عبد الغفور وعبد اللّه فاضل) تصادر الأوقاف الشيعية؟

كان يمكن تعيين وكيلي وزارة مثلاً أحدهما شيعي والآخر سني يتوليان أوقاف الطائفتين مع وزير من هذه الطائفة حينًا ومن تلك حينًا آخر. فهذا هو المنهج الذي يجب أن تسير عليه الدولة التي تعمل بعيدًا عن الطائفية أو لردم الفجوة الطائفية.

قال: إن كلام حسن العلوي وعبد الكريم الأزري جديد وتزييف للحقائق التي عشناها.

قلت: ولكن هناك الشواهد الكثيرة على أن المسألة قديمة قدم الدولة العراقية.. وعددت له الشواهد التي يجد القارئ بعضها في آخر هذا المقال.

ويبدو أن كلام قريبي هذا قديم أيضًا، لأنك تجد أن بعض السياسيين القدامى قد عزفوا ذات الألحان كما في قول توفيق السويدي رئيس الوزراء الأسبق عن محاولة الملك فيصل الأول تأهيل أفراد من الشيعة بأسرع وقت ممكن حيث قال: ولكنه تسرّع (يعني رستم حيدر رئيس الديوان الملكي وقتئذ) في إعداد العناصر اللازمة لتطبيق هذه السياسة، فأخذ يأتي بشباب من الشيعة من المقاهي والحوانيت، وهم متعلمون تعليمًا بسيطًا لإدخالهم في خدمة الدولة.

وقد فنّد الأزري هذا الكلام على أساس أن من ذكرهم السويدي كانوا من خريجي المدرسة الجعفرية والتي عودلت شهادتها مع الشهادة الثانوية فأدخلوا كلية الحقوق وتخرجوا منها ليخدموا العراق بعدها بإخلاص وكفاءة. فأين المقاهي والحوانيت!(١)

واتهم كامل الچادرچي هؤلاء الخريجين بأنهم "أشباه متعلمين" و "موظفين غير أكفاء"، وهو كلام بان بطلانه من خدمة هؤلاء الخريجين فيما بعد. (٢)

وبعيدًا عن كل هذا، ألم يكن هناك في الشيعة الآلاف من خريجي الدراسة الدينية

(١) راجع "مشكلة الحكم في العراق" ص ٣٩.
(٢) المصدر السابق ص ١٢٨.

والدراسة المنزلية في النجف وكربلاء وبغداد وسامراء ممن يدرسون، ومنذ نعومة أظفارهم، مواضيع في بعضها من العمق ما لا يستطيع فهمه الكثيرون ممن يتهم هؤلاء بعدم الكفاءة؟ فهؤلاء يصبحون متمكنين من العلوم العربية والدينية المختلفة، والتي يمكن أن ندلل عليها من الكثرة الكثيرة من الشعراء الشيعة في العراق ما قبل وما بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة وبضمنه ما يسمى في تاريخ الأدب بالفترة المظلمة والتي ما كانت مظلمة إطلاقًا فيما يخص الشعراء الشيعة.

ولكن قد يعتقد الچادرچي والسويدي وغيرهم أن هذا التعليم ليس هو المعوّل عليه، وإنما يجب أن يكون على الطريقة التركية الإستانبولية أو الطريقة الغربية. ولكن من قال أن لهم الحق في أن يقرروا ما هي الدراسة التي تتيح لخريجها أن يدخل في سلك الحكومة أو لا؟

ولكن في الوقت الذي بلغ فيه عدد الطلاب في الحوزة العلمية في النجف في نهاية القرن التاسع عشر عشرة آلاف طالب لم يكن عدد الطلاب في المدارس الرشدية في طول البلاد العراقية وعرضها إلا ثلاثمائة وستين طالبًا. ومن المعلوم بأن الدراسة في الحوزة العلمية النجفية (التي تدرس العربية والفقه والأدب وعلوم القرآن والحديث والمنطق والكلام والفلسفة وغيرها) أعلى بمراحل كثيرة من الدراسة في المدارس الرشدية التي هي في مستوى المدارس المتوسطة. (١)

والواقع هو أن الشيعة كانوا يجدون الأبواب موصدة أمامهم، حتى وإن كانت الإرادة الملكية تريد تأهيل بعضهم لسدّ النقص الحاصل فيهم بسبب السياسة العثمانية التي حرمتهم من الدخول في المدارس الحكومية المدنية والعسكرية. من ذلك رغبة الملك فيصل الأول أن يفتح صف تمهيدي في الكلية العسكرية يقبل فيه خريجو الدراسة المتوسطة أو ما يعادلها من أبناء العشائر (٢) وذلك لكي يصبحوا ضباطًا في الجيش العراقي. وكان الملك يحث رؤساء العشائر على إدخال أولادهم في الكلية العسكرية، وكانوا يجيبونه

---

(١) راجع "الشيعة والدولة القومية" حسن العلوي ص ٢٧٨.

(٢) والمعني هنا العشائر الشيعية لدور عشائرهم في تأسيس العراق والعلاقة القوية التي تربطهم بالمرجع الديني في النجف والتي كانت محاولة من الملك فيصل الأول لإضعافها عن طريق تقوية علاقتهم بالحكومة، وهو شئ لم يقله عبد الكريم الأزري لحسن ظنه بالملك.

بأنهم كانوا يجدون الكلية العسكرية تتلكأ في قبول أبنائهم، بحيث لم يقبل في الصف المستجد بعدها غير تسعة طلاب منهم ستة من بغداد وثلاثة من الموصل! (١)

وهذا يعني أن السلطة لا تريد للشيعة أن يتبوؤا المناصب الحكومية لمنعهم من مشاركة السنّيين فيما أصبحوا يحافظون عليه كغنيمة.

وهو يعني أيضًا أن الخطة المرسومة لأجل ذلك كانت من الدقة والإصرار على التنفيذ بحيث لم يستطع الملك وهو رأس السلطة في البلاد أن يفعل شيئًا إزاءها.

ولم يستمر التحريم المزعوم لعلماء الشيعة

ولقد قدم العالم الشيعي المعروف الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء مشروعًا كاملاً يحدد فيه ما يجب على الحكم الطائفي أن يقوم به لردم الطائفية والخروج من الشذوذ السياسي العراقي. كان ذلك في عام ١٩٣٥م أيام حكم الملك غازي.

فهل لا يزال علماء الشيعة يحرمون العمل في الدولة الى ذلك الوقت؟!

وما الذي عملته الحكومة والنظام ككل استجابة "لتغيير" العلماء لفتاواهم؟

وهنا احتمالان لا ثالث لهما: إما أن الحكم الملكي كان يتحرك وفقًا لأوامر الإنكليز فلا يعطي الشيعة حقوقهم ولا يساويهم مع إخوتهم السنّة، وبالتالي فإن إبعاد الشيعة عن الحكم في العراق هو تخطيط بريطاني وهذا يصم الحكم بالعمالة، وإما أن بريطانيا لا علاقة لها بالموضوع وبالتالي فإن السنّة العراقيين الذين حكموا العراق هم الذين أبعدوا الشيعة بدون أي أوامر أو نصائح خارجية، وهذا يصم الحكم بالطائفية.

وسقط الحكم الملكي وجاء الحكم الجمهوري؛ فما الذي تغير؟

لا شيء، اللهم إلا في درجة الإضطهاد الطائفي التي صارت معه طائفية الحكم الملكي بردًا وسلامًا بالمقارنة مع طائفية الحكم الجمهوري لا سيما في الفترة منذ نهاية السبعينات الى الآن.

هذا، مع أن الحكم الجمهوري حكم وطني لا علاقة له بالاستعمار، كما يعتقد البعض، ومع أن حوالي ثلثي مدة الحكم الجمهوري كانت تحت حكم البعث الذي لا يهمه

(١) المصدر السابق ص ١١.

الدين في شئ أولاً، والذي يعتمد في سيطرته على الشارع على حزب جماهيري يضم في صفوفه نسبة كبيرة جداً من السكان العاديين بحيث لا بد أن يشكل الشيعة غالبيتهم بدون شك، وعلى عناصر الأمن والمخابرات التي يجب أن تكون من كل زوايا العراق أسوة بالحزب وبالتالي فهي تضم نسبة كبيرة من الشيعة.

ولكن الذي حصل في كل هذه العهود السوداء هو أن النظام لا يتغير وإنما يتغير الأشخاص. فالحكم يقوم على: الدكتاتورية، العسكرية، البوليسية، الطائفية. أما الارتباط بالقوى الاستعمارية فيأخذ أشكالاً متعددة لعل أكثرها خبثًا هو الشكل الذي اتخذه نظام صدام الذي ملأ في السبعينات العالم بنباحه ضد الغرب ومصالحه وبرفضه لكل أشكال التساوم على القضية الفلسطينية وغيرها، ثم جاءت الثمانينات لتفتح الستائر ويظهر ما يدور وراء الكواليس.

ولعل القارئ سيصعق إذا ما قلت بأن النظام في العراق يشبه الى حد كبير النظام البريطاني الذي أقام الأول. ولكن نظرة فاحصة الى النظام البريطاني تبين أنه يبدو نظامًا ديمقراطيًا، ولكن الحقيقة هو أن الأصل في النظام هو الملكية العسكرية والأفكار المترسخة لأصحاب الإقطاعيات ورؤوس الأموال التي يمثلها حزب المحافظين. فالفترات التي يصل فيها حزب العمال الى السلطة بانتخاب الناس تعتبر عند رؤوس النظام من الموظفين المخضرمين في الوزارات الرئيسية كالخارجية والداخلية والمالية والدفاع، والجيش والمخابرات والأمن، فترات استثنائية يجب التعامل معها بشكل مختلف.

يقول "توني بن" عضو اللجنة المركزية لحزب العمال المعارض أنه عندما كان وزيراً للطاقة في حكومة العمال في منتصف الستينات كانت معلوماته تقول بأن المواد النووية التي هي نتائج ثانوية لعمليات توليد الطاقة الكهربائية في المحطات النووية يتم إتلافها والتخلص منها، في حين أن الحقيقة التي كانت خافية عنه وهو الوزير هي أنها كانت تشحن يوميًا الى الولايات المتحدة لغرض استعمالها في انتاج السلاح النووي!!

أكثر من ذلك، كشف النقاب في أواسط الثمانينات أن دوائر الأمن والمخابرات كانت تتجسس على "ويلسن" رئيس الوزراء وتعد الخطط للإطاحة به، مع أنه جاء الى المنصب بالانتخابات في هذا النظام الديمقراطي العريق.

ولا يعرف معظم الناس أن القوات المسلحة تخضع لإمرة العائلة المالكة البريطانية. فالملكة هي القائد العام للقوات المسلحة، وابنها الكبير "چارلس" قائد القوات البرية والأوسط "أندرو" قائد القوات البحرية، وابنتها "آن" قائدة القوات في استراليا، وأم الملكة قائدة القوات في كندا، وزوج الملكة "فيليپ" قائد القوات في اسكتلندا، و "دايانا" زوجة "چارلس" قائدة القوات البريطانية في ألمانيا، وهكذا. وليس هناك أي سبب يدعو لذلك غير الاحتياط من ثورة شعبية (أو شيوعية سابقًا) تطيح بالنظام، لذلك كان الحل هو إبقاء إمرة القوات المسلحة جميعها بيد العائلة المالكة.

وهكذا في العراق. لا يتغير النظام الذي أقامته بريطانيا والذي يقوم على أساس طائفي. ولبريطانيا الحق في ذلك لأن الضمان الوحيد لإبعاد الشيعة الذين وقفوا في وجهها عندما دخلت العراق عام ١٩١٤م، وفي النجف عام ١٩١٨م، وفي الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م، ومن ثم في المواجهة الدامية مع النظام العميل في السبعينات والثمانينات، وصولاً الى الانتفاضة في آذار ١٩٩١م، وهو الضمان لعدم تحقيق استقلال عراقي حقيقي، الضمان الوحيد هو حكم الأقلية. فحكم الأقلية يعني استحالة إقامة نظام برلماني حقيقي لأن الأقلية ستخسر سيطرتها. وبما أن الأقلية لا يمكن أن تمسك بالدكتاتورية بدون قوة، فلا بد من الأساس العسكري للنظام وسيطرة الأقلية، من خلال أبنائها على قيادات الجيش ومفاصله الرئيسة سيما الاستخبارات العسكرية. وبما أنه لا بد للدكتاتورية من سيطرة قوية على الشارع الذي لا بد وأن يثور بين الحين والآخر، فإن البوليسية لا غنى عنها. ولكن، قد تكون الثورة الشعبية أحيانًا أقوى من أن تستطيع قوى الأمن والمخابرات كبحها والسيطرة عليها، فلا بد إذًا من القوة العسكرية للجيش كي يسحق الثورة ويحفظ النظام من السقوط، فلا بد إذًا من السيطرة على المؤسسة العسكرية، والذي لا يكون بغير اعتماد نفس الأسلوب الطائفي المعتمد في الإدارات المدنية للدولة.

نخلص مما تقدم بأن نظام الحكم في الدولة العراقية نظام طائفي، وأن هذا النظام الطائفي استطاع البقاء ليس لأنه الأصلح للعراق، ولا لأن الأغلبية المضطهدة المغبونة اقتنعت به أو رضيت به، ولكن لأنه لا يزال محفوظًا من قبل الترتيب الدكتاتوري البوليسي العسكري الداخلي والعون الاستعماري الخارجي في كل عهود الدولة على اختلاف أشكالها.

وطالما أن الأغلبية لا يمكن أن تسكت على هذا الهضم في حقوقها، والتي وصل الى حد الحق في العيش والسكن في الوطن [1]، أقول طالما أن الأغلبية لا يمكن أن تسكت، ولم تسكت ولن تسكت، فأنه يجب العمل الجاد لإزالة هذا النظام الطائفي من الدولة العراقية والذي لم يحصل العراقيون منه غير الدمار والخراب على كافة المستويات.

وسوف نتكلم عن أوجه الحل في الباب الثالث من الكتاب.

شواهد على طائفية الدولة العراقية

نختم المقال بهذه المقتطفات من بحوث حسن العلوي وعبد الكريم الأزري والتي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن الدولة العراقية هي دولة طائفية تمارس التمييز الطائفي ضد الأغلبية الشيعية، والتي منها ما هو فعل طائفي ومنها ما هو رد فعل من الشيعة محاولة منهم تغيير المسار الطائفي للدولة العراقية. ويتبين من هذه الشواهد أن المشكلة الطائفية لم تكن موجودة منذ تأسيس الدولة العراقية فحسب، وإنما لقد نبّه على وجودها وطالب بإيجاد الحلول البعض، وإن كانت جهوداً قليلة وغير مؤثرة. وبذا يتبين خطأ من يقول، سواء عن اقتناع أو خوف على تغيير الموازين، بأن طرح المشكلة يعد أمرًا جديداً. [2]

أ- شواهد على الفعل الطائفي

١. في جوابه على مذكرة الملك فيصل الأول والتي عرضها على الساسة العراقيين قال ناجي شوكت، وكما ذكر هو نفسه في مذكراته بما يلي: إن على الحكومة أن تسعى بصورة محسوسة لتقليل نفوذ علماء الدين بل لإبادته كليًا!

---

(١) ناهيك عما صاحب هذا من أعمال استفزازية غير محتملة من قبيل قتل الإبن ومطالبة أهله بدفع ثمن الطلقات التي مزقت صدره، أو قتله وأمر أمه وأخواته أن يبدين فرحتهن بإخراج الصوت المسمى "هلاهل"، وذلك ليس في داخل الزنزانات بعيداً عن الأنظار ولكن في وضح النهار وفي الشوارع.

(٢) أو هو "موضة هذه الأيام" كما قال إسماعيل القادري في جريدة "الوفاق" الصادرة عن جماعة صلاح عمر العلي المعارضة في لندن، والذي دلل في مقاله على عدم وجود المشكلة الطائفية بطريقة الكلام التي ملؤها الاحترام في رسالة عبد الرحمن النقيب الى محمد بحر العلوم (غير الشخص المعاصر بالطبع) يكلفه بقبول منصب وزير المعارف ورسالة الأخير الجوابية بالقبول!! فإن كان إثبات وجود أو عدم وجود مثل هكذا مشكلة خطيرة بهذا الشكل، ومن قبل أفراد يعرضون أنفسهم اليوم كبديل عن النظام الصدامي فلك الله يا عراق!

وقال: أنصح الحكومة بألا تقدم أو ترفع هؤلاء الشيعة بطفرة واحدة!! (١)

٢. من مجموع ٥٩ وزارة ملكية ألفت الوزارة (أي منصب رئيس الوزراء) شخصيات شيعية في خمس منها فقط، ولمدد مجموعها ثلاث سنوات من أصل ٣٨ سنة. ومنذ تأسيس العهد الجمهوري عام ١٩٥٨ والى حد كارثة الكويت عام ١٩٩١، أي ٣٣ سنة، شغل منصب رئيس الوزراء شيعي واحد ولمدة أقل من سنة (٢).

أما بعد الكارثة فقد شكل الوزارة، أو بالأحرى عيّن في منصب رئيس الوزراء سعدون حمادي ومن بعده محمد حمزة الزبيدي لأجل أن يظهر صدام بمظهر غير طائفي في ذات الوقت الذي كان يبيد الشيعة وبمشاركة الزبيدي الذي شوهد يركل الثوار العراقيين ويطلق النار عليهم في شريط الفيديو المشهور.

٣. لا ترتفع نسبة الطلاب الشيعة في كلية الشرطة العراقية عن ١٠٪. (٣)

٤. أصدرت الحكومة العراقية في زمن عبد السلام عارف المعروف بطائفيته الشديدة ضد الشيعة، قانونًا حول ضريبة التركات والمواريث يحدد المبلغ المعفى من هذه الضريبة بخمسة آلاف دينار إذا ما تبرع المورّث أو وهب المال للمعاهد الدينية أو الخيرية أو العلمية، في حين إذا ما تبرع به أو ووهبه للجهات الرسمية أو شبه الرسمية فإن الإعفاء يشمل جميع المبلغ بالغًا ما بلغ. وواضح أن القانون يحاصر المتبرعين الشيعة في حين يشجع المتبرعين السنّة لأن الشيعة سيتبرعون لمعاهدهم وأوقافهم وهي أهلية، في حين سيتبرع السنة الى معاهد أو أوقاف حكومية، أو "رسمية" كما ورد في القانون، أو مديرية الأوقاف العامة وهي الجهة "شبه الرسمية" في القانون، وكلاهما ليس فيهما للشيعة نصيب (٤).

٥. تراوحت نسبة عدد النواب الشيعة الى إخوانهم السنة في البرلمان العراقي في العهد الملكي ما بين ٢٨,٤٪ و ٤٣,٧٪، في حين أن الشيعة كانوا يشكلون ما لا يقل عن

---

(١) "التأثيرات التركية" حسن العلوي ص ١٦٢.
(٢) "الشيعة والدولة القومية في العراق" حسن العلوي ص ١٩٢.
(٣) المصدر السابق ص ٢٩٣.
(٤) "مشكلة الحكم في العراق" عبد الكريم الأزري ص ٣٣.

٥٠٪ من نفوس العراق في بدء تأسيس الدولة العراقية ثم صارت نسبتهم أكثر بعد ذلك.

وكان ينتخب نواب من السنة عن مناطق لا يسكنها غير الشيعة، وينتخب نواب من السنة أكثر من الشيعة في مناطق تسكنها أغلبية شيعية أو حتى في بعض الأحيان في مناطق لا يسكنها غير الشيعة. في حين لم ينتخب ولا نائب شيعي واحد عن أي منطقة يسكنها السنّة فقط.

وكان بعض النواب ينتخبون عن مناطق مختلفة، وذلك حسب احتمال فوزهم كما يبدو، وبغض النظر عن علاقتهم بهذه المناطق كما في انتخاب كامل الچادرچي نائبًا عن الدليم (الرمادي) عام ١٩٢٧، والحلة عام ١٩٣٧، وبغداد عام ١٩٥٤!! هذا مع ما يسمى بأبي الديمقراطية العراقية فكيف مع غيره!!

وفي بعض الأحيان يأتي المثال مؤلمًا حقًا حيث يصبح عدد النواب الشيعة أقل من عدد النواب اليهود كما حصل في مجلس ١٩٣٠ حيث انتخب عن بغداد تسعة من السنّة وواحد شيعي وإثنان من اليهود!

ولا أدري، هل أن عضوية المجلس النيابي تتطلب التمرّن على الحكم والإدارة والذي لم يكن متوفرًا في الشيعة في حينها كما يزعمون، أم أنها تكون لمن يمثل منطقته التي يعرف أبناءها ويعرفونه وهو أفضل من يسعى في حاجاتهم ومطاليبهم؟ (١)

ولي تعليق على نسب النواب الشيعة هو إما أن تكون هذه النسب تعكس آراء الناس حقًا فلا بد إذًا أن الشيعة غير طائفيين لأنهم استمروا على انتخاب نوابًا من السنّة يمثلونهم في مجلس النواب، وأن السنّة في المقابل طائفيون لأنهم لم ينتخبوا غير السنّة ليمثلونهم، وإما أن الانتخابات كانت تعيينًا في الكثير من مقاعدها وذلك محافظة على السيطرة السنيّة لتصبح شاملة للسلطتين التنفيذية والتشريعية. والأخير هو الصحيح بطبيعة الحال، وهو يدل على مطلوبنا من أن الدولة العراقية كانت طائفية بتخطيط مرسوم.

---

(١) "مشكلة الحكم في العراق" عبد الكريم الأزري ص ١٠٢ – ١٢٣، وفيها جداول كاملة لجميع المجالس النيابية وبتفصيل المحافظات، وهي شيقة حقًا لمن أراد الاستزادة.

٦. "وكان جوهر السياسة البريطانية الجديدة يقوم على تبنّي نصيحة الميجر "دكسن" التالية: تعيين الرجال ذوي الآراء المعتدلة، دون غيرهم، في المناصب السياسية، وضرب واضطهاد عناصر الثورة في حالة وجودها." (١)

٧. ألفت وزارة المعارف في أيام ساطع الحصري لجنة الاصطلاحات العلمية والتي شكلت على طريقة أن تعين الوزارة عضوين ثم يقوم هذان بانتخاب الثالث والثلاثة الرابع وهكذا. وقد عينت الوزارة الشاعر معروف الرصافي والأب أنستاس ماري الكرملي وانتخبا طه الراوي وهكذا الى أن انتخب الثمانية كان منهم شيعي واحد هو رستم حيدر سكرتير الملك ورئيس الديوان الملكي والذي لم يكن بطبيعة الحال عراقياً ولا من عناصر الثورة العراقية أو أتباعها، والذي انتخبه السبعة في آخر الأمر.

وهذه اللجنة ليس في أعمالها ونتائج أعمالها خطورة على الترتيبات البريطانية الطائفية للدولة العراقية لا من بعيد ولا من قريب، كما كان من الممكن لها أن تستفيد من الشيعة الدارسين في الجامعة العلمية في النجف وكربلاء وغيرها من العلماء وطلاب العلوم والذين لهم القدح المعلّى في العلوم العربية. فإذا كان التعامل مع الشيعة في لجنة عادية كهذه بهذا الشكل من التجاهل والتمييز فكيف فيما هو أساسي ومهم.

وقد استغرب عبد الكريم الأزري محقّاً أن يتجاهل العراقيون الشيخ محمد رضا الشبيبي مثلاً فلا ينتخب في هذه اللجنة في حين ينتخبه المصريون عضواً في مجمع اللغة العربية المصري. (٢)

ب- *شواهد على رد الفعل الشيعي*

تعتبر الشواهد التالية خير رد على من ينفي وجود التمييز الطائفي ضد الشيعة، وكذلك على من يتهم الباحثين الحاليين بأنهم أول من يثير هذه القضية بمعنى أنهم يختلقونها. فبعض هذه الشواهد تدل على أن الشيعة كانوا يشعرون بالتمييز الطائفي ضدهم ويعيشون قضية مظلوميتهم من هذا التميين، أما بعضها الآخر فيثبت بدون أي شك بأن الشيعة نبّهوا المجتمع والسلطات الى هذه المشكلة، وإن كان هذا التنبيه

(١) "أوراق ورسائل الميجر دكسن" نقلاً عن "مشكلة الحكم في العراق" الأزري ص ١٣٢.

(٢) "مشكلة الحكم في العراق" ص ٢٠٦.

ضعيفاً لعدم الإلحاح فيه وعدم القيام بأعمال مناسبة من شأنها أن تضغط الضغط الكافي على السلطة لكي تغير منهجها.

١. منذ اليوم الأول لتأسيس الكيان الطائفي للدولة العراقية، وتحديداً في العام ١٩٢١م عام تشكيل عبد الرحمن النقيب لوزارته الأولى بتخطيط السير پرسي كوكس، نبّه شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري (وكان شاعراً شاباً يومها) الى الظلم الواقع على الشيعة بدفعهم عن السلطة في الدولة العراقية التي أجبروا بريطانيا على تأسيسها بدمائهم، وكيف أن الآخرين ممن لم يكونوا لا في العير ولا في النفير هم الذين سلّموا مقاليد الأمور. وهذه تعتبر أمثلة على رد الفعل الشيعي والذي كان مذاعاً على الناس إما في حفلات عامة أو كان ينشر في الصحف. قال [١]:

مُواطني شقيتَ وأبـ	ـناءُ السقوط سَعِدوا
يا إخوتي كل الذي	أمّلتموه بَدَدُ
نصيبكم مِنْ كلِّ ما	فعلتموه النَّكَدُ
قد أكلتْ نتاجَ أقـ	ـوامي أناسٌ جُدَدُ

وفي عام ١٩٢٤ بعد نفي الشيخ المجاهد الخالصي يسلم علماء النجف الى الملك فيصل الأول في زيارته للنجف قصيدة الشاعر الجواهري والتي يثبّت فيها أن الشيعة هم الذين ثاروا فتربّع فيصل بثورتهم على العرش ثم لم يجنوا غير النفي والإبعاد والإهمال. قال فيها [٢]:

هُمْ ألقحُوا الأمرَ حتى إذا	تَمَخَّضَ لَمْ يَجْنِهِ اللاقحُ
فَيا جَبَرَ اللّه ذاك الكسير	ويا خَسِرَ الصفقةَ الرّابحُ

وقال عام ١٩٣١م في قصيدة "الدم يتكلم بعد عشر"، أي بعد عشر سنوات من ثورة العشرين وتأسيس الدولة العراقية [٣]:

لو سألنا تلك الدماء لقالت	وهي تغلي حماسةً واندفاعا

(١) ديوان الجواهري، المجلد الأول، ص ٥٣.
(٢) نفسه، ص ١٢٦.
(٣) نفسه، ص ٣٣٠.

ألـهـذا أهـرقـتـمـونـي وأضـحـى ... ألـف عـرضٍ وألـف مُلـكٍ مـشـاعـا
قـل لمـن سـلـتُ قـانـيًا تحـت رجـ ... ـليـه وأقـطـعـتـه القرى والضـيـاعـا
خبّرونـي بـأنّ عـيـشـةَ قـومـي ... لا تـسـاوي حـذاءك الـلّمـاعـا

ومنها:

طعنوا في الصّميم من يركنُ الشـ ... ـعبُ إليـه ونـصبّـوا الـقُطّاعـا
شـحـنـوهـم مـن خـائـن وبـذيءٍ ... ومـريـبٍ شـحـنَ الـقِطـار المتـاعـا
ثـم صبـوهـم عـلـى الـوطـن المنكـ ... ـوب سـوطًا يـلـتـاع مـنـه التـيـاعـا
خـمـدَتْ عـبقـريـةٌ طـالمـا احـتـيـ ... ـجـت لتُـلـقـي عـلـى الخـطـوب شُعـاعـا
وانـزوت فـي بـيـوتـهـا أدبـاءٌ ... حَطّمـتْ خـيـفـةُ الـهـوان الـيـراعـا
مـلءُ دور الـعـراق أفـئـدة حَـ ... ـرَّى تَشـكّى مـن الأذى أنـواعـا
وجـهـودٌ سُحِقْن فـي حـينَ تـ ... ـرَجّت مـنـهـا الـبـلاد انـتـفـاعـا

وفي عام ١٩٤٦ قال في احتفال تأبين جعفر أبي التمّن أحد قادة ثورة العشرين [(١)]:

قـسـمًا بـيـومـك والـفـرات الجـاري ... والـثـورة الحـمـراء والـثـوار
إن الذيـن عـهـدتـهـم حـطـب الـوغـى ... لـولاهـمُ لـم تـشـتـعـل بـأوار
والنـاحـريـن مـن الضـحـايا خيـر مـا ... حـمـلـت بـطـون حـرائـرٍ أطـهـار
مـا إن تـزال حـقـوقـهـمْ كـنـوبـهـمُ ... فـي الـقـفـر سـارحـةً مـع الأبـقـار
وأعـزّ مـا تـبـغـي الحـلائـلُ مـنـهـمُ ... أن تُـسـتـرَ الـعـوراتُ بـالأطـمـار

ومنها:

مـن كـان يـحـسـب أن يُمـدّ بـعـمـره ... حكـمٌ أقـيـم عـلـى أسـاس هـاري؟!
ومـن الـفـظـاعـة أن تـريـد رعـيـةٌ ... فـي ظـلّ دسـتـور لـهـا وشـعـار
مـا يـطـلُبُ المـأسـورُ مـن يـد آسـرٍ: ... إسـداءَ عـارفـةٍ وفـكّ إسـار
وروايـة حـبـكَ الـزمـان فـصـولـهـا ... فـبـدتْ لـنـا ممـسـوخـةَ الأدوار
وممـثّـلـين تـصـنّعًا وراءهـمْ ... خـلـفَ الـسـتـار مُـلَقّنٌ مـتـواري

---

(١) نفسه، ص ٢١٤.

ومفرّقين مذاهباً وعناصراً متكفّلين سياسة استعمار
نزلوا على حكم الغريب في ظلّ مأثمةٍ له وفجار

ومنها:

ذُعر الجنوب فقيل: كيد خوارجٍ! وشكا الشمالُ فقيل: صنعُ جوار!
وتنابزَ الوسطُ المدلّ فلم يَدَعْ بعضٌ لبعضٍ ظنّةً لفخار
ودعا فريقٌ أن تسودَ عدالةٌ فرموا بكلّ شنيعة وشنار!
ومشى المغيثُ على الجياع -يقوتُهم- وعلى العراة، بجحفلٍ جرّار!
وتساءل المتعجبون لحالةٍ نكراءَ: مَنْ أهل هذي الدار؟!
هي للذين لو امتحنتَ بلاءهم لعجبتَ من سخرية الأقدار

ومنها:

إيهٍ شباب "الرافدين" ومَنْ بهمْ يرجو العراقُ تبلُّجَ الأسحار
لا تيأسوا أنْ لم يَلُحْ من ليلةٍ فجرٌ، ولم تؤذنْ بضوء نهار
لا بدّ أن يثِبَ الزمانُ، وينثني حكمُ الطغاة مُقلَّمَ الأظفار
وتُجَدِّدَ الأيام عهدَ وصالها من بعد إعراضٍ لها ونِفار
فحذارِ من عقبى القنوط حذارِ وبِدارِ للعهد الجديد بدارِ

وإن المرء ليعجب ويأسف في ذات الوقت عن أن المقادير لم تزل على حالها، وأن جميع الترتيبات التي تعدّ للعراق هنا وهناك لا تزال تصرّ على هذه الصيغة، وهي صيغة:

الجهاد والتضحيات للشيعة (كيد خوارج) والأكراد (كيد جوار)، أما مقاعد السلطة فلبعض السنّيين الذين (لو امتحنت بلاءهم) كمعارضة لعهد البعث وصدام (لعجبت من سخرية الأقدار).

٢. كرد فعل لطريقة اختيار أعضاء لجنة الاصطلاحات العلمية وعزل الشيعة عنها التي ذكرناها أعلاه انقلب الشاعر الشيخ باقر الشبيبي ضدها بعد أن كان متحمساً لها، وهو رفض لسياسة التمييز كما لا يخفى.

كذلك فقد قطع وزير المعارف الشيعي عبد المهدي المنتفكي مخصصات اللجنة لنفس السبب مما أدى الى توقفها.

٣. في جوابهم عن أسباب الثورة في سوق الشيوخ في الثلاثينات، أجاب رؤساء العشائر بلسان أحدهم وهو الشيخ فرهود الفندي أنهم كانوا يطالبون "بالمساواة في الحقوق ورفع الحيف والظلم عن أكثريتنا الساحقة في البلاد العراقية". (١)

٤. تصور البرقية التالية التي وجهها، في ١٩٣٥/٣/١٧ جمع من علماء الشيعة الى الملك غازي شعور الشيعة بالتمييز الطائفي ضدهم، واستعدادهم لتنبيه الدولة الى ذلك عسى أن تقوم بعمل شئ لرفعه أو تخفيفه، ولكن هيهات.

"صاحب الجلالة

إن وضع البلاد الراهن بما فيه من تصرفات شاذة وتصلّب في الاحتكار والاستئثار هو الذي أدى بطبيعة الحال الى هذا الموقف الحرج وسيؤدي مع اطّراد الحال الى سعة الخرق، ويعزّ علينا أن ينادي مخلصو البلاد لإصلاح الموقف فلا يصادفون آذانًا صاغية، ولأن الدين النصيحة فنرى لزوم إنصاف أبناء البلاد في مطاليبهم العادلة بنبذ الاستئثار والأوضاع الشاذة والتخلّص من مسؤولية إراقة الدماء البريئة." (٢)

٥. في ١٩٣٥/٣/٢٣ أصدر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء المرجع الشيعي مع لفيف من المحامين ما عرف بميثاق النجف، والذي نبهوا فيه السلطة الى التمييز الطائفي وغيره من "السياسات الخرقاء" على حد تعبير الميثاق وطالبوا بتعديل الأوضاع محددين أمور بعينها مثل إطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة وغيرها. ولنقتطف من الميثاق ما يلي:

"لقد تمشت الحكومة العراقية منذ تأسيسها حتى اليوم، على سياسة خرقاء لا تتفق ومصالح الشعب واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساسًا للحكم، فمثّلت أكثرية الشعب بوزير واحد أو وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها (على الأكثر). وعلى مثل هذا الأساس تمشت في سياسة التوظيف فظهر التحيز صريحًا في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الأمة..."

---

(١) "مشكلة الحكم في العراق" ص ٨٢.

(٢) "مشكلة الحكم في العراق" ص ٥٩.

"لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع للمحافظة على أرواح وأموال الشعب، وقد سبق أن مثّلت الطائفتان المسيحية والإسرائيلية والعناصر الأخرى فيها، فعليه نطلب أن يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي لتطمئن النفوس بأحكام المحاكم."

"إن معظم مؤسسات الدولة الصحية والعمرانية والتهذيبية لم تراع في توزيعها النسبة العادلة بين أبناء الشعب، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق..." (١)

٦. في ٢٨/١٠/١٩٦٥، أي في العهد الجمهوري، وفي أيام عبد السلام عارف الرئيس الطائفي، قدم الشيخ محمد رضا الشبيبي الى رئيس الوزراء العراقي مذكرة تعبّر عن الاستياء الشيعي من سياسة التمييز الطائفي. ولنقتطف منها ما يلي:

"وقد تسنى أخيراً أن أتصل بجمهرة من أبناء البلاد، وأن ألمس مواقع الألم منهم والاحساس بما يخالجهم من سخط وتذمر..."

"ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم، ولم تكن مصدراً باعثاً على القلق المستحوذ على الشعب... وطالما تنادى المخلصون باتباع نهج آخر تراعى فيه المساواة المطلقة التي أكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية."

"ولا نذيع سراً إذا قلنا أن كثرة الشعب ساخطة جداً من جراء ذلك، وأنها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، ولا سيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحكم..."

"وإذا كان من الممكن أن تغض هذه الكثرة الشعبية نظرها عن بعض حقوقها في وظائف الدولة، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العالية وغيرهم دون عمل، إذا كان من الممكن أيضاً أن تغض هذه الكثرة النظر عن التقصير المتعمد في إنعاش مرافقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان من الجائز أن تغض نظرها عن مواقفها المشرفة في الجهاد والتضحية، فإنها لا يسعها غض النظر عن التعريض بعروبتها وأصالتها وكرامتها وإخلاصها للوطن وللدولة التي أقامتها على جماجم شهدائها الأبرار، ذلك التعريض المثير الذي يلوح به بعض المسؤولين والصحف الأجيرة."

"ولعل نظرة فاحصة الى الدواوين الكبيرة في الدولة ومن يشغلها تكفي دلالة على

(١) "مشكلة الحكم في العراق" ص ٦٢، وراجع نص ميثاق النجف في الملاحق آخر الكتاب.

سياسة محاباة، خصوصاً وأن كثيراً من المقربين محرومون غالبًا من المؤهلات والكفايات والإخلاص." (١)

ج- آراء طائفية

١. في المذكرات (مذكرات إدارية وليست المذكرات الشخصية) للمستر "أدموندز" معاون مستشار وزارة الداخلية العراقية والمكلف بدراسة الأوضاع نقتطف ما يلي:

"... كما أنه يظهر كذلك أن التهذيب وحتى تعيين الشيعة للمناصب الحكومية العالية قد جعل الطبقة المفكرة أشد شعوراً من ذي قبل بحالتهم الأدنى (بالنسبة الى السنّة) التي يجب أن تدوم الى حين." (٢)

ولا أدري لماذا يجب أن تدوم الى حين.

".... أنه لمن المهم أشد الأهمية أن تقوم هذه الإدارة الأوتوقراطية بدور القائد السائر في المقدمة لا بدور السائق الدافع في المؤخرة، وأن تكون حقيقة عامل خير وإحسان، ولأجل أن تكون كذلك ينبغي أن تتفهم بروح ملؤها العطف عقلية وأماني جميع ما هناك من شتى العناصر التي تختلف عن الطبقة الحاكمة الصغيرة." (٣)

فهذا هو أقصى ما ينصح به المستر "أدموندز": عطف وإحسان وتفهم، ولكن ليس مساواة وعدل.

٢. في المذكرة الداخلية الحزبية السرية للغاية التي كتبها كامل الجادرجي فيما يخص ما اعتبره عملاً مقصوداً لترضية الشيعة بأن جيئ بصالح جبر الشيعي لرئاسة الوزراء وبأن صار المجلس النيابي يضم ٤٠٪ من الشيعة (الذين تبلغ نسبتهم أكثر من ٥٠٪ من العراقيين في وقتها!) قال:

"فستزول هذه الترضيات المصطنعة التي منحت في هذا العهد لطائفة معينة من طوائفهم، وأن هذه الخطة الشاذة من شأنها أن تحدث، بطبيعة الحال، رد فعل لدى الطوائف الأخرى، مما يزيد الشعب استياءً ويزيد الوضع إرتباكاً..." (٤)

---

(١) "مشكلة الحكم في العراق" ص ١٨٠، وراجع نص مذكرة الشبيبي في الملاحق آخر الكتاب.
(٢) نفسه، ص ٨٩.
(٣) نفسه، ص ٩٠.
(٤) نفسه، ص ١٠٤.

ولم يصل الى الناس أن الچادرچي حذر من استياء الشيعة ومن أن الوضع سيزيد إرباكًا، بل سيصل الى ما وصل إليه الآن، وهو يرى المناصب الحكومية والمقاعد النيابية تعطى لغيرهم دون حساب. وهذا يعتبرونه أبا الديمقراطية العراقية، فكيف بغيره.

٣. في رسائل وجهها علي محمود الشيخ علي المحامي وعضو محكمة التمييز ووزير المالية بعدها الى صديقه ناجي شوكت (رئيس الوزراء فيما بعد) والتي لم يكن ليدور بخلده أنها ستنشر يومًا ما، نقتطف ما يلي (١):

"ولكن الوزارة لأسباب لا نعرفها قد أخذت بالسياسة الشيعية الى حد بعيد، فهي تخلي المناصب الكبرى من رجالها لتستبدلهم برجال من الشيعة ليسوا في العير ولا في النفير..." ثم ذكر كيف أن الوزارة استبدلت متصرفين سنّة (محافظين بلغة اليوم) لبعض المحافظات الشيعية كالحلة وكربلاء والعمارة بأشخاص من الشيعة. أي أن الصحيح عنده أن يكون الحاكم على الشيعة سنيًا وبضمنه محافظي المناطق التي لا يسكنها غير الشيعة!

كما أن الأشخاص الذين وصفوهم "لا في العير ولا في النفير" هم حملة الشهادات العالية، وممن صاروا قضاة وحكامًا ووزراء. ولكن يبدو أن المقصود هو أن الشيعي، كونه شيعي، فهو لا في العير ولا في النفير بغض النظر عن كفاءته وإخلاصه.

وقال: "... غير أن الحالة تستدعي التفكير العميق بمستقبل أبنائنا كما أنها تنشّط الفكرة الطائفية عند القوم سيما وأنهم لا يدركون مدى أضرارها ولا يفكرون إلا في منافعهم الخاصة."

ولا أدري أأعجب على قوله "أبنائنا" وكأن الشيعة والسنّة أمتان منفصلتان يجب أن تحافظ كل منهما على مصلحتها وغنائمها، أم على قوله "لا يفكرون إلا في منافعهم الخاصة" التي لا يصدق فيها قول كقول الأولين: رَمَتْني بِدائِها وَانْسَلَّتْ!

وقال: "... والإجراءات القوية الشديدة قائمة على ساق وقدم، فأخرست الألسنة الشريرة وتلاشت النفوس الخبيثة وهذه السياسة التي كنا ننشدها." (٢)

---

(١) عن "مشكلة الحكم في العراق" ص ٢٩٩ وما بعدها.

(٢) وهو يتكلم عن بطش جيش بكر صدقي بالشيعة العراقيين، ذكّرني بالذي كتب لي من داخل العراق عقيب الانتفاضة الشعبية المباركة (آذار ١٩٩١) حيث قال: وأما الذين جاؤا من إيران ← ← ←

وقال: "نحن في الحقيقة ممن يشيدون بذكرى عام ١٩٢٠ ورجالها، لكن إذا كانت هذه الذكرى تفيد الروح الطائفية وتنمّي في الصدور الأحقاد والضغائن ضد القسم الأكبر من أبناء البلاد [١]، إذا كانت هي ترجع بالبلاد القهقرى وتمزق وحدتها وتدكّ البناء القائم من أساسه، فلا خير في هذه الذكرى ولا في رجالها. وفي الحقيقة أن القوة قد علمت القوم بأن من العسير أن تتغلب في البلاد الشعوذة على النبوغ أو يهيض جناح الفريق الآمن المثقف قوم يدفعهم الى ذلك الغرض الأعمى والجهل المحض."

ولا أدري لماذا تنمّي ذكرى ثورة العشرين الأحقاد والضغائن في الصدور، اللهم إلا لأنها تذكّر الشيعة بما فعلوه من أجل العراق والعراقيين وتأسف على خواء أيديها، وهو ما يخيف هذا الرجل.

ولماذا ترجع ذكرى ثورة العشرين بالبلاد القهقرى وتمزق وحدتها، وهي التي أسست هذه البلاد وأقامت وحدتها..

ولكن الخوف هو من أن "تدكّ البناء القائم من أساسه" الطائفي المصمم بريطانياً، والذي يلائم هذا الرجل الذي يبدو أنه متفق ذهنياً اتفاقاً كاملاً (أو أكثر من ذلك) مع الانكليز أعداء الثورة والثوار بلحاظ ما تفوّه به ضدهم: شعوذة وغرض أعمى وجهل محض، وهي صفات يطلقها الطائفيون عادة ضد الشيعة لنبز عقائدهم بالشعوذة والحقد والجهل.

د- *شاهد أخير: عهد صدّام وذكرى قاسم وعارف*

من الثابت تاريخياً أن عبد الكريم قاسم حاكم العراق المطلق من ١٩٥٨-١٩٦٣م دخل في مواجهة مع القوى القومية خصوصاً في الجيش، وبشكل أخص مع الضباط القوميين الذين كانوا من الضباط الأحرار المساهمين بدرجات مختلفة في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م التي أطاحت بالنظام الملكي وأسست الجمهورية العراقية. وقد وصلت المواجهة الى حد إقدام عبد الكريم قاسم على إعدام بعض الضباط ومنهم بعض المقربين منه مثل

← ← ← ومن لفّ لفّهم فقد ضربوا بيد من حديد واستقر الأمر!!

(١) يبدو أن إحصاءات محمود الشيخ علي الذي يعتبر السنّة هم "القسم الأكبر من أبناء البلاد" مشابهة لإحصاءات إبراهيم الداود الذي صرح بأن السنّة يشكلون ٦١٪ من سكان العراق!

رفعت الحاج سرّي مدير الاستخبارات العسكرية وناظم الطبقچلي قائد الفرقة الثانية أثر فشل حركة العقيد عبد الوهاب الشواف آمر اللواء الخامس التابع للفرقة الثانية والموجود في مدينة الموصل شمال العراق. أي إن عبد الكريم قاسم ردّ على تحرك الضباط القوميين ضده بالاعدامات والسجن وإجراءات أخرى.

أما حزب البعث، فلم يكن منه في صفوف الضباط الأحرار غير ثلاثة، والذين لم يكونوا في الخطوط الأولى للحركة، ولم يعدم أحد من هؤلاء، بل عاشوا كي يتسنّموا مناصب وزارية وقيادية مختلفة، بل ليترشح منهم الآن (في أوساط المعارضة العراقية في الخارج) أحدهم وهو حسن مصطفى النقيب كرئيس محتمل للعراق.

وعندما أقدم حزب البعث على تنفيذ محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد وسط مدينة بغداد استطاع بعض المخططين والمنفذين كصدّام التكريتي وياسين السامرائي من الهرب الى خارج العراق. أما الباقون فقد سلموا من الاعدام حيث قرر قاسم العفو عنهم بقولته الشهيرة: "عفا الله عمّا سلف".

وبعد، فقد كان البعثيون هم من أطاح بعبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣م (١) في تلك الحركة التي يسميها نظام صدام "عروس الثورات"، ولكن أباح أحد قوادها ووزير داخليتها "علي صالح السعدي" بسرّها المكنون، وذلك بعد سقوطها بتسعة أشهر، بقوله المشهور: "جئنا بقطار أمريكي" (٢).

ولم يقل البعثيون لقاسم: عفا الله عمّا سلف، بل أعدموه مع ضباط آخرين، وبدأوا فصلاً دمويًا رهيبًا من القتل والاعتداءات والسجن والتعذيب ضد القوى التي أيدت عبد الكريم قاسم، وبالخصوص الشيوعيين الذين أذاعت قيادتهم المركزية يوم الانقلاب أن

---

(١) أصر الانقلابيون البعثيون ألاّ يدفن عبد الكريم قاسم بل ربطت الأثقال بجسمه وألقي في النهر! وهذا جزاء من يعمل بعيدًا عن الخط المحدد بحزم للدولة العراقية: تحرّم عليه تربة العراق أن يدفن فيها.

(٢) والواقع أن أمريكا لم تكن وحدها، وإنما قد تكون بريطانيا هي العامل الأقوى حيث ضربت مصالحها المهمة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م مثل شركة نفط العراق (آي. پي. سي.)، فكان أن تآمرت مع قوى مختلفة منها قوى داخل الحزب الشيوعي العراقي الذي نفّذ بغباء شديد أعمال فوضوية ودموية صبّت في مصلحة الغرب كما صار معلومًا في النهاية، ولكن بعد فوات الأوان.

«الانقلاب مؤامرة غربية لضرب الجمهورية العراقية ودعوا الشيوعيين الى حمل السلاح دفاعًا عنها.

وبعد تسعة أشهر فقط على إسقاطهم عبد الكريم قاسم، وإتيانهم بعبد السلام عارف (١) رئيسًا للجمهورية، انقلب عارف عليهم في ١٩٦٣/١١/١٨م وأدخل بعضهم في السجون وشتت شملهم، فلم يعد لهم وجود حقيقي في العراق.

ووصلت رغبة عبد السلام عارف بإذلال البعثيين وإهانتهم أن أجبر أحمد حسن البكر رئيس الوزراء في فترة التسعة أشهر البعثية، (ورئيس الجمهورية لمدة ١١ عامًا منذ ١٩٦٨ وحتى تسلم صدام السلطة عام ١٩٧٩م)، أن يوقع على إقرار بعدم ممارسة السياسة وأن يتفرغ لشؤون الزراعة وتربية الماشية، ونُشر الإقرار في الصحف العراقية، وصار العراقيون يسمّون البكر بعدها "أبو الهوايش" (أي الأبقار)!!

بل أصدر كتابًا سماه "المنحرفون" وصم البعثيين فيه بكل قبيح من قبيل الشذوذ الجنسي والسرقة وغير ذلك!!

وعندما سقطت الطائرة السمتية التي كانت تقل عبد السلام عارف في زيارته للبصرة في نيسان/أبريل ١٩٦٦م وأدى سقوطها الى مصرعه، بسبب عاصفة رملية هوجاء كما أكد الناجون ومنهم وزراء ومسؤولون، سرت الإشاعة (من قبل البعثيين كما يبدو) بأن البعثيين كانوا وراء إسقاط الطائرة، وذلك انتقامًا منه عما فعل بهم.

مما تقدم، لا بد أن يتوقع القارئ أن يكون نصيب عبد السلام عارف، الذي انقلب على البعثيين وسجنهم وشتت شملهم بعد أن أتوا به الى السلطة، من حقد نظام صدام أكبر بكثير من نصيب عبد الكريم قاسم، الذي عفا عنهم بعد أن حاولوا قتله. إلا أن الذي حصل هو أن صدامًا قد أطلق يد المؤلفين في تأليف كتب تحسّن من سيرة عبد السلام عارف (٢)، في حين لا تؤلف الكتب في سيرة عبد الكريم قاسم إلا لشتمه.

---

(١) هو شريك قاسم في تنفيذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، والذي أبعده قاسم بعد شهور قليلة من الثورة لشكّه في إخلاصه له.

(٢) وذلك من جملة كتب كثيرة صارت تنشر في العراق في أواسط الثمانينات، لتحسين صورة شخصيات سياسية عراقية في العهد الملكي، منها من هو ضليع في الخطة الغربية الاستعمارية كنوري السعيد وجعفر العسكري والوصي على عرش العراق عبد الإله.

ولا يوجد سبب لهذا الموقف الغريب إلا لكون عبد السلام عارف كان شديد الطائفية كما ذكرنا، وأنه سار على ذات السياسة الطائفية المرسومة للدولة العراقية، بل وزاد فيها كما تدل على ذلك كلمة الشيخ الشبيبي في مذكرته المذكورة أعلاه، والتي قدمها الى رئيس وزراء عبد السلام عارف سنة ١٩٦٥م: "ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم"، ولكون عبد الكريم قاسم لم يسر على السياسة الطائفية للدولة بنفس الدرجة، بل يقال أنه كان يعطي التعليمات بمعاملة العراقيين على قدم المساواة دونما تمييز مذهبي أو ديني أو عرقي (١).

وهذا يعني أن السياسة الطائفية للدولة العراقية هي أقوى من جميع المتغيرات ويضمنها نزعات صدام حسين واستهتاره بالقوانين والقيم والأعراف واستحداثه للكثير من الأمور والتعليمات والممارسات التي منها ما لا يصدقه عقل. إلا أن الثابت الطائفي لا يملك صدام تغييره لأنه مرسوم من قبل من هم أعلى منه أولاً، ولأنه من الأسس المهمة لبقاء السلطة بيد هؤلاء الحكام.

لذا، فإن حكام العراق من الممكن أن يرتفعوا على خلافاتهم ويتناسوا صداماتهم السابقة على السلطة مهما بلغت من ضراوة، ولكنهم غير مستعدين أو غير مسموح لهم أن يرتفعوا على الحواجز الطائفية التي يراد لها أن تكون العامل الأهم في تمزيق وحدة الشعب العراقي.

---

(١) راجع "عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين" و "الشيعة والدولة القومية في العراق" لحسن العلوي.



المقال الثاني

طائفية المجتمع والأفراد:
شواهد من الحاضر

- شواهد من الحاضر
- هل أن الطائفيين هم من السنيين فقط؟ أليس في الشيعة طائفيون؟

المقال الثاني

طائفية المجتمع والأفراد:
شواهد من الحاضر

سنعرض هنا شواهد واقعية هي عبارة عن نصوص أنقلها بالحرف نطق بها بعض السنّة العراقيين كي نسلط الضوء على العقد التي تحكم هؤلاء الإخوة والأخوات، فيمكن اعتبارها إذًا مدخلاً للمقال الخامس المخصص لبحث عقد السنّة العراقيين.

شواهد من الحاضر

١- قالت لي والدتي في معرض اعتراضها على تشيّعي: ((يا بنيّ: أنتم سادة عرب، ما الذي يربطكم بالعجم!!)).

وهذا يعني أن والدتي ترى أن كل شيعي هو عجمي أي إيراني. وطالما كان كل إيراني عدوًا كونه لا يحب العرب - كما يتعلمه جمهور السنّة في العراق وغير العراق - (في حين يحب الأتراك والفرنسيون والهنود والصينيون وكل ملل الأرض العرب طرًا ويعشقونهم!!!) فإن كل شيعي هو عدو.

ووالدتي ليست امرأة جاهلة، بل امرأة متعلمة، بل ومعلّمة خرّجت أجيالاً من العراقيين، وتتمتع بعلاقات اجتماعية مختلطة شيعية سنّية، وممن تحب بالدرجة الأولى عوائل وأفراداً من الشيعة. أكثر من ذلك، تحمل في قلبها حبًا صادقًا عميقًا لأهل البيت عليهم السلام. بل وتعتبر أن مهدي آخر الزمان هو الإمام المهدي بن الحسن العسكري عليهما السلام كما هو معتقد الشيعة (وهو نادر جدًا عند السنّيين).

فكيف حال غير المتعلم، وغير المختلط بالشيعة، ومن لا يقيم وزنًا لأهل البيت عليهم السلام، دع عنك الإمام المهدي الذي يسخر من اعتقاد الشيعة به؟!

٢- قالت شابّة سنّيّة لصديقتها (في خارج العراق)، في أثناء أزمة الكويت وانتفاضة

الشعب العراقي عام ١٩٩١م، تعليقًا عما يدور من تحقيق الديمقراطية بعد سقوط نظام الجريمة، قالت: ((يريدون أن يعملوا ديمقراطية، وهذا يعني أنه سيحكمنا شيعي ويذبحنا))!!

وهذا هو حال بعض أهل السنّة الذي مردّه الشعور بالذنب بسبب ما لاقاه الشيعة على أيدي أنظمة رؤوسها من السنّة أولاً، ومن التي لم يعترض السنّة على ما جرى على الشيعة على أيديها، سواء كان لهم أن يعترضوا أو لا، ثانيًا.

ورفض الديمقراطية أمر طبيعي من الأقلية عندما تكون متحكمة بالأكثرية، لأن الديمقراطية - بمعنى صوت واحد لكل إنسان - تعني سلب التحكم والتسلط، والتعرض للمساءلة المحتملة.

٣- أمّ سنيّة تقول لابنتها المتزوجة من شيعي (في بغداد وأثناء تقدم الانتفاضة الشعبية باتجاه بغداد): ((الحمد لله، إذا جاء الشيعة نستطيع أن نذهب الى بيتك - بيت زوجها الشيعي - لنحافظ على أنفسنا)).

وهذا هو الخوف من الحكم الشيعي كما في ٢ أعلاه.

٤- تعليقًا على قولي بأن الإيرانيين يساعدون اللاجئين العراقيين من أهل البصرة وغيرها، قال سنّي في السبعين من عمره (يقيم مؤقتًا خارج العراق): ((إن الإيرانيين لا يأتون بالدواء والطعام وإنما بالسلاح ليقتلوا أهل البصرة))، وأردف: ((سيكون استعمار إيراني وعندها سيترحم الناس على الاستعمار الانكليزي)).

وهذا القول يتضمن أربع نقاط:

أولاً- العقدة الإيرانية متمكنة من الأغلبية الساحقة من أهل السنّة في العراق، وكره الإيرانيين يفوق كره غيرهم.

ثانيًا- أن الإيراني يكره العراقي، ليس فقط الى درجة استحالة تقديمه المساعدة له، بل والى حد القتل.

ثالثًا- إن الشيعة هم إما إيرانيون وإما عملاء لإيران، لأن الحكم الشيعي هو استعمار إيراني.

رابعًا- الاستعمار الإيراني أسوأ من الاستعمار البريطاني. (١)

وقائل هذا القول رجل متعلم يحمل شهادة جامعية ومارس الإدارة الحكومية لعشرات السنين، وهو وطني غيور حقًا، ويتمتع بعلاقات شيعية سنية مختلطة.

ويجدر ذكره أن هذا الرجل يكره الاستعمار البريطاني بشكل كبير، وكان من المشاركين بثورة الجيش في مايس ١٩٤١م. فتصور إذًا مدى كرهه للإيرانيين، (وعملائهم!) إن كان يكرههم أكثر من الإنكليز!

وأخيرًا، فقد كان هذا الرجل يشاهد من على شاشات التلفزيون الغربية الفرق بين معاملة الإيرانيين للأكراد العراقيين الذين هربوا في الأحداث وبين معاملة الأتراك لهم مما لا يحتاج الى تعليق.

٥- قالت سنّيّة (تحمل شهادة جامعية وفي العقد الخامس من عمرها وتقيم خارج العراق): ((يجب على الحلفاء عدم مساعدة الثوار، بل تركهم ليقضوا على النظام بأنفسهم وإن طال الوقت)).

وهذه المرأة كانت تطالب بإيقاف القتال فورًا. المحصلة المطلوبة إذًا هي: بقاء النظام.

لا بأس من مساعدة أمريكا للنظام، بل وتحالفها معه لسنوات الثمانينات (ناهيك عن المخفي)، ولكن تصبح المعارضة عميلة إذا ما طلبت مساعدة الحلفاء الذين يحتلون أرض العراق ويسمحون لصدام باستعمال طائراته وصواريخه وغازاته لقتل الناس.

وعندما تسأل عن مساعدة أمريكا للنظام طوال الثمانينات تجيبك هذه المرأة بأن النظام كان مضطرًا الى ذلك!!

فالنظام بكل جبروته وهيلمانه وإمكانياته يضطر لمساعدة أمريكا، وتكون المساعدة، بل التحالف مباركًا مقبولاً وليس هناك ما يخدش وطنية هذا النظام، أما المعارضة الجائعة غير المنظمة في الأهوار والبصرة والنجف وغيرها فلا تحتاج الى مساعدة، ويجب أن تكون وطنية درجة أولى ولا تطلب مساعدة من أحد!

وهذا القول وأشباهه يفضح الادعاء بالوطنية ومعاداة أمريكا والغرب الذي تفجر

(١) كيف لا، والاستعمار البريطاني وضع الشيعة في مكانهم المناسب: مواطنون من الدرجة الثانية!!

فجأة من صدام نزولاً الى أفراخهم وأحبابهم ومواليهم من البعثيين ـ
ونفسياً ومصلحياً مروراً بطارق عزيز وسعدون حمادي أقطاب الوطنية وعدم
بالغرب!

٦- عندما تتحدث عن رئيس شيعي للعراق تتمعّر الوجوه السنّية وتتنكّر وكأنك تتحدث عن نكبة فلسطين أو ما هو أعظم، وهذا الحال مشاهد عند الكثيرين.

إلا أن منهم من يقول: ((لِمَ لا، ليس بيننا فرق)). أي أنه عندما تطرح قضية الرئيس الشيعي نصبح جميعنا مسلمين عراقيين لا فرق بيننا، أي: سواء كان الرئيس شيعياً أو سنّياً فإن النتيجة واحدة.

أما ما قبل ذلك، وما بعده وفي أثنائه، فإن الوضع الطبيعي والحق المكتسب برئاسة السنّي للعراق لا غبار عليه ولا اعتراض، بل ويجب استمراره. لماذا؟

يأتيك الجواب: لأن الغرب لا يرضى!

أفلا نعترض على الغرب، أم تتوقف الوطنية ههنا عندما تلتقي رغبات الغرب مع رغبات الأقلية في الحفاظ على مصالحها؟!

٧- في استقراء غير مكتوب لأحاديث العراقيين الخارجين من العراق بعد جحيم الحرب الأمريكية وجحيم أحداث الانتفاضة المباركة تجد أن من كان منهم سنّيّ يركز حديثه على الحال أثناء الحرب الأمريكية ولا يذكر شيئاً عن الانتفاضة، أو يذكر شيئاً قليلاً عنها وهو بلهجة العداء أو الحذر أو الشك على الأغلب. أما من كان شيعياً فإنك تلاحظ سرده للأحداث كلها: ما جرى أثناء القصف الغربي وما جرى في الانتفاضة، فيذكر جرائم بوش مع جرائم صدام، ويبكي على ما جرى للشيعة من قتل واضطهاد وهتك أعراض وتشريد وتخريب مدن، ويبكي على ما جرى في الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء.

إنه لطبيعي أن يتأثر الشيعي بما جرى عليه وبما جرى من تخريب لمراكزه الدينية ومراقد أئمته الطاهرين، طبيعي أن يتأثر أكثر من غيره، ولكن غير الطبيعي أن يدير الآخر ظهره كلياً لما جرى لأخيه الشيعي ولمراقد الأئمة الذين هم من الإسلام في الأساس، وليسوا ملكاً للشيعة وحدهم.

وأحب هنا أن ألفت نظر القارئ الى موقف الشيعة من اعتداءات أعداء الإسلام على الأماكن المقدسة والمحترمة كالمسجد الاقصى ومسجد بابري في أيودا في الهند ومساجد المسلمين في البوسنة والهرسك وغيرها من بقاع الأرض، حيث يشارك الشيعة أفرادًا وجماعات ومؤسسات وأحزاب، إخوتهم السنيين في تألمهم وتنديدهم وردود فعلهم من هذه الاعتداءات لاعتقادهم الراسخ وشعورهم الحقيقي بأن هذه البقاع والمساجد هي ملك المسلمين جميعًا بغض النظر عمن يقيم حولها أو يقوم على رعايتها.

وتساءل الشيخ مصطفى جمال الدين (في كلمته التي ألقيت في المؤتمر الرابع لرابطة أهل البيت الإسلامية العالمية في لندن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١) عن الفرق بين حرمة الأضرحة في كربلاء والنجف وحرمة الجامع الأزهر في مصر والذي بناه الفاطميون الشيعة، وهل أن حرمة الأولى تتلاشى لأن من يسكن حولها هم من الشيعة،؟ وهل لو بقي الشيعة هم القيّمون على الأزهر وما حوله كان الجامع الأزهر سيفقد حرمته؟!

٨- الموقف من الانتفاضة الشعبية العراقية عام ١٩٩١م.

كان موقف غالبية الشيعة هو التأييد للانتفاضة الشعبانية المباركة. وهذا أمر طبيعي تمامًا بلحاظ الواقع المرّ للشيعة في العراق خصوصًا تحت حكم النظام الحالي وما جرى عليهم من جور وظلم بكافة أشكاله.

أما موقف الأقلية السنّية فيكفي ملاحظة عدم مشاركتها في الانتفاضة لنستدل على أنها مضادة لها، هذا للأغلبية منها، والوقوف على الحياد هو موقف معظم ما تبقى. ويبقى المؤيدون ولا بد أنهم نسبة ضئيلة.

نفس هذا الموقف تجده عند من يتكلم عن الانتفاضة من السنّة حيث يتكلم عن القتل العشوائي والسرقة وطلب الثارات بحيث يحيل لك هذه الانتفاضة من حركة شعب مقهور مظلوم الى أعمال زمرة من المشاغبين واللصوص.

كتب لي سنّي (في العقد الخامس من عمره ويحمل شهادة جامعية -في القانون!-) من داخل العراق عن هؤلاء المشاغبين ((الذين جاؤوا من إيران ومن لفّ لفهم)) كما قال، وكيف فعلوا الأفاعيل، ومن ذلك اعتداؤهم على الأعراض.

فهذا السنّي العراقي، الذي يسكن في منطقة لم تجر فيها أية أحداث، جاءته الأخبار من مناطق الانتفاضة، فعرف أن الثوار جاؤوا من إيران وأنهم هتكوا الأعراض: أي بعبارة أخرى هو يصدق ما يقوله إعلام صدام. وما ذلك إلا لأن المنتفضين شيعة، وإلا فإن هذا الرجل يكره البعثيين كرهاً شديداً منذ نعومة أظفاره، ثم زاد كرهه لهم بعد أن اعتقلوه مرتين وعذّبوه، وهو لا يقبل منهم أو عنهم أي قول ويكذبهم في كل شئ.

وأخيراً، تبقى عبارة ((ومن لفّ لفهم)) غامضة. فإذا كانوا لم يأتوا من إيران فهم ثوار من داخل العراق، فلماذا شتمهم؟ نعم، لأنهم على شاكلة هؤلاء الذين جاؤوا من إيران، وهي الشاكلة الشيعية الأعجمية الخ!!

٩- الانتفاضة أيضاً.

قالت سيدة سنّيّة (في العقد السادس من عمرها، خرجت من العراق بعد الأحداث) بأن الله قد لطف بنا إذ لم تنجح الانتفاضة لأن القتل الذي كان سيحدث لا يعلم إلا الله مداه. ودللت على حديثها بحادثة جاء فيها بعض الأشخاص الى دار في مدينة الشعلة (من ضواحي بغداد الشعبية يسكنها الشيعة فقط) وطلبوا صاحب الدار، فلما خرج ضربوه على رأسه بفأس ففلقوا هامته وقتلوه.

وهذا يعني: غير مقبول أن يقتل بعض الأفراد سواء للاقتصاص منهم مما فعلوه بالشعب المظلوم، أو طلباً للثار، ولكن لا يهم أن تفشل الانتفاضة ويقتل عشرات أو مئات الألوف من العراقيين من قبل النظام المجرم.

ولنفترض أنه كانت ستجري أعمال من هذا النوع يذهب ضحيتها من عنده عداوة أو ثار أو غير ذلك من أمور لا علاقة لها بالانتفاضة على النظام، كم كان سيذهب ضحيتها؟ مائة، مائتان، ألف؟ هل أن هؤلاء أعزّ وأغلى من عشرات أو مئات الألوف الذين قتلهم النظام في أعقاب ضرب الانتفاضة؟

ولكن يبدو أن عقدة الخوف هي العقدة هنا رغم أنها مغلفة بغلاف آخر. والدليل هو ما روج له هؤلاء البعض من أن بعض الثوار كانوا بعد أن يلقوا القبض على الضباط كانوا يطلقون سراح الشيعة منهم ويبقون السنّة ليعدموهم.

وليس لدينا ما يثبت أو ينفي ذلك، ولسنا ممن ينفي أو يثبت على الأهواء، ولكن نقول:

هب أن ذلك قد حدث هنا وهناك، كم كان سيقتل من السنّة، ظلماً؟ مائة، مائتان، ألف؟

فهل أن العراقي السنّي المخلص لعراقيته وشعبه يهمه كثيراً أن لا يقتل عشرات أو مئات من السنّة (على فرض صحة الرواية التي نشك فيها كثيراً ونعتقد أنها من تأليف النظام وأزلامه، وعلى فرض أن مثيلاتها ستحدث كثيراً وهو ما نشك فيه لما هو معروف ومشاهد من حال الشيعة العراقيين مع إخوانهم) بحيث يحمد الله أن الانتفاضة لم تنجح ويبقى تسلط هذا النظام المجرم، الذي أجرم بحق السنّة والشيعة جميعاً، والذي دمر العراق الذي هو ملك للشيعة والسنة جميعاً، ولا يهمه أبداً أن تقتل هذه الأعداد الهائلة من الشيعة وتهتك أعراض الشيعيات وتحرق مكتبات الشيعة وتهدم ويعتدى على مراكزهم وعلمائهم ومراقد أئمتهم، وكلها ملك العراقيين جميعاً.

ألم يتحرك أمثال هؤلاء العلماء، من هذه المراكز، ليقودوا أسلاف هؤلاء الشيعة دفاعاً عن حرمة الأرض العراقية من دنس الكفار الإنكليز يوم دخلوها عام ١٩١٤م؟

ألم يَجُد هؤلاء بالغالي والنفيس، والجود بالنفس أقصى غاية الجود كما يقول الشاعر، دفاعاً عن كرامة العراقيين جميعاً؟

ألم يثوروا ضد المستعمر في ١٩٢٠م فحققوا بثورتهم استقلال العراق، بل وتأسيس الدولة العراقية التي نعم السنّة بخيراتها أكثر بكثير من الشيعة الذين أسسوها؟

ألا يستحق هؤلاء أن نريق لأجلهم بعض الدماء؟

بل ألا يستحق العراق الذي يتشدق أمثال هؤلاء باسمه أن نضحي قليلاً لتخليصه من هذه الزمرة العابثة التي أحرقت فيه الأخضر واليابس؟

فمن هو الوطني يا ترى؟

ولندع القيم الوطنية والغيرة على الدين والمثل جانباً، فإن من هؤلاء من لا يقيم وزناً لذلك وإن ادعى ما ادعى، ولكن ألا يوجد قليل من الإنسانية ما يحرك هذه النفوس الخرائب فتحس بما يجري على المسجونين والمسجونات في سجون النظام منذ سنوات وهم بحالة لا توصف من البدائية والعري والضعف الصحي مما ثبت بالدليل القطعي بعد أن منّ الله على بعضهم بالخروج - على أيدي الثوار - من هذه السجون البدائية

الرهيبة في البصرة والنجف وغيرهما وتحدثوا عن حالة هذه السجون؟ أليس هؤلاء أناس مثلكم يستحقون الطعام والشراب والحفظ من الاعتداء والاغتصاب والحرمان من الحرية؟

أم أنهم ليسوا بشراً؟

لقد فقد هؤلاء الطائفيون إنسانيتهم تماماً بحيث لم يعد يهمهم غير نفوسهم المنحرفة التي لا تقيم وزناً للعدل ولا يهمها أن تعيش ذليلة في دنيا هزيلة لظالم مجرم.

١٠- الموقف من الانتفاضة أيضاً.

قال سنّيّ عربي (غير عراقي في العقد السابع من عمره يعيش في العراق منذ عقود): ((لو نجحت الانتفاضة لكان الذي حصل هو سواد التاريخ))!!!

لماذا؟ لأن الذي كان سينتصر هو التشيع الإيراني.

ومثل نظيره في ٤ أعلاه (وهو متعلم مثله، بل من الذين يشار إليهم بالبنان) يعتقد بأن التاريخ لا يسودّ (أو لا يسودّ بمثل هذه الدكونة!) إلا إذا ما نجح الشيعة في الوصول الى حكم العراق، بلدهم.

وقال ليدفع عن نفسه تهمة الطائفية بأن تسعين بالمائة من أصدقائه هم من الشيعة (مع أني أرى أنه أكثر طائفية من يزداد اختلاطه بالطائفة الأخرى ثم لا يتغير شئ من شعوره الطائفي اتجاههم). وأردف ليؤكد طائفية الشيعة بالمقابل بأنه كان يلمس منهم جميعاً بأن ولاءهم لإيران هو أكثر من ولائهم للعراق.

نفس التهم، ونفس العقد.

١١- انتفاضة العراق وانتفاضة فلسطين.

أخبرني شاهد عيان أن إحدى الأخوات السنّيات كانت ترفض أن تشاهد أخبار الانتفاضة من على شاشات التلفزيون البريطاني، أعني ترفض مطلقاً ولم تشاهد أي شريط إخباري إطلاقاً. ولكن وفي نفس الوقت، عندما كان التلفزيون البريطاني يعرض برنامجاً عن انتفاضة فلسطين وأحداثها في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت تجلس لمشاهدة البرنامج بكل توجّه والدموع في عينيها!!

وهذا لا يدل فقط على رفض سقوط صدام للخوف من المستقبل وما شابه من أسباب، بل يدل على وجود كره شديد للشيعة في بعض القلوب. وإلا هل يعقل أن يقاطع عراقي، كائناً ما كان رأيه، مشاهدة أخبار مثل هذه الأحداث الجسام في بلده، ثم يجلس ليشاهد الأحداث في فلسطين؟

١٢- وأخيراً، الموقف من الانتفاضة حيث لم يشارك السنّة فيها من سكنة محافظات بغداد وديالى والرمادي والموصل وصلاح الدين مما لم يحقق نجاحها فلم يسقط النظام وجرى ما جرى للشيعة. (راجع ما ذكرنا في المقدمة.)

هل أن الطائفيين هم من السنّيين فقط؟ أليس في الشيعة طائفيون؟

لا خلاف في أن هناك في الشيعة طائفيين. ولكن، هل أن نسبتهم نفس نسبة أشباههم من السنّيين؟ وهل يجب أن توزن طائفيتهم بنفس ميزان طائفية أولئك؟

ونجيب على السؤال الأول بأن نقول بأن المشاهد من حال الجماعتين يدل دلالة قاطعة على أن نسبة الطائفيين من السنّة هم أكثر من نسبتهم في الشيعة. هذا عن المشاهد، أما عن المنطق فأنه من المستحيل أن يكون هناك طائفيون في الشيعة العراقيين أكثر من الطائفيين في السنّة ثم يكون إقبالهم على السنّة أكثر من إقبال أولئك عليهم، وذلك في العمل السياسي المعارض.

ويستحيل أن يكون طائفيو الشيعة العراقيين أكثر من طائفيي السنّة العراقيين وهم يدعون الى إزاحة صدام ونظامه راضين برئيس سنّيٍّ كما هو مطروح في الساحة العراقية الآن. هذا مع أن ما جرى على يد صدام ونظامه، والذي هو في الحقيقة الوريث الطبيعي للحكم الطائفي في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م، يعد من أبشع ما يمكن أن يجري لأي طائفة مما يجعل أمر حمايتها غير مضمون مستقبلاً دون وجودهم على رأس السلطة في العراق، وكما سنطرح في الباب الرابع.

بل يستحيل أن يكون ذلك صحيحاً لمجرد أن الشيعة العراقيين يمدون أيديهم الى السنّة ويطرحون عراقاً لا تبخس فيه حقوق السنّة على الرغم من أنهم، أي الشيعة، هم الغالبية الساحقة من عرب العراق، والغالبية الواضحة من العراقيين عموماً، وعلى الرغم

من الموقف غير المشجع الذي وقفه أهل السنّة عموماً من النظام إذ كانوا بين فاعل وساكت على ما جرى للشيعة.

وطالما قد أوردنا بعض الشواهد على الطائفية العراقية والعربية في أعلاه، لنورد شاهدين آخرين يدلان دلالة واضحة على عدم طائفية الشيعة العراقيين، عموماً، وطائفية إخوانهم السنّيين، عموماً أيضاً.

١- من جملة الأحزاب التي تأسست حديثاً بعد أزمة الكويت هو "الوفاق الوطني" وقد تأسس من مجموعة من البعثيين القدامى، وصار على رأسها، بدون انتخابات أو تعيين، "صلاح عمر العلي التكريتي"، وهو سنّي تكريتي كان من القادة البعثيين الكبار في انقلاب البعث المشؤوم عام ١٩٦٨ ووزيراً للاعلام، ثم أبعد بعد ذلك وعين سفيراً وممثلاً دائماً للعراق في الأمم المتحدة، وأخيراً مديراً لشركة الشحن التابعة للخطوط الجوية العراقية في بريطانيا. وقد أعلن صلاح عمر العلي معارضته لغزو صدام للكويت وشكل مع الآخرين هذا الحزب، وأصدروا صحيفة وتحركوا بنشاط في صفوف المعارضة.

ولا يهمنا هنا تقييم هذه الجماعة، ولكن نقول بأن "صلاح عمر العلي" اعتبر بلا أي سبب رئيساً للمجموعة، فكان عندما يقال الوفاق الوطني يقال "جماعة صلاح عمر العلي". ولا بد أن الأعضاء الشيعة في "الوفاق"، وكانوا هم الرئيسيين مع صلاح هذا، يدركون أهمية وجود شخصية سنّية كي ترضى عن مجموعتهم العائلة السعودية التي تأسست الجماعة بمباركتها ودعمها.

ولكن لما جرت انتخابات الأمانة العامة للوفاق فاز "أياد علاوي" وهو بعثي سابق، ولكنه شيعي. فما كان من صلاح عمر العلي إلا ونشر، دون علم الجماعة، خبراً في صحيفة "بغداد" التي هي لسان حالهم (تصدر في العاصمة البريطانية لندن)، عن قرار الوفاق طرد "أياد علاوي" من الوفاق وأن القرار اتخذه الوفاق في اجتماع ضم أعضاءه.

ولكن اتضح بعدها أن الآخرين لم يكونوا على علم بذلك، فطردوا "صلاح عمر العلي" من الوفاق، فخرج منها مع بعض الأعضاء وأصدر صحيفة جديدة خاصة به.

وكان صلاح هذا يطالب، مع باقي أعضاء الوفاق، بتحقيق الديمقراطية في العراق، فلماذا رفض نتائج الانتخابات التي جاءت بغيره أمينًا عامًا؟

إذا علمنا أن شق صلاح عمر العلي هو الذي بقيت علاقته مع آل سعود التي تعتبر طائفيتهم ضد الشيعة من المعلومات الضرورية كوجود بغداد والقاهرة ونحوهما، علمنا أن الأمر ليس إلا قرارًا طائفيًا سعوديًا بالتنسيق مع صلاح عمر العلي.

على أننا إذا رجعنا قليلاً الى الوراء عرفنا حقيقة ما تنطوي عليه نفس الرجل. ذلك أنه لما أقيل من منصب مندوب العراق لدى الأمم المتحدة (قبل غزو الكويت بسنتين أو ثلاث) جاء الى لندن واجتمع مع المعارضة طارحًا نفسه بديلاً لصدام وذلك للمسوغات التالية:

أنه بعثي!!

أنه تكريتي!!

أنه سنّي!!

ولكنه لم يعارض صدامًا بعدها، بل صار رئيسًا لشركة الشحن التابعة للخطوط الجوية العراقية في لندن، ويجلس في مكتبه وخلفه صورة للطاغية صدام من الأرض الى السقف!!

الشيعة أتوا بسنّي من رجالات النظام لمدة ٢٢ سنة والى يوم غزو الكويت، ولكن يخطط هذا السنّي للالتفاف على الشيعة الذين أتوا به، ثم للسيطرة عليهم ولتزعمهم، وبأي طريقة كانت.

ولا أعتقد أنني بحاجة للتعليق أكثر على هذا الشاهد.

٢- في خضم أحداث الانتفاضة العراقية ارتفع اسم اللواء المتقاعد "حسن مصطفى النقيب" عاليًا كمرشح لرئاسة الجمهورية العراقية بعد سقوط صدام الوشيك. أما المسوغات فهي كونه سنّيًا.

تقول شاهدة عيان أنها كانت تقف مع مجموعة من العراقيات في مكان عام في لندن، وكنّ شيعيات جميعهن. فذكرت واحدة منهن أن "حسن النقيب" هو المرشح

للرئاسة بعد صدام. فسألت واحدة منهن: ((هل هو سنّيّ؟))، فرددن عليها جميعهن: ((وماذا في هذا؟ هل هناك فرق بيننا؟!!))

هذا، مع أن الانتفاضة التي كانت ستأتي بحسن النقيب للحكم (على فرض صحة التقديرات) هي انتفاضة شيعية دفع الشيعة فيها الأنفس والدماء، الشيعة البسطاء الفقراء في المشرّح والكحلاء والنجف وكربلاء والبصرة.

ولست هنا في معرض النقد لأي شخص أو جهة، ولكن زمن المجاملات قد ولّى الى غير رجعة، بالنسبة لي على الأقل.

كان هذا هو موقف النسوة الشيعيات العراقيات من ترشيح سنّيّ ليحكمهم لمجرد أنه سنّيّ، ومن لم تبرد جراحاتهن بعد، ولم تخرج أخواتهن من السجون بعد.

فهل هذا الموقف طائفي؟

ولكن أخبرني عن الإسلاميين السنّة الذين قال قائلهم في اجتماع لأحد أحزابهم تعليقًا على وجود السيد محمد باقر الحكيم على رأس الحركة المعارضة العراقية، قال: ((أنظر لهؤلاء، يريدون أن يأتوا بعجمي – أي إيراني – ليحكم العراق!!)) (١)

وَكُلُّ إناءٍ بالذي فيهِ يَنضَحُ.

إنها لمن مفارقات دهرنا وأعاجيب عصرنا أن يضطر محمد باقر الحكيم للاعلان على الملأ من خلال وسائل الإعلام أنه لا طمع له برئاسة العراق مع أن بعض المنتفضين رفعوا صوره داخل العراق، ومن لم يرفعها يعرف الرجل، ومن لا يعرف الرجل فلا بد أنه يعرف أباه (المرجع الأعلى للشيعة السيد محسن الحكيم) إن انتسب، في حين يطرح اسم اللواء حسن النقيب كرئيس للجمهورية العراقية، وبمباركة الحكيم نفسه، مع أن المنتفضين ليس فقط لم يرفعوا صوره أو يهتفوا بإسمه بل لا يعرفون من هو وما هو!!

---

(١) يمنعني ذكر الجهة التي ينتمي إليها هذا القائل، وأيضًا المكان والتاريخ، التزام أدبي مع من نقل لي هذا القول.



الباب الثاني

العقد الطائفية

المقال الثالث: هل الطائفية نتاج الاستعمار الغربي أم سببها صراع المسلمين السياسي في الماضي؟

المقال الرابع: العقد المتمكّنة من شيعة العراق

المقال الخامس: العقد المتمكّنة من سنّة العراق

المقال السادس: إحياء أمرهم (ع) والطائفية

المقال السابع: صرخة المظلوم والطائفية

تمهيداً للحديث عن العقد الطائفية، ولكي يعرف القارئ أسباب نشأة العقد الطائفية، تحدثنا في المقال الثالث عن عمر الطائفية والتي سنرى أنها ليست من اختراعات الاستعمار الذي نرمي عليه الكثير من علاتنا وأخطائنا هرباً من المسؤولية، وإنما يجد الاستعمار هذه المشاكل قائمة والنفوس خرائب فيلجأ الى استخدامها وتغذيتها وإثارتها لصالحه.

وقد استعرضنا نشأة الطائفية وتأسيسها في النفوس قديمًا، من قبل حكام الدول الإسلامية المختلفة، وحديثًا من قبل الدولة العراقية الحديثة، لكي يعرف القارئ أسباب نشأة العقد الطائفية أولاً، واستمرارها واشتدادها بين الحين والآخر ثانيًا.

المقال الثالث

هل الطائفية نتاج الاستعمار الغربي أم سببها صراع المسلمين السياسي في الماضي؟

- خطأ التسبيب الأحادي
- بداية الخلاف ونشأة الطائفية
- شواهد على تجهيل السنّة وإثارتهم ضد الشيعة

المقال الثالث

هل الطائفية نتاج الاستعمار الغربي أم سببها صراع المسلمين السياسي في الماضي؟

يبسّط البعض أسباب المشاكل الاجتماعية والسياسية وغيرها بسبب قلة المعرفة أو ضيق الأفق أو حتى الرغبة في قلب الحقائق. فبعضنا يشتم الغير كثيرًا ويتهمه في مصائبنا أكثر من اللازم، في حين يتهم البعض الآخر أنفسهم ولا يحمل الغير أي مسؤولية تذكر.

وفيما يخص مصائب العرب والمسلمين ترى كثيرًا من الناس يتهم الغرب والشرق وأعداء الأمة في كل المصائب والمشاكل، في حين يتهم البعض الآخر الأمة نفسها وخلافات زعاماتها في ذلك.

خطأ التسبيب الأحادي

وهذه الأحادية في التسبيب غير صحيحة لأن الخلافات بين الدول العربية والإسلامية ليست كلها من صميم واقع الأمة، وإنما ساهم الاستعمار في قسم كبير منها. ولعل المشاكل الحدودية خير مثال على ذلك. أفما كان في مقدور الإنكليز والفرنسيين، وهم المنتصرون في الحرب الأولى أن يرتبوا حدود العراق بحيث لا تعود هناك مشكلة مع إيران والكويت والسعودية؟

أما كان بمقدورهم أن يمنحوا الأكراد دولة في المثلث العراقي-التركي-الإيراني ويجنبوا هذه الشعوب ما جرى؟

أما كان بمقدور الإنكليز أن يجمعوا إمارات الخليج في دولة واحدة؟

لماذا جمعت الجزيرة العربية لآل سعود في دولة واحدة وفرقت أطرافها في خمس دول؟

وحتى لو فعلوا ذلك، فماذا عن إسرائيل؟

نعم، كان بمقدورهم ولكن لم يكن في مصلحتهم. فإنه لمنطقي جداً أن يعمد من يريد أن يمتص دماء الشعوب الى تفريقها ليسهل عليه قيادها عن طريق خلافاتها ومواطن ضعفها.

ولكن، أما كانت الأمة تستطيع أن تواجه هذا المخطط التخريبي التقسيمي؟

كان يمكن للأمة أن تواجه هذا المخطط وتهزمه لو أنها اجتمعت على ذلك، ولو أن جماهيرها اختارت، وأصرت على اختيار قادتها الحقيقيين.

خذ مثلاً ثورة العشرين في العراق. لو أن جميع العراقيين على اختلاف قومياتهم وطوائفهم وقفوا وقفة رجل واحد ضد الإنكليز، وقاتلوهم حتى يتركوا العراق مهما تكن التضحيات، لكان العراق يحكم نفسه بنفسه منذ ذلك الحين.

أما كان العراقيون سيتجنبوا إراقة الدماء فيما بينهم والمظالم التي أنزلها بعضهم بالبعض الآخر؟

ما كان النصر على الإنكليز ليكلف العراقيين عشر ما دفعوه، بكل فئاتهم، فيما بعد في الدولة التي أسسها الإنكليز لأنهم لم يهزموا ويطردوا؟

وكما ذكرنا، لقد طالب بعض النواب في مجلس العموم البريطاني بخروج القوات البريطانية من العراق وتركه لأهله بسبب الخسائر الجسيمة التي لحقت بهم في الثورة.

ولقد كتب أحد الباحثين المعاصرين في كتاب "الإسلام المقاتل (المجاهد)" (Militant Islam) عن المواجهات العسكرية بين المسلمين والاستعمار في كافة أنحاء الوطن الإسلامي. وفي جميع هذه المواجهات كان النصر حليف المستعمرين سواءً بشكل واضح وكامل وساحق مما لم يدفعهم الى إعطاء الشعب حريته، أو كان أقل من ذلك مما حدا بهم الى تأسيس حكومات موالية لهم كي يخرجوا من الباب ويدخلوا من الشباك. في حالة واحدة رأى الباحث أن الثورة كانت ستنجح بشكل حاسم ويطرد المستعمر لو أنها كانت على قدر أكثر قليلاً من التنظيم، وكان بحوزتها قدراً أكبر من العتاد والعدة. كانت هذه هي ثورة العشرين العراقية.

والسؤال الذي يقودنا الى موضوع الكتاب هو: هل كان هذا القدر الأكبر من التنظيم والعدة والعتاد سيتهيأ للثورة والعراق والعراقيين بمشاركة العشائر السنّية الثلاث الكبرى وهي الدليم وشمّر وعنزة التي لم تشارك، بل حالف زعماؤها المستعمر الإنكليزي؟

هل كان سيكون في مقدور الإنكليز أن يسيطروا على جميع مناطق العراق لو أنها ثارت بأجمعها، خصوصاً تلك الأراضي الشاسعة التي تسيطر عليها هذه العشائر غير الثائرة والممتدة من سنجار غربي الموصل في الشمال الى الجزيرة العربية في الجنوب وهضبة الشام في الغرب؟

فلو أن صداماً كان سيستطيع السيطرة على الثورة العراقية في ١٩٩١م لو شاركت فيها نفس هذه المناطق إضافة الى بغداد وما حولها، لكانت القوات البريطانية (والتي لم تكن تمثل قوتها عشر قوة قوات الحرس الجمهوري وطيران الجيش والقوة الجوية العراقية والقوات الخاصة) من الممكن لها أن تهزم الثورة في ١٩٢٠م؟

ولكن لما كان الباحثون مقتنعين بأن الثورة كان ستنجح لو تهيأ لها مقدار أكبر من التنظيم والعتاد والعدة، ولما كان انتصار صدام على ثورة ١٩٩١ مستحيلاً بدلالة اضطراره الى استدراج الأكراد الى المفاوضات (أو دفع أمريكا الأكراد الى المفاوضات كمقدمة لسحق الانتفاضة الشيعية، وهو الأصح) وترك الثورة في الجنوب والوسط لوحدها (وهو ما يعني بالضرورة استحالة انتصار القوات البريطانية في ١٩٢٠ كونها أقل قدرة من قوة القوات الصدامية كما أسلفنا)، فإن ثورة العشرين كانت ستنجح في طرد الإنكليز من العراق وتحقيق الاستقلال العراقي الحقيقي، وليس الاستقلال الذي يتحدثون عنه هذه الأيام والذي لا يمكن أن يمثل أكثر من ربع استقلال ذلك الوقت بلحاظ القوة الهائلة للاستكبار العالمي اليوم، وتشابك المصالح الدولية، والاحتياج الغربي المتزايد لمخزون الطاقة في بلادنا، واحتياجنا نحن لمنتوجاتهم بعد أن صرنا بلداناً استهلاكية أكثر منها منتجة.

ولما كان عدم اشتراك العشائر السنّية الكبيرة في ثورة العشرين، وعدم اشتراك السنّة بشكل عام فيها سبباً رئيساً، إن لم يكن حاسماً في منع انتصارها، ولما كان

السبب وراء ذلك هو الطائفية في الأساس (وليس انحطاط رؤساء هذه العشائر وطمعهم المادي، وإلا فأن الإنكليز كانوا سيجدون رؤساء عشائر من الشيعة تقبض أموالهم، ولكن كان هؤلاء سيسقطون في نظر الناس ويطردون من وجاهة المجتمع بسبب المكانة الكبيرة المهيمنة للمرجعية الدينية الشيعية التي جمعت الجموع وأعطت أوامر الجهاد والثورة، والتي لا يوجد مثلها عند سنّة العراق)، فإن الإنكليز وجدوا في الطائفية السلاح الذي يسيطرون فيه على العراق فيما بعد.

نخلص من هذا الى أن الإنكليز لم يخترعوا الطائفية، بل وجدوها موجودة في المجتمع العراقي العشائري والمدني فاستخدموها لتأسيس الواقع المثالي لمصالحهم.

ولما كانت الطائفة الشيعية هي التي ثارت عليهم فإنه من المنطقي أن يتم إقصاؤهم عن الحكم وتسليمه للطائفة التي لم تثر، وترتيب الحكم لكي تستمر هذه المعادلة كيلا يعود الشيعة فيطردوا بريطانيا من الشباك أيضاً بعد أن اضطرت الى أن تخرج من الباب بثورة الشيعة وتضحياتهم (١).

ولما وجدت بريطانيا بعض سنّة العراق مستعدين لطاعة أوامر المرجع الشيعي إذا ما تعلق الأمر بالإسلام والمقدسات والأرض العراقية خصوصاً من الموقف الواضح الشريف للشيخ ضاري شيخ عشيرة زوبع التي قاتلت الإنكليز مع الشيعة بعد أن فشلت بريطانيا في دق إسفين الطائفية بين الشيخ "ضاري" وإخوانه الشيعة (٢)، إكتسب العمل على تأجيج الروح الطائفية أهمية أكبر لأنه سيحقق هدفاً آخر وهو إبعاد هذا البعض من السنّة الذين كانوا مستعدين لتجاوز الخلافات المذهبية والأحقاد الموروثة لمحاربة المستعمر الكافر.

ولعمري لقد نجحوا في ذلك أيما نجاح، فنظرة واحدة لخريطة الثورتين توضح الأثر الذي أحدثته الدولة الطائفية في المجتمع العراقي. لقد شارك بعض السنّة في ثورة العشرين ضد الانكليز مثل عشيرة زوبع والجنابيين وعشيرة ألبو محي، أما الراويين فقد

---

(١) راجع الوثيقة المتضمنة تعليقة السيد الخراساني على كتاب السيد ابراهيم الراوي في آخر الكتاب، وتعليقنا عليها.

(٢) حيث أوضح ضاري بصراحة للبريطانيين أن علماء الشيعة هم علماء الكل ((ونحن نأتمر بأمرهم وأن على بريطانيا أن تنفذ رغباتهم)). راجع "ثورة الخامس عشر من شعبان ثورة العشرين" لعباس محمد كاظم.

حرروا راوة وهيت وألوس والسهيلية ومناطق أخرى في أعالي الفرات، في حين لم يحرك هؤلاء ساكنًا في ثورة الواحد والتسعين ضد العميل صدام مع العلم أن سيطرة شيوخ العشائر ضعفت كثيراً، ومع أن المرارة مما قام به صدام بالشعب العراقي خصوصاً في كارثة احتلال الكويت وما تبعها موجودة في نفس كل عراقي شريف بغض النظر عن انتمائه الطائفي. نعم، لقد نجح الاستعمار الكافر في تحويل الطائفية من مشاعر الى واقع عملي.

بعد ذلك كان لزامًا على بريطانيا، أو من يحل محلها في قيادة المستعمرين، من تحطيم القوة التي يعتمد عليها الشعب في مواجهتهم ألا وهي العلاقة بين المرجعية الدينية والجماهير، لأنه بهذه العلاقة ثار العراقيون عليهم في العشرين، بل قبل ذلك حينما دخلوا العراق في ١٩١٤م فواجههم الشيعة بقيادة علمائهم ومراجعهم. ولقد ضعفت هذه العلاقة، التي هي أساسًا علاقة شرعية مأمور بإقامتها والمحافظة عليها المرجع والفرد الشيعي على حد سواء، ضعفت شيئًا فشيئًا حتى وصلت الى ما نشاهد في العراق المنتهك اليوم.

إن الإنكليز ليسوا مسؤولين عن تأسيس الطائفية لا في العراق ولا في غيره، لأنها قد أسست قبل ذلك بقرون وأريقت دماء زكية وأزهقت أنفس محترمة في مناطق مختلفة من الوطن الإسلامي بسببها.

بداية الخلاف ونشأة الطائفية

بدأ الخلاف بين المسلمين أول ما بدأ عقيب وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرة حيث تنازع المهاجرون والأنصار من جهة وقريش وبنو هاشم من جهة في موضوع الخلافة. إلا أن الافتراق الحقيقي لم يتم إلا بعد مقتل الإمام الحسين بن علي عليه السلام في أول عام ٦١هـ، إذ أن بعدها أصبح إهراق الدماء المقدسة أمرًا طبيعيًا عند الحكام وأزلامهم وكما أخبرهم الإمام الحسين (ع) نفسه بأنهم لن يتورعوا بعده عن قتل أي إنسان، كيف لا وقد قتلوه مع معرفتهم بأنه سيد شباب أهل الجنة وأنه ريحانة رسول الله (ص) مع غيرها من الصفات الكثيرة التي يفترض أن يمتنع عن قتله لأجلها أعتى المجرمين، وكما قال الشريف الرضي:

قـتـلـوهُ بـعـدَ عِـلـمٍ مـنـهـمْ

أنّـهُ خـامـسُ أصـحـابِ الـكِـسَـا

فكان أن تفرعن الأمويون وولاتهم كالحجاج الثقفي، وكان على الشيعة أن يلجئوا الى السرّ حتى في اتصالهم بأئمتهم (ع)، ثم يثوروا على الظلم والواقع غير الإسلامي للأمة بين حين وآخر. في نفس الوقت أخذ الفقهاء الذين تصدوا للمناصب الشرعية بعد الغياب القسري لأئمة أهل البيت (ع) عن هذه المناصب في إفتاء المسلمين ليس فقط بجواز طاعة الإمام الظالم بل بوجوب طاعته وحرمة الخروج عليه. هذا في حين أن هؤلاء الفقهاء يفترض أن أئمتهم الأوائل هما الشيخان أبو بكر وعمر اللذان طلبا من الناس في أكثر من مناسبة أن يقوماهما إن وجدا فيهما اعوجاجًا.

وهكذا صار المسلمون فرقتين كبيرتين: الشيعة والسنّة، لأن الخوارج اضمحل تأثيرهم وضعفوا بعد الفترة التي زعزعوا فيها أركان الدولة الأموية بثوراتهم العديدة. وحدث أن كانت الخلافة الأساسية هي للسنّة بما في ذلك الدولة العباسية التي قامت بحجة الانتصار لأهل البيت (ع). ولما كان الشيعة لا يسكتون على الظلم ولا يركنون الى الظالم لأن مذهبهم لا يتيح لهم ذلك، فإن اضطهادهم استمر عبر القرون من قبل الخلافة الإسلامية.

ولم ينعم الشيعة بقليل من رفع العسف والجور الطائفي إلا عندما كانت تقوم دول ودويلات شيعية هنا وهناك مثل الدولة الحمدانية في الشام والزيدية في اليمن والعبيدية في شمال إفريقيا والصفوية في إيران. وبالطبع بقي جور الحكام الشيعة، ولكني أعني زوال الجور الطائفي الذي كان شديداً من غيرهم بحيث قتل عشرات الألوف من الشيعة على التشيّع في كل مرة تزول دولة شيعية كما حدث من الأيوبيين عندما قضوا على دولة العبيديين في مصر، بعدما ذبحوا عشرات الألوف من الشيعة في الشام [(١)]. بل كان الشيعة أحيانًا ضحية الإبادة الجماعية دون سبب موجب لذلك كما حصل من السلطان سليم العثماني حيث قتل أربعين ألفًا من شيعة الأناضول في يوم واحد بل ساعة واحدة.

---

(١) ولا ينبس الشيعة ببنت شفة ضد صلاح الدين الأيوبي الذي أباد الشيعة على التشيّع بل يمدحونه أيما مدح لأنه حارب الصليبيين، فهل كان هذا الموقف سيقفه غيرهم لو وضعوا فيه؟

والخلاصة في كلامنا هذا هو أن المشكلة الطائفية لن تنته بمجرد تحقيق الحكم الديمقراطي في العراق، أو بزوال صدام، بل أنها ستبقى وتكون عرضة للتحريك من قبل أعداء الأمة الخارجيين والداخليين كلما سنحت لهم الفرصة وكلما احتاجوا لذلك. لذا، توجب مواجهة المسألة الطائفية على المستويات جميعًا: الفردي، والديني، والسياسي، وهو ما سنتعرض إليه في الباب الثالث بإذن الله.

شواهد على تجهيل السنّة وإثارتهم ضد الشيعة

في حملتهم المستمرة لمحاصرة الشيعة والتشيع، فإن الحكام المختلفين على مختلف العصور لجأوا الى سياسة التعليم الخاطئ لأهل السنّة، أو تجهيلهم في الواقع في كل ما يخص الشيعة وعقائدهم كي تبدو وكأنها ليس فقط إحدى الانحرافات عن الإسلام والتي حدثت طوال التاريخ، وإنما الانحراف الأخطر والذي أريد به هدم الإسلام. إن الطريقة الوحيدة لرد الانبهار الذي لا بد وأن يحصل عند البعض من جهاد الشيعة وتضحياتهم وثباتهم على المبادئ، بغض النظر عن الاختلاف معهم، هذا الانبهار الذي قد يؤدي الى الانفتاح على الشيعة وعقائدهم وبالتالي التحول الى صفوفهم أو على الأقل للتعاون معهم ضد الظالمين، هي أن تُهاجَم عقائد الشيعة ويخلص الى أنها ضد الإسلام ويُهاجَم الشيعة أنفسهم ويُنبَزوا بمختلف الأوصاف التي يكرهها الآخرون، لكي تجعل الناس تشمئز منها ومنهم فتتوقف عن الانفتاح عليهم.

وكان جهاد الشيعة ضد الإنكليز وإجبارهم على تغيير مخططاتهم فيما يخص العراق وإجبارهم على إعطاء العراقيين دولتهم الموحدة المستقلة، قد أدى الى أن يعتبر الإنكليز الشيعة أعداءهم الذين يجب ليس فقط الانتقام منهم وحرمانهم من حقوقهم في مرحلة الانتقام هذه، والتي تستمر لفترة محدودة، بضع سنوات مثلاً، وإنما الى انتهاج سياسة عدم السماح لأن يُحكم العراق إلاّ بطريقة تبعد الشيعة عن الحكم وتكبّلهم عن القيام بما يهدد المصالح البريطانية فيه، وهو ما ذكرناه فيما سبق.

ولكي يضمن البريطانيون وعملاؤهم عدم عرقلة هذه السياسة الثابتة كان يجب عليهم أن يبقوا الخندق الطائفي الموجود بين الطائفتين، الشيعة والسنّة، كي لا يحدث أي تعاون بينهما من شأنه أن يقوّض أركان السياسة الطائفية التي وضعتها بريطانيا. لذا،

فقد مارسوا سياسة تجهيل للسنّة وتوجيه خاطئ للمجتمع ينتهي فيه الفرد السنّي الى نتيجة أن الشيعي إيراني أو موالٍ لإيران فطرياً، وهو شعوبي يكره العرب أو يفضل الإيرانيين عليهم حتى وإن كان عربياً، وأن عقائده عبارة عن شعوذة وخرافات معادية للإسلام وقد أسست لأجل هدمه من الأساس.

ولكي ندلل على ما نقول جئنا بشواهد من الدولة العراقية الحديثة ورجالها كما استفدنا منه من بحوث حسن العلوي وعبد الكريم الأزري.

أ- الإرث الديني

على العكس مما يعتقد البعض (١) من أن الفقهاء الأقدمين لم يكونوا طرفاً في المشكلة الطائفية وإثارة السنّيين على الشيعة. فلقد نقل التاريخ أقوال وأفعال العديد من الفقهاء السنّيين التي كانت تصم الشيعة بالكفر أو الفسق أو الانحراف إما كجزء من المخطط السلطوي لمحاصرة التشيع كون بعض هؤلاء الفقهاء كانوا من فقهاء البلاط (وعاظ السلاطين) أو كواجب ديني يعتقد الفقيه أنه يجب أن يقوم به لكشف الانحراف وتحذير الناس منه.

لقد كتب بعض هؤلاء الفقهاء والمحدثين عن الشيعة ووصفوهم بما لم يصفوا به اليهود والنصارى والمجوس. بل صرّح البعض بعدائه لأئمة أهل البيت (ع) أنفسهم فكيف إذاً بالشيعة. وها هو ابن خلدون يقول في مقدمته الشهيرة: "وشذّ أهل البيت بمذاهب ابتدعوها وَفِقْهٍ انفردوا به، بنوه على مذهبهم في تناول بعض الصحابة بالقدح (٢)، وعلى قولهم بعصمة الأئمة... وكلها أصول واهية".

ثم قال: "وشذّ بمثل ذلك الخوارج، ولم يحتفل الجمهور بمذاهبهم!!"

فكيف لا ينشأ السنّي على عداوة الشيعة وكرههم وعلماؤه الكبار يعلمونه أنهم

(١) كحسن العلوي في كتابه "الشيعة والدولة القومية" ص ٢٤٠.

(٢) وهو المهم عند علماء السنّة، بل الأهم والسبب في عدائهم للشيعة. وأحب أن أنقل تعليق السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي في ص ٢٤٠ من كتابه "النص والاجتهاد" على قول ابن خلدون هذا، قال: ما أدري كيف تبني المذاهب الفقهية على تناول بعض الصحابة بالقدح، وما عرفت كيف تستنبط الأحكام الشرعية الفرعية من تناول أحد من الناس، وابن خلدون يعد من الفلاسفة، فما هذا الهذيان منه يا أولي الألباب!

يتبعون أهل البيت (ع) الذين هم مارقون كالخوارج، وأنهم مبتدعة، وأنهم يكرهون الصحابة ويقدحون فيهم؟

ومثل إبن خلدون كثيرون كالشهرستاني صاحب "الملل والنحل" وإبن حزم الأندلسي الفقيه المشهور، ولعل شهرته هي لهذا السبب.

ب- توجيه المجتمع

١. في كتابه "العروبة في الميزان" الذي نشر في الثلاثينات قال عبد الرزاق الحصّان ما يلي: "إن الشيعة شعوبيون بالإجماع، فرس بالإجماع، وهم من بقايا الساسانيين في العراق، ولا حق لهم في السلطة، أو في تمثيل في السلطة"!! (١)

إن كلام الحصّان هذا يؤكّد أن السبب الذي يقف وراء رمي شيعة العراق بالأعجمية، ومن ثم بالشعوبية أي كره العرب، هو لشطب حقهم في السلطة.

٢. نشرت كتب عديدة حول الشعوبية من تأليف محمد بهجت الأثري (٢) وعبد العزيز الدوري (٣)، وعبد الله سلوم السامرائي (٤)، إلا أنها افتقرت الى صراحة عبد الرزاق الحصّان كما يقول حسن العلوي. (٥)

٣. نشرت، في الثمانينات، العديد من الكتب والمقالات في الصحف والمجلات العراقية تشيد بوطنية رموز الحكم العراقي في العهد الملكي ويضمنهم أفراد لا يختلف العراقيون على عمالتهم لبريطانيا، أو إن أبيت على تمثيلهم للمصالح البريطانية كنوري السعيد مثلاً. ويبدو أن المراد هو أن يتعلم الجيل الجديد بأن هؤلاء هم أصحاب الفضل

---

(١) "التاثيرات التركية" حسن العلوي ص ١٤٤.

(٢) وهو وهابي المذهب، فلا غرابة إذاً أن يعادي الشيعة ويصفهم بكل قبيح.

(٣) يقول حسن العلوي عن الدوري أنه كان من الذين ناصروا الحكومات الملكية المختلفة ولم يشترك مع العمداء والأساتذة الجامعيين في رفع مذكرات الاحتجاج ضد نوري السعيد بسبب موقفه من العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦، حتى أن طلاب كلية الآداب هشموا تمثاله في وقتها. فلا غرابة إذاً أن يعادي الدوري الشيعة لأن الشيعة كانوا في ذلك الوقت يخرجون بتظاهرات وينظمون القصائد ويكتبون المقالات نصرة لمصر وشعب مصر.

(٤) وهو بعثي شغل منصب وزير الإعلام في بداية حكم البعث، فلا غرابة أيضاً من عدائه للشيعة.

(٥) "التاثيرات التركية" ص ١٤٧.

في إقامة الدولة العراقية. في ذات الوقت لا تسمع أو تقرأ شيئًا عن المؤسسين الحقيقيين للدولة وهم علماء الشيعة ورؤساء عشائرهم ووجهائهم (١).

٤. بما أن الشعب العراقي قد عاش سنين طويلة وهو يسمع عن رغبة الحكومات العربية في الوحدة العربية وجهادهم المزعوم في سبيلها، وصار أفراد كثيرون من هذا الشعب ينضمون الى الأحزاب القومية كالبعث والوحدة الاشتراكي (الناصريين)، فقد صارت الوحدة العربية كلمة محببة وهدفًا مطلوبًا لعامة الناس. لذا فإن استخدام هذه الورقة ضد الشيعة مثّل، كما يبدو، إحدى الطرق التي أراد الحكام استعمالها لسببين: أولاً لإعطاء المعاذير ضد القيام بخطوات فعالة حقيقية من أجل إقامة الوحدة التي لا يريدونها في الواقع (٢)، وثانيًا لتحقيق المزيد من محاصرة الشيعة وعدم تمكينهم من التوصل الى بعض حقوقهم، وذلك إما بتثبيت تهمة أعجميتهم أي كونهم إيرانيين وبالتالي لا يرغبون بالوحدة مع العرب، وإما بتثبيت تهمة طائفيتهم أي كونهم شيعة لا يريدون الاندماج مع شعوب أغلبيتها سنيّة مما سيجعلهم أقلية في دولة الوحدة المتخيلة.

وقد صرح بذلك (٣) رئيسا الوزراء طه الهاشمي ورشيد عالي الكَيلاني، والباحثان مجيد خدوري في "العراق الجمهوري" وممدوح الروسان في "العراق وقضايا الشرق العربي القومية" (٤).

وقد صرح بذلك أيضًا جلال السيد مؤسس حزب البعث العربي قبل اندماجه مع الحزب الاشتراكي ليشكل حزب البعث العربي الاشتراكي الحالي في ص ١٦٠ من كتابه "تاريخ حزب البعث العربي" على ما نقل عبد الكريم الأزري (٥)، حيث قال: " وفي العراق كانت تيارات قوية تعارض الاتحاد فهناك طائفة كبيرة لعلها أكبر الطوائف في العراق كانت تخشى أن يتلاشى وجودها وتصبح هي الأقلية في دولة الاتحاد بعدما كانت هي الأكثرية".

---

(١) راجع أيضًا الفقرة (د) من "شواهد على طائفية الدولة العراقية" المقال الأول الباب الأول.

(٢) وليس أدل على ذلك من فشل القوميين أيام الحكم العارفي في الستينات وثم البعثيين في السبعينات من تحقيق الوحدة، بل مجرد التقارب الحقيقي مع سوريا ومصر. والواقع هو أن مجرد أن يصبح أحد الرؤساء رئيسًا للوحدة أعلى من الرئيس الآخر يعد سببًا كافيًا لاستحالة تحقيق الوحدة.

(٣) ودمج بعض هؤلاء الأكراد مع الشيعة في هذا الموضوع.

(٤) "التأثيرات التركية" حسن العلوي، ص ١٥٦.

(٥) "مشكلة الحكم في العراق" ص ١٧٩.

وقد سمعت هذه التهمة على لسان أحد الأصدقاء العرب (غير عراقي) من سكنة العراق، مما يدل على نجاح استعمال هذا الاتهام في انتشاره بين الناس.

وقد فنّد حسن العلوي هذا الاتهام بأن الشيعة لم يكونوا يومًا ضد الوحدة العربية بل والنهج العروبي إن صح التعبير، وهو مما يمكن أن يستدل عليه بدءًا من قصائد شعرائهم ومرورًا بموقفهم المطالب بمملكة عربية يحكمها ملك عربي عند تأسيس الدولة العراقية، وانتهاءً بموقف الضباط الشيعة والشخصيات السياسية الشيعية الرافض للتوجهات غير الوحدوية في الحكم كما في حالة عبد الكريم قاسم. كذلك فإنه لم يجر استفتاء عام أدلى فيه الشيعة برأيهم الرافض للوحدة العربية، كما يقول العلوي. (١)

وأحب أن أضيف هنا نقطة أخرى وهي أن الشيعة لم يكونوا مستفيدين من كونهم الأغلبية في العراق كي يخشوا فقدان هذه الفائدة والامتيازات إذا ما صاروا أقلية في دولة الوحدة. فما الفرق بين وضع الشيعة في دولة العراق الطائفية وبين دولة الوحدة الطائفية. بل لعل الأخيرة تكون أفضل لأن الحكام سيكونون أقل خشية من الشيعة كون الشيعة صاروا أقلية بدولة الوحدة المتخيلة.

ولنعم ما قاله وميض عمر نظمي (٢) عن الشيعة والتطلعات القومية: "إن الشيعة العرب كانوا أول من تقبل ودافع عن الأفكار الداعية الى التجديد والقومية العربية، فلكونهم عربًا رفضوا الاندماج بالفرس من ناحية وبمضطهديهم الأتراك من ناحية أخرى، ولكونهم من الجهة الأخرى، كانوا ناقمين على الحكم الطائفي الاستبدادي للعثمانيين، ولكنهم في الوقت نفسه لم يكن بوسعهم التخلي عن الإسلام أو القبول بمحاكاة الغرب.

لقد كان من المنطقي بالنسبة لهم أن يتطلعوا الى حكم دستوري وكيان قومي عربي".

ج- *التعليم*

من الواضح أن التعليم المدرسي يعد من أهم الوسائل التي تستخدمها السلطات للتوجيه لأنه إن كان من العسير تغيير آراء وقناعات الجيل المعاصر للسلطة فإنه من الممكن بل اليسير التأثير تأثيرًا كبيرًا في القناعات التي تتولد عند الجيل القادم وذلك

(١) "التأثيرات التركية" ص ١٥٧.

(٢) الجذور السياسية للحركة القومية ص ٧٤.

عن طريق حقن عقول الناشئة بما تريده السلطات مما سيؤتي ثماره بعد حين. ولا بد أن هذه السياسة التعليمية ستأتي بنتائج أفضل إذا ما كانت مصاحبة بسياسة توجيهية للمجتمع (كتب، صحافة، وسائل إعلام مرئية، افتعال أزمات) موجهة في ذات الاتجاه، وهو الذي ذكرنا في أعلاه.

ولقد كانت السياسة التعليمية في العراق تقوم على أساس الإهمال والتجاهل التام للعقيدة الشيعية فيما يخص العقائد الإسلامية والممارسات الدينية والتاريخ الإسلامي. فقد كنا نُدَرَّس الصلاة مثلاً على المذهب السنّيّ الحنفي وبدون ذكر لما يختلف فيها في المذهب الجعفري. وكنا نُدَرَّس التاريخ حسب الفهم السنّي للأحداث وبدون أي ذكر ولو بسيط الى ما يعتقده الشيعة في الأئمة مثلاً.

أكثر من ذلك، كان هناك تمييز واضح (لا يستطيع الطالب وهو في هذا العمر أن يدركه) في اختيار القصائد الشعرية بحيث تجد هناك تركيزاً على قصائد الشعراء السنّة كمعروف الرصافي وجميل صدقي الزهاوي، وحتى غير العراقيين كشوقي وحافظ إبراهيم وإيليا أبي ماضي وميخائيل نعيمة، في حين لم نحفظ شيئاً لشاعر العراق والعرب الأكبر محمد مهدي الجواهري، وإذا حفظنا فقصيدة واحدة على الأغلب في حين أن الجواهري يضعه المعنيون، كشاعر، في مستوى أعلى من مستوى الرصافي أو الزهاوي. ولكن الجواهري من شعراء جيل ثورة العشرين.

كما لم يتم تدريس الطالب العراقي كيف أن السيد محمد سعيد الحبوبي استطاع أن يبزّ الشعراء الوشّاحين القدماء وبضمنهم من ابتدع هذا الفن من الأندلسيين في موشحاته الرائعة، ناهيك عن قصائده الكثيرة. ولكن السيد الحبوبي فقيه شيعي وأحد قادة الجهاد ضد الإنكليز عندما دخلوا العراق عام ١٩١٤م.

وبطبيعة الحال، لم نقرأ شيئاً للسيد حيدر الحلّي ولا أقرانه من شعراء القرن الثامن عشر أو ما قبله في رثاء الإمام الحسين عليه السلام، أو ما سواه من شعرهم. بل العكس، علّمْنا بأن تلك الفترة هي الفترة المظلمة!!

إن منهج التعتيم على التراث الشيعي وتجاهل العقائد الشيعية لا ينفك مطلقاً عن النهج العام في محاربة الوعي الديني ودرجة الالتزام الديني في المجتمع والذي يمثل

مزال التعليم الديني في المدارس إحدى معالمه البارزة. إن هذا هو السبب الذي يقف وراء اعتبار الجغرافيا مثلاً درساً أساسياً ومما يمتحن به الطالب في الامتحانات الوزارية (البكالوريا) ولا يكون درس الدين وتعلّم القرآن كذلك؟

ولقد سلّط بعض الباحثين الأضواء على مسؤول التعليم الأول للدولة العراقية الحديثة والذي صار يعتبر بعدها أحد أهم دعاة ومنظري القومية العربية وهو السيد ساطع الحصري. ولمن أراد أن يقف على حقيقة الرجل وتاريخه عليه أن يراجع كتاب "التأثيرات التركية" وكتاب "الشيعة والدولة القومية في العراق" لحسن العلوي حيث كشف واقع الرجل المؤمن بالأممية العثمانية-المعادي لفكرة القومية العربية-الغربي التفكير والممارسة، والذي صار بعد سقوط الدولة العثمانية مؤمناً بالقومية العربية وداعياً لها في كتاباته. ولكن الأهم في ذلك أنني قد شككت بأن التحاق ساطع الحصري بالملك فيصل الأول عندما كان في سوريا ومن ثم وضعه لإدارة المعارف هناك ثم في العراق قد لا يكون خالياً من التخطيط البريطاني، وهو أمر لم يقله حسن العلوي، ولكنه لمّح إليه كما فهمت من قراءتي للكتابين (١). على أن العلوي قد أشار الى دور الحصري، وهو في وزارة المعارف، في إلهاء المجتمع وإشغال الناس عن صراعهم الحقيقي ضد سلطة الانتداب البريطانية فيما يخص استمرار الانتداب وفيما يخص المعاهدة البريطانية العراقية التي رفضها الوطنيون العراقيون وفي مقدمتهم الشيعة، وذلك بإثارته للصراعات مع رؤسائه وزراء المعارف الشيعة أو غيرها من القضايا التي سنذكر بعضها في أدناه.

أما عبد الكريم الأزري الذي عمل في وزارة المعارف في العشرينات وهي الفترة التي عمل فيها الحصري مديراً للمعارف ليضطلع بمهمة خطيرة وهي وضع المناهج التعليمية وتأسيس التوجيه الطائفي والمعادي للمنهج الوطني لثوار ثورة العشرين، فقد تعرض

---

(١) وإلا فهل يعقل أن رجلاً كان الى الأمس القريب ليس فقط يعيش خارج العراق، بل لا يحسن اللغة العربية، وذو ثقافة تركية-غربية، يعهد إليه بهذه المهمة الخطيرة، مهمة تعليم الناشئة في المدارس الحكومية العراقية، والعراق يضم الألوف من أصحاب الكفاءات في هذا المجال، وبالخصوص العلماء والمدرسين في الحوزات العلمية الشيعية في النجف وغيرها من المدن المقدسة، والذين لا يستطيع أحد أن ينكر تقدمهم على من سواهم في علوم العربية والمنطق والفلسفة وغيرها. وأما المواضيع الأخرى من العلوم والفنون فلم يكن ساطع الحصري خبيراً بها كي يكون تعيينه مطلوباً لأجلها.

لساطع الحصري في كتابه "مشكلة الحكم في العراق" كونه قد اطّلع عن كثب عن بعض الوقائع التي تفيدنا في بحثنا هذا. لذا سنقتطف من هذا الكتاب بعض الشواهد التي تلقي ضوءاً على هذا الرجل المسؤول الأول عن التعليم لكي نعرف أسباب إهمال وتجاهل التراث الشيعي والعقيدة الشيعية والتاريخ الشيعي بل وحتى أعاظم الرجال الشيعة ممن خدم العراقيين سواء كانوا من الشعراء أو العلماء أو الوجهاء.

١. قال ساطع الحصري في مذكراته: "إنه كان في العراق زمرة من الناس لا تفرّق بين الجعفري العراقي والجعفري الإيراني، ومعظم وزراء المعارف [١] كانوا من هذه الزمرة".

والسبب في هذا الاعتقاد عند الحصري هو ما قام به بعض الوزراء الشيعة من قبيل إرسال طالب من أصل إيراني في بعثة علمية وقبل صدور قانون الجنسية العراقية، أو تعيين معلم من أصل إيراني سكرتيراً لوزير المعارف عبد الحسين الچلبي وشاباً آخر حاصل على درجة شرف في الرياضيات موظفاً في الوزارة، أو بسبب تعيين الشاعر الجواهري معلماً للغة العربية في مدرسة ابتدائية!!

ولقد كان الحصري صاحب الكلمة النافذة والدليل أن اثنين من الإربعة المعينين أعلاه قد استقالا، مما يدل على أن الموضوع بالنسبة للحصري كان لا يحتمل التساهل!!

٢. في ١٩٣١م وعلى أثر زيارة قام بها وفد مصري، برئاسة المؤلف المعروف أحمد أمين، أسست جمعية في بغداد باسم "جمعية الثقافة العربية". وقد ضمت ١٤ عضواً مؤسساً لم يكن بينهم شيعي واحد، في حين كان بينهم ثلاثة مسيحيين. وقد كان ساطع الحصري هو العنصر الفعال في تأسيس الجمعية وانتقاء أعضائها. [٢]

أقول: بأن رئيس الوفد المصري أحمد أمين هو صاحب مؤلفات فجر الإسلام وضحى الإسلام وظهر الإسلام، والتي هاجم فيها الشيعة ورماهم بقوله: "وصار التشيع مأوى لكل من يريد هدم الإسلام" وأن العقائد اليهودية والمسيحية ظهرت في التشيع. ولما

---

(١) حيث كانت وزارة المعارف التي يستوزر فيها الشيعة لا لكي يمارسوا مسؤولياتهم كما يفترض ولكن لمجرد ذر الرماد في العيون بتعيين شيعي واحد في وزارة كلها من السنّة.

(٢) "مشكلة الحكم في العراق" ص ٢٠٨.

عوتب في النجف قال بأن السبب هو قلة المصادر وأنه لم يكن يعرف شيئًا عن الشيعة!! (١)

فهذا هو الوفد الذي يدعوه الحصري المسؤول عن مناهج التعليم في العراق.

٣. في ١٩٢٦-١٩٢٧ ثارت ضجة حول كتاب "الدولة الأموية في الشام" وضعه شخص سوري كان يعمل مدرسًا في العراق إسمه أنيس زكريا النصولي بسبب كون الكتاب، الذي وضعه ليكون مادة دراسة للمدارس الثانوية، كان في بني أمية وتاريخهم الأسود الذي صيّره النصولي شيئًا آخر، وخصوصًا بسبب ما ذكره بخصوص الثوار الشيعة ضد العهد الأموي وكذلك قضية الإمام الحسين (ع) وصراعه مع الأمويين.

ولنذكر بعض ما ذكره النصولي هذا، ثم نذكر تعليق ساطع الحصري على محتوى الكتاب والضجة التي صاحبته والتي أدت الى أن يلغي النصولي عقده ويغادر العراق مع اثنين من زملائه.

قال في كلمة الإهداء: "من أحق بتاريخ بني أمية من أبناء أمية، ومن أحق بتاريخ معاوية والوليد من أبناء معاوية والوليد، فاقبلوا يا أبناء سورية الباسلة المتحدة والمستقلة هذه الثمرة الصغيرة".

قال: "إن هذا الضعف في زعماء آل البيت كان من أكبر المصائب على الإسلام إذ جعل لأحزابهم وأصحاب النفوذ والمطامع من رجالاتهم الفرص الكافية لادعاء مبادئ بإسمهم لم يفكروا بها ولم تخطر لهم على بال"!!

وعلى هذا فزعماء أهل البيت (ع) كانوا مصائب أصيبت بها الأمة والعياذ بالله من هذا القول، وأن التشيع الذي تعتنقه الشيعة مخترع من عندياتهم.

وقال: ".. وإن الذين يسعون في الخلاف عليها هم الكفرة الفجرة. ولا غرابة في ذلك، فالعاهل الأموي كان خليفة رسول الله، ومن يخرج على الخليفة فإنما يخرج على رسول الله، ومن يخرج على رسول الله فإنما يخرج على الله، ومقره جهنم وساءت مصيرا"!!

---

(١) لا بد أن نذكر أن أحمد أمين هذا قد ألف في آخر حياته كتابًا سماه "يوم الإسلام" تراجع فيه عن أقواله بشأن الشيعة والتشيع، وهذا هو السبب في كون الكتاب غير معروف بالنسبة للناس لأن إنصاف الشيعة أو حتى الرجوع عن شتمهم يعتبر ذنبًا لا يغتفر عند الناشرين!!

وعلى هذا، فالإمام الحسين (ع) من الكفرة الفجرة ومقره جهنم وساءت مصيرا، نعوذ بالله من هذا القول.

وقال: "تلك هي إصلاحات بني أمية وكلها ترمي الى العدل وإعلاء كلمة الحق"!!

وعلى هذا، فقتل الحسين (ع) وأهل بيته وأصحابه، وسبي بنات الوحي، ورمي الكعبة بالمنجنيق، واستباحة المدينة المنورة وهتك أعراض بناتها، مع غيرها من الموبقات، كانت إصلاحات ترمى الى العدل وإعلاء كلمة الحق.

وقال: "كان زعماء آل البيت ضعافًا فظلوا تحت تأثير المورفين الفارسي والأفكار الفارسية"!!

وقال: "... إرتياب الحسين في حقه بالخلافة واعترافه اعترافًا صريحًا ليزيد بإمارة المؤمنين.."!!

وقال: "قضت الدولة على حركة التوابين في عين الوردة ولكنها لم تقض على الأحقاد المتأصلة في نفوس الشيعة.."!!

إن أي إنسان، وإن كان جاهلاً أو لا يشعر بالمسؤولية، يعرف أن مثل هذا الكلام إنما هو إساءة الى الشيعة، بل الإسلام، وأنه في العراق يعتبر بمثابة إعلان ثورة على مشاعر وعقائد أغلبية الشعب العراقي الشيعية والكثير غيرهم من السنّيين. ولكن كان لساطع الحصري المسؤول عن وضع المناهج التعليمية لأولاد العراقيين رأي آخر هو:

"أستطيع أن أقول أن أغلاط الكتاب العلمية – ومحاذيره السياسية – تنحصر في عبارات الإهداء التي تصدرت الملزمة المضافة الى الكتاب أخيرًا. ولذلك رأيت أن أحسن الطرق لمعالجة القضية هي أن يطلب الى المؤلف أن يعيد طبع الملزمة المذكورة على أساس تجريدها من كلمات الإهداء"!!

وقال عن متون الكتاب: "عندما قرأتها بكل اهتمام لم أجد فيها ما يمس عواطف طائفة من الطوائف الدينية"!! (١)

---

(١) راجع "مشكلة الحكم في العراق" ص ٢١٥ وما بعدها.

فلك أيها القارئ العزيز، من أي مذهب كنت، بل من أي دين كنت، أنت تحكم، ليس على الكتاب ومؤلفه فهذان ليسا إلا جهلاً وتعصباً وصاحبه، ولكن على المسؤول عن تعليم الناشئة في العراق، رائد القومية العربية ومنظّرها، وهو لا يرى بأساً في هذه الإهانات لسادات العرب، وهذا التحريف لتاريخ العرب. (١)

---

(١) يبدو أن بعض العراقيين اعتبروا هذا الكتاب عملاً مقصوداً للإساءة الى عواطف الشيعة ومشاعرهم، وقد يقصد منه تحريك الفتنة، بدليل قيام وزير المعارف (الشيعي) السيد عبد المهدي المنتفكي بفصل هذا المدرس فغادر العراق. وقد أكّد على هذا المعنى الشاعر الجواهري في قصيدته "تحية الوزير" (ديوان الجواهري، المجلد الأول، ص ٢١٤) التي مطلعها:

حيِّ الوزير وحيِّ العلمَ والأدبا ... وحيِّ من أنصف التاريخ والكتبا
هم حاولوها لأغراض مذمّمة ... حتى إذا سُعِّرَتْ كانوا لها حطبا
هذا نتاجُ شعورٍ جاش جائشُهُ ... راعوا عواطف هذا الشعب يا غُرَبا

المقال الرابع

العقد المتمكنة من شيعة العراق

- ماذا نعني بالعقد

١. عقدة إيران

٢. عقدة الإخلاص للعراق والعروبة

٣. عقدة الاتهام بالطائفية ومع ما يعنيه من قبول حاكم سنّي والتراجع الى الصفوف الخلفية

٤. عقدة رفض السنّة لعقائدهم - عقدة النشاز

٥. عقدة المدح المطلوب

٦. عقدة بعض العقائد الدينية الشيعية

٧. عقدة بعض الشعائر الدينية الشيعية

٨. عقدة الاهتمام بالماضي وليس الحاضر

٩. عقدة البحث عن المثالية في كل شئ

١٠. ظن السوء بأهل السنّة فيما يختص بالأئمة (ع) والحكام الظالمين

١١. عقدة كلمة "شيعي" ذاتها

- شيعة العراق والشيعة الآخرون

المقال الرابع

العقد المتمكنة من شيعة العراق

ماذا نعني بالعُقَد

ما نعنيه بالعقدة هو ليس بالضرورة العقدة النفسية، فالذي نعنيه، وإن كان يضم العقد النفسية في بعضه، إلا أن المقصود هو العقد التي تعيق الجريان الطبيعي للعلاقة بين أبناء الدين الواحد والوطن الواحد. العقدة هنا بمعنى المشكلة أكثر منها بمعنى العقدة النفسية وإن كان يشكو الكثيرون من الأخيرة في الدائرة الطائفية.

إن هذه العقد المتمكنة من شيعة العراق، وتلك المتمكنة من سنّته تعيق أول ما تعيق إمكانية التعاون الحقيقي القائم على أساس الثقة والود والتضحية والإيثار وكل ما يتأتى عادة من عدم وجود البغضاء والشك والضغائن. إن وجود هذه المشاعر السلبية تعيق حتى الرغبة في الجلوس سوية والانفتاح الحقيقي، وليس المزيف القائم على الحاجة الآنية والأهداف المرحلية.

وسوف أقوم بوضع هذه العقد بين يدي القارئ عسى أن يدرك الشيعي بأن الاستمرار على هذه الشاكلة لن يجدي نفعاً، وأن أخاه السنّي لن يتعاطف معه بمجرد أن يتنازل عن حقوقه أو معتقداته ويستمر في التملق وإعطاء الدليل تلو الدليل على حسن النيّة، وإنما يتعاطف معه إذا ما تصرف كما يجب على الفرد الذي ينتمي الى الجماعة التي ترى أنها حاملة للإسلام الأصيل كما أنزل على محمد (ص)، والتي ينتظر لها أن تقود العالم الى بر الأمان. يجب أن تتبدل النظرة السخيفة الى الشيعي على أنه معيدي مثلاً (وهي كلمة تحمل في طياتها تهمة التخلف وهي أصلاً أطلقت على الشيعة من عشائر المعدان في جنوب العراق) من إنسان متخلف فقير لا يفهم شيئاً ومدعاة للسخرية والتهكم من قبل المصابين بأمراض الاستعلاء والتكبّر الى إنسان مؤمن بالإطروحة الإسلامية الحقيقية وهو مؤهل لأن يجاهد من أجل الوصول بالعالم الى السعادة، كيف لا وقد جاهد أسلافه في ما مضى من الزمان للأهداف السامية، ومنهم

من أراق دمه بالأمس القريب من أجل تحقيق الاستقلال العراقي والذي صار "الأفندية" الذين يسخرون منه حكامًا وذوات بهذا الثمن الذي دفعه. (١)

١ . عقدة إيران

إيران عقدة مشتركة بين الطائفتين في العراق. وسنتناول عقدة السنّي منها في المقال القادم.

أما عقدة الشيعي فهي وسيلته للدفاع قبالة العقدة السنّيّة في كره الإيرانيين طرًا، وفي رميه بالأعجمية. فالحل الوحيد في نظر الشيعي المعقد بهذه العقدة، هو في الابتعاد عن إيران في الظاهر على الأقل عسى أن يقتنع المتهِم بأنه بريء من هذه التهمة الفظيعة!!

ولكن، ما جرى هو أن بعض الشيعة صار يبتعد عن الإيرانيين روحًا فصار يحمل بين جنباته هذه الضغائن المرفوضة إسلاميًا وإنسانيًا. وقد بدا هذا واضحًا بعد المصيبة الكبرى التي حلت بالعراق إذ تكلم البعض من الشيعة وصاروا يشتمون إيران بمناسبة وبدون مناسبة علّ السيد بوش يقتنع بأنهم ليسوا مثل شيعة إيران، وأنهم إذا ما حكموا العراق خلفًا لصدام فلن يتصرفوا تصرفًا شيعيًا!!

وخرج البعض علينا بنظريات منها أن الإيرانيين أرادوا للانتفاضة أن تفشل وذلك بسبب لؤمهم كما يقول البعض، أو بسبب رغبتهم بأن يدمر صدام المركز الديني الشيعي للعراق نهائيًا كي تنفرد إيران بقيادة الشيعة.

وأخذ يطالب البعض بـ "فصل سياسي مصيري" عن إيران، وكأن هناك ارتباطًا سياسيًا أصلاً. ولعلني لم أستطع أن أتبين هذا الارتباط المصيري السياسي في محاربة الشيعة العراقيين جندًا في جيش صدام لإيران ثماني سنين!

---

(١) يقول الكولونيل ولسن وكيل المندوب السامي البريطاني عن اجتماع عقده في ١٩٢٠ مع ثلاث شخصيات سنّيّة لها اتصال وثيق بالزعماء الوطنيين (أي الشيعة) أنه عندما ذكر الأقلية الكردية والعنصر الشيعي القوي فإن الثلاثة قالوا له بأن هذين الفريقين هم فلاحون جهّال يمكن إبقاؤهم في مكانهم بسهولة. (راجع "الشيعة والدولة القومية" ص ٢٧٦). أقول: لعل إبقاءهم في مكانهم بسهولة يتضمن حرق القرى والإعدامات وفرض الغرامات وغيرها من إجراءات وسياسات قمعية وحشية قام بها الحكم الطائفي ضد هؤلاء "الجهّال".

ولعلني لم أستطع أن أتبين هذا الارتباط السياسي المصيري في رفض تنسيق البعض مع إيران منذ الأمس، في حين باتوا اليوم ينسقون مع اليهود والنصارى إن شئت، أو الغربيين أعداء الأمة إن شئت!

وبتنا نسمع المدح والإطراء المبالغ به والاهتمام الذي تبديه "أما نكلسن" النائبة البريطانية وغيرها من الشخصيات السياسية الغربية، في حين تسمع عن الإيرانيين الذين سرقوا المساعدات العالمية التي أرسلت للعراقيين!!

ولا نريد هنا أن ندخل في نقاش حول الدوافع الحقيقية للمساعدات الغربية، ولا في ضآلة هذه المساعدات، ولا في التحيز المفضوح ضد الشيعة، ولا في كيف عاش العراقيون المهاجرون والمهجرون لمدة عشر سنوات في إيران قبل أن تهب عليهم المكرمات الغربية موديل ٩١/٩٢م، ولا نسبة ما تصرفه إيران على اللاجئين العراقيين الذين لجأوا عقب انتفاضة آذار ٩١م الى المساعدات التافهة لحكومات الغرب ومؤسساته. ما نريده هنا هو الوصول مع الشيعي الى معرفة نفع أو ضرر العلاقة مع إيران والتي يفرضها المذهب الواحد.

والفروقات بين العراقيين والإيرانيين كبيرة بسبب القومية والمجتمع والسلوكيات المختلفة، لكن يبقى العامل المذهبي هو الأقوى. ولو أراد الشيعي أن يتحرر من هذا العامل فلن يستطيع أن يتحرر من هويته المذهبية الشيعية. ولقد كان هذا واضحًا من التعامل الصدامي مع الشيعة البعثيين الذين أبقاهم يراوحون في أماكنهم في التسلسل الحزبي، ومن رفعه الى مستويات عليا وجد نفسه معلقًا في حبل المشنقة بعد حين.

فمهما فعل الشيعي فستظل هويته المذهبية معه، سواء صار شيوعيًا أو بعثيًا أو عبثيًا أو قوميًا أو صداميًا وسيظل الآخرون ينظرون إليه على أنه شيعي عجمي إيراني.

وعندما انفصل الشيعة الى قسمين: قسم مع صدام وقسم ضد صدام، واستطاع صدام أن يبقى في موقع المنتصر دائمًا لم يتغير تعامله ولم تتغير نظرته للشيعة ولو مجاملة لمن كان معه. فقبل أن ينتفض الشيعة في أعقاب حرب الخليج الثانية كان صدام يدعم جهود "موسى الموسوي" في تسفيه عقائد الشيعة ويطبع كتابه ويطريه من على شاشات التلفزيون. وبعد أن انتفض الشيعة كتب مقالاته "لماذا حصل الذي حصل؟" لم يبق نقيصة إلا وألصقها بالشيعة.

وعندما كان الخليجيون في جانب صدام اضطهدوا شيعتهم الذين تعاطفوا مع شيعة العراق المظلومين، واضطهدوا شيعة العراق الذين كانوا مقيمين عندهم واتهموهم بالتبعية لإيران. وبعد أن جرى ما جرى بين صدام وهؤلاء وهرب بعض الشيعة العراقيين الى شمال السعودية وجدوا فتاوى الوهابية في انتظارهم حيث كُفّروا، ونُصح السنّة بعدم مخالطتهم وعدم أكل ذبيحتهم، ثم اعتدى جند الوهابية السعودية على أعراض فتيات الشيعة وضرب رجالهم ونساؤهم كما فعل أشياع صدام من قبل ((تشابهت قلوبهم)).

وهتف الكويتيون لصدام وهو يذبح الإيرانيين والعراقيين ولم تنفع الشكوى، ثم لما خرب ديارهم وعاث في أرضهم فساداً، لم ينسوا وهم يعادونه ويشتمونه في صحفهم أن يشتموا معه جميع العراقيين دون استثناء، مع أن المتوقع أن يعتذروا للعراقيين عما فعلوه من عون لا محدود له في الثمانينات.

وهكذا، لا ينفع الشيعي أي موقف يتخذه لمالأة الحاكم أو التملق الى المجتمع الآخر، فالنظرة إليه هي: إنه عجمي إيراني خارج عن دائرة الرحمة المفترضة بين إنسان وإنسان أو مسلم ومسلم.

وسياسيًا، هل أن العلاقة مع إيران تضر الشيعي العراقي أم تنفعه؟ وأعني هنا أن يكون الشيعة براء من إيران (فصل سياسي مصيري كما قال البعض) أم يكونوا على تنسيق معها (مع عدم الدخول في شكل أو درجة هذا التنسيق)؟

نرى أن العراقيين نالهم الكثير من الضرر بسبب نجاح الثورة الإسلامية في إيران حيث صار الغرب متحفزاً ومتيقظاً وجاهزاً للاجهاز على مشروع أي ثورة مشابهة، فكيف إذا كانت ثورة شيعية، وكيف إذا كانت في العراق المجاور لإيران. ولكن هذا ليس ذنب إيران بل ذنب الغرب الذين لا يطيق خروج أي دولة عن لعبة الأمم.

إنه لمن الظلم حقًا أن يشتم المظلوم ويمتدح الظالم لمجرد أن الظالم بيده مقاليد الأمور في العالم اليوم، وذلك من قبل أناس يدعون التدين والتوجه الإسلامي المبدئي؟

وإنه لمؤسف أنه في الوقت الذي تتجه فيه البلدان نحو المزيد من التعاون كما هو حاصل في أوروبا ودول أمريكا الوسطى ودول شرق آسيا، يتجه البعض نحو الانغلاق

على الذات كي يبدو ضعيفًا لا يخشى منه لتتحنن عليه قلوب الكفار المستكبرين فيعطوه شيئًا يسيرًا من حقوقه.

يجب ألا يخاف شيعة العراق من تقوية علاقتهم بإيران وذلك لقوة العلاقة المذهبية، كما أن من حقهم الطبيعي أن يجهروا بهذه العلاقة. وليس من مصلحتهم أن يرفضوا العلاقة بإيران ويشفعوا ذلك بما يكتبون ويقولون من شتم للإيرانيين مما يجعلهم عبارة عن معارضة مسحوقة تحت أقدام صدام، وهذا ما يريده صدام، بل ما يريده الغرب.

إن هذه العقدة تدفع الكثير من الباحثين الى الرد عمن يقول بأعجمية شيعة العراق، وبأعجمية الشيعة عمومًا. إلا أن بعضهم يذهب بعيدًا الى حد الهوس بحيث لا يذكر شيئًا إلا ويذكر عروبة قائله أو كاتبه أو فاعله، بحيث يؤدي به الى السقوط في العنصريات التي نهى عنها الله ورسوله (ص) وتأباها الإنسانية. والحل في الرد على الاتهامات وتثبيت الحقائق هو لزوم الطريقة الوسطى وذلك بذكر الحقائق مع إعطاء كل ذي حق حقه سواء أكان عربيًا أم أعجميًا، وثم بتنبيه القارئ والسامع الى عدم أهمية ذلك لا بالمقياس الإنساني عمومًا، ولا بالميزان الإلهي الذي هو: ((إن أكرمكم عند الله أتقاكم)) (١).

٢. عقدة الإخلاص للعراق والعروبة

تأسيسًا على رمي الشيعي العراقي بالأعجمية فإنه يتهم بأنه غير مخلص للعراق وإنما إخلاصه لإيران حتى وإن خدم العراق بنفسه وماله ونتاجه الفكري والتجاري وكل ما يستطيع، بل حتى وإن ركن الى الظالمين وحارب الشيعة سواء بممارسة الاضطهاد ضدهم كما يفعل الشيعة الذين ينضمون الى الأمن والمخابرات العراقية، أو في الحرب مع إيران مثلاً.

ويكون الجندي والضابط السنّي مخلصًا للعروبة عندما يستشهد في الحروب ضد إسرائيل، أما الشيعي الذي يستشهد هناك فيظل مشكوكًا في ولائه للعرب، بسبب أعجميته المزعومة، وإن كان قد فقد حياته على هضبة الجولان أو في القدس أو فوق قناة السويس.

---

(١) سورة الحجرات آية ١٣.

وهنا أيضاً، لا يجد الشيعي دفاعاً ضد هذه التهمة سوى محاولة التخلص من الارتباط بإيران. وطالما أن هذا الارتباط لا وجود له، وإن وجد فليس على الورق كي يثبت العكس بشكل منظور، لذا يعمد الى شتم الإيرانيين بمناسبة وبدون مناسبة من جهة، ويحاول جهده إثبات ولائه للعراق والعروبة ولو باضطهاد الشيعة أو التنكيل بهم سواء على المستوى الخفيف كما في تحيزه للسنّة في التعيينات مثلاً، ووصولاً الى المستوى الثقيل بالتنكيل بهم واضطهادهم بالمشاركة في تعذيبهم والتجسس عليهم والإخبار عليهم ومساعدة الظلمة للبقاء في كراسي الحكم كجزء من الاضطهاد الطائفي للدولة العراقية.

شاهد:

في زيارة لي الى أحد المواقع الإنشائية في بغداد مندوبًا عن أحد المكاتب الهندسية التقيت بالمهندس في دائرة المقاول وهي مؤسسة المقاولات الإنشائية الحكومية، وكان اسمه شيعيًا ولنسمه هنا "عبد الحسين" وكان هذا أول لقاء لي به. ويبدو أنه عرف بأنني سنّيٌ بطريقة ما، فما كان منه إلا أن سألني بلا أي مبرر إذا ما كنت قد زرت "بانوراما القادسية"، وهو النصب الذي أقامه صدام في المدائن تخليداً لانتصار العرب المسلمين على الفرس المجوس وقتها، واستقدم لأجله ٣٣ رساماً كوريًا رسموا المعركة على الجدار الخارجي لبناء اسطواني كبير. فأجبته بالنفي، فقال وكأنه يخطب: ((إنه عمل جميل، يبين كيف انتصرنا على الفرس))!

أردت أن أقول له بأن كل ما يقوله لن يجدي نفعًا طالمًا كان اسمه عبد الحسين، ولكني خشيت أن يكون من عناصر الأمن فلذت بالصمت.

هذه الحادثة البسيطة تكشف بشكل واضح هذه العقدة الشيعية وطريقة التصرف إزاءها.

٣. عقدة الاتهام بالطائفية وما يعنيه من قبول الشيعة بحاكم سنّي والتراجع الى الصفوف الخلفية

من ضمن الخطة التي وضعها الانكليز لتدمير نفسية الشيعة العراقيين عندما أسسوا الدولة العراقية مجبرين، نتيجة للثورة العراقية التي فجرها وقادها وتحمل

معظم تضحياتها الشيعة في ١٩٢٠م، هي محاصرتهم بتهمة الطائفية، وذلك كي يردوا بمحاولة نفيها. ومحاولة النفي هذه ستكون أولاً: بتقديم آيات الولاء للدولة السنّيّة بمختلف الوسائل التي في أبرزها التحيز ضد الشيعة في التعيينات والترقيات والترشيحات والإيفادات والبعثات وصولاً الى مشاركة الدولة وطاعتها بما تقوم به من اضطهاد طائفي ضد الشيعة أنفسهم، وثانيًا: بالوقوف ضد كل شيعي يرفع صوته صارخًا بالمظلومية الواضحة للشيعة خشية أن تثبت تهمة الطائفية لأنهم قد أدخلوا في روعهم أن طلب النَّصَف هو تحيز مذهبي.

أدى رد الفعل السلبي هذا، أو الإيجابي الموجه ضد الطائفة الشيعية، ليس الى رفع تهمة الطائفية عن الشيعة، بل إلى تركّزها كتهمة مفيدة جدًا للدولة الطائفية تشلّ الشيعة عن الاعتراض من جهة، وتحثّ بعضهم على خدمة الدولة الطائفية في إجراءاتها الطائفية ضد أبناء طائفتهم.

فعندما أعلن الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ميثاقه في الثلاثينات عارضه بعض زعماء الشيعة مثل عبد الواحد الحاج سكر والسيد علوان الياسري والسيد محسن أبو طبيخ محتجين بأن الميثاق يؤدي الى التطاحن الطائفي والى تفتيت الوحدة الوطنية [1]. ولما كان الميثاق يطالب برفع الحيف عن الشيعة ولا يطالب بظلم الآخرين عرفنا أن رفض هؤلاء الزعماء لم يكن خوفًا على الوحدة الوطنية وإنما خوفًا من أن يتهموا بالطائفية، وهي تهمة أصبحت ترتعد منها الفرائص كما يبدو.

وكان من جملة ما تأسس على هذه العقدة هو تركّز الحق السنّي بالحكم في العراق، لأن الشيعة لا بد أن يتراجعوا الى الصفوف الخلفية في كل عملية اختيار، سواء اختيار رئيس قسم في دائرة صغيرة من دوائر الدولة، أو اختيار رئيس الجمهورية العراقية (على الورق طبعًا كما هو حاصل الآن لأن رئيس الجمهورية العراقية يأتي عادة على ظهر دبابة ويحكم على رغم أنف الشيعة والسنّة جميعًا!).

فلا بد لمحمد باقر الحكيم مثلاً أن يعلن بوضوح أنه لا طمع له برئاسة العراق لينفي هذه التهمة الرهيبة، في حين لا يحتاج حسن النقيب أو صلاح عمر العلي مثلاً الى نفي هذه التهمة، بل على العكس يعلنوها صريحة مدوية وبمباركة الشيعة، بل وبطلب بعضهم

(١) راجع "مشكلة الحكم في العراق" ص ٦٥.

لأن هذا البعض مقتنع بأن الغرب الذي يرفض رفضًا قاطعًا رئيسًا شيعيًا للعراق هو الذي بيده مقاليد الأمور.

ولا يجد السنّي أي حرج في ترشيح رئيس سنّي للعراق، في حين يجب على الشيعي أن يدرج الأسباب الكثيرة لترشيحه شيعي لرئاسة العراق، وبالطبع مع إعلان أنه لا يهمه إذا ما جاء سنّيٌ للرئاسة مردفًا: ((نحن لا فرق بيننا)). على أنه من الأفضل، للتخلص من الاتهام بالطائفية، أن يرشح الشيعي رئيسًا سنّيًا للعراق، أو أن يسكت عن هذا الأمر الذي ليس له الحق في أن يدسّ أنفه فيه.

ولكيلا نتهم بالمبالغة أدعو القارئ الكريم أن يذكر لي اسم أي شيعي رشح لرئاسة العراق منذ بداية الأحداث في غزو الكويت والى يومنا هذا، في مقابل الأسماء السنّيّة التي رشحت وهي: حسن مصطفى النقيب، وصلاح عمر العلي، وإبراهيم عبد الرحمن الداود، إضافة الى شخصيات النظام وقواد جيشه الذين يعول عليهم العراقيون اليوم في تخليص العراق من صدام. نعم، رفع بعض المنتفضين صور السيد محمد باقر الحكيم فعدّ البعض ذلك من أخطاء الانتفاضة لإن الغرب خاف من هويتها الشيعية فسمح لصدام وساعده على قمعها.

واللطيف هنا هو ليس فقط أن الذي رفعت صوره اضطر للتأكيد على زهده بحكم العراق، وأن السنّة المرشحين لم يكذّبوا ذلك، بل أكدوها مثلما أجاب حسن النقيب على سؤال مندوب الإذاعة البريطانية عن ترشيحه لرئاسة العراق بأنه سيطيع رأي الشعب العراقي، أي أنه موافق على ذلك؛ وقال الداود بأن العراق يحتاج الى جراح واحد يعني نفسه (يا ساتر!)، ولكن اللطيف هو أن المرشحين السنّة ثلاثتهم كانت لهم علاقة بشكل أو بآخر بنفس النظام، ثم لم يكن لهم دور في معارضة النظام اللهم إلا هامشيًا كما في حالة حسن النقيب فقط. فحسن النقيب كان قائدًا عسكريًا ثم سفيرًا للنظام من ١٩٦٨ الى ١٩٧٨م، وإبراهيم الداود هو الذي يتحمل وزر المجئ بالبعث الصدامي الى السلطة في ١٩٦٨م، أما صلاح عمر العلي فقد كان قائدًا حزبيًا ووزيرًا ومندوبًا للنظام من ١٩٦٨ وحتى نهاية الثمانينات، ثم صار مديرًا لشركة شحن الخطوط الجوية العراقية منذ ذلك الحين وحتى يوم غزو الكويت. مع ذلك لم يقل السنّة المعارضون بأنهم لا يرضون بهؤلاء كونهم كانوا جزءًا من النظام ثم لم يكن لهم دور في معارضته الحقيقية

والمؤثرة، في حين تراهم يرمون بالطائفية أي شيعي يطالب برئيس شيعي للعراق وإن كان ممن قد عارض النظام المجرم منذ أول يوم تسلط فيه على العراق.

أما عن طائفية هؤلاء المرشحين فإن ابراهيم الداود قال بأنه لا يجوز اضطهاد طائفة معينة على الرغم من أن الشيعة ٣٨٪ والسنّة ٦١٪ من السكان!! فإحصائيات الداود المقلوبة رأساً على عقب توضح طائفيته. إلا أن صلاح عمر العلي يقوم بأداء تمثيل ممتاز حيث أدخله الشيعة الى السعودية بدعوى ((لا فرق بيننا)) ثم انقلب عليهم بالتآمر أو الإيعاز من آل سعود؛ يقوم هذا الرجل بتمثيل دور الشخص الذي لا يعرف للطائفية طريقاً الى قلبه وتفكيره وذلك بتغطية أخبار الاضطهاد الشيعي في العراق وتسمية الأسماء بمسمياتها في كثير من الأحيان على صفحات صحيفته "الوفاق"، في حين أنه يعتقد أن الشيعي العراقي عجمي إيراني كما رمى بها من اتهمه بالطائفية وذلك في نشرة وزعت في مؤتمر بيروت للمعارضة في آذار ١٩٩١م تكشف عن خفاياه في أول حكم البعث في العراق، وكما وصف بها السيد محمد باقر الحكيم حينما كان يلقي كلمته في السعودية عند زيارته في آذار ١٩٩٢م.

أما اللواء المتقاعد حسن النقيب فالظاهر أنه لا يحمل مشاعر طائفية مثل الآخرين.

ولكن، على الرغم من كل هذه المفارقات يتهم الشيعي بالطائفية، ولا بد بأنني سأتهم بذات التهمة لكتابتي هذه المقالات.

وأود أن أعلق هنا على موضوع رفع صور السيد محمد باقر الحكيم في أثناء الانتفاضة، والتي انتقدها السنّة المعارضون لصدام بزعم أن ذلك ساعد في قمع الانتفاضة في حين أن الحقيقة هي رفضهم مجئ رئيس شيعي للعراق (إذ كيف يحكم العراق عجمي إيراني، وهو ما قيل وليس محض افتراء وتهكم!)، وانتقدها الشيعة لنفس السبب وإن كان بعض من انتقدوها يتحرك في أقواله وأفعاله من خلال الصراعات السياسية لا غير. تعليقي هنا هو أن الولاء العراقي هو ليس لمحمد باقر الحكيم أو شخصية أخرى لشخصها، وإنما هو لما تمثله من خط أهل البيت عليهم السلام. والدليل على ذلك أن العراقيين رفعوا شعار "ماكو ولي إلا علي ونريد قائد جعفري" (١) كما شاهدناه وسمعناه من شرائط الڤيديو لأحداث الانتفاضة. فمحمد باقر الحكيم أو غيره

---

(١) أي: لا نوالي إلا علي بن أبي طالب، ونريد قائداً شيعياً للعراق.

إنما كان سيرضى به بعض العراقيين لأنه قائد جعفري، ولأنه يحقق مقولة "ماكو ولي إلا علي" (١).

فماذا نفعل وهذه هي ولاءات أغلبية الشعب العراقي. هل نقول لهذا الشعب أن ولاءاتك ليست مقبولة لدى بوش وفهد وحسني مبارك لذا فعليك إما أن ترضى باستمرار الاضطهاد أو بتغيير هذه الولاءات التي تعدها طريقًا ممهدًا للسعادة في الآخرة؟ (٢)

ولنعم ما قاله حسن العلوي من أن العلماني الشيعي قد يتقبل أية تهمة سوى تهمة الطائفية، فهو قد يتفاخر بخروجه على الإسلام وبإلحاده وارتكابه المعاصي وبماركسيته وبعثيته وكل مبدأ أو صفة ولكنه عند التهمة الطائفية يقف مذعورًا، وقد يتحول الى الضد لإثبات الضد. (٣)

ولا أدري إن كان حسن العلوي قد سقط ضحية هذه العقدة هو الآخر عندما يقول، وهو يتحدث عن ساطع الحصري: "إنه وخلال ستين عامًا لم يستشهد مرة بحادثة من التراث العربي ولم يرد في كتاباته بيت من شعر العرب ولا آية من القرآن ولا عرف حديثًا لمحمد وحكمة لعمر وخطبة لعلي" (٤) فيورد إسم عمر مع علي كي يتخلص من التهمة الطائفية، أم أنه يطالب الحصري بأن يستشهد بحكمة من عمر الذي يفترض أن يرجع إليه كسنّي.

---

(١) في حديث للصحفيين من منفاه في طهران في منتصف الثمانينات، تحدّى محمد باقر الحكيم صدامًا أن يجري انتخابات رئاسية، تشرف عليها الأمم المتحدة، المتنافسان فيها هو - أي الحكيم - وصدام، مؤكدًا أنه سينتصر حتمًا في أية انتخابات نزيهة يتنافس فيها مع الأخير.

ويبدو أن صدامًا يعتقد هو الآخر بصحة ما أكده الحكيم، لأنه بادر من فوره الى إصدار الأوامر للقيادة والحزب بأن يعدّوا تجمعات كبيرة جدًا في المدن العراقية غرضها تأكيد "البيعة" لصدام.

وبالفعل أجريت هذه المسرحيات في مدن كثيرة، منها المدن الشيعية المقدسة والتي يعرف صدام أنها ستصوت للحكيم ضده بنسبة قد تصل الى ١٠٠٪.

السؤال هنا: في انتخابات نزيهة تجري لرئاسة الجمهورية العراقية، يتنافس فيها محمد باقر الحكيم وصلاح عمر العلي وابراهيم الداود وحسن النقيب، كم سيحصل الثلاثة الآخرون مقابل الحكيم؟

(٢) أحب أن أؤكد بأن ذكري للسيد الحكيم في مواضع متعددة هو بسبب ورود اسمه في الانتفاضة كما ذكرنا ولأن حالته تمثل خير مصداق للكثير من المفاهيم التي نطرحها، وليس ذكره لأنه أحد أقطاب المعارضة العراقية فالمعارضة ومداخلاتها لا شأن للكتاب بها. كما أحب أن أؤكد بأني لا أعرف الرجل ولم ألتق به أو أكلمه ولم تكن لي وليس لي أي علاقة به من أي نوع.

(٣) "الشيعة والدولة القومية" ص ٢٤٢.

(٤) نفس المصدر ص ٢٦٥.

أخيراً، كشاهد آخر على عقدة الاتهام بالطائفية، قال السيد هاني الفكيكي في كتابه أوكار الهزيمة" أنه قام بإهداء مكتبة والده توفيق الفكيكي، والتي تحوي على النفيس من الكتب الى وزارة الأوقاف الحكومية السنية رغم اعتقاده بأنها ستكون أكثر نفعًا في مسجد "براثا" أو "الخلاني" الشيعيين وذلك خوفًا أن يُتهم بالطائفية.

٤ . عقدة رفض السنّة لعقائدهم – عقدة النشاز

لو لم يكن هناك تسلط طائفي في العراق لما نشأ الإحساس بالحرج من العقائد والرغبة في إقناع الخصم بها أو قبولها أو على الأقل تفهمها وعدم معاداة الخصم بسببها. إن التسلط الطائفي في العراق جعل البرامج التعليمية والإعلامية برامج سنّيّة بالكامل وليس فيها أي ذكر لما في عقيدة الشيعة مطلقًا. لهذا ينشأ السنّي العراقي على اقتناع كامل ليس فقط بعقيدته وهذا أمر طبيعي، بل وبشذوذ ما يخالفها الذي لم يسمع به أو يقرأ عنه اللهم إلا بشكل مشوه وتشهيري وتهجمي.

وطالما كان الشيعة والسنّة العراقيون يعيشون متداخلين مع بعضهم بشكل كبير في المدارس والمعامل والدوائر والجامعات والجيش والشرطة والحرف والمهن جميعها، ويتجاورون ويتصاهرون ويتشاركون، فإن اطلاع بعضهم على عقائد البعض وشعائره يعد أمرًا لا بد منه. ولما كان السنّيّ يرى في عقائد الشيعة مخالفة أو تشويهًا للعقيدة الصحيحة، وفي تاريخهم الذي يعتقدون به تشويهًا وتزويرًا للتاريخ الذي يعتقد به، فإن الشيعي يصبح أسير عقدة رفض السنّيّ لعقائده، ويحاول تغيير هذا الواقع ولكن أما بتقديم خطوة وتأخير أخرى: أعني بمحاولة شرح الموضوع ثم بغلق الموضوع قبل البدء به خوفًا من الاتهام بالطائفية والاصرار على رفض الرأي الآخر، مع أن الخصم هو الذي رفض الرأي الشيعي ابتداءًا، وإما بالسكوت على أساس ((ومن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان))!!

وبالطبع هناك من الشيعة من لا يهمه رأي الآخرين في شئ إما لأنه لا يهتم بالموضوع أصلاً، وأما لأنه لا يرى هناك من فائدة من فتحه، وإما من يعتقد فعلاً أن فتحه هو طائفية.

والمشكل في الأمر ليس فقط مشاعر أغلبية أمام أقلية تتلقى تعليمًا ليس فيه شرح مبسط ولو جزئي لعقائد الأغلبية، وإنما أيضًا لأن عقائد الأغلبية الشيعية موضوع البحث

لا يمكن إخفاؤها لتعدد مناسبات ظهورها أولاً، ولاصطدامها مع العقائد السنّية ثانياً.

فمثلاً هناك المشكلة المعروفة لبدء صوم رمضان ويوم العيد. فالسنّي يتبع الحكومة، سواءً أكانت حكومة الملك فيصل الأول أم البعث، أو حتى حكومة عبد الكريم قاسم التي اتهمت خطأً بالشيوعية والتي يفترض عدم طاعتها في هذه الأمور. أما الشيعي فينتظر الخبر من مرجع الدين في النجف عادةً، والذي لا يصل الى شئ قبل أن يتثبت من عدد كبير من الناس في العراق أو خارجه. وبالطبع عندما يذهب السنّيّ ليهنئ جاره الشيعي بالعيد ويجد أن جاره لا زال صائماً فإنه يشعر بأن هذا الشيعي يريد مخالفته بناء على رغبة مرجع الدين في مخالفة الدولة. هذا، في حين أن الأمر يلزم المقابل بالشئ نفسه، لأن الشيعي يستطيع أن يتهم السنّيّ بطاعة الدولة الجائرة غير الإسلامية طاعة عمياء ودون تثبت.

وهناك شعائر محرم ويوم عاشوراء وزيارة الأربعين وهي مناسبات دينية سنوية مشهودة.

بل إن صلاة الشيعي التي تختلف عن صلاة السنّيّ والتي لا يقبل الأخير بعض ما فيها تجعل من هذه العقد أمراً يومياً وذلك لن يصلون في مكان واحد كما في غرف المصلّى في الجامعات وفي المساجد التي يعمرها مصلّون من الطائفتين.

إن الشيعي العراقي يشعر بأنه نشاز لأن العبادات الأصل هي العبادات على طريقة السنّة لأنها هي التي تدرس في المدارس وهي التي تعتمد من قبل الدولة وهي التي تبث في وسائل الإعلام، على قلة ذلك. أي أن وجود الدولة الطائفية عوّض عن الفرق في عدد أبناء الطائفتين فصارت عبادات الأغلبية تشابه عبادات الأقليات الدينية والمذهبية. بل أن المسلم من أي مذهب كان لا يجادل في عبادة المسيحي لأن الأخير ساقط من الاعتبار في هذا المجال، في حين أنه يجادل في عبادة المسلم الآخر إن خالفت عبادته، مما يجعل المشكلة بين السنّي والشيعي أكبر، في هذا المجال، منها بين المسلم الشيعي أو السنّي وبين غير المسلم.

وأخيراً، لا بد من القول بأن هذه العقدة لا توجد أو توجد بشكل قليل في المدن التي لا يقطنها غير الشيعة كالنجف وكربلاء والكثير من مدن الجنوب، وهو واضح.

٥. عقدة المدح المطلوب

لما كان الشيعي يشعر بأنه نشاز بسبب عباداته أو معتقداته أو شعائره الدينية وتاريخه المخالف فإنه يتوق الى المدح الذي يأتي من سنّيّ سواء كان باحثًا مرموقًا أو إنسانًا بسيطًا عاديًا. والمدح هنا هو إما لمن يقدس بعد النبي (ص) وهم أهل بيت النبي (ص) وإما لمن يمدح جهاد الطائفة الشيعية ضد الظالمين قديمًا وحديثًا. وعادة ما يكون المدح على شكل كتاب، أو فصل في كتاب، أو حتى جملة في كتاب. وينتشر الكتاب ويوزع في مكتبات الشيعة ويتداول فيما بينهم، ويقوم ناشروهم بطباعة الكتاب طبعة وطبعات لنشره، كل ذلك لأن شخصًا ما قد مدحهم أو أنصفهم قليلاً أو كثيرًا. هذا، مع أن من يعطي أهل البيت (ع) حقهم من التبجيل والتوقير والمكانة إنما ينفع نفسه لأنه سيحصل على ثواب ذلك من الله تعالى.

٦. عقدة بعض العقائد الدينية الشيعية

هناك عقائد عند الشيعة تخالف عقائد السنّة بشكل كامل ومثير. وطالما ظهرت هذه العقائد بسبب اندماج الطائفتين في العراق سكنًا وعملاً ودراسة كما أسلفنا فإن هذه العقائد تسبب للشيعة حرجًا ليس لأن السنّة لا يفهمون منشأها وأغراضها وإنما لأن بعضها يصادم عقائدهم ويضاددها. وأبرز هذه العقائد-المشكلة هي عقيدة الطائفتين في صحابة رسول الله (ص). فالسنّة يقدسون كل صحابي بغض النظر عن تاريخه وحتى لو أن هذا التاريخ يروي قصصًا مثيرة للتساؤل وتدعو للتوقف بشأن صاحبها. أما الشيعة فهم يتخذون من كل صحابي موقفًا مقابل ما فعل هذا الصحابي، خصوصًا بعد وفاة رسول الله (ص) [1] حيث تنازعت قريش وبنو هاشم الخلافة، وبويع أبو بكر وانصرف الأمر عن بني هاشم الذين كانوا يرون أن عليًا هو صاحب الأمر ومعهم بعض الصحابة وجلّهم من الأنصار. ومع أن أبا بكر بويع بيعة سريعة وصفها عمر بن الخطاب بأنها فلتة وأمر المسلمين بقتل من يأتي بمثلها [2]، إلا أنها تركّزت وقوي جانب أبي بكر بعد موافقة معظم الصحابة وبعض القبائل، في حين لم يبق مع عليّ غير أهله

---

(١) وذلك لأنه (ص) قال لأصحابه بما معناه: أحبكم إليّ من يلقاني (في الآخرة) على الحال التي فارقته عليها.

(٢) قام عمر خطيبًا، في زمن خلافته بعدما سمع البعض (لعله عمار بن ياسر) يقول بأنه إن مات عمر سيبايع عليًا (ع)، فقال عمر: ألا إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله المسلمين شرها، ← ← ← ←

وبعض المهاجرين وكثير من الأنصار.

وهذا جعل الشيعة ينقمون على معظم الصحابة ما فعلوا من صرف الأمر عن عليّ (ع) حيث يرون أن النبي (ص) قد نصبه خليفة على المسلمين في عدة مناسبات كان آخرها وأشهرها بيعة غدير خمّ بعد حجة الوداع يوم ١٨ ذي الحجة أي قبل وفاة الرسول (ص) بأقل من ثلاثة أشهر. ولكن أهل السنّة تعبّدوا ببيعة أبي بكر وما بعدها من بيعة عمر وعثمان، ومن ثم بني أمية وبني العباس وآل عثمان فبقي جميع الصحابة عندهم على حالهم من التقديس.

وكان طبيعيًا أن يمنع الحكام في جميع عهود الدولة الإسلامية أي كلمة رفض لما قام به بعض الصحابة من صرف الأمر عن أهل البيت (ع)، لأن نقد هؤلاء الصحابة يعني نقد ما تأسس عليه مِنْ تربُّع هؤلاء الحكام على كرسي الخلافة الإسلامية. وهكذا، كان لا بد لرأي الشيعة أن يقاوَم ويحارَب، ولا بد لحامليه (الشيعة) أن يُحاصَروا، فأصبح رأيهم يُعَدُّ شاذًا وأصبحوا يُعَدُّون منحرفين.

إن موقف الشيعة من الصحابة هو أكثر المواقف التي هوجمت من قبل الآخرين حتى ألفت كتب في ذلك، وحتى كفّرهم بعض "العلماء" بسببه. ولا غرو، فإن الموقف الشيعي كان سيكون مشابهًا لو وقف الآخرون من أئمتهم الطاهرين عليهم السلام نفس الموقف. فلا بد هنا من تفهم وجهة نظر الطرف الآخر وتحملها، وطرح المواضيع الخلافية على بساط البحث الأكاديمي بلا تعرض لتكفير أو تفسيق أو طرد من رحمة الله لا لصحابي ولا لمن يشايعه قديمًا وحديثًا، لأن الموقف من الصحابة ليس من أصول الدين ولا من أركانه كي يقف المسلمون من بعضهم بسببه هذا الموقف.

والعقيدة الثانية المشكلة هي عقيدة المهدي المنتظر. فالشيعة ترى أن المهدي المنتظر هو محمد بن الحسن العسكري عليهما السلام الذي ولد عام ٢٥٥هـ ثم هرب من الحكام بعدما توفى أبوه الإمام العسكري (ع) بعد ولادته بخمس سنين. ولا شك أن من يريد أن يدافع عن عقيدة مفادها أن طفلاً عمره خمس سنوات أصبح إمامًا ثم اختفى ولم يتصل بشيعته إلا بواسطة وكلاء وذلك على مدى ٧٤ عامًا كان خلالها يجيب على الأسئلة

← ← ← فمن عاد لمثلها فاقتلوه، فأيما رجل بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فإنهما تغرّة (أي غرّرا بنفسيهما وعرضاها للهلاك) يجب أن يقتلا. وقد أورد هذا الكلام عدة مؤرخين منهم الشهرستاني صاحب "الملل والنحل" وهو من أعداء الشيعة المعروفين.

ويوجه الناس حسب الإمكان، ثم اختفى نهائيًا بعدها والى الآن، ولا يعرف كم سيمضي من الدهر حتى يظهر بالبيعة في مكة المكرمة ليحرر العالم من سيطرة الظالمين وينشر الإسلام في ربوع المعمرة، لا بد أن من يريد أن يدافع عن عقيدة كهذه سيكون في موقف ضعيف ليس لأن الإثبات غير موجود أو عسير، بل على العكس لأن الشيعة قد أثبتوا بالعقل والنقل صحة هذه العقيدة وما يتعلق بها بشكل واضح وميسّر، ولكن لأنها تحتوي على غير المألوف وتُطرَح للخصم الذي هو مخالف ابتداءًا، ثم هو يطلب ما يثبت به فساد هذه العقيدة لا ما يثبتها.

ومصداق كلامي هو ما نقل عن الأئمة عليهم السلام حيث قالوا: ((إن أمرنا صعب مستصعب)) هذا عنهم عمومًا. أما عن الإمام المهدي (ع) فقد قالوا: ((ليغيبن غيبة يرجع أكثر الناس عنها)) أي يرجعوا عن الاعتقاد بها أو كما قالوا (ع).

وهناك أمثلة عديدة، ولكننا آثرنا الإيجاز، إلا أن هناك عقائد عديدة لا تعيش فيها العقدة الشيعية إلا فيما بين الأكاديميين والباحثين وعلماء الدين والتي تعرض عادة في بطون الكتب مما يجعلها بعيدة عن الاصطدامات مع الأفراد العاديين من أهل السنّة.

٧. عقدة بعض الشعائر الدينية الشيعية

عند الشيعة شعائر دينية خاصة بهم يعترض عليها السنّي العالم والعامي على أساس أنها بدع ليست من الإسلام في شئ، ويعتبرها كلاً أو جزءًا مخالفة للإسلام، فهي حرام يأثم فاعلها. أما موقف الشيعة إزاء ذلك فهو ينقسم الى قسمين: الأول موقف العوام وموقف الذين يقطنون المدن التي لا يسكنها غير الشيعة، والثاني موقف بعض المثقفين وموقف الذين يسكنون في المدن المختلطة السكان.

أما العوام فلا يهمهم اعتراض فلان أو علان على شعائرهم التي يؤدونها بإخلاص واقتناع تامين ويرجون من ورائها تحقيق حاجات الدنيا والآخرة لأن الله سيثيبهم على ما يفعلون ويستجيب لهم دعاءهم. وأما موقف الذين يقطنون في المدن التي لا يسكنها غير الشيعة فهو موقف من لا يحتاج أصلاً لتوضيح الغاية من شعائره الخاصة أو أن يؤصلّها في الشريعة الإسلامية لأنه لا يلتقي بمن لا يعتقد بها أو يستنكرها إلا إذا خرج من مناطق الشيعة.

القسم الثاني يلاقي بعض العنت أو الحرج جراء استنكار السنّة لبعض شعائره مما

يدفعه إما لترك القيام بها كلاً أو جزءاً، أو الاعلان عن رفضه لها على أساس تخلفها كما في حالة بعض المثقفين الذين يرفض قسم منهم هذه الشعائر عن اقتناع حقيقي بعدم أهميتها أو تخلفها أو عدم جدواها.

إلا أن المهمة ليست سهلة بالنسبة للذين يعيشون في أجواء مختلطة ويتمتعون بعلاقات مختلطة من الطائفتين (وهي الحالة الصحية حقًا) فهؤلاء يشعرون بالحاجة للدفاع عن شعائر يؤدونها قد لا تحتاج بعضها الى دفاع ولكن العقدة والخوف من رفض الآخرين لهم بسببها (ولعل الشعور النشاز جزء من هذه العقدة) يدفعهم الى ذلك. هذا مع العلم بأن معظم المناطق المختلطة مسكونة من أغلبية شيعية واضحة سيما العاصمة بغداد التي تشير آخر الإحصائيات التي أجراها فريق عمل أمريكي وبناء على إحصائيات الحكومة العراقية وبمساعدة موظفيها، وذلك في منتصف الثمانينات، الى أن نسبة الشيعة فيها هي ٨٢٪.

ولعل أبرز الشعائر الشيعية التي يعترض عليها أهل السنّة في ما يكتبون وما يقولون هي شعائر محرم والتي يندب فيها الشيعة الإمام الحسين (ع) وأهل بيته وأصحابه الذين استشهدوا في موقعة الطفّ الخالدة، والتي تصل الى قمتها في يوم العاشر من محرم (يوم عاشوراء). في هذه الشعائر يلطم بعض الشيعة، رجالاً ونساءً وأطفالاً، وجوههم وصدورهم ويلبسون السواد حزنًا على مصاب أهل البيت (ع). ولما كان بعض هذه الشعائر غير منقول عن الرسول صلى الله عليه وآله أو الأئمة عليهم السلام، وإنما بدأ بعدهم بزمن فإنه لا توجد نصوص ترد استنكار المستنكرين. نعم، ورد حديث ((من سنّ سنّة حسنة فعليه أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة)) وهذا معمول به عند الشيعة وغيرهم في الكثير من الأمور، إلا أنه لا يفي بالغرض، بالطبع، في مثل هذه الحالة، خصوصاً وأن السنّي لا يستطيع أن يفهم السبب في البكاء واللطم على حادثة مضت منذ ١٤ قرنًا من الزمن، بل لا يفهم كيف أن اللطم على الحسين وأصحابه من الممكن أن يكون شعيرة إسلامية، والإسلام قد أمر بالصبر عند النازلة وبعدم الجزع، بل نقل عن الحسين (ع) نفسه وصيته لأخته زينب (ع) عشية الواقعة: ((لا تلطمي عليّ خداً ولا تشقّي عليّ جيباً ولا تدعي بالويل والثبور)) أو كما قال عليه السلام.

ولقد عجبت أيما عجب من أن يقوم حسن العلوي بوصم قراء التعزية الحسينية

بالطائفية (١) لأنه يعرف أن ما يقال في المجالس الحسينية يخرج عن الطائفية عادة، بل على الأغلب، اللهم إلا أن يكون الحديث في مصائب أهل البيت (ع) والحديث في فضلهم وما روي فيهم، وفي أعدائهم، وفي التعرض للأمور المعاصرة السياسية والاجتماعية، حديثًا طائفيًا في عرف الأستاذ العلوي، ولا أظنه كذلك. لذا، فظني أن هذه من ذات العقدة التي نتحدث عنها، والتي، إن كان ذلك صحيحًا، تعد خير شاهد عليها، لأن العلوي يكتب ذلك في كتاب في هذا الموضوع بالذات، وهو كتاب من أحسن ما قرأت، ومم استفدت منه كثيرًا في هذا البحث وغيره.

أما الشعيرة الأخرى التي يؤديها الشيعة كثيرًا فهي زيارة مراقد الأئمة وأولادهم (ع) في مناسبات متعددة على مدار السنّة. كذلك فهم يذهبون الى زيارتهم بقصد طلب الحاجات أو إيفاء النذور. وطلب الحاجة هنا ليس من الشخص المدفون كونه يستطيع التصرف بقدرته الخاصة، فهذا شرك عظيم يتبرأ منه الشيعة بأجمعهم ولكن على أنه وسيلة الى الله تعالى كونه أكثر إخلاصًا وأقرب منزلة من صاحب الحاجة فيشفع له عند الله في طلبها.

ولما كان الإنسان، أي إنسان، يمارس كل فعل من شأنه أن يحقق رغباته وحاجاته فإن السنّي في العراق (وكذلك في سائر أرجاء الوطن الإسلامي كمصر والمغرب والهند) يمارس شعائر الزيارة لأئمة أهل البيت (ع) والكثير من أبنائهم ويطلب حاجاته الدنيوية من الله تعالى في رحاب مراقدهم المطهرة، على الرغم من اعتراض الكثير من علماء الدين السنّة والذي يصل الى حد تكفير من يمارسها على أساس أنها شركيات كما هي عند "علماء" الوهابية. إن استجابة الدعاء تحت قباب هؤلاء السادة (ع) والذي يتحقق يوميًا للسنّي كما يتحقق لغيره يجعله يتمسك بهذه الشعائر مهما كان الاعتراض عليها شديدًا (٢). كما ويقوي ذلك الرواسب المتبقية من العهود الشيعية في بعض الأماكن كما في مصر والمغرب العربي وغيرها حيث حكمتها الدول الشيعية التي قامت في أزمان

(١) "الشيعة والدولة القومية" ص ٢٤٣.

(٢) يعرف العراقيون جيدًا أن أحمد حسن البكر الرئيس العراقي الذي تسلط على الحكم منذ ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٩ كان مواظبًا على زيارة مرقد "الحمزة" الذي هو حفيد العباس بن علي بن أبي طالب (ع)، والواقع في ناحية "المدحتية" قرب مدينة الحلة وسط العراق. وقد رووا في أسباب ذلك أن امرأة قد تنبأت للبكر هذا بأنه سيتسلم السلطة وأن عليه أن يعمّر ويحسّن من بناء مرقد الحمزة. ← ← ←

مختلفة، ومنها الدولة الفاطمية العبيدية في شمال إفريقيا.

وعلى سبيل المثال فإن والدتي السنّية لم تنذر يومًا ما نذرًا لتَفي به عند مرقد الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه على الرغم من أنها تتبعه، في حين أنها نذرت ما لا يحصى من النذور لتَفي بها عند مراقد عليّ والحسين والعباس وأئمة الكاظمية وسامراء عليهم السلام وكذلك مراقد أبنائهم كمرقد محمد بن الإمام الهادي (ع) شمال بغداد. إنه لملفت للنظر أن يذهب السنّيّ لإيفاء النذر عند مرقد الإمامين الجوادين الكاظمين عليهما السلام في الكاظمية شمال بغداد ولا يذهب به الى مرقد أبي حنيفة (رض) مع أنه لا يبعد عنهما سوى عبور جسر واحد، هذا على الرغم من أن مذهب معظم السنّة العراقيين هو مذهب أبي حنيفة (وهو مذهب الدولة الرسمي منذ أيام الدولة العثمانية التي اتخذته مذهبًا لأنه يجيز لغير القرشي، بل غير العربي أن يتربع على كرسي خلافة المسلمين)، وعلى الرغم من الاضطهاد والتعتيم والتشويه الذي تعرض له أئمة أهل البيت (ع) خصوصًا أئمة الكاظمية وسامراء (مثلاً: الإمام الكاظم سجنه هارون "الرشيد" ما مجموعه ١١ سنة أو أكثر من عمره الشريف). ولكن لا يمكن لما بناه الدين أن تهدمه الدنيا، أو كما قالت زينب بنت علي عليهما السلام للُعين يزيد بن معاوية: ((فوالله لا تمحو ذكرنا ولا تميت وحينا)).

٨. عقدة الاهتمام بالماضي وليس الحاضر

لما كان السنّة غير معترضين على ما جرى بعد وفاة رسول الله (ص) من اختيار خلفاء ثلاثة قبل الإمام عليّ (ع)، وغير معترضين على الخلافة الأموية والعباسية من حيث الاستخلاف، فإنهم ليسوا فقط لا يبحثون أحداثها بأسى وإنما يتحدثون عنها بزهو وإكبار لأن المسلمين الأوائل قد وفقوا في اختيار خير الناس بعد الرسول (ص) وهم الخلفاء الثلاثة الأوائل، ويتأسفون على حال المسلمين الحاضر. في المقابل تجد الشيعة، كون ما جرى من استخلاف الثلاثة الأوائل قبل عليّ (ع) يعتقدون أنه خروج على أوامر الله ورسوله (ص) فإن أسفهم على حال المسلمين يبدأ من اللحظة التي توفي

← ← ← ولما صدقت النبوءة قام البكر بالتحسينات والتوسيعات على المرقد المذكور. إلا أن البعض يرى أن زيارات البكر كانت لأغراض سياسية. راجع "المثل الأعلى في ترجمة أبي يعلى" (أبو يعلى كنية الحمزة) تأليف الشيخ محمد علي الأردوبادي، تحقيق السيد جودت القزويني.

فيها رسول الله (ص). كما يعتبرون أن البذور الأولى لما يحدث الآن، وما حدث من مظالم وتجاوزات في تاريخ المسلمين هو في ذلك الخروج على النصوص الإلهية المقدسة بعد وفاة النبي (ص) مباشرة.

ولقد أصبح الشيعة يهتمون اهتمامًا شديدًا بما جرى في الماضي الى الدرجة التي أدت الى حصول مبالغة في هذا الاهتمام بالماضي على حساب الحاضر. وقد ساعد في ذلك الهجمات المستمرة على عقائد الشيعة وفي مقدمتها موقفهم من الصحابة (المشار إليه سابقًا)، والذي حتّم على الشيعة أن يَرُدُّوا ليوضحوا لإخوانهم أنهم ليسوا جمعية سرية أسسها اليهود كما يقول البعض أو الفرس كما يقول البعض الآخر تخطط لهدم الإسلام عن طريق التشكيك برجالاته الأوائل، وإنما قد اتخذوا ما اتخذوا من مواقف من تلك الأحداث الجسام بحثًا عن الحقيقة وخدمة للدين.

كذلك، فإن قضية الولاء لأئمة أهل البيت (ع) المنصوص عليه في الشريعة حسبما يعتقد الشيعة والذي لا مثيل له عند إخوانهم السنّة، يجعل من الاهتمام بتاريخ هؤلاء الأئمة أمرًا حتميًا، بغض النظر عن الأحداث السياسية التي عصفت بالأئمة (ع) وشيعتهم.

ولا أظن أن جماعة من الشيعة اجتمعت تحت سقف واحد في أي مناسبة من المناسبات، دينية أو اجتماعية، مسرّة أو محزنة، لم تذكر موضوع الإمامة أو مظلومية أهل البيت (ع) أو ما جرى في التاريخ الإسلامي. في حين أن السنّة إن اجتمعوا فليس من الضروري البحث في قضية ليس فيها ما يحزن بل العكس هي مما يفتخر به.

فرق كبير بين من يرى أن بيعة أبي بكر الصديق كانت مخالفة لأوامر الرسول (ص) وبين من يرى أن بيعة أبي بكر كانت هي البيعة المطلوبة لأنه يعتقد أن أبا بكر كان خير الناس بعد النبي (ص).

وفرق كبير بين من يرى أن عهد أبي بكر لعمر بن الخطاب بالخلافة كان استمرارًا بالمخالفة على رأيهم - الشيعة - أو مصادرة لحق المسلمين بالشورى الذي يقول أهل السنّة أنفسهم بها، وبين من يرى أنه توفيق أبي بكر لاختيار خير الناس بعده.

وفرق كبير بين من يرى أن شورى الستة التي وضعها عمر لاختيار خليفة بعده كانت

مُصَمَّمَة لإبعاد عليٍّ عن الخلافة، وبين من يرى أنها تحقيقاً للقانون الإسلامي في الشورى وممارسة تثير الاعجاب لأهل الشورى.

وليس هنا محل بحث هذه المواضيع، وليست هي بالتي يجب أن تفرق بين السنّة والشيعة الآن لأنها كانت من أمة ((قد خلت، لها ما كسبت ولكم ما كسبتم، ولا تُسألون عما كانوا يعملون)) [1] فمكان بحثها هو الكتب والنقاش الهادئ الذي لا يراد منه غير توضيح الحقائق لإزالة الأضغان العالقة بالقلوب بسبب الجهل وغسيل الدماغ. ولكن ما أريد أن أقوله أن الأحداث المحزنة تظل تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الأمة أكثر من الأحداث المفرحة، فكيف وهذه الأحداث المحزنة أسست هذه الفجوة بين أبناء الأمة والتي ينفخ في نارها كل أعدائها الداخليين والخارجيين.

٩. عقدة البحث عن المثالية في كل شئ

جلسنا ثلاثة إسلاميين إثنان غير حزبيين أنا أحدهما، نتذاكر كتاب "الشيعة والدولة القومية" لحسن العلوي، وتحمسنا نحن الأثنان للكتاب وكيف أنه وضع النقاط على الحروف الى غير ذلك. أما الثالث فقد كان حزبياً تحفظ على مثل هذه الكتابات وأكد على مسيرة الحركة الإسلامية الشيعية العراقية وعدم دخولها من هذا الباب – عدم مطالبتها بإزالة التمييز الطائفي – كهدف معلن (على أساس أن الحكم الإسلامي المنشود كفيل بإزالة هذه الصيغة الشاذة)، وهذا يطابق موقف الشيعة من خوف الاتهام بالطائفية، أي عقدة الاتهام بالطائفية. ثم ألقى ظلالاً على حسن نوايا حسن العلوي على أساس أنه لا يكتب بدافع إسلامي وأنه إنسان يبحث عن الشهرة والمادة وأنه مستعد لتغيير مساره إذا ما اقتضت المصلحة، وليس المبدأ، ذلك.

هذا التفكير متمكن من الشيعة بشكل كبير بحيث يبحثون عن المثال في كل شئ. فهم لا يكفيهم أن يكتب شخص عن مظلومية الشيعة ويفضح الواقع المخزي للدولة العراقية وممارساتها غير المقبولة بحق الشيعة وهم من أسس الدولة ومن يشكل غالبية سكانها، بل يريدون من الكاتب أن يكون مبدئياً لا يكتب لغير مرضاة الله تعالى.

---

(١) سورة البقرة آية ١٤١.

إن وضع النقاط على الحروف وتوضيح الحقائق لا يتطلب مبدئية الكاتب بقدر ما يتطلب وجود الرغبة الحقيقية لديه في ذلك، ووجود الإمكانية الفكرية والأدبية التي تمكنه من إخراج الحقائق الى القراء. وإلا لوجب أن نطلب العدالة في أصحاب النظريات العلمية والمخترعات الحديثة والأطباء والمهندسين والمدرسين والفلاحين والعمال والمدراء والموظفين قبل أن نتعامل معهم أو نستعمل أو نستهلك انجازاتهم ونتاجهم.

هذا، في حين لا تجد هذا الشئ عند الإخوان السنّة. فمثلاً، تجد السنّة المتدينين وغير المتدينين يطبلون للاضطهاد المزعوم للسنّة في إيران، ولا يبحثون قبل ذلك أو بعد ذلك عن حسن نوايا من أثار ذلك، بل ولا يبحثون عن صحة ذلك. وتراهم يضخمون من أعداد السنّة في إيران حتى أوصلتها بعض هذه النشريات الى ٢٥٪!!! فهل سأل أحدهم أو اهتم بالتثبّت من صحة هذه الأمور؟ وهل اختلفوا في طرح الموضوع؟

١٠. ظنّ السوء بأهل السنّة فيما يختص بالأئمة (ع) والحكام الظالمين

بسبب الولاء والحب العميقين اللذين يكنهما الشيعة للأئمة (ع) إعتقاداً منهم أن ذلك استجابة لأوامر الله ورسوله (ص) مثل قوله تعالى: ((قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى)) (١) وقول النبي (ص): ((معرفة آل محمد براءة من النار، وحبّ آل محمد جواز على الصراط، والولاء لآل محمد أمان من العذاب)) وقوله (ص): ((أذكركم الله في أهل بيتي)) يكررها عدة مرات، فإن الشيعة يظنون أن السنّة، كونهم لا يوالون أهل البيت بهذا الشكل، (بل أن أكثر السنّيين لا يعرف الأئمة، فإن عرف فعلي والحسنين (ع))، يظنون أن السنّة لا يحبون أهل البيت -ع-). بل أن بعضهم ليعجب عندما يسمع أن سنّيًا اسمه عليّ أو حسين مثلاً!! هذا على الرغم من أنه يسمع كل يوم بإسم "علي حسن المجيد" و "صدام حسين"!!

والحقيقة هي أن أهل السنّة يحبون أهل البيت (ع) بدون استثناء لأنهم قرابة النبي (ص) أولاً، ولأنهم ممدوحون من قبل النبي (ص) والفقهاء والناس أجمعين في كافة العصور ثانيًا. إلا أن الجهل بهم (ع) والتجهيل المتعمد من الدولة وبعض "العلماء"

---

(١) سورة الشورى آية ٢٣.

والحرب الشعواء ضد شيعتهم تجعل من العسير على السنّيّ أن يتعرف على هؤلاء السادة القادة (ع) خصوصاً إذا كان من المنهمكين بتحصيل المعاش والسهر على العيال ومشاغل الدنيا الكثيرة، وهم أكثر الناس.

والدليل على ما أقول هو أن مدينة سامراء السنّيّة بكاملها لا تتعلق قلوب أبنائها بأحد من عظماء الإسلام مثل الإمام عليّ بن محمد الهادي (ع) وهو الإمام العاشر من أئمة الشيعة. فهم يزورونه ولا يحلفون إلا بإسمه ويحبونه حباً جماً لعله غير خاف على المخالط لهم من الشيعة الذين يذهبون للزيارة باستمرار. كما، وبسبب وجود بيت الإمام المهدي (ع) في سامراء (وهو بيت والده الحسن (ع)) فإن للإمام المهدي حضوراً كبيراً عند السامرائيين لعله ملموس في أسماء الكثير منهم "مهدي" والذي لا يسمي به السنّة العراقيين، غير السامرائيين، أبناءهم بإسمه، عادة.

وعندما كنت مع قريبي السنّيّ، السامرائيّ ولادة ونشأة، في أوروبا وكان يتعالج من المرض، كان عندما يشعر بالضيق النفسي لا يصرخ بالمدد إلا بإسم الإمام عليّ الهادي (ع)، وهو شيء يعده بعض المسلمين شركاً لإنه استغاثة بغير الله تعالى. وكان يشعر بعد ذلك بالراحة بعد أن يبكي بعدها كثيراً.

إن هذه المشاعر تؤكد أن السنّيّ لا يعاند في الاعتقاد بمنزلة الأئمة (ع) لو توفر له العلم بذلك، وهذا يجعل من واجب الشيعة تجاه إخوانهم بتعريفهم بمنزلة هؤلاء السادة (ع) أمراً واضحاً وواجباً تجاه إخوتهم في الدين والوطن.

وأخيراً، فإن ما يفعله المصريون السنّة عند مشاهد الحسين وزينب ونفيسة (ع) وغيرهم من أهل البيت (ع) ليشبه تماماً ما يفعله العراقيون الشيعة، حتى أنهم ليقولون في زيارة زينب (ع) كما يقول الشيعة: ((أشهد أنكم تسمعون الكلام وتردّون الجواب)) على أساس أنهم إما شهداء أحياء عند ربهم يرزقون أو مع الشهداء في مقعد صدق عند مليك مقتدر. وهذا ما يعتبره بعض علماء السنّة غير جائز أو حتى شرك أو كفر كما عند الوهابية.

أما فيما يخص الحكام كصدّام المجرم فإن الكثيرين من الشيعة يعتقدون بأن السنّة يحبون الحاكم ويؤيدونه. وفيما يخص العراق يعتقد بعض الشيعة أن سنّة العراق،

معظمهم مع صدام، وأنهم لا يرجون زواله. هؤلاء لا يفرقون بين من لا يرجو سقوط هذا الظالم وبين من يخشى من أن سقوطه سيعرضه للخطر لأنه يخشى، اعتماداً على ما غرس في عقله وقلبه، من أن الشيعة سينتقمون من السنّة إذا ما وصلوا للحكم (١).

ولعل الموقف السلبي لسنّة العراق من صدام، بسبب عُقدهم التي سنتكلم عنها في المقال الخامس، ساهمت في بناء هذا الاعتقاد الخطأ. كما أن الفصل المذهبي الموجود، وعدم الانفتاح والمصارحة بين أفراد الطائفتين فيما يخص هذه المواضيع، ساهم هو الآخر في هذا الاعتقاد. وإلا فكيف لا يرجو السنّي العراقي زوال هذا المجرم الذي لم يبق أحد لم يصله شئ من ظلمه، والذي استهتر واستهزأ بالعراقيين جميعًا، ثم لم يرض بكل ذلك حتى دمّر بلدهم في مؤامرة الكويت.

١١. عقدة كلمة "شيعي" ذاتها

لا يجد السنّي العراقي أي حرج في أن يجيب: ((نعم أنا سنّيّ)) حينما يسأل عن مذهبه. أما أخوه الشيعي فيبدو أنه يشعر بحرج من كلمة شيعي فيقول: ((أنا أتبع مذهب أهل البيت))!!

وكلمة "أهل البيت" هي التي تحصّن من الاتهام بالشذوذ عن القاعدة أو الخروج عن الإسلام وذلك لأنه ما من مسلم إلا ويحترم أهل البيت (ع)، فمن المنطقي أنه لن يأنف ممن يتبعهم. وقد لا تفي كلمة "أهل البيت" بالغرض أحيانًا فتكمل بكلمة النبوي أو النبي لتصبح "أهل البيت النبوي" أو "أهل بيت النبي" وكأن هناك أهل بيت آخرون غير هؤلاء (ع).

وأعترف بأن كلمة "شيعة" تقف ضعيفة إزاء كلمة "سنّة"، لأن كلمة "سنّة" تعني أن صاحبها متمسك بالسنّة النبوية المطهرة فهو على الحق إذاً، في حين أن كلمة "شيعة" لا تعني بالضرورة ذلك لأن المشايعة لعليّ لا تعني أن الشيعي متمسك بالسنّة النبوية وإنما تعني أنه مشايع لعليّ وكفى. هذا عن الفروقات اللفظية، وليست المعاني الحقيقية والأصول الأولى للكلمتين.

والبعض، عندما يكون في معرض الكلام عن المذاهب، لا ينطق بالكلمتين على أساس

(١) مع أن التاريخ لا يحدثنا عن حادثة واحدة قتل فيها الشيعةُ السنّةَ على التسنن، في حين حصل العكس مراراً.

أنه فوق المذاهب، أي إثباتًا لعدم طائفيته. على أني أعرف أناسًا لا ينطقون بالكلمتين مطلقًا ولكنهم غارقون بالطائفية الى آذانهم وما فوق آذانهم. فلا أدري هل أن عدم نطقهم بالكلمتين هو محاولة واعية أو غير واعية لدفع تهمة الطائفية التي يعرفون أو يشعرون أنهم غارقون فيها، أم أنها محاولة لنفي وجود مشكلة طائفية وحذف الطائفية من قائمة أسباب الاختلافات والمشاكل لا سيما مشاكل العراق.

شيعة العراق والشيعة الآخرون

إن المتتبع والمخالط للشيعة من شبه القارة الهندية وإيران ولبنان وإفريقيا لا يجد عندهم عقد الشيعي العراقي، أو بعضها على الأقل. فالشيعي الهندي والپاكستاني والبنغالي والإفريقي لا يشعر بالحاجة لإقناع الآخرين بعقائده أوسلامة نيته اتجاههم، أما بسبب الفصل الطائفي الكبير في بعض المناطق، أو لاعتداد هذا الشيعي بعقيدته، أو لأسباب أخرى لا أعرفها. ولكن ما أعرفه هو أن هؤلاء لا يشكون من المشكلة السياسية الطائفية العراقية كونهم أقلية بالنسبة للأكثرية السنّيّة فالأمر محسوم بجلوسهم الحتمي على المقاعد الخلفية الآن وفي المستقبل، ولاختلاف التاريخ والظروف السياسية والاجتماعية.

أما الشيعي الإيراني فهو الأغلبية الحاكمة فلا إشكال هناك.

ولعل الشيعي الآذربيجاني بعد تحرره من التحكم الروسي سيكون متحررًا من هذه العقد إسوة بالشيعة الإيرانيين. أما الشيعة في الجمهوريات الإسلامية الأخرى فلا نعلم عن مآلهم في المستقبل.

ولا يشعر الشيعي اللبناني بنفس المشكلة كما هي في العراق، أولاً لوجود الفصل الطائفي المعترف به سياسيًا، وثانيًا لسيطرة المسيحيين الموارنة على المسلمين سنّيّهم وشيعيّهم، وأيضًا لاختلاف الظروف والتاريخ ثالثًا.

وهكذا، نجد أن النظام السياسي الطائفي في العراق هو الذي يقف وراء هذه العقد الشيعية، لأن بعض هذه العقد تخص السياسة من جهة الإخلاص للعراق أو لإيران، والرغبة بالحكم وما شابه، والبعض الآخر يخص العقائد والشعائر الخاصة بالشيعة والتي لم يكن الشيعي العراقي ليحتاج للدفاع عنها أو الهروب وراء حجب الاعتذارات

والتبريرات والبراءة منها لو كان يعيش سيداً في وطنه الذي يشكل فيه أغلبية السكان، والذي أسس دولته بجهاده وتضحياته.

فمهما بلغت الفواصل الطائفية بين الأفراد، ومهما بلغ سوء الفهم فيما بينهم فيما يخص العقيدة، لن تصل الأمور الى هذا الحد من الحاجة للدفاع عن العقائد والاعتذار عنها والخوف من التصريح بها والتحرج من ذكرها. كيف لا والأفراد الذين ينتمون الى المذهب الآخر تجمعهم معهم أصول وأركان الدين ومعظم الفروع، كما ويجمعهم الشعور بأنهم أمة واحدة، على الرغم من كل محاولات الفصل والتفرقة التي يقوم بها الحكام وأسيادهم ومرتزقتهم. وكيف لا وأفراد الطائفتين لا يجدون حرجًا في التعامل مع من يعتنق دينًا آخر كالنصارى، بل وحتى من ينحرف منهم الى الشرك أو الكفر كما في حالة الذين ينتمون الى التيارات السياسية المنحرفة كالشيوعية والبعثية.

المقال الخامس

العقد المتمكنة من سنّة العراق

١. عقدة إيران

٢. عقدة الأقلية

٣. عقدة الصحابة

٤. عقدة عدم الفهم للعقائد والشعائر الخاصة بالشيعة

٥. عقدة الخوف – الشعور بالذنب

● مع السنّي في نظرته الى الشيعي

المقال الخامس

العقد المتمكنة من سنّة العراق

١. عقدة إيران

السنّي العراقي (والخليجي في هذا الباب) يكره إيران والإيرانيين لأنه غذّي ببغضهم وكرههم على أساس أنهم لا يحبون العرب. ولكن الحقيقة هي أن تنشئة الأطفال وتوجيه الكبار على كره الإيرانيين هو بسبب تشيع الإيرانيين. وإلا لماذا لا يتم توجيههم على كره الأتراك الذين حكموهم حكمًا عنصريًا كان كره العرب والاستخفاف بهم والتنقيص من شأنهم واضطهادهم والتمييز ضدهم أحد معالمه الواضحة. بل أن الناس جميعًا قد قرأوا أن أهم سبب لثورة الشريف حسين بن علي في الحجاز بمساعدة الإنكليز المسماة بالثورة العربية الكبرى هو الاضطهاد العنصري التركي للعرب.

كذلك لا توجه الأجيال العراقية على كره الإنكليز الذين احتلوا بلدهم وامتصوا ثرواتهم ولا يزالون، والذين سلبوا واحدًا من أكثر البلدان قدسية عندهم وهو فلسطين وأعطوه لليهود وشردوا إخوانهم المسلمين والعرب الفلسطينيين.

أما السبب لكره الإيرانيين المدّعى للعرب فهو أن العرب أزالوا دولتهم في الفتح الإسلامي. ولا أدري لماذا لا يكره الهنود والپاكستانيون والبنغاليون العربَ الذين أزالوا دولهم بعد فتح فارس بسنين معدودة؟!

ولا أدري لماذا ترضى الدولة العراقية بفقه الإمام أبي حنيفة (رض) مذهبًا رسميًا لها في حين أنه فارسي يفترض أن يكون أشد حقدًا من الفرس المعاصرين لأنه أقرب عهدًا بانتصار العرب المسلمين على أسلافه، بل آبائه الفرس؟!!

هذا، في حين أن الإيرانيين والشيعة الآخرين يتبعون فقه أئمة أهل البيت (ع) العرب من الفرع السامي لهاشم، بل ويبكون على مصائب هذا البيت العربي بما لا يفعل عشر معشاره غيرهم. بل أن الشيعة الإيرانيين يبدون من مظاهر الولاء لهذا البيت العربي ما لا يوجد مثله عند الشيعة العرب سواء في العراق أو غيره.

فكيف نوفق بين هذا الكره للعرب قاطبة، وهذا الولاء والحب العميقين لسادة العرب؟

وهناك نقطة أخرى تستحق الانتباه وهو أن الفرس قد لا يشكلون من الإيرانيين أكثر من نصفهم، في حين يشكل النصف الآخر الأتراك والبلوش والأكراد والعرب وأقليات صغيرة أخرى كالأرمن المسيحيين. فلماذا الحقد على أتراك إيران لا أتراك تركيا لولا تشيع الأولين وتسنن الآخرين؟

ولماذا لا يوجد هذا الحقد على أكراد إيران لولا أن معظمهم سنّيّون؟

فمعادلة العقدة السنّيّة هي:

الشيعي العراقي = أعجمي إيراني

كل أعجمي إيراني = عدو العرب

إذاً، وبالاستعاضة: كل شيعي عراقي = عدو العرب

ولما كان العراق عربياً

إذاً، نتيجة ١: الشيعي العراقي = عدو العراق

ونتيجة ٢: الشيعي العراقي = يحب إيران

ولما كان من يحب إيران شريراً سيئاً

إذاً، نتيجة ٣: الشيعي العراقي = إنسان شرير سيء!!!

عقدة إيران هذه عند السنّي هي التي ولدت عقدة إيران عند الشيعي، فهذه فعل وتلك ردة فعل، وهذه هجوم لنسف الهوية القومية للأغلبية الشيعية حتى لا يعود لهم حق في العراق العربي وتلك دفاع لإثبات هذه الهوية، وهذه محاولة لرمي الشيعة العراقيين بالخيانة العظمى وتلك محاولة لنفي التهمة وإثبات الإخلاص للعراق وليس إيران، وهذه جزء من الحملة الشعواء ضد التشيع ورميه بفارسية النشأة في قبالة الإسلام العربي النشأة وتلك محاولة للدفاع عن عقيدة يعتبرها أصحابها أنها تمثل الإسلام الصحيح الخالي من الشوائب.

وإن كان التشيع هو السبب في الغرام المدّعى للشيعة العراقيين لإيران، فلا بد أنهم قد أثبتوا وأثبت معهم جميع الشيعة الآخرين أنهم يوالون إيران أكثر من ولائهم

لأوطانهم التي يعيشون فيها. ولكن الحقيقة هي أن الشيعة، أينما كانوا، قد أثبتوا بما لا يقبل النقاش أنهم ليسوا أقل وطنية من غيرهم، إن لم يكونوا أكثر من غيرهم. وهذه تجربة لبنان والتي اتضح فيها لكل ذي عينين أن الشيعة اللبنانيين قد أخلصوا لبلدهم بما أدهش العالم بجهادهم ضد القوات الأمريكية والفرنسية والإسرائيلية وعملائها.

وتجربة العراق شاهد حيٌّ على إخلاص الشيعة للعراق، فهم الذين جاهدوا المحتل البريطاني عند دخوله العراق، ثم ثاروا عليه بعدها بسنوات قليلة لكي يجبروه على تحقيق إنشاء الدولة العراقية. واللطيف هنا هو أن علماء دين إيرانيين شاركوا العراقيين في الجهاد، بل لقد تقدم بعضهم في قيادة المجاهدين، في حين لم يذهب أقرانهم العراقيون للدفاع عن إيران عندما دخلتها القوات الروسية أو البريطانية. أما ما أهرقته الشيعة من دماء في نظام البعث في ربع القرن الأخير جهاداً في سبيل الله لتحقيق العدالة الإسلامية في أرض العراق المقدسة فلا يحتاج الى تعليق.

وفي البحرين عندما أوشكت القوات البريطانية على الرحيل، طالب الشاه المقبور بالبحرين على أنها جزيرة إيرانية، فأجرت الأمم المتحدة التصويت بين أبناء البحرين الذين يشكل الشيعة ٨٠٪ منهم، فصوتوا بالاستقلال التام وعدم الانضمام لإيران.

وفي الكويت إبان الغزو الصدامي لها عام ١٩٩٠ قاد الشيعة عمليات المقاومة ضد الغزاة، مع أنه كان بمقدورهم أن يعملوا لحساب المخابرات العراقية كما فعل بعض العرب والكويتيين ممن تجري وقائع محاكماتهم الآن.

ولن يتصفح التاريخ أحد إلا ويرى الصفحات البيضاء التي كتبها الشيعة في مختلف مناطق العالم الإسلامي دفاعًا عن أوطانهم بعيداً عن العلاقة مع إيران أو غير إيران.

فعلى الرغم من الضغط السلطوي للحكم المنتمي الى السنّة عبر القرون لم يقع شيعة العراق تحت التأثير الإيراني ولم يدوروا في فلك إيران. ولعلني لا أحتاج الى أكثر من أن أسوق الحادثة التاريخية التالية للدلالة على ما أقول، وهي منقولة عن مخطوطة كتاب "العبقات العنبرية" (١):

(١) كتاب "العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية" أي طبقات آل الشيخ جعفر كاشف الغطاء صاحب كتاب "كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء"، وكتاب "العبقات" من تأليف حفيده الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء صاحب ميثاق النجف الذي ذكرناه في مواضع متعددة. وقد نقلت النص من مخطوطة كتاب "العبقات" مجموعة السيد جودت القزويني.

وكان داود باشا (١) مخلصاً للشيخ (٢) قبل ذلك حيث أن الشيخ موسى أطلقه من أسر العجم. وبيانه على سبيل الإجمال ومنه تعرف سبب تلقّبه بأنه المصلح بين الدولتين كما هو مشهور ... أن فتحعلي شاه كان يحب ولديه عباس مرزه ومحمد علي مرزه حبًا شديدًا، لما علم فيهما من البأس، وشدة المراس، والهمة العالية، والسمو الى المراتب السامية، فجعل ولاية العهد لعباس مرزه وأمضت الوزراء والأمراء ذلك. فتغيّر محمد علي مرزه، وخشي أبوهما الفتنة فجعل عباسًا في حدود الأرس في آذربيجان وما أشبهها، ومحمد علي في حدود الدولة العثمانية من كرمانشاه ولواحقها، تفريقًا بينهما وتبعيدًا.

فكانت همة محمد علي تسمو الى أخذ العراق من الدولة (أي الدولة العثمانية). فبينا هو كذلك إذ جاءت قافلة من زوّار العجم الى محمد مرزه فوقفوا على باب صرايه يبكون وقد توزّروا على أوساطهم ونشروا شعور نسائهم، فسألوهم عن أمرهم فقالوا: نحن زوّار وقد سلبنا عسكر العراقية ونهبوا أموالنا وقتلوا عدة من رجالنا وتركونا كما ترون. فاستشاط الميرزا غضبًا، وازداد تعجبًا، وقال: يا للهَّ لهؤلاء القوم، كفيناهم شرّنا فلم يكفّوا، وتركناهم فلم يعفّوا، ونحن أجدر بالبدأة، وأحرى بالسوءة، فليذوقنّ عما قريب طعم عاقبة الظلم، وليتجرعنّ غدًا بأسيافنا مضاضة السمّ...

أرى خلف الرماد وميض جمرٍ
ويوشك أن يشبّ لها ضرامُ
وهم بدؤونا بالإساءة أولاً
فنحن بها أحرى الغداة وأجدرُ

ثم جهز محمد علي مرزه هذا جيشًا كبيرًا، وأمّر حسن خان على الجيش، وكان من المعروفين بالنجدة والسداد بالحرب والتدبير والخديعة في المواقف. وجهز الوالي سعيد باشا من بغداد عشرين ألفًا وجمع شيوخ العشائر ورؤساء القبائل كالمنتفج وجليحة والخزاعل، ووعدهم بإعطاء الرتب والمناصب، فجاؤوه بما يقرب من المائة ألف فارس.

(١) وهو والي بغداد العثماني المعروف.
(٢) يعني الشيخ موسى بن الشيخ جعفر كاشف الغطاء الذي صار مرجعًا للشيعة بعد أبيه في الربع الثاني من القرن التاسع عشر.

"فالتقى الفريقان قريبًا من خانقين، فلما وضعت الحرب أوزارها أظهر حسن خان أنه قد غُلِب وتنافر مع رئيس عسكر العجم فسار عنه بعشرين ألفًا من المقاتلين وبقي أمير العجم منكسرًا مع شرذمة قليلة. فطمع بهم أصحاب الپاشا وكان بقرب ذلك المكان كالوادي وقد أحاطت به الجبال من كل جانب. فانكسرت العجم ودخلت فيه ولحقتهم الأعراب وعسكر بغداد فيه. فما التفتوا إلا والمدافع تصبّ من فوق رؤوسهم والبنادق تنتثر من أعلامهم وكانوا عربًا لا يعرفون تلك الشعوب والمسالك من الأرض. فما قدروا على الخروج من ذلك المكان إلا القليل منهم، وما كان إلا كحلبة شاة حتى تفرق شمل الأعراب وعادوا بين قتيل وأسير ومنهزم والمدافع تضرب من فوقهم ومن مقابل وجوههم ومن خلفهم الى أن تفانوا عن آخرهم.

وأسرت العجم منهم خلقًا كثيرًا، منهم حمود السعدون شيخ المنتفج وجماعة من رؤساء الخزاعل ومحمد پاشا وعلي بيك أبو يحيى بيك الذي صار في أيامنا متصرفًا في الحلّة، ومنهم داود پاشا وهو من طائفة الكولات التي منهم پشوات بغداد كما عرفت.

وكان يسمى داود أفندي فسيّروا العجم بالأسرى الى محمد علي مرزه وهو في كرمانشاه، فجعل بعضهم طباخين. وبقي عسكر العجم قريبًا من بغداد ينتظرون أمر محمد علي مرزه في فتح البلد. وبقيت بغداد في شدة الحصار، وأعظم الضيق والاضطرار، فاستجارت أهلها شيعة وسنّة بالشيخ موسى وكتبوا إليه: إن لم تدركنا عاجلاً أخذتنا المدافع، وفلقتنا مع البلد وما فيها من الدور والجوامع.

فبعث موسى بن جعفر ابن عمه الشيخ موسى بن الشيخ عيسى بن الشيخ حسين بن الشيخ خضر رحمهم الله أجمعين، وكان حازمًا سديدًا. حدثني عمي الأجل العباس بن علي عن موسى بن عيسى هذا أنه قال: أمرني مولانا وإمامنا موسى بن جعفر أن أسير بكتبه الى محمد علي مرزه ثم منه الى فتحعلي شاه. فسرت حتى جئت بغداد فاستغاثوا بي أهلها والتمسوني السير سريعًا لرفع الضرّ عنهم."

"فلما قاربنا كرمانشاه أتتنا رسل الشيخ عبد الرحيم وكان المبرز فيها فنزلنا داره، ووصل الخبر الى محمد علي ميرزا."

"يقول موسى: فما كان إلا يسيرًا حتى سمعت أصوات الطبول ونغمات المزامير

وهمهمة الخيول، وإذا بحلقة تناهز المائة من الرجّالة على نسق واحد من الأشكال والأسلحة واللباس ومثلها من الخيّالة. ولم تزل تدخل علينا المائة بعد المائة حتى امتلأت الدار، وهناك جاء الميرزا ودخل عليّ فسلم وجلس بين يدي، وجعل يسألني عن جزئية وكلية، ثم عطف يسألني عن باقي العلماء في النجف فردًا فردًا وطائفة طائفة وأنا أجيبه حتى قال لي: وكيف حكام بغداد معكم واعتناؤهم بكم ولا أظنهم يوفون حق الشيخ وما يجب عليهم من مراعاته."

"ثم التفت وقال: كيف سعيد، أما والله لقد غرّه حلمنا عنه حتى أصبح شقيًا وليعلمن نبأه بعد حين."

"يقول موسى: بدت لوائح الغضب عليه، فقلت: يا أمير جئتك شفيعًا من لسان الشيخ وهذه مكاتيبه بعثها إليك، فأخذها وقبّلها وقام على قدميه إجلالاً فقرأها وقال: حبًا وكرامة، أمّا أنا فقد عفوت ولكن ينبغي مراجعة والدي فتحعلي شاه. فكتب معي مكاتيب وقال: اعطها لوالدي مع مكاتيب الشيخ، ثم ودّعني."

"ثم ارتحلنا فجئنا طهران وكان الشاه مخيّمًا خارج البلد فأمر بخيم ضربت لنا وأنزلنا على الرحب والسعة."

"ثم أمر بإطلاق الأسرى التي في كرمانشاه وانصراف العسكر عن بغداد. ثم مهدت لنا الرواحل فارتحلنا راجعين الى أوطاننا."

"وفي الأثناء جاءني كتاب من الشيخ يأمرني بعدم المرور ببغداد والنزول في الكاظمين (ع)، فامتثلت. ولما سمع الباشا جاء لزيارتي هو وعساكره وجعل يتشكّر للشيخ ولي على دفع هذه النائبة العظيمة عنهم، وبعث مع مكاتيب تشكّر للشيخ فأخذتها وجئت النجف."

"ثم قال العم أيده الله: وأنا شاهدت يوسف بيك لما جاء في آخر عمره قائمقام النجف وكان يومئذ طاعنًا في السن فكان يقول للشيخ محمد رضا بن الشيخ موسى: أنا من كولاتكم، أي عبيدكم، لأني كنت في أسر العجم أتوقّع القتل ساعة بعد ساعة وأني كنت قد قتلت جملة من عسكرهم فلم أكن أشك في هلاكي حتى أدركني الفرج بموسى عن موسى" (١).

---

(١) يعني بموسى الأول موسى بن عيسى مبعوث الشيخ موسى بن جعفر المذكور ثانيًا

وبعد عامين عاد محمد علي ميرزه الى بغداد ثانية "وقد جاء بجميع جنده غازياً لكلام بلغه من حاكمها يتضمن التهديد والوعيد للعجم وأنه سيأخذ الثأر منهم، فجاءهم على غفلة من أهلها فحاصر بغداد أشدّ الحصار، فاستغاثوا بموسى بن جعفر [1] فأتى محمد علي مرزه وكان مخيّماً في سامراء لطيب هوائها. فقال له: إن إمامك موسى بن جعفر [2] يقول لك ارجع وإلا أرجعتك بعصا موسى هذه، و هزّ عصا كانت بيده فارتعدت فرائصه على عظمته وقال: سمعاً وطاعة [3].

وبعث الشيخ علي داود باشا صلحه مع محمد علي مرزه بعد أن جرى بينهما عتب طويل."

٢. عقدة الأقلية

لا يلتفت السنّي العادي الى حقيقة كونه من الأقلية في العراق، وذلك لأن الحكم بيده وبالتالي وسائل الإعلام ومناهج التعليم التي يشعر معها بالشعور الاعتيادي المفترض توفره وتوفيره لكل مواطن عراقي وهو أنه يعتنق عقائد لا تعتبر شاذة وغريبة في وطنه. كما أن كون السنّة هم الأكثرية في العالم (بحدود ٨٠ – ٨٥٪ من المسلمين) فإن الاعتقاد بصحة عقيدته وبالتالي شذوذ عقيدة الشيعة، الأغلبية في العراق ولكن الأقلية في العالم الإسلامي، يترسخ عنده دون صعوبة.

إلا أن السنّيّ غير العادي، ونعني الحكام وموظفي الدولة الكبار وقادة الجيش، ومعهم بالطبع من يحول دون تغيير الأمور لصالح العدالة والمساواة من الذين يتلقون تدريباتهم في الخارج في جامعات دينية طائفية أو في دوائر مخابرات عالمية، هؤلاء الذين يحولون دون أن ((ينقلب الميزان)) على حد تعبير صدام، هؤلاء يتصرفون مع الشيعة وهم في حالة وعي شديد لكون الشيعة هم الأغلبية التي يجب أن تبقى تحت المراقبة ولا يفسح لها المجال ولو قليلاً للخروج من خانة المحكوم.

ومن بديهيات بقاء الأقلية في الحكم هو التمسك بالدكتاتورية وعدم تأمين الانتخاب

---

(١) أي الشيخ موسى كاشف الغطاء مرجع الشيعة والذي كان مقيماً وقتها في الكاظمية.

(٢) يعني الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام الإمام السابع للشيعة المدفون في الكاظمية.

(٣) وهذا مصداق قول الإمام الصادق عليه السلام: ((الملوك حكام على الناس، والفقهاء حكام على الملوك)).

الشعبي الحرّ، لأن عكسه يعني وصول الأغلبية للحكم. لهذا، فإنه لمن المستحيل أن يقوم صلاح عمر العلي أو أشباهه بإجراء انتخابات حرة في العراق، لأن هذه الانتخابات ستضع صلاح عمر العلي مثلاً في موقعه الطبيعي كمواطن عادي، لأنه من غير المعقول أن ينتخب شعبنا الجريح المظلوم أحد رجالات النظام البعثي الظالم قائداً له، خصوصاً وأنه لا ينتظر من هذا الرجل الطائفي غير المبدئي سوى القيام بدورة جديدة من المظالم بحق العراقيين.

شاهد من صحيفة "الوفاق"

ولنقتطف ما يثبت كلامنا في افتتاحية لصحيفة "الوفاق" التي أصدرها صلاح عمر العلي بعد طرده من "الوفاق" الأصلي. يقول في افتتاحية الصحيفة الصادرة في يوم الجمعة ١٩٩٢/٤/٣ وهو يتحدث عن الأحزاب الدينية ما يلي: ((فمن المعروف أن التنظيمات الإسلامية نشأت على أسس طائفية تضم بين فصائلها المتنوعة عناصر انخرطت كل منها في مجموعة دينية معينة بحسب انتمائها الطائفي أو ولائها الشخصي المحدود)).

وهذا محض افتراء أو جهل عظيم، لأن صلاح التكريتي هذا يعلم أن الحركة الإسلامية إنما نشأت في العهد الملكي، ولكنها برزت الى الساحة بشكل واضح لتصد المد الشيوعي في عام ١٩٥٩م، وهي التي اعتمد على فتاوها (فتوى مرجع الشيعة الأعلى وقتها السيد الحكيم المشهورة بكفر الشيوعية) وعلى حضورها وسط الجماهير حزبه البعثي في أيامها، ودجّل وقتها وتاجر بالدين لمعرفة أحباره بأن الدين هو الوسيلة الوحيدة للوقوف في وجه المد الكافر.

كذلك فإن التنظيمات ضمت أفراداً من الطائفتين، أما إذا انحسرت هذه الظاهرة فبسبب المشاعر الطائفية والسياسة الطائفية للدولة والتي نتحدث عنها [١]. على أنه توجد للآن مجموعات تضم عناصر من الطائفتين كما يعرف صلاح عمر العلي أيضاً.

(١) لا عجب من تعميق الفجوة الطائفية في المجتمع العراقي، إذا كان حزب البعث الحاكم قد مارسها على نفسه قبيل وصوله الى السلطة ثانية عام ١٩٦٨م. يقول حنّا بطاطو في كتابه "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق" بأن الشيعة كانوا يشكلون ٥٤٪ من قيادته في فترة الخمسينات والى ١٩٦٣م عام وصولهم الى السلطة أول مرة، ثم صاروا – أي الشيعة – لا يشكلون غير ٦٪ فقط من القيادة بعد عام ١٩٦٨م.

ويقول: ((ورغم كل التضحيات التي قدمها هذان التياران "الديني والكردي" في مقارعة الحكم الدكتاتوري فإن حلولهما للمعضلة العراقية ظلت مجتزأة ومقتصرة على قومية أو طائفة لوحدها)).

وهذا افتراء آخر على الحركة الدينية لأنها لم تطرح يومًا طرحًا طائفيًا. بل إن أفرادها، وكما ذكرنا، يخشون من أن تجد الطائفية موطئ قدم في حركتهم. وصلاح يعرف هذا ليس اليوم، بل وفي طول الفترة التي قارعت وضحت (كما قال) هذه الحركات النظام الذي كان هو عضوًا فيه: قائدًا حزبيًا أو سفيرًا أو مندوبًا أو موظفًا تجاريًا، بل وقبلها يوم كان يمارس بنفسه تعذيب السجناء السياسيين (١).

ثم يقول: ((وفي هذا الوقت بالذات - أي وقت نمو وانشطار الحركات الدينية والقومية كما قال - ظلت الغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي والمتضررة من قمع السلطة تبحث لها عن دور في معادلة الوضع السياسي باتجاه المساهمة في العمل المناهض للنظام)).

ولا أظن أن تعبيرًا أفصح من هذا لمن يريد أن يتكلم عن نفسه! فصلاح كان ولا يزال يبحث له عن دور في مناهضة النظام، ولكن ليس لتغييره نحو الأحسن، ولكن للتربع على الكرسي الذي يرى صلاح أن صدامًا ليس له الحق فيه أكثر منه ولا أكثر قدرة في معاملة الشعب العراقي خصوصًا في غالبيته الأعجمية وأقليته الكردية منه.

ولكن المهم في هذه الفقرة هو كلمة "الغالبية العظمى": فهل المقصود أن الحركات الإسلامية لا تمثل الغالبية مع أنه قد قال للتو أنها حركات طائفية، يعني شيعية والشيعة هم الأغلبية فتكون إحصاءات صلاح التكريتي هذا مشابهة لإحصاءات شبيهه إبراهيم الداود (٢)، أم أن المقصود أن الغالبية ليست موافقة على الحركة الدينية أو طروحاتها؟ فإن كان ذلك كذلك فهذا أول حكم يصدره صلاح دون الرجوع الى الجماهير، فكيف سيحقق ديمقراطية صناديق الاقتراع بهذه العقلية وهذا التناول للأمور؟!

ثم قال: ((ولهذا فإن إشكالية العراق الحالية لا يمكن أن تنهيها الحلول المجتزأة

---

(١) راجع كتاب "صفحات سوداء من تاريخ العراق" للعباسي.

(٢) الذي قال بأن العراق يضم ٦١٪ سنّة و ٣٨٪ شيعة!

القائمة على أسس طائفية أو قومية وإنما الحلول الشاملة التي تكفل حقوق العراقيين "كلهم" بعيداً عن التصنيفات والمسميات المصطنعة الخ)).

وهذا هو ديدن الطائفيين، فهم يبشرون ويدعون الى حلول شاملة لا تعترف بالفروقات الطائفية والقومية بين أفراد الشعب العراقي إذا كانوا في صفوف المعارضة، ثم يمارسون نفس الدور الطائفي عندما يصلون الى الحكم. وقد قال صلاح عمر العلي، الذي يتحدث عن الحلول الشاملة هنا، لأحد الإخوة بأن الأمريكان والانكليز لا يرضون بحكم الشيعة وهذا من المسلمات. فهل هذا من قبيل التحضير للحلول الشاملة من هذا المعارض الحديث المعارضة؟!

ولا شك بأن صلاحًا وأشباهه كانوا سيتحدثون بكل صراحة لو كانت النسبة الطائفية للعراقيين تختلف. فلو كان السنّة هم الأغلبية لقالوا بأن الحكم في العراق يجب أن يكون للسنّة لأنهم الأغلبية. ولكن عندما كان العكس هو الصحيح فلا بد من تخدير الشيعة ريثما تصل الزمرة الطائفية الى الحكم ليبدأوا دورة جديدة من القمع الطائفي تماشيًا مع الرغبة الأمريكية والانكليزية التي يعرفها صلاح ويعمل للاستفادة منها.

وفي الحقيقة فإن صلاح عمر العلي ومن على شاكلته لا يأملون بالوصول الى الحكم على أكتاف الشعب وإنما بواسطة التآمر الغربي السعودي. وطالما كان الغرب والسعوديون هم الأعداء الألداء للشيعة فإن صلاح هذا سيجد من واجبه تجاه أولياء نعمته (إن حصل ما يأمله) أن يقوم بخدمتهم باضطهاد أعدائهم، وإلا فستنتفي عن صلاح صفة الإخلاص وشكران النعمة!!

٣. عقدة الصحابة

تشكل قضية الصحابة الحجر الأساس في جدار البغضاء الطائفي حيث لا يرى السنّيّ أي مبرر لهذا الموقف السلبي للشيعة من الصحابة المقدسين عنده. ولست ألوم السنّيّ الذي لم يطلع على التاريخ وشيء من التحليل الموضوعي الواعي، لأن شعوره شعور طبيعي يتولد عند كل إنسان، كائنًا ما كانت عقيدته، تجاه من يقف موقفًا سلبيًا ممن يقدس.

وأنت ترى هذه الحقيقة عند قراءة أي كتاب من الكتب التي دفعها البترودولار لشتم

عقائد الشيعة. فقضية الصحابة تقف ليس فقط في أول الإشكالات، ولكنها هي المشكلة الحقيقية لمن دقق في هذه الكتب، ولمن استمع الى شكاوى السنّة من عقائد الشيعة.

ولقد استعملت هذه القضية لإثبات أعجمية الشيعة وأنهم جمعية سرية أسسها الفرس لتدمير الإسلام، وذلك لأن انتقاد الصحابة وتجريح بعضهم يعني، كما يقولون، تهديد قدسية السنّة النبوية المنقولة عن طريقهم، وبذا تنجح مؤامرة الفرس بإلباس الحق بالباطل وضياع السنن المنقولة عن الصحابة. وهذا الكلام يقال، بالطبع، لإقناع العوام من السنّة ليس فقط بفساد عقيدة الشيعة، بل بتآمرهم بشكل مماثل للجمعيات الماسونية والهيئات التبشيرية، ضد الإسلام.

ولكن المؤسف هو أن هذا الكلام يردد من قبل بعض حملة العلم وأدعيائه. فهؤلاء يعرفون أن الشيعة ليسوا جماعة تريد أن تهدم دين المسلمين، بل هي جماعة لديها خزين كبير من الأحاديث الشريفة المنقولة عن النبي (ص) والأئمة الطاهرين (ع) وذلك عن طريق بعض صحابة الرسول (ص) وبعض صحابة الأئمة (ع). وليست أحاديث الأئمة (ع) اجتهاداً من عندهم، بل هي نصوص تلقاها كل إمام عن الإمام الذي قبله وصولاً الى رسول الله (ص)، لذلك كانوا (ع) كثيراً ما يبدأون رواياتهم بكلمة: ((حدثني أبي عن آبائه عن رسول الله (ص)...)) وذلك تأكيداً لهذا المعنى.

من الناحية الأخرى فإن الشيعة يفخرون بأنهم لا يوالون أي أحد إلا بعد التثبت من حسن سيرته وحسن خاتمته. فلا يمكن عندهم أن يوضع عبد الله بن مسعود الذي كان ممدوح السيرة دائمًا ولم يغير أو يبدل أو يفعل ما يؤذي المسلمين حتى قضى على الحال التي فارق عليها رسول الله (ص)، في منزلة بعض الصحابة الذين لم يتركوا هذه الدنيا إلا وقد أثاروها فتنة عمياء وخرجوا على علي بن أبي طالب الإمام المبايع من قبل المسلمين (دع عنك النص الذي يتحدث عنه الشيعة) وسلّوا سيوفهم ضد المسلمين فأشعلوا أوار أول الحروب فيما بين المسلمين أنفسهم والتي أدت الى مقتل الألوف منهم على أرض العراق بلا سبب سوى التنازع على الملك. كما لا يمكن أن يثقوا بروايات رواها أشخاص غشوا المسلمين وقتلوهم وسلبوهم دون حق وساروا فيهم بسيرة فرعون وهامان وقارون.

إلا أن الدول التي تسلطت على المسلمين لما رأت المقاومة العنيفة من الشيعة لحكمهم

غير الشرعي كان لا بد لها أن تزيف التاريخ وتفتعل الروايات المضادة لعقائد الشيعة في الأشخاص والأحداث، والتي تصبح حقًا بعد غسيل الدماغ بها لقرون من الزمان، خصوصًا وأن المعارضة الشيعية بقيادة أئمة الهدى (ع) كانت محرومة من وسائل الإعلام وفي ذلك الزمن المتخلف بالنسبة لزمننا الحاضر في وسائل الاتصال والاعلام.

وإننا نعاصر، ونحن في هذا الزمن الذي يفترض أن ينقل فيه كل شئ كما هو بسبب وجود التلفزيون والفيديو والقمر الصناعي والتلفون والتلكس والفاكس والكومبيوتر، نعاصر تشويه الأحداث بشكل يومي، وتعتيم على أحداث مهمة، وتضخيم واهتمام بأحداث تافهة، فكيف في ذلك الزمان الذي لم تكن وسائل الإعلام والاتصالات كما هي في عصرنا الحاضر، بل ولا واحد من الألف منها.

ولا يفكر المعترض على عقائد الشيعة بإمكانية أن يكونوا على حق ويكون هو على باطل. ولعل هذا أمر حتمي فيما يخص المقدسين من الناس، فالمشاعر تكون جياشة وملتهبة فيما يخص الأفراد.

لقد قالت لي أمي يومًا معترضة: ((لماذا عندما يأتي الحاج الشيعي عند قبر الرسول (ص) لا يسلم على أبي بكر وعمر؟)). فطالما كانت هي تسلم على أبي بكر وعمر، فلا بد أن ذلك واجبًا على كل مسلم على رغم أنفه وما يعتقد!

والمشكلة جدّ عويصة وذلك لأن من يقف الشيعة منهم موقفًا سلبيًا واضحًا، أبا بكر وعمر وعائشة أم المؤمنين، هم أكثر الناس تقديسًا عند أهل السنّة. ولقد كان الشيعة غير متساهلين مطلقًا في المواقف التي اتخذها هؤلاء الصحابة الثلاثة لأنهم عدّوها خروجًا أساسيًا على نصوص مقدسة لا مجال لتجاوزها كما في تجاوز أبي بكر وعمر لحق عليّ في الحكم نصًا عليه من الرسول (ص) ومنع فاطمة (ع) حقها في ميراث أبيها (ص)، وخروج عائشة من بيتها الذي أمرت أن تقرّ فيه بنص القرآن، وقيادتها الجيوش التي حاربت بها المسلمين الذين يقاتلون تحت راية الخليفة الشرعي المبايع. فالمسألة فيها إراقة دماء حرام وخلافة المسلمين وهي أخطر مركز في الإسلام. (١)

---

(١) في الواقع، إن الموقف السلبي الذي يقفه الشيعة من أم المؤمنين وما يأخذونه عليها من الأحداث يشترك معهم فيه الكثير من الباحثين السنّيين كعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) (في بحوثها المختلفة عن نساء النبي (ص): عائشة وغيرها) وعبد الفتاح عبد المقصود (في كتابه "السقيفة والخلافة" وموسوعته عن الإمام علي) وعبد الرحمن الشرقاوي (في كتابه ← ← ← ← ←

وبما أن الشيعي يعتقد بأن أخاه السنّيّ لا يعرف الكثير من الحقائق بسبب عمل الحكام في الماضي على تشويه الحقائق بصرف الأموال لوضع الأحاديث الكاذبة التي تبرر كثيراً من الأفعال التي لا يقرها الشرع أو التي تجاوز أصحابها على نصوص قرآنية أو حديثية لا يمكن تجاوزها بإجماع المسلمين أو برفع شأن أناس وخفض آخرين، إذاً فعليه أن يعذر أخاه السنّيّ حتى يبين له الحق لأن ((كل حزب بما لديهم فرحون)) [1]، وفي نفس الوقت على السنّي أن يسمع له ويناقشه إذا لم يعتقد بما يرى.

٤ . عقدة عدم الفهم للعقائد والشعائر الخاصة بالشيعة

يعترض السنّي العراقي (وغيره في هذا المجال) على بعض العقائد والشعائر الشيعية.

وكما قلنا سابقًا فإن التعليم والإعلام المسيطر عليه من قبل الدولة الطائفية لا يتيح لعقائد الشيعة أن تعرض على الملأ دع عنك توضيحها وشرحها وشرح أبعادها وتبيان عدم مخالفتها للاسلام. لذلك فإن الفرد السنّي لا يفكر بأنه قد يكون مخطئًا في اعتقاده وقد يكون الشيعي هو صاحب الحق لأن الفرد العادي لم يأته الوحي من السماء ليكون واثقًا تمامًا من معتقداته وأنها في صلب العقيدة الإسلامية أو لا تتصادم معها.

ومن هذه العقائد عقيدة المهدي المنتظر الذي يعتقد الشيعة أنه موجود حي غائب عن أعين الحكام وينتظر الأمر الإلهي بتحقق الشروط لظهوره لتأسيس الدولة العالمية الإسلامية محققًا وعد جده رسول الله (ص): ((يملأ الأرض قسطًا وعدلاً بعدما ملئت ظلمًا وجورًا)).

ومنها صلاتهم على تربة مأخوذة من طين من منطقة قبر الحسين (ع) في كربلاء، فالسنّة يرون أن هذا نشاز لمجرد أنهم لا يصلون على مثلها. [2]

← ← ← "علي إمام المتقين") والشيخ محمود أبو ريّة (في كتابه "أضواء على السنّة المحمدية") والشعراء كأحمد شوقي أمير الشعراء، وكلهم مصريون، وما ذلك إلا لأنه خروج على النصوص الواضحة أولاً، ولأن نتائج هذه الأحداث كانت مدمرة للمسلمين ودولتهم الفتية، والتي أظلت بنتائجها المؤسفة الأجيال جميعها والى يومنا هذا، ثانياً.

(١) سورة الروم آية ٣٢.

(٢) والحقيقة هي أن هذه التربة قد حملت أكثر مما تحتمل، ولكن لا بد لكاتبي الكتب أن يملؤوها مقابل المال السحت الذي يدفع أجراً لهذه الكتب السامة.

ومنها الشهادة لعلي بن أبي طالب بالولاية في الأذان والتي يعترض عليها السنّة بل ويشمئز بعضهم من سماعها. هذا، مع أن السنّة يضيفون كلمة "الصلاة خير من النوم" في أذان صلاة الفجر ويعترفون أن هذه لم تكن وقت النبي (ص) وإنما أضيفت بعده.

ومنها الالتزام بصفة العدالة فيما يخص الأمور الشرعية مما يؤدي الى سوء فهم لدى السنّيين. وصفة العدالة تأتي في مقدمات صفات إمامة المسلمين وإمامة الحج وإمامة الصلاة وغيرها. إن إمامة المسلمين هي التي من شأنها رفض الشيعة الحكام الزمنيين، ورَفضَ الشيعة ردًا على ذلك. فالشيعي يرى في مرجع التقليد إمامًا له (كونه نائبًا للإمام وحسب أمر الإمام المعصوم) في جميع أموره. من هذه الأمور تعيين رؤية الأهلة والتي تصبح قضية خلاف في بداية شهر رمضان المبارك وشهر شوال وشهر ذي الحجة حيث يحرم الإفطار في أول رمضان وآخره ويحرم الصوم في يوم العيد وحيث مناسك الحج والتضحية في عيد الأضحى. ويعتقد غالبية أهل السنّة بأن الشيعة تصوم وتفطر بعدهم بيوم واحد عادة لأنهم يريدون أن يخالفوهم فحسب! هذا، في حين أن الشيعة ينتظرون الأخبار من المراجع والعلماء في العراق والكويت والمدينة المنورة وإيران ولبنان عادة، والذين يستندون الى شهادة العدول في رؤية الهلال.[1]

---

(١) والحقيقة هي أن الواجب على جميع المسلمين أن يصوموا ويفطروا بناء على رؤية الهلال من قبل العدول. إلا أن اتّباع الكثير من البلدان الإسلامية للسعودية في ذلك، وكون السعودية تصوم وتفطر مبكرًا دائمًا، حتى قبل ولادة الهلال أحيانًا كما أكد ذلك الباحثون والفلكيون وبمقارنة جداول ولادة القمر التي لا شك في صحتها، جعل السنّة في الكثير من البلدان الإسلامية ومنها العراق الذي يتبع السعودية أحيانًا كثيرة، يصومون ويفطرون قبل الشيعة، حتى صار الناس يتندرون بأن الجندي والشرطي الشيعي لا يحتفل بعيد الجيش والشرطة وغيرها من المناسبات الوطنية غير الدينية إلا بعد يوم واحد من موعدها!!

ولا أرى شخصيًا أي حاجة لتوحيد الصيام والإفطار كما يطلب البعض، مخلصًا، لأن المسلمين موزعون في أصقاع الأرض مما تصبح الرؤية الموحدة مستحيلة. كما أرى شخصيًا أن هناك تفريطًا من جانب علماء السنّة في عدم التثبت من الهلال ومتابعة السعودية، وتفريطًا من الناس عمومًا في متابعة إعلانات الدولة بالرؤية وهي التي تستند إما على علماء غير ثقات من وعاظ السلاطين وإما على قرارات سياسية (كما حدث في الستينات في العراق حيث أعلنت الدولة أنه لم تثبت رؤية هلال شوال، ثم لما أعلنت النجف ثبوت الرؤية أعلن تلفزيون بغداد في ساعة متأخرة جدًا من الليل ثبوت الرؤية)، كما أن هناك إفراطًا في حصول التيقن من قبل علماء الشيعة الذين يمتنع بعضهم عن إعلان رؤية الهلال إلا بعد أن يشهد عنده العشرات من الأشخاص.

ومنها الزيارات الشيعية للأئمة والصالحين وما يقرأ فيها، حيث لا يعتقد علماء السنّة ولا الكثير من السنّة العوام إمكانية أن يزار الميت ويتكلم معه وكأنه حيّ ولا الفائدة من ذلك. إلا أن هذا الأمر ليس بقضية ذات شأن لأن الكثير من السنّيين في العراق وغيره يقومون بمراسيم الزيارة وطلب شفاعة الميت في الحاجات عند الله تعالى، على الرغم من الحرب التي تشنها الوهابية السعودية ضد هذه الشعائر في كافة أرجاء العالم الإسلامي ومنها مصر بتأثيرها على بعض الجماعات الإسلامية وبعض "العلماء".

والمشكل في الكثير من الزيارات الشيعية هو لعن أعداء أهل البيت (ع) ومنه الفقرات التي تقول (في زيارات الإمام الحسين (ع)): ((لعن الله أمة قتلتك ولعن الله أمة ظلمتك ولعن الله أمة سمعت بذلك فرضيت به)). وقد أراد صدام اللعين أن يثير السنّة على الشيعة عندما أمر برفع اللعن هذا من الزيارات على أساس أن الأمة الملعونة فيها هي أمة العرب!!

ويبدو أنه قد نجح في ذلك لأنه عند سماع تسجيل لإحدى زيارات الحسين (ع) عندما وصل القارئ الى المقطع المذكور أعلاه قال رجل سنّي كان جالسًا: ((ها قد بدأ بشتمنا))!!

فأوضحت له بأن هذا من أعظم الجهل لأن الأمة هنا هي الجماعة من الناس التي قتلت الإمام في جيش عبيد الله بن زياد والي الكوفة للمجرم يزيد لعنهما الله تعالى. وللدلالة على ذلك ذكرت الاستعمالات القرآنية لكلمة الأمة كما في قوله عزّ وجلّ: ((ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون...)) (١)، ومنها قوله تعالى: ((إن إبراهيم كان أمة قانتًا لله حنيفًا ولم يك من المشركين)) (٢) حيث استعملت الأمة بمعنى الجماعة في الآية الأولى وبمعنى الفرد الواحد في الآية الثانية. ثم أوضحت بأن الذين علموا الشيعة هذه الزيارات هم الأئمة (ع) الذين لا جدال في عروبتهم، فكيف يعقل أن يشتموا العرب.

وأخيرًا، كنت أتصور أن ما يتهم به السنّة الشيعة من أنهم يفضلون عليًا ويعتقدون بأن النبوة كان يجب أن تكون لعليّ قد أصبح شيئًا من مخلفات الماضي، إلا

(١) سورة القصص آية ٢٣.
(٢) سورة النحل آية ١٢٠.

أنني وجدت أن البعض لا يزال يحمل هذه الأفكار السخيفة عن الشيعة. وعندما كنت أعدد هذه الافتراءات على الشيعة لأحد أقربائي قاطعني بأنه لا يشك في أن بعض الشيعة يعتقد أن علياً هو الذي كان من المفروض أن يكون النبي وليس محمداً (ص)!! وعندما أوضحت أنه لا يوجد مثل هذا الشئ في الطائفة الشيعية الإمامية الإثنا عشرية لا في عالمهم ولا في جاهلهم أصرّ على رأيه بشكل ملفت للنظر وبقي على اعتقاده!!

أكثر من ذلك يصل الحد الى اتهام الشيعة بأنهم لا يحبون النبي (ص) كما أقسمت إحداهن!!!

ولا نريد هنا أن نرد على هذه الترهات والافتراءات كأن نسأل عن السبب الذي من أجله لا يحب الشيعة محمداً صلى الله عليه وآله، أو عن السبب الذي حدا بجبرئيل عليه السلام أن يخطئ فلا ينزل بالوحي الى علي (ع) إبن العشرة سنين وينزل به الى محمد (ص) إبن الأربعين سنة!! ولا عن إمكانية حدوث ذلك من الملائكة المعصومين المرسلين من رب العالمين، أو عن السبب الذي يجعل جبرئيل يخون الأمانة كما يفتري البعض أن هذا من اعتقادات الشيعة أو بعضهم، وكيف يخون روح القدس الموصوف من قبل الله تعالى في القرآن بالأمين (إنها لمهزلة حقًا أن يضيع الوقت والجهد والورق في مثل هذه السخافات)، ولكن أريد أن أستغل هذه الفرصة لأقول لمن يريد أن يسمع بأن الشيعة تضع رسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم في منزلة أعلى بكثير من المنزلة التي يضعه (ص) فيها السنّيون، فهم يعتقدون بعصمته ليس فقط بالتبليغ عن الله، بل بعصمته في كل حال ومقال، وفي طول عمره الشريف أي منذ اليوم الذي ولدته أمه وحتى يوم قبضه الله إليه. كما وينزهونه ليس فقط عن الخطأ والسهو في التبليغ، بل وفي كل قول وفعل وفي كل عمره. وفي حين أن غيرهم يعتقد فيه أنه كان يأخذ آراء الصحابة ويقرر على أساسها، فإن الشيعة تعتقد أنه (ص) لم يكن يحتاج الى أحد وإنما كان يشاورهم لتطييب قلوبهم أولاً، وليعلم الناس أن الحاكم يشاور الرعية ثانياً. ولا يعتقدون كما يعتقد غيرهم أنه ينسى الآيات القرآنية فيتذكرها بعد أن يسمعها من أعمى يقرأها، أو أنه سُحِر وأثّر فيه السحر بحيث لم يعد يدري فيما إذا أتى النساء أو لا (كما ورد في صحيح البخاري [1] الذي يعتقد السنّيون بصحة كل ما جاء فيه)، وأنه

---

(١) الجزء السابع، ص ٢٩.

نام حتى سمعوا غطيطه ثم استيقظ فصلّى بدون وضوء [1]، لأن الشيعة تعتقد أن ذلك من شأنه أن يعرضه للخطأ في التبليغ والنسيان مما سيضل الأمة لأنها لن تعلم في أي حال قال أو فعل (ص) ما وصلها عنه، أفي حال العصمة والصحو والانتباه أم في حال النسيان والخطأ والسحر نعوذ بالله وبه نستجير من هذا الاعتقاد.

ونقول لمن يريد أن يسمع بأن الشيعة ترى أن الرسول (ص) خير خلق الله أجمعين ومن حباه بعلوم الأولين والآخرين وجعله على خلق عظيم وآتاه ما لم يؤت أحداً من العالمين من الفضائل والمزايا، فلا يدانيه أحد في مرتبة أو يصل الى مقامه المقدس. أما اعتقادهم بعليّ عليه السلام فإنه عبد الله وأخو رسوله (ص) آخاه معه في الدنيا والآخرة بأمر الله، وزوجه ابنته الزهراء (ع) بأمر الله، وجعله منه بمنزلة هارون من موسى عليهما السلام وهي تعني منازل الخلافة في قومه والتبليغ وغيرها فيما عدا النبوة التي ختمت بمحمد (ص)، بعد أن علمه ما شاء الله وذلك بأمر الله، ونصبه للإمامة والخلافة بعده (ص) مباشرة في مناسبات عديدة آخرها بعد حجة الوداع في غدير خم الواقع بين مكة والمدينة وذلك بأمر الله، ونصب أولاده الأحد عشر بدءاً بالأخوين الطاهرين الحسن والحسين (ع) وانتهاءاً بالمهدي (ع) أئمة على الناس أجمعين سواءً رضي الناس أم لم يرضوا (كما في قوله (ص): ((الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا)) أي بالخلافة المبسوطة اليد على الناس) وذلك بأمر الله تعالى، وقوله (ص): ((يكون إثنا عشر أميراً كلهم من قريش)) [2]، والتي لا تنطبق مطلقاً إلا على معتقد الشيعة الإمامية الإثني عشرية في أئمتهم الإثني عشر بدءاً من الإمام عليّ وانتهاءً بالمهدي. فالأمر هو اختيار إلهي لهؤلاء الصفوة أن يخلفوا رسول الله (ص) وليس رغبة من الرسول (ص) أن يرفع أهله على الناس أو رغبة منهم (ع) أن يصعدوا على كراسي الحكم، فلقد كان (ص) وكانوا (ع) أزهد الناس بالدنيا وما فيها. قال تعالى: ((وربك يخلق ما يشاء ويختار، ما كان لهم الخيرة، سبحان الله وتعالى عما يشركون)) [3]، وقال: ((قل إن الأمر كله لله)) [4]، ولا أدري ما هو أعظم من اختيار

(١) صحيح البخاري، الجزء الأول، ص ٣٧ و ص ٤٤، و ص ١٧١.
(٢) صحيح البخاري، الجزء الثامن، باب الاستخلاف ص ١٢٧.
(٣) سورة القصص آية ٦٨.
(٤) سورة آل عمران آية ١٥٤.

أمناء للإسلام الذي لا يزال غضًا بعد وفاة رسول الله (ص) ولا يزال المشركون في الجزيرة والمنافقون في مكة والمدينة وعقائد الجاهلية لا تزال قلوبهم مشربة بها (ولا تزال عقائد العنصرية والطبقية وغيرها متمكنة من قلوب الكثيرين الى اليوم فكيف يومئذ) والأكاسرة والقياصرة متأهبون بعد أن عرفوا بهذا الدين من رسائل الرسول (ص) التي دعاهم فيها للإسلام ومن غارات المسلمين على أطراف الجزيرة.

وليس ذنب الشيعة أن الأمور لم تسر وفق ما أراده الله تعالى من خير للبشرية، وإنما هي مسؤولية من رفض ذلك وأقبل على ما يرضاه هواه. إلا أن الذي حدث هو أن الناس لما رأوا أنهم هم الأكثرية ظنوا أن الشيعة هم على باطل كونهم هم الأقلية. والحق لا يعرف أكثرية أو أقلية، فإن من يتخذ غير الإسلام دينًا هم الأكثرية، وقد ذم الله الأكثرية في مواضع كثيرة من التنزيل ((ولكن أكثرهم لا يعلمون)) (١)، ((وأكثرهم للحق كارهون)) (٢)، ((وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون)) (٣)، ومدح الأقلية ((وقليل من عبادي الشكور)) (٤).

ولكن الذي حدث هو أن السنّيين رأوا أن الشيعة يرفعون من مقام علي وأولاده (ع) أكثر مما ينبغي حسب رأيهم، بل أن أكثرهم لا يعرف هؤلاء الرجال الذين تقدسهم الشيعة بهذا الشكل، كما أنهم لا يعرفون في عقائدهم شيئًا اسمه الإمامة أو الوصاية مما جعلهم يظنون أن الشيعة إنما هي جماعة منحرفة عن الدين الصحيح. وقد ساهم في هذا التعقيد ما يكتبه الشيعة دفاعًا عن أئمتهم وينشرون عقائدهم فيها فظن الآخرون أن الشيعة إنما تقدس هؤلاء أكثر من رسول الله (ص). وبالتأكيد لم يكن هناك خلاف حول رسول الله (ص) فكان تركيز الشيعة في الدفاع عن عقائدهم ضد الهجمات الظالمة قديمًا وحديثًا هو على الأئمة عليهم السلام فظن الناس أنهم يبالغون أو يغالون في تقديسهم (ع).

وأخيرًا، لا أدري إن كان الناس يدرون مبلغ احترام الشيعة لمن يسمونهم السادة، فهؤلاء السادة لم ينالوا هذا الاحترام والحب إلا لأنهم ذرية رسول الله (ص) من ابنته

(١) سورة الأنعام آية ٣٧.
(٢) سورة المؤمنون آية ٧٠.
(٣) سورة يوسف آية ١٠٦.
(٤) سورة سبأ آية ١٣.

الزهراء (ع). فلو كان التقديس الحقيقي لعلي (ع) لكان هذا الاحترام والحب لذرية علي (ع) هو من أي من زوجاته العديدات وليس من الزهراء (ع) فقط. (١)

٥ . عقدة الخوف – الشعور بالذنب

ورفض الديمقراطية أمر طبيعي من الأقلية عندما تكون متحكمة بالأكثرية، لأن الديمقراطية – بمعنى صوت واحد لكل إنسان – تعني سلب التحكم والتسلط، والتعرض للمساءلة المحتملة. وما يجري في جنوب إفريقيا شاهد حي على ذلك حيث تضع الأقلية البيضاء أيديها على قلبها من احتمال استمرار الضغط العالمي والداخلي الى حد أن تضطر هذه الأقلية أن تعطي الحق بالتصويت والانتخاب وغيرها للأغلبية السوداء مخافة أن تتعرض الأقلية للعقاب.

هذا مع العلم بأن "زيمبابوي" قد سبقت بإعطاء الحق للجميع بعد أن كانت الحقوق كلها للأقلية البيضاء التي يقودها "إيان سمث" أيام كانت تعرف باسم "روديسيا". ولم تجر الدماء، ولم يطالب السود بالاقتصاص من البيض أو غير ذلك من إجراءات تعسفية اتجاههم.

والقياس بالعراق هنا مع الفارق حيث أن الأكثرية والأقلية في جنوب إفريقيا أو روديسيا تنتميان الى عنصرين مختلفين: الأول أسود إفريقي متخلف في مقاييس الحضارة المادية السائدة اليوم ويدين بديانات مختلطة من الإسلام والمسيحية والوثنية ويتكلمون لغات إفريقية أو هندية، والثاني أبيض أوروبي متطور بمقاييس حضارة اليوم ويدين بالمسيحية ويتكلم الإنكليزية والهولندية المحرفة (أفريكانا). أما في العراق فإن الأكثرية والأقلية تنتميان الى عنصر واحد وتعتنقان دينًا واحدًا وتتكلمان لغة واحدة وتتمتعان بنفس الدرجة من التخلف أو التقدم الحضاري، ولهما تاريخ واحد مشترك إن كان قبل الإسلام أو بعد الإسلام.

إن خوف السنّة العراقيين من الحكم الشيعي والذي دللنا عليه بشواهد في الباب الأول من الكتاب، مع عدم نفيهم المعلن لحق الشيعة في ذلك، هو اعتراف واضح بالحقائق التالية:

---

(١) وهنا أيضًا لا ينطلق الشيعة من أهواء وإنما من أوامر الرسول (ص) حيث أوصى الأمة بحب ذريته وقضاء حوائجهم والاحسان الى محسنهم والتجاوز عن مسيئهم.

أولاً- إن الحكم في العراق حكم طائفي وإلا لما طرحت قضية الحاكم الشيعي بإزاء الحاكم السنّي.

ثانيًا- إن الشيعة مظلومون لأنهم محرومون من الحكم على الرغم من كونهم الأغلبية (وهو الذي لا يماري فيه أحد ما عدا إبراهيم الداود حيث دلت إحصاءاته التي تتنفس بهواء الوهابية السعودية على أن الشيعة هم الأقلية!).

ثالثًا- إن الشيعي يعتقد بأن السنّيّ يشعر بأنه مسؤول عن اضطهاد الشيعة إما بمشاركته للنظام في اضطهادهم وإما بسكوته عنه، وإما بخذلانه الشيعة في مجابهتهم له.

فالسنّي يرى أن الشيعة عندما يحكمون سيكونون مشبعين بروح انتقامية ليس من النظام فحسب، بل ومن الطائفة السنّيّة التي ينتمي إليها النظام، ومن أبناء هذه الطائفة الذين شاركوا في اضطهاد الشيعة أو سكتوا عن ذلك لأسباب عدة منها الموقف المائع من النظام الجائر والذي يقفه السنّيون عادة مع أي نظام على شاكلته، ومنها لقوة النظام، ومنها العقد السنّيّة التي نتحدث عنها.

هذا، مع أن التاريخ لم يذكر لنا حادثة واحدة أو حقبة واحدة اضطَهَدَ الشيعةُ فيها السنّيين، سواء في العراق أو غيره. بل على العكس ، فقد كان الحكام السنّيون، وأحيانًا العامة أيضًا، وعلى مر الأجيال هم الذين يضطهدون الشيعة بأنواع الاضطهاد، وبما أصبح من البديهيات لكل من لا يعاند في رؤية الشمس في وضح النهار. كذلك فقد أثبت معظم الحكام الشيعة أنهم يتمتعون برحابة صدر مفقودة لدى الحكام السنّة، حيث كان الحكام الشيعة كالفاطميين في مصر والمغرب لا يمنعون تدريس الفقه على المذاهب الأربعة ولا يجبرون أحدًا على اعتناق التشيّع ولا يتعرضون بسوء للسنّيين، وهو مخالف تمامًا لسيرة الآخرين كالأيوبيين والغزنويين والعثمانيين، وأخيرًا الوهابيين (١).

---

(١) كشاهد على تركّز هذا الشعور-العقدة، نورد ما جاء في افتتاحية صحيفة "دار السلام" التي يصدرها في لندن الحزب الإسلامي العراقي (عدد ٢٥، ٢٠/١١/١٩٩٢م). قالت الصحيفة:
كذلك فإن الإعلام الرسمي صنع من صدام شر (شرًا) لا بد منه عند طوائف من الناس يكرهون صدام (صدامًا) ولكن يخافون من عواقب زواله أن يطالهم انتقام أو أذى خصوصًا وقد حسبوا على النظام ومن هؤلاء ضباط وحرس وحزبيون ولقد ساهمت فصائل المعارضة ولا تزال في تقوية النظام والمساعدة في بناء صدام، مع شديد الأسف خصوصًا تلك التي راحت تركز على ← ← ←

وأكاد أجزم أن السنّي العراقي الذي يعارض نظام صدام حقيقة يشعر بالحزن العميق لخذلان أبناء السنّة للشيعة في انتفاضتهم المباركة وذلك لأنه جعل السنّة مكشوفين للتهمة الطائفية، وساهم في تصعيد المشاعر الطائفية في العراق حاليًا كما ينقل، ولأنه سيزيد من الخوف من الحكم الشيعي لدى السنّة لأن اضطهاد الشيعة قد تضاعف، بل وتضمن في أعقاب الانتفاضة بعض ألوان الاضطهاد الجديدة، وأخيرًا لأنه ساعد في عدم سقوط نظام صدام وتخليص العراقيين، كل العراقيين، من شروره ومظالمه.

أما المسلمون الملتزمون فأنقل لهم هذا القول من أحد إخواني السنّيين الملتزمين والمعارضين الصلبين لنظام صدام. في ردّه على تحسّري على عدم قيام السنّة العراقيين بواجبهم والنهوض مع الشيعة في انتفاضتهم، قال: ((يا أخي: لعل الله يريد أن يرزق هؤلاء الشهادة، ويمنعها عن أولئك)).

مع السنّي في نظرته الى الشيعي

السنّي العراقي، وكما هو الحال في جميع المذاهب والأديان، يكون إما متدينًا غير طائفي، أو متدينًا طائفيًا، أو غير متدين وغير طائفي، أو غير متدين ولكنه طائفي.

أ- السنّي المتدين غير الطائفي: يأخذ على الشيعة موقفه من أئمته وبالتالي يصعب عليه أن يلتقي مع الشيعة. وهذا يؤدي الى عدم تأثره من استحواذ أبناء طائفته على كل شئ وحرمان الشيعة وذلك لسببين:

أولاً- لارتكاب الشيعة المنكر بمعاداتهم أئمته من الصحابة الذين يعتبرهم سادة المسلمين، فليس لهم الحق إذًا في التمتع بالامتيازات في أرض إسلامية هي العراق.

ثانيًا- عدم وجود غضاضة نفسية بسبب عدم التقائه بالشيعة. وعدم اللقاء لا يشجع على التعاطف كما لا يخفى.

ب- السنّي المتدين الطائفي: وهذا يحمل على الشيعة بشكل كبير ولا يرى لهم كرامة وبالتالي ليس لهم، كمنافقين أو كافرين (حسب ما يتكرم به عليهم من ألقاب!) الحق في امتيازات البلد الإسلامي كائنًا ما كانت نسبتهم من السكان.

← ← ← الطائفية وتصف صدام (صدامًا) بالاحتماء بالسنة وتتهم السنة بالالتفاف حول صدام مما يعطي صدام (صدامًا) ورقة قوية تدعم وجوده وتديم حكمه رغم كل المبررات لزواله.

أكثر من ذلك، بسبب الحقد الكامن في صدره، لا يهمه ما يتعرض له الشيعة من اضطهاد، بل ويفرح بذلك لأنه اضطهاد لأعداء الإسلام، بنظره.

ج- السنّي غير المتدين وغير الطائفي: وهذا، وإن كان لا يهمه كثيراً رأي الشيعة في الصحابة أو غيرهم من سادة أهل السنة، كما هو حال الآخرين، إلا أن نشأته القائمة على أساس المجافاة للشيعة تقلل من إيجابية نقاء قلبه الذي يشجعه على رفض الظلم الذي يتعرض له الشيعة.

ولكن، المشكلة معه، هو عدم اعترافه بوجود الطائفية إما لأنه غير مؤمن بالمذاهب وقوة تأثيرها في المجتمع، أو لقصور معلوماته عن المذاهب واختلافاتها ونشأتها وظروفها، وعلاقة الشيعة بالحاكم - أي حاكم، والتخطيط البريطاني للعراق بعد صراعهم، بل قتالهم مع الشيعة عندما دخلوا العراق وفي ثورة النجف وثورة العشرين. فهذا ينفي وجود المشكلة، أو يقلل من شأنها بحيث لا تعود عنده أهمية كبيرة تعلق على مواجهة هذه المشكلة وتصفيتها إن كان ثمة أمل في الإصلاح.

د- السنّي الطائفي غير المتدين: وهذا داؤه شديد جداً ويصعب حقًا التفاهم بينه وبين الشيعة أو تحويله لصالح قضية المظلومين.

والخلاصة:

أولاً- من بين الأربعة هناك أمل كبير في الثالث وهو غير المتدين وغير الطائفي في أن يُكسب لصالح قضية رفع التمييز من المجتمع. وهناك بعض الأمل في الأول ولكن ليس قبل المواجهة الصريحة معه حول الخلاف المذهبي لتحديد الأسس المشتركة للتعامل إزاء ما اختلف عليه، والتأكيد على ما اتفق عليه واستثماره. أما الآخران فلا فائدة فيهما إلا أن يشاء الله.

ثانيًا- إن الشيعي لن يتعاطف معه السنّي إلا إذا كان الأول في موقع القوة أولاً، أما موقع المظلوم فلا يهم كثيراً لأن نصف أقسام السنّة أعلاه لا يهمها مظلومية الشيعة. أما ما تبقى فلا يرى للطائفية الدور الكبير في خراب المجتمع فلن تجد عنده آذانًا صاغية.

ومثال على ذلك ما سمعناه من ردود فعل العراقيين من أحداث الانتفاضة العراقية المباركة في آذار ١٩٩١م بعد حرب الخليج الثانية، حيث كان الكثير من السنّيين فرحين من انكسار الانتفاضة لأن انتصارها كان سيؤدي الى حرب أهلية حسب زعمهم. والذي لم يعترف به بعض هؤلاء هو خوفهم من نجاح الانتفاضة في تغيير الوضع الطائفي في العراق. أقول البعض لأن البعض قالها بصراحة وهي أن الانتفاضة كانت ستؤدي الى حكم شيعي، أو كانت ستؤدي الى مقتل بعض السنّيين على أساس طائفي. لذا، فلتسقط الانتفاضة وليقتل عشرات الألوف من الشيعة وتهدم دورهم وتحرق مقدساتهم وتهتك أعراضهم وتصادر ممتلكاتهم فداء لما كان محتملاً من قتل السنّيين مهما قلّوا!

وهؤلاء لا يعدون احتلال النظام العراقي لوسط وجنوب العراق بالجيش وقوات الحرس الجمهوري بعد تدمير العتبات المقدسة والدور والمزارع وحرق المكتبات العامة والخاصة والمدارس وإبادة الناس في الشوارع والمستشفيات والمساجد والبيوت وكل مكان، لا يعدون ذلك حرباً أهلية بل أن النظام يحاول أن يشيع الأمن ويخلص البلاد من "أصحاب الأفكار المستوردة" وعملاء الإيرانيين من عجم العراق!

منطق الطائفيين يمكن تلخيصه بما يلي:

ما حدث في أثناء تقدم الانتفاضة في آذار ١٩٩١، أي الشعب، وتراجع قوات النظام هو حرب أهلية أو بداية لها، أما ما حدث أثناء تراجع الانتفاضة، أي الشعب، وتقدم قوات النظام فهو القضاء على احتمالات الحرب الأهلية والعودة بالبلاد الى الرفاه والازدهار!

مثال آخر من الصحف السنّية، أعني التي تصدر عن حركات إسلامية سنّية عراقية. فهذه الصحف لا تذكر شيئاً عن الاضطهاد الطائفي للشيعة في العراق، ولا ترى في ذكر الاضطهاد العنصري للأكراد من قبل النظام العراق منهجاً لا إسلامياً فتذكر ذلك بالعبارات الصريحة وتسمي الأسماء بمسمياتها. ولكن يبدو أنها ترى أن ذكر مظلومية الشيعة، تصريحاً أو تلميحاً، يعد أمراً مرفوضاً شرعاً، لأن المفروض أن يكون الامتناع عن ذكر موضوع واضح وضوح الشمس هو بسبب التحريم الشرعي.

بل وصل الحال بالبعض الى تسمية انتفاضة الشعب العراقي الباسل الى "الأحداث

بين الحكومة والمعارضة" كما في إحدى هذه الصحف. وللتاريخ نذكر أننا كتبنا رسالة اعتراض على هذا المنهج، غير الإسلامي، والذي يشوه الحقائق، الى الصحيفة فردوا علينا على صفحاتها بأنهم يؤيدوننا في معظم اعتراضاتنا (١).

كما أن الملفت للنظر في بعض هذه الصحف أنها لا تذكر بعض قادة الحركة الإسلامية الشيعية إلا بالغمز واللمز. فمثلاً، عندما ذهب السيد محمد باقر الحكيم الى السعودية في آذار ١٩٩٢م للتباحث مع آل سعود حول أوضاع العراق كانت بعض الصحف تذكر ذلك واضعة علامة تعجب وراء كل فقرة من العمود الخبري. ولا ندري ما هو المقصود؟

فإن كان مجرد الذهاب الى السعودية تعده الصحيفة جرمًا فيجب أن توجه النقد أولاً لزعماء الحركة التي تصدر الصحيفة بإسمهم لأنهم يقيمون في السعودية منذ سنين.

وإن كان اللقاء نفسه غير مقبول عندهم على أساس كفر أو نفاق أو فساد آل سعود فهذه أول مرة يكون المعيار السنّيّ لقبول أو رفض الحكام أعلى من المعيار الشيعي، وهي سابقة تاريخية يجب الالتفات إليها. ثم هي تتنافى مع مقال ورد في الصحيفة ذاتها يوضح كاتبه أسباب اللقاء مع غير الملتزمين ويشجع عليه لأنه بداية الدعوة الى الله، كما كتب.

وإن كان السيد الحكيم يعده هذا الحزب وصحيفته لا يليق بمعارضة النظام العراقي كونه كان معارضًا له منذ مجيء النظام للسلطة وكونه سجن في سجون النظام وكونه فجع بستة من إخوانه وعشرين من أقربائه في حين أن قادة الحزب كانوا في راحة من كل ذلك إما في السعودية أو العراق أو أوروبا فيجب أن توضح الصحيفة المواصفات الجديدة للمناضلين والمجاهدين كي يضع الناس أقدامهم على الطريق الصحيح فينسجوا على منوالهم!!

أما إذا كانوا يعتقدون أن الحكيم لا يمثل الشعب العراقي لأنه عجمي إيراني، حسب رأي الطائفية (وهو تعريف البعض للشيعة)، فيجب أن توضح الصحيفة ذلك كي يختار

---

(١) أنظر المقال الرابع عشر في الباب الرابع وقراءتنا لصحيفة "دار السلام".

العراقيون العرب من الملتزمين قائداً لهم، وإلا سوف لا يجدون غير صلاح عمر العلي أو إبراهيم الداود أو أشباههما. ولكن يجب أن توضح الصحيفة عندئذ رأيها في حق الأكراد في اختيارالحاكم العراقي: هل أن الأكراد، كونهم غير عرب، ممنوعون من ذلك إسوة بالشيعة، أم أن لهم الحق كونهم سنّة ولكون قوميتهم الكردية ليست بذاك السوء مثل الأعجمية؟!

والحقيقة التي لا مهرب منها هو أن هذا المنحى ليس وراءه سوى المشاعر الطائفية التي طغت عند البعض على المشاعر الإسلامية وذلك لأن هؤلاء الأفراد أو الحركات، ومنها هذه الحركة وصحيفتها، لا تصرح بأن الشيعة كفار أو منافقون، وإنما فرقة من فرق المسلمين [١]، فهم مطالبون إذاً بتقديم الأخوة الإسلامية على أي شئ غيرها.

ونؤكد هنا على أن المذكور أعلاه هو العموم، وهو بالتالي لا ينفي وجود أفراد كثيرين من المتدينين الذي فهموا القضية وتغلبت إنسانيتهم وإسلاميتهم على التعليم الطائفي والتنشئة على الأحقاد فوضعوا أيديهم بيد الشيعة جهاداً في سبيل الله لإنقاذ المجتمع العراقي، فلعلهم سيكونوا مصداقاً للآية الكريمة: ((ونزعنا ما في صدورهم من غلّ إخواناً)) [٢].

---

(١) وإن كان البعض من هؤلاء يفرّق بين "المسلمين" و "الشيعة" مما يتناقض مع التصريح بأن الشيعة مسلمون، وكما سنشير إليه في المقال الرابع عشر/الباب الرابع.

(٢) سورة الحجر الآية ٤٧.

واقرأ كتابي السيد محمد الآلوسي حفظه الله "لكيلا يتكرر الخطأ - صدام حسين بين إسلامية المواقف ومواقف الإسلاميين" و "التشيع والتسنن"، ففيهما تقرأ النَفَس الإسلامي الخالص المترفع عن الطائفية، بل والمجاهد لأجل إزالتها، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين، خصوصاً شيعة العراق وسنّته خير الجزاء.

المقال السادس

إحياء أمرهم (ع) والطائفية

- «أحيوا أمرنا، رحم الله من أحيا أمرنا»
- خطأ الإحجام عن طرح المعتقد

المقال السادس

إحياء أمرهم (ع) والطائفية

أمرنا الأئمة عليهم السلام بدعوة الناس الى منهجهم وطريقتهم، ودعوا الله تعالى أن ينشر رحمته على من يقوم بذلك، وذلك بقولهم: ((أحيوا أمرنا، رحم الله من أحيا أمرنا)). ولكن كيف يمكن إحياء أمرهم، أي دعوة الناس الى اتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام والذي عليه الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، بدون الدخول باديءَ ذي بدء في إثبات حق الأئمة (ع) في الولاية العامة على المسلمين، ثم تحليل ما جرى بعد وفاة الرسول (ص) من أمور تناقض ما تدعيه الشيعة (وتثبت صحته بوضوح من كتب السنّة أنفسهم) من تخطيط الرسول (ص) للأمة بناءً على أوامر الله تعالى؟

كيف يمكن تجنب التعرض للصحابة الذين منعوا أهل البيت (ع) من أن يتبوؤا مناصبهم حسبما أراد الله ورسوله (ص)، والذين ساهموا في ذلك، والذين قعدوا عن نصرتهم (ع) حينما ادعّوا ذلك لأنفسهم؟

وإذا كان بالإمكان عمل ذلك بأن يشرح الداعية حقيقة أهل البيت (ع) ووصية الرسول (ص) بهم وإليهم، ويلقي الضوء على شخصياتهم المقدسة من خلال حياتهم الشريفة، ثم لا يتعرض الى أسباب عدم صعودهم الى سدّة الحكم، فبماذا سيجيب من سيسأل متعجبًا من هذا التناقض العجيب بين أوامر الرسول (ص) وواقع الحال؟

وإذا تمسك الداعية بعدم الجواب ملتجئًا الى الآية الكريمة ١٤١ من سورة البقرة: ((تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون))، فبماذا سيجيب السائل الذي يدعوه الى مذهب أهل البيت (ع) عن الافتراءات التي في الكتب التي تطبعها الوهابية كل ساعة لتكرّه الناس هذا المذهب وتبعدهم عنه؟

لا بد وأن يأتي الظرف الذي لا بد من التعرض فيه الى هذه الإشكالات الناشئة مما

وقع بعد وفاة الرسول (ص). وهنا، سيتهم من يتعرض لها بالطائفية لأنه يتعرض للأشخاص الذين يقدسهم أهل السنّة، وتبدأ موجة جديدة من الاتهامات.

في البدء الهجوم على الشيعة بسبب عقائدهم المنحرفة، كما يفترون، وعندما يدافعون عن أنفسهم ضد هذا الهجوم يبدأ الهجوم عليهم بسبب طائفيتهم لأنهم دافعوا عن أنفسهم!!! .

((أحيوا أمرنا، رحم الله من أحيا أمرنا))

إن دعوة الناس الى أهل البيت (ع) ليست دعوة طائفية وذلك:

١- لأن الدعوة الى فكر وعقيدة ليست كذلك، إنما هي محاولة اقناع آخرين بوجهة النظر لنيل مكسب دنيوي أو أخروي أو الاثنين معًا.

وفي حالة التشيع بالذات فإن المكسب الدنيوي يكاد ينعدم لأن الدنيا لم تزل مدبرة على الشيعة منذ أن رحل رسول الله (ص) والى يوم الناس هذا. أما الأخروي فمضمون بدعاء الإمام ((رحم الله من أحيا أمرنا)). فهل يزهد عاقل في نيل الرحمة الإلهية لأجل شبهات يثيرها الطائفيون أو الجاهلون؟ وما قيمة كل هذه الأمور الدنيوية في قبالة هذه الرحمة التي قد ترفع صاحبها الى جنان الخلد؟ .

٢- الدعوة تكون طائفية إذا كانت لأجل الانضمام الى الطائفة بما هي طائفة وليست عقيدة وفكر. مثلاً إذا دعوت غير الشيعي لأن يؤمن ويلتزم بولاية علي وأولاده (ع) بغض النظر عن التزام المدعو بالصلاة مثلاً فهذه الدعوة طائفية، لأن ولاية علي (ع) يتميز بها الشيعة دون غيرهم، ولكن بعيداً عن الصلاة لا يبقى منها غير العلامة المميزة للطائفة، إذ تفرّغ من محتواها الحقيقي، فإن ولاية علي وأولاده (ع) لا تنفك عن الالتزام بالصلاة وسائر العبادات. فغير الملتزم ليس شيعيًا حقًا كما قالوا (ع): ((ما شيعتنا إلا من حلل الحلال وحرم الحرام)) فكيف بمن ضيّع الصلاة؟

فالطائفي الشيعي هنا يساوي الطائفي السنّي الذي يلتزم بأفضلية أبي بكر وعمر وعثمان على عليّ وينافح ويدافع عن عقيدته، في حين لا يلتزم بنفس المقدار بأعمدة الدين وأركانه وفروعه.

٣- ليست هذه الدعوة طائفية لأن الذين يحيا أمرهم هم أصحاب منهج أبعد ما يكون عن الطائفية، وأقرب ما يكون الى التقريب بين المسلمين. خذ مثلاً نهج علي (ع) مع الصحابة الذين منعوه من تسلم مقاليد الحكم بعد وفاة الرسول (ص)، وما زالوا يمنعونه منه وهو يقيم عليهم الحجة كي لا يضيع الحق من جانب، ويقف منهم موقف الناصح والأخ المخلص الذي لا يتأخر عن نصيحة أو يتلكأ عن مبادرة لإحقاق حق أو إزهاق باطل من جانب آخر. ولقد كان عليه السلام كذلك في مواقف كثيرة نذكر منها:

أ- يوم السقيفة حين بويع أبو بكر ورسول الله (ص) لما يزل مسجى بين أهله وبعض أصحابه. فما كان من علي (ع)، وبعد أن أقام الحجة على المسلمين، سواء مباشرة حينما طاف عليهم ليلاً يذكرهم ببيعته قبل أقل من ثلاثة أشهر في يوم الغدير، وبممانعته للبيعة في أول الأمر، أو بشكل غير مباشر وذلك عن طريق الزهراء (ع) في خطبتيها المشهورتين اللتين خاطبت بأولاهما أبا بكر خاصة ومن معه عامة (١).

وثانيتهما التي خاطبت بها الأنصار (١).

بعدها، وبعد وفاة الزهراء (ع) بايع علي (ع) أبا بكر بعد أن مضت مدة تكفي لأن توصل للمسلمين على مر الأجيال أن علياً (ع) كان يرى أنه صاحب الأمر بعد الرسول (ص) مباشرة. كذلك فقد كان يصعب على أمير المؤمنين (ع) أن يبايع أبا بكر في حياة الزهراء (ع) بعد أن جرى لها ما جرى وبعد أن قاطعت أبا بكر ولم ترض أن تكلمه الى غير ذلك من أحداث مؤلمة ليس ههنا مكان ذكرها. ولكن ما كان مهماً عند الإمام (ع) هو

---

(١) والتي اعترضت فيها على قرار الخليفة منعها من التصرف بإرث أبيها رسول الله (ص) استناداً الى حديث رواه الخليفة أبو بكر يقول: ((نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة))، في حين كانت ترى أنها ترث أباها (ص) كما ترث أي بنت أباها استناداً على نصوص القرآن الذي لم يخصص آيات المواريث بسائر الناس دون الرسل (ع) واستناداً الى كونها لم تسمع حديث الرسول (ص) الذي رواه أبو بكر، وأنه من المستحيل أن يتركها أبوها (ص) جاهلة بهذا الحكم الشرعي فيعرضها للمطالبة بإرث ليس من حقها كما زعموا.

ويبدو أن بعض حكام المسلمين كانوا يوافقون الزهراء (ع) في طلبها لأنهم أعادوا الميراث، ومنه قرية "فدك"، الى ذريتها، كما فعل عمر عبد العزيز الأموي والمهدي والمأمون العباسيان.

(٢) وهي تحثّهم على نصرتها في طلب حقوقها التي منعت منها لأن الرسول (ص) كان قد قال: ((المرء يحفظ في ولده)) وأوصى الناس بأهل بيته كثيراً كقوله: ((أذكركم الله في أهل بيتي)).

أن يؤازر أبا بكر في عمليات بسط وتثبيت السلطان الإسلامي على الجزيرة العربية بعد وفاة الرسول (ص) والبدء بعمليات الفتح الإسلامي خارج الجزيرة.

ب- يوم جاء أبو سفيان، عدو الله ورسوله (ص) يحث عليًا والعباس أن يتمردا على الخليفة المبايع وهو يعدهم النصرة بما يستطيع (وقد كان بإمكان مدّعي الإسلام هذا أن يجمع الكثرة الكاثرة من المنافقين). فما كان من علي (ع) وقد عرف مقصده أن رده وجبهه بدخيلة نفسه وأنه لا يريد سوى الوقيعة بين المسلمين وشق صفوفهم بعيد الهزة العظمى التي حصلت لهم بوفاة قائدهم رسول الله (ص). وكان علي (ع)، لو كان ذا دعوة طائفية، سيرضى بأبي سفيان ومن معه كي يعيد الأمر الى نصابه بغض النظر عما يحل في المسلمين، أو على الأقل في تحليل الاعتماد على المنافقين وضعيفي الإيمان.

ج- يوم نص أبو بكر على عمر فقال عمار بن ياسر لعمر: ((يا عمر: أمّرته عام أول وقد أمّرك اليوم)). وهذه لم تكن سوى زفرة من عمار، وإلا فإن عليًا (ع) كان قد أمر أصحابه بالصبر. وصبر هو وماشى عمرًا في خلافته التي امتدت عشر سنوات لم يبخل عليه بالنصيحة، بل وبإنقاذ الموقف في أحيان كثيرة لم يُعرف فيها الحكم الصحيح، فكان علي (ع) المرجع فيها، مما جعل الخليفة يقول في مناسبات عديدة قولته المشهورة: "لولا عليّ لهلك عُمر".

أكثر من ذلك، عندما أراد عمر أن يذهب بنفسه لفتح العراق وفارس أشار عليه علي (ع) بألا يذهب بل يبقى في المدينة. ولو كان غيّر علي (ع) لفرح بخلو الجو له في المدينة حيث يستطيع أن يتمرد، أو يأمل بالبيعة بعد وفاة عمر المحتملة إذا ما ذهب للحرب.

د- يوم الشورى التي أمر بها عمر قبيل وفاته، وجعل فيها الأمر لعبد الرحمن بن عوف إن كان أصحاب الشورى ثلاثة وثلاثة. فكان ذلك وبويع عثمان بن عفان لأنه وافق على شرط عبد الرحمن بأن يحكم بكتاب الله وسنّة رسوله (ص) وسيرة أبي بكر وعمر، في حين رفض الإمام علي (ع) أن يسير بغير الكتاب والسنة واجتهاد رأيه لأنه يعتقد أنه أعلم من أبي بكر وعمر ولأنه يعتقد بعدم حجية سيرة أبي بكر وعمر وعدم إلزامها له.

هنا أيضاً، لو كان ذا منهج فئوي ضيق وينظر الى مصلحته الذاتية ومصلحة الأمة الآنية دون مراعاة للقيم التي يعدّها خطأ والتي ستتأسس على موافقته على شروط لا يقرها ثم لا يفي بها، كان يمكنه أن يوافق على الشرط ثم يسير حسبما يريد بعد أن يُبايَع.

هـ- موقفه من عثمان يوم أن حاصره المسلمون يطلبون النّصَف من وُلاته، ومن ثم أرادوه أن يخلع نفسه من الخلافة. حيث كان (ع) نعم الناصح والسفير بينهم وبين عثمان حتى خاف سلام الله عليه من الإثم كما قال (ع). هذا مع أنه كان نفسه ينقم على عثمان الكثير من الأحداث، ومنها ما تعرض له أكابر شيعته كعمار وابن مسعود وأبي ذر.

و- موقف أبي محمد الحسن (ع)، الإمام الثاني للشيعة، الذي تنازل لمعاوية بن أبي سفيان عن الخلافة نصحاً للأمة وحقناً لدمائها بعد أن تأكد من أن الذين أخلصوا نياتهم لله في مقاتلة هذا الخارج عن الإمام الحق المبايع كانوا قلّة، فكان حقن دمائهم أهم عنده من ماء وجهه الذي دفعه ثمناً. بل لقد تعرض نفسي فداه لتجريح بعض المخلصين من الذين لم يفهموا ما فعل (إسوة برسول الله (ص) يوم الحديبية)، ومن ثم من المؤرخين والمستشرقين. بل أن بعض الشيعة لا تجدهم يضعونه بمنزلة أخيه الحسين (ع) على الرغم من أنه (ع) قد لاقى بصلحه ما لم يلاقيه الحسين (ع) بقتله، كيف وقد شفى الحسين (ع) صدره من المنافقين وقتلهم قتلاً ذريعاً قبيل أن ينهكه العطش والتعب روحي فداه، في حين كان على الحسن (ع) أن يكظم غيظه ويتجرع الغصص وهو يرى أن الدولة الإسلامية التي أقامها جده رسول الله (ص) صارت ملكاً لبني أمية أشد الناس عداوة لرسول الله (ص)، وأن الانحراف قد بدأ يستشري بما لا يرجى صلاحه.

أقول، وكما قال السيد شرف الدين (رض) أن محنة الحسن (ع) كانت أشد من محنة الحسين (ع)، حيث قال (في تقديمه لكتاب "صلح الحسن (ع)" للشيخ راضي آل ياسين رحمه الله): فلما حان الوقت كانت شهادة كربلاء حسنية قبل أن تكن حسينية. وكان يوم ساباط [1] أعرق بمعاني التضحية من يوم الطفّ [2] لدى أولي الألباب ممن

---

(١) ساباط المدائن مركز قيادة الإمام الحسن (ع) بعد بيعته خليفة على المسلمين خلفاً لأبيه بعد استشهاده (ع)، في مواجهة جيش الشام بقيادة معاوية بن أبي سفيان.

(٢) الطّفّ، اسم موقعة كربلاء حيث استشهد الحسين (ع) وأصحابه في العاشر من محرم سنة ٦١هـ.

تعمق. لأن الحسن عليه السلام أعطي من البطولة دور الصابر على احتمال المكاره في صورة مستكين قاعد... وكانت شهادة الطفّ شهادة حسنية أولاً، وحسينية ثانيًا، لأن الحسن أنضج نتائجها ومهد أسبابها.. الى آخر كلامه أعلى الله مقامه.

ز- دعاء الإمام السجاد (ع) لنفس الجيش الذي ذبح أباه وإخوته وأبناء عمومته وفعل بأهله الأفاعيل، دعاؤه لهم كي ينصرهم الله تعالى على المشركين في الفتوح الإسلامية وهو الدعاء المعروف بدعاء أهل الثغور [1]. ورب قارئ يظن أن هذا ليس شيئًا، ولكن الحقيقة هي أن مثل هذا المصاب لا يمكن إلا وأن يكون ناقمًا على الدولة وجيشها بحيث لا يمكن أن ينطق بكلمة نصرة لهم. هذا مع أن كلامه قد لا يعني شيئًا في حين أن دعاء الإمام مستجاب لأنه من تلك البيوت التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه.

ح- حلّ الإمام الباقر للإشكال الاقتصادي الذي وقعت فيه دولة بني أمية حيث تعرضت للابتزاز من قبل دولة الروم كون الأخيرة هي التي تقوم بسكّ النقود المعدنية. فكان أن حلّ المشكل بوضعه الخطة المناسبة لذلك، من غير أن توقفه أفاعيل بني أمية بأهله في الأمس القريب واضطهادهم له، ومقدمًا مصلحة الأمة على حقوقه المغتصبة.

٤- هذه الدعوة ليست طائفية إذا ما كانت في إطار منهاج متكامل لضرب الفجوة الطائفية. فرأيي هو أن معالجتها بتناسي أساسيات الخلافات محاولة فاشلة عقلاً ومشاهدة. أما عقلاً: فليس أفضل من بحث المشكلة في الهواء الطلق لاتخاذ موقف نهائي بشأنها وتحديد القواسم المشتركة للانطلاق منها في العمل المشترك، وتحديد الخلافات التي لا يمكن الالتقاء بشأنها للاتفاق على طرق التعامل معها بما يخدم الأمة. أما تناسي المشكلة وكأنها غير موجودة فليس أكثر من تأجيل الصراع حولها والذي لا يحتاج لتأجيجه الى أكثر من كتاب لإحسان إلهي ظهير (وهو من أفضل الأمثلة على أسماء الأضداد) أو خطبة لعبد المنعم النمر وأشباههما من طائفيي البترودولار.

---

(١) يقول الإمام (ع) في هذا الدعاء: ((اللّهم صلّ على محمّد وآله، وحَصِّنْ ثُغورَ المسلمين بعزّتك وأيِّدْ حُماتها بقوّتك وأسْبِغْ عطاياهم من جِدَتك. اللّهم صلّ على محمّد وآله، وكَثِّرْ عدّتهم واشْحَذْ أسلحتهم واحْرُسْ حَوزَتهم وامْنَعْ حَومَتَهم وألِّفْ جَمْعَهم ودَبِّرْ أمْرَهم وواتِرْ بين مِيَرِهم وتَوَحَّدْ بكفاية مُؤَنِهم، واعْضُدْهم بالنّصر وأعِنْهم بالصّبر والْطُفْ لهم في المَكْر....)) الى آخر دعائه عليه السلام، والذي يلقي ضوءًا على نظرة الشيعي الى أخيه السنّي والتي لا يخرجه فيها من الإسلام، بعكس نظرة بعض السنّيين الى الشيعة (أنظر (٥ – و) فيما يأتي.

وأما مشاهدة: فقد ثبت فشل هذا المنهج لأن النتائج كانت مؤلمة جداً، فقد كانت تغطية أخبار المعارضة العراقية في الصحف العربية والإسلامية لا تكاد تذكر وما ذلك إلا لكون هذه المعارضة مؤلفة في غالبيتها من الشيعة ولأن من تعارضه (صدام) يقف بوجه إيران. ومن ثم ذهبت الحركات الإسلامية غير الشيعية تصفق لصدام وهو يذبح الشيعة.

ثم كان الموقف غير الثوري للعراقيين السنّة العرب أبان الثورة الشعبية ضد صدام في شعبان ١٤١١هـ / آذار ١٩٩١م بسبب خوفهم من استلام الشيعة للحكم فكان صدام عند بعضهم أهون الشرّين. وما ذلك إلا لكون معتقدات الشيعة عند هؤلاء هي من السوء بحيث تكون أسوأ من معتقدات البعث وكفريات صدام.

وأكبر دليل على أن المعتقد هو أحد الأسباب الرئيسة في هذا الوضع هو نجاح الأحزاب العلمانية العراقية في الجلوس والتنسيق مع الأحزاب الشيعية، وفشل الأحزاب الدينية السنّية العراقية في ذلك، على الرغم من حاجتهم له بسبب ضعفهم وقلة عددهم، وهذا يعني أن مآخذهم على التشيع هي السبب وراء ذلك. (راجع الباب الرابع.)

ولقد كنت أؤمن بهذا المنهج في أيام كان الأخوة يعتبرونه منهجاً خطأ لأنه يثير الحساسيات. إلا أنهم وبعد أن تعرض الشيعة لما لا يوصف ولما قلّ نظيره في التاريخ، أصبحوا يؤمنون به شيئاً فشيئاً كما هو الظاهر مما يقال ويكتب هذه الأيام.

٥- هذه الدعوة ليست طائفية وذلك لأنها من قبل أناس أثبتوا على مرور الأزمان أنهم أبعد ما يكونون عن الطائفية، أو أن طائفية البعض منهم أقل بكثير من طائفية غيرهم من المسلمين. ولئن كان الماضي بحاجة الى دليل فإن الحاضر المعاش يثبت بما لا يقبل الشك ما أقول. ولنضرب أمثلة على ذلك:

أ- تحتوي الدراسات الشيعية على طروحات ومقارنات وإشارات الى الفقه السنّيّ والفكر السنّي والآراء السنّيّة، في حين تخلو الدراسات السنّيّة خلوّاً تامّاً من أية إشارة الى الفكر أو الفقه الشيعي. وهذا يعم المجلات والصحف والكتب الدينية والإطروحات الجامعية وغيرها.

ب- تحتوي المكتبات الشيعية على كتب السنّة في حين لا تحتوي مكتبات السنّة على

كتب الشيعة. وهذا يعمّ المكتبات الخاصة والعامة، وفي جميع بلاد المسلمين، ويعمّ جميع المواضيع من حديث وفقه وتاريخ وأدب وغيرها.

ج- تبيع محلات بيع الكتب الشيعية كتبًا دينية وأشرطة كاسيت لوعاظ من السنّة في حين لا تبيع محلات الكتب السنّيّة الكتب الدينية الشيعية. وهذا يعمّ جميع المواضيع الدينية، وجميع بلاد المسلمين. أكثر من ذلك، يتوقف أصحاب المكتبات الطائفيون عن التعامل مع الموزعين الذين يوزعون كتبًا دينية شيعية، فلا يشترون منهم حتى الكتب الأخرى عقابًا لهم على نشر "الانحراف" الشيعي!!

ويصل الأمر الى حدّ إحجام هؤلاء عن توزيع المصاحف الكريمة إن كانت مطبوعة في إيران في حين توزع المصاحف المطبوعة في أي مكان دون مراجعة!

د- تضم رفوف مكتبات الجوامع والمساجد والحسينيات والجمعيات الإسلامية الشيعية الكتب الدينية السنّيّة في حين لا تضم مكتبات الجوامع والمساجد والجمعيات الإسلامية السنّيّة كتب الشيعة.

هـ- تمد الجمعيات والجماعات الدينية الشيعية يدها بإخلاص دائمًا للجماعات والجمعيات الدينية السنّيّة من أجل التعاون في شتى المجالات، في حين يحجم الآخرون عن فعل المثل، بل يعاملون الشيعة وكأنهم غير موجودين.

و- ينظر الشيعة الى السنّيين على أنهم إخوان لهم يجهلون الحقيقة، وأن ذمتهم مبرأة باتباعهم مذاهبهم، وهم لذلك يطلقون عليهم لفظة "إخواننا" أو "الإخوة" كما سمعته بأذني مرارًا من جلسات لا يحضرها غير شيعة. هذا على الرغم من أن الشيعة يعرفون أن الكثير من "إخوانهم" السنّيّن لا يبادلونهم نفس المشاعر، بل يعتبرونهم منحرفين عن الدين باختيارهم ولذا فهم من الخاسرين، كما ويعرفون الأضغان والأحقاد التي في قلوب البعض، والرمي بالأعجمية كما في حال شيعة العراق والخليج [(١)] ولكن يحملوها على الجهل والتجهيل أيضًا.

خطأ الإحجام عن طرح المعتقد

إن الموقف الانسحابي للشيعة والخوف من مواجهة الآخرين بمشكلتهم القائمة على

(١) وإن كان المقصود بالرمي بالأعجمية هو الطرد من حق القرار السياسي العراقي إلا أنه صار يحمل صفة الشتم فأضحت الأعجمية بحد ذاتها سبّة.

أساس طائفي بسبب الاضطهاد الطائفي من الحكام وتفرج باقي المسلمين على ذلك لم ينفع بشئ مطلقًا، ويجب طيّ صفحته وفتح صفحة طرح المعتقد كي تزول أو تخف الأحقاد التي يفيد بقاؤها الظالمين.

والمفارقة هنا هي أن الشيعة يخافون من طرح قضية المعتقد في حين أن غيرهم لا يخاف ذلك، مع أن الشيعة مأمورون بما عندهم من نصوص، والتي تجد مثيلاتها أو ما يصدقها عند غيرهم (أعني الكتب الحديثية والتاريخية)، مأمورون باتباع أشخاص معينين، لا يمكن الحياد عنهم مطلقًا، أما غيرهم فلا يوجد نص على أحد بل أن كل من تربع على سدة الحكم وبأي وسيلة يجب عدم الخروج عنه (اللّهم إلا إذا جاء بكفر بواح أي صريح). ما أعنيه هنا هو أن السنّي ما كان ليجد غضاضة لو أن المسلمين كانوا قد استخلفوا علي بن أبي طالب (ع) بعد الرسول (ص) مباشرة، ومن ثم استخلفوا أولاده بدءًا بالحسن (ع)، في حين أن الشيعي يرفض بيعة أبي بكر وعمر وعثمان وبني أمية وبني العباس وغيرهم لأنهم غير منصوص عليهم من قبل الرسول (ص). وهذا يعني أن القضية تسمح بالتغاضي عنها عند السنّي ولكنها قضية حساسة جدًا عند الشيعي.

ولكن الحاصل هو أن المطلوب من الشيعي أن يداري أخاه السنّي، لا العكس، هذا إن رضي أخوه بأن يعدّه من المسلمين!!

وبالطبع فإن الموضوع هو كما وصفنا في العراق ودول الخليج فحسب، حيث يعامل الشيعي بحذر وتقف منه الدولة والجمعيات والأحزاب الإسلامية السنّية وبعض المسلمين موقف الريبة والشك. في المقابل، يحاول الشيعي جهده أن يثبت حسن إسلامه ووطنيته ولكن دون جدوى. أما في البلدان الأخرى فإن الشيعة أما هم الأغلبية الحاكمة كما في إيران فلا توجد عندهم هذه العقد مطلقًا، وأما هم في دولة ضعيفة يقوم نسيجها الاجتماعي على الطائفية كلبنان، أو في مجتمع يعتد الشيعة فيه بأنفسهم بشكل كبير بحيث لا يهمهم رأي الآخرين كما في مجتمعات الهند والباكستان وبنغلاديش وإفريقيا، أو في مجتمعات يكون فيها الشيعة أقلية لا قيمة لها ولا خوف منها كما في المغرب العربي ومصر [1]، أو في مجتمعات الحرية الشخصية كما في أوروبا وأمريكا التي لا يشكو فيها الشيعي أسوة بغيره من عقدة إقناع الآخرين بصحة معتقده وممارساته.

(١) ولو يبدو أن الحملة ضد الشيعة داخل مصر قد بدأت وذلك بمقالات أو كلمات هنا وهناك لمسؤولين أو صحفيين أو باحثين.

وبالجملة، فإن على الشيعي أن يعي أن الدعوة الى أهل البيت (ع) هي من أفضل الطرق، إن لم تكن أفضلها، لحل الإشكالات الطائفية، وعلى المدى البعيد، لأن تعريف التشيع كفيل بإزالة غيوم الضغينة والحقد والشك المؤسسة على التجهيل. (١)

أخيراً، أنتهز فرصة الكلام مع القراء من على هذه الصفحات لأدعوهم الى التعرف على مذهب أهل البيت (ع) من خلال الكتب التي ألفها علماء وباحثون شيعة في عقائدهم وكذلك في الرد على الهجمة الشرسة المتواصلة ضد الشيعة والتي عمادها الافتراءات والأكاذيب والشبهات. وإنها لمسؤولية كبيرة أمام الله والنفس والناس أن يحجم أي إنسان عن البحث المستمر عن الحق وذلك بالنظر فيما يقوله الطرف الآخر، فإن كان حقًا اتبعه، وإلا فليعذر هذا الطرف الآخر إذا ما تحقق له أن له أدلته وحججه، فلا يردد بعدها كالببغاء ما يقوله أعداء الأمة الخارجيون والداخليون من افتراءات هدفها تمزيق شمل الأمة بإثارة بعضها على بعض. (٢)

---

(١) قد يعتقد البعض بأن جهل أهل السنّة بعقائد الشيعة يقتصر على العوام دون العلماء والمختصين، إلا أن الحقيقة المؤسفة هي أن غالبية علماء السنّة لا يعرفون عن الشيعة والتشيّع إلا النزر اليسير، وهو مشوّه ومنفّر. ويستطيع القارئ للكتب التي تذكر الشيعة وعقائدهم، على قلّتها بل ندرتها، أن يلمس هذا الواقع المؤسف.

ولقد عجبت غاية العجب عندما سمعت شريط تسجيل لأحد العلماء السنّيين وهو يجيب على أسئلة الحاضرين لندوة عقدت في جامع "ريجنت" المركزي في وسط لندن العاصمة البريطانية، حيث سئل عن أئمة الشيعة فعدّ أولاً علي بن أبي طالب ثم قال بأن الشيعة تؤمن بإثني عشر إماماً بعده، فيكون المجموع ثلاثة عشر إماماً تؤمن بهم الشيعة! وهذا الشيخ من العلماء المجاهدين حقًا، والذين قد فهموا المؤامرات على الأمة الإسلامية فهماً يشبه فهم الشيعة لها، كما هو معروف بعدم مجاهرته العداء للشيعة، فلم يكن قوله من قبيل التشويه أو التشويش. فكيف الحال مع غيره يا ترى؟

(٢) يمكن للقارئ الذي يجد صعوبة في الحصول على كتب تعرّف بالشيعة وعقائدهم وتاريخهم وجهادهم كتبها مؤلفون شيعة، أن يُعلِم المؤلف أو الناشر بذلك، عسى أن يستطيعا توفير بعض ما ينفع.



المقال السابع

صرخة المظلوم والطائفية

- كيف يمكن كتمان صرخة المظلوم؟
- تهمة الطائفية تحاصر المظلوم!!
- الدكتاتورية لوحدها ليست هي المشكلة
- الإحجام عن التصريح بالمظلومية
- المجاملة لم تنفع ولم تقابل بالتفهم المطلوب

المقال السابع

صرخة المظلوم والطائفية

كيف يمكن كتمان صرخة المظلوم؟

من المسلم به عقلاً أن المظلوم له الحق في أن يصرخ بظلامته كي ينتصر له إخوته في الإنسانية أو الدين أو الوطن أو القومية أو الرحم أو الجيرة أو غير ذلك. ومن المسلم به أيضًا أن صرخة المظلوم تعلو كلما كان الظلم الواقع عليه أشد. ولا يتوقع أن يلام المظلوم على صرخته وإنما يوجه اللوم لمن ظلمه، واللوم هذا هو أضعف الإيمان.

إلا أن الطلب من المظلوم أن يسكت عن ظلامته، لفترة زمنية قد يكون طلبًا وجيهًا إذا كان وراءه فائدة له أو للمجتمع ككل. وسيكون في وسع المظلوم أن يلعق جراحه ويصبر، ومن ثم قد يحاول أن ينسى أو يتناسى ما حل به بمرور الزمن، هذا إن لم تستمر الظلامة. كما سيكون في وسعه أن يسكت مدة أطول إن وجد من إخوانه الذين يستصرخهم استجابة حقيقية لصرخته وعملاً موجهًا لرفع الحيف عنه أو تعويضه عما حل به.

ولكن إن استمر الظلم، وأصبحت تتصاعد تفاصيله شدة وعنفًا وإيغالاً في الأذى يومًا بعد آخر، ولم يجد من إخوانه الذين يستصرخهم أو المجتمع ككل عونًا له على رد ظلامته أو الوقوف بجانبه ضد الظالم، هل يستطيع أن يستمر بالصمت والسكوت على واقعه المرّ؟

هل يستطيع أن يكتم صرخته انتظارًا لتحرك إنسانية إخوانه الذين انتظر عونهم أمدًا بعيدًا ولم يتلق منه شيئًا؟

بل هل يستطيع أن يكتم صرخته وقد أصبح إخوانه الذين يأمل منهم خيرًا ما بين معين للظالم على ظلمه وساكت عن الظلم خوفًا أو لا مبالاة؟

ولو كان حبس المظلوم لصرخته فائدة للمجتمع بحيث يصبح التنازل عن حقه في التعويض وقصاص الظالم المعتدي أمراً محبذاً وجالباً للشكر والتقدير من المجتمع، فهل سيبقى كذلك إذا ما أصبح تكريساً لواقع الظلم الشاذ في المجتمع فأعاد المجتمع الى الوراء عقوداً من الزمن، وصار الظلم يمارس وكأنه حق مكتسب للظالم وأمر مقبول في المجتمع، ومن ثوابته المتعارف عليها؟

هل يصبح السكوت غير المشاركة في تكريس هذا الظلم؟

وأي عاقل يرضى بهذه النتيجة غير المقبولة وإن نظر لها من أي زاوية شاء؟

عندما يذهب المريض الى طبيب الأسنان مثلاً، قد يكون مقبولاً أن يتوقع منه أن يصبر على ألم العلاج لدقائق. ولكن هل يتوقع منه أن يصبر لأيام، وحتى لو كان الألم لا يطاق؟

ولو استطاع الرجل البالغ الذي يتمتع بمستوى تحمل للألم عال أن يحتمل الألم طويلاً هل تستطيع المرأة ذلك؟

وإن استطاعت المرأة ذلك، وطلب منها الطبيب أن تصبر، هل يتوقع من الطفل الصغير أن يحتمل طويلاً؟

وهكذا في الظلم الواقع على الشعب العراقي من شماله الى جنوبه والذي تعدى الحدود المعروفة للظلم خصوصاً مع الطائفة الشيعية والقومية الكردية.

فهل يطلب أحد ممن يذوق أخوه أو ابنه أو أبوه (والمشاعر بين هؤلاء قد تتجاوز الحدود المعروفة بسبب صلة الرحم) صنوف العذاب في سجون النظام الصدامي أن يسكت على ذلك؟

ولو استطاع هؤلاء أن يتجرعوا الغصص صامتين فهل نطلب منهم أن يحتملوا هتك أعراضهم، أو تعذيب أطفالهم أمام أعينهم؟

فإذا كان الصراخ من داخل زنزانة التعذيب مقبولاً كونه صراخاً من الألم، فهل يجب إسكات المظلوم بعد خروجه من السجون وكأن شيئاً لم يكن؟

وهل يرضى الله تعالى أو رسوله أو المؤمنون أو الناس جميعاً أن يسكت من هم

خارج السجون عن نصرة إخوانهم في داخلها وذلك بفضح الظلمة والضغط عليهم لأجل تخليص إخوانهم المظلومين أولاً، وإنزال القصاص بمن ظلمهم وتعويضهم عما لحق بهم ثانيًا، ولتصحيح الأوضاع الشاذة في المجتمع ثالثًا؟

ولكن كيف يمكن تخليص المظلومين إن لم نُشِر الى سبب مظلوميتهم؟

وكيف يمكن إنزال القصاص بالظالم وتعويض المظلوم إذا ما أثبتنا أن السبب الذي أدى الى إنزال الظلم هو هذا السبب أو ذاك، وأنه سبب مرفوض وإلا لم يكن ما عمله الظالم ظلمًا؟

وكيف يمكن تصحيح الأوضاع الشاذة في المجتمع إذا لم نضع أيدينا على الجرح ونشخص الأسباب والدوافع والجذور وكل ما يتعلق بالظلم الذي وقع كي نشرع بمحاولة منع حصوله ثانية؟

إن إنزال عقوبة السجن بمن يسرق أموال الناس المحترمة عدل، بينما إنزال هذه العقوبة بمن عمل ضد الظالمين لتحقيق العدالة في المجتمع ظلم...

وإن إنزال عقوبة الموت بمن قتل نفسًا بغير حق عدل، بينما هو ظلم إن كان من الحاكم الظالم ضد من ثار بوجهه لتحقيق العدل وإيقافه عند حده...

والتمييز بين المواطن المخلص والمواطن الخائن وذلك بمصادرة الأموال أو إنزال عقوبة السجن أو النفي والإبعاد أو غير ذلك أمر مشروع ومقبول لتحقيق العدل على المستوى الشخصي للمخلص والخائن، وكذلك لحماية المجتمع من الخونة وتشجيع الإخلاص، أما التمييز بين المواطنين على أساس الانتماء الطائفي أو الديني أو القومي أمر مرفوض وظلم واضح لأنه تمييز دون أساس منطقي إنسانيًا سواء بمنطق الشرع الإلهي أو مفاهيم المواطنة أو الإنسانية...

فإذا كان تهجير مئات الألوف من العراقيين سواء كانت أصولهم إيرانية حقًا أو إدعاء بسبب كونهم خونة للوطن حقًا وقاموا كلهم بأعمال خيانية للوطن لم نعتبر ذلك ظلمًا، هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار وجوب أن يكون التهجير بالشكل اللائق وبدون أذى للمرضى والأطفال والمسنين، وبعد أن يتم التأكد من خيانتهم عن طريق المحاكم

وبالوثائق الدامغة (١)... أما إن كان تهجيرهم لأنهم شيعة فهذا ظلم لأننا اتفقنا، ومعنا الظالم نفسه (حيث لم يعترف بأن تهجير هؤلاء كان بسبب طائفي) بأن الطائفية ليست أساساً مقبولاً للحكم بالخيانة أو الإخلاص للوطن...

وكيف نستطيع إعادتهم الى أرضهم دون إثبات أنهم ليسوا خونة للعراق والذي لن يكون إلا بإثبات أن تهجيرهم كان بسبب طائفي؟

وبعد إعادتهم وتعويضهم عما لحق بهم، (وإن كان من المستحيل تعويض كل شيء، فهناك فقدان الأعزاء وآلام الهجرة والمآسي التي حصلت في الطريق والمعاناة والأمراض النفسية والخوف من تكرار التجربة بعد ذلك وتفاصيل أخرى يعرفها القارئ أو يستطيع تقديرها) كيف نستطيع منع حدوث مثل ذلك في المستقبل إذا لم نعلن أن الأسباب التي أدت الى تهجير هؤلاء العراقيين هي أسباب طائفية، وأن هذه هي أسباب مرفوضة، ونضع العلاج المناسب لكي نحول دون تكرار حدوث مثل هذا الظلم مستقبلاً، ليس فقط ضد هذه الطائفة وإنما ضد جميع العراقيين دون استثناء؟

تهمة الطائفية تحاصر المظلوم!!

إنه لمن البديهي أنه لا يمكن حل أي مشكل قبل الشروع في بحث أسبابه، وبديهي أنه لا يمكن الشروع في بحث أسبابه قبل الاتفاق على وجود هذا المشكل، ولن يتم اتفاق دون التنبيه على وجود المشكل، والذي يأتي من الذي يقف على الجانب المتلقي لسلبيات المشكل، أو صرخة المظلوم في هذه الحالة.

إلا أن حل مشكلة الظلم الذي يتعرض له الشيعة يلاقي عقبات في جميع مراحله، وواضح أن حل الإشكال في مراحله الأخيرة، أي تطبيق الحل الذي يتفق عليه الأطراف وذلك بالترتيب العادل للوضع السياسي في العراق وما يستتبع ذلك من ترتيبات إدارية واجتماعية، تعترضه عقبات عديدة دولية وإقليمية ومحلية، كما وأن جلوس العراقيين، بشكل أو بآخر: أحزاب، جمعيات، شخصيات الخ لبحث الموضوع تعترضه ذات العقبات، إلا أن مجرد التنبيه على المشكل من قبل الشيعة المظلومين يجابه بعقبة اتهام لعله يجب أن يكون الأخير في قائمة الاتهامات المحتملة وهو: الاتهام بالطائفية!!

(١) هذا لأجل النقاش وإلا فكيف يمكن تهجير أي إنسان من أرض عاش عليها عشرات السنين أو ولد فيها هو أو أبوه وأجداده أيضاً.

فعندما تخاطب أحدهم عن القمع الطائفي الذي يقوم به صدّام ضد الشيعة يأتيك الجواب سريعًا: ((ولكن صدامًا لا يمثل السنّة، ولا يقتل الشيعة على أساس طائفي!))، ويردف قائلاً: ((إن هذا المنهج طائفي ولا يفيد العراق)).

وهكذا يصبح من يمارس أبشع أنواع القمع والتمييز الطائفي بريئًا من تهمة الطائفية، في حين يصير الشيعي الذي يصرخ متظلمًا مما يحل به طائفيًا!!

نعم، ليس صدام ممثلاً لسنة العراق، فهذا الوغد لا يمثل إلا أخس أنواع البشر أو الوحوش الكاسرة، ولكنه يعاني أسوة بسنّة العراق من العقد الطائفية ذاتها، وأُوصِلَ الى الحكم تحت نفس الصيغة الطائفية للحكم في العراق. كما أن الظروف التي أحاطت به بتصاعد نشاط الحركة الإسلامية العراقية والذي ازداد بشكل واضح بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران مما شكل تهديدًا لعرشه أدت الى أن يتخذ هذه الإجراءات القمعية ضد الشيعة. هذا، إذا لم نوافق على نظرية أن وصول صدام ونظامه للسلطة أصلاً كان لأجل تحقيق المصالح الاستعمارية والتي لا تتم إلا بضرب الحركة الوطنية وفي مقدمتها الحركة الإسلامية. ونحن لا نعتقد أن هذه نظرية فحسب بل حقيقة واضحة دلت عليها وقائع السنين السوداء من حكم صدام وخصوصًا الثمانينات بل وأوائل التسعينات عندما وصلت المعارك "الكلامية" أوجها بين صدام والغرب. (١)

إن السنّة هم المعنيون بصرخة الشيعي المضطهد حيث أنهم الذين يقفون في الجانب الآمن (نسبيًا) في المجتمع والدولة العراقية، وحيث أن أبناءهم يسيطرون على الحكم في

---

(١) يعجبني هنا التعليق الساخر للسيد محمد جلال كشك الباحث السياسي المصري على دهشة محمد حسنين هيكل أحد الأعمدة الإعلامية الأمريكية في المنطقة، من جنوح بعض طلاب المخابرات المركزية الأمريكية من الذين تلقوا التدريبات المخابراتية (بعد الثورة المصرية ويعلمها!) الى الاتجاه السياسي اليساري، فعلق كشك بأنه دهش من كلام هيكل إذ هل يتوقع هيكل أن يقوم هؤلاء بالدعاية لليمين الرأسمالي الأمريكي، "وهل هذه أصول الشغل؟" على حد تعبيره. (راجع كتاب "ثورة يوليو" لمحمد جلال كشك.)

جدير بالذكر أن أحد الثلاثة الأوائل الذين تلقوا تدريباتهم المخابراتية على يد المخابرات المركزية الأمريكية هو عبد المجيد فريد "القومي العربي الاشتراكي" المعروف، الذي أصبح مقيمًا في عراق صدام، يدير يومًا محاكمة أنور السادات الغيابية بعد ذهاب الأخير الى القدس المحتلة ومصالحة اليهود، ويومًا مؤتمرات لنصرة نظام صدام في حربه ضد إيران الإسلامية... والطيور على أشكالها تقع.

العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١م. كذلك لأن الشيعي العراقي لا يحتاج لسماع صوت صراخ الشيعي المضطهد فهو يعرف تماماً ما جرى على الطائفة التي ينتمي إليها.

أما الشيعة فقد أدخل في روعهم، أحزاباً وشخصيات وأشخاصاً أن صرختهم بالمظلومية الطائفية هي دعوة طائفية، أو جرى زرع الخوف من هذه التهمة في نفوسهم الى الحد الذي لم يعد يستطيع الباحث أن يشير الى هذا الموضوع خوفاً من التهمة الطائفية.

إن الموقف الانسحابي المحكوم بالخوف من تهمة الطائفية للشيعة هنا لن ينفع بشيء، بل على العكس، ساهم في تعقيد حل المشكلة وذلك بأن كرس وجودها بحيث عادت وكأنها أمر طبيعي جداً للشيعي وكذا للسنّي. فالشيعي أصبح لا يرى أن سجن أخيه لمدة ستة أشهر مثلاً، لمجرد أنه شيعي مشكوك في ولائه، أمر غريب يستوجب الثورة، وأصبح لا يرى أن هناك ما يستوجب الصراخ إذا ما منعت كتب الشيعة أو حتى أدعية الزيارة التي يقرأونها عندما يزورون أئمتهم، فإنه يستطيع أن يقرأ الزيارة في البيت أو بصمت إن كان يحفظها، ولا يرى ما يستوجب الاعتراض إذا ما هدمت حسينية أو عطل مسجد أو تمت ملاحقة المصلين لأنه يستطيع أن يصلي في البيت.

أما السنّيّ فلكونه معبأ بالعقد الطائفية ضد الشيعة والتي أشرنا إليها، وبسبب هذا الصمت الشيعي عن الحقيقة أصبح لا يرى أن هناك ما يستدعي الصراخ من شيعي قُتِل أخوه، أو شيعية ترملت وتيتم أبناؤها، أو شيعي هتك عرضه. وعلى كل حال، إن كان الشيعي نفسه لا يصرح بأن المشكلة طائفية فلماذا الطلب من السنّي اعتبارها هكذا.

نعم أن الدكتاتورية في العراق تعم بظلمها الجميع، ولكن هناك ما يثبت بلا أي مجال للشك بأن الظلم لا يقع على الجميع بصورة متساوية. كما أن الدكتاتورية لن تتحول الى ديمقراطية لمجرد هذا السبب الطائفي: أي تطويع العراقيين بتطويع أغلبيتهم المحكومة والتي يقف بينها وبين أقليتهم الحاكمة جدار عال وعميق من العقد الطائفية والشكوك والمواقف المتناقضة.

الدكتاتورية لوحدها ليست المشكلة

ولمن يقول أن المشكلة هي في الدكتاتورية أقول بأنها لم تكن هدفًا للمستعمر البريطاني ولا للسيد الأمريكي وإنما كانت وسيلة للتحكم بالعراق. وطالما كانت الصيغة الطائفية تضمن الدكتاتورية لأنها تعني تسلط الأقلية على الأغلبية، فإنها إذًا الصيغة المثلى للوصول الى التحكم بالعراق ومقدراته وخيراته.

واليوم، ما إن وضعت إصبعك على الجرح الطائفي إلا وردّك العديد من العراقيين بأن المشكلة هي الدكتاتورية الصدامية، فإذا زالت زالت معها جميع الأمراض والمشاكل؛ هذا بالطبع بعد أن يتهموك بالطائفية.

إلا أن الواقع يكذّب ما يذهب إليه هؤلاء، لأنه لو كانت الدكتاتورية الصدامية هي لوحدها المشكلة لماذا إذًا تمت معاملة الشيعة الذين انتفضوا في آذار ١٩٩١م معاملة لم تُمارَس ضد الأكراد الذين انتفضوا في ذات الوقت؟

لماذا تم تدمير مساجد الشيعة وحسينياتهم ومكتباتهم، بل ومقابرهم، وتم حرق آثارهم العلمية، ثم هوجموا كطائفة، وهوجمت عقائدهم حتى كُفّروا، وهوجمت أخلاقهم ونفسياتهم وكل ما يتعلق بهم من على صفحات الجرائد، في حين أن من شارك في الانتفاضة لم يكن إلا بعض الشيعة، وفي حين أن الأكراد لم يتعرضوا لهجوم كفئة أو قومية أو طائفة، إذ لم تدمّر أو تُحرَق مساجدهم، ولم يهاجموا من على صفحات الجرائد، ولم تذهب دبابات النظام لقمعهم ومكتوب عليها: "لا أكراد بعد اليوم" مثلاً مثلما حصل مع الشيعة حيث كتبت عبارة : "لا شيعة بعد اليوم" على بعض الدبابات التي هاجمت بعض المدن الشيعية الثائرة؟

(راجع المقال الحادي عشر في الباب الثالث وحديثنا عن الفرق بين الدكتاتور الشيعي المتخيّل والدكتاتور السنّي الموجود.)

الإحجام عن التصريح بالمظلومية

ولا بد من القول بأن الشيعة (في خارج العراق بالطبع) صاروا أكثر تصريحًا بمظلوميتهم من ذي قبل وذلك أولاً: لأن الظلم الدكتاتوري للشيعة في العراق وصل الى

حدود تفوق التصور، وثانيًا لأن الشيعة في العراق تيقنوا أنهم ما حصدوا من موقفهم غير الطائفي على طول العقود السبعة من عمر العراق، ورغم كل المآسي والمصائب التي حلت بهم، غير خذلان إخوتهم السنّيين لهم في انتفاضتهم المجيدة في آذار ١٩٩١م والتي كانت ستؤدي لو ثار السنّة العرب مع الشيعة، الى سقوط النظام ولو فعل ما فعل هو وشوارتزكوف. نعم، لو ثار السنّة العرب مع الشيعة لما أثر ذهاب وفد التقبيل والعناق الكردي الى بغداد وتوقف الانتفاضة في شمال الوطن كي تسحق الانتفاضة الشيعية في الوسط والجنوب، لما أثر على سير الأحداث باتجاه انتصار الشعب العراقي كله ضد الطاغية المجرم.

ولكن لا يزال الشيعي يجد صعوبة في وضع النقاط على الحروف مع أنه يعرف عددها ومواقعها وذلك بسبب العقد التي تتحكم فيه، وبسبب استمرار المؤامرة الغربية الإقليمية التي يعد تخدير المعارضة العراقية، وفي مقدمتها شيعة العراق، إحدى ركائزها الأساسية (١). فمع كل تصريح "إيجابي" للرئيس الأمريكي أو أحد أركان حكمه أو أحد عملائه الصغار في المنطقة تتبخر المبادرة العراقية الحرة، وتتم الدعوة الى السكوت عن كل شئ لأن السيد بوش سيضرب ضربته وينهي حكم صدام! ومع كل زيارة يقوم بها نائب برلماني بريطاني للعراق وهو يحمل تبرعات بريطانيا (التي تتلوى ألمًا من حزنها على العراقيين مع أنها أسست مصائبهم الحالية!) تتم الإشادة بالدور البريطاني لمساعدة الشيعة العراقيين في الأهوار، ويتجدد الأمل في العدو الحقيقي، وهو سراب، ويطول الانتظار دون جدوى.

المجاملة لم تنفع ولم تقابل بالتفهم المطلوب

إن الحقوق واضحة، والحقائق ثابتة، والمشاكل معروفة، ولن ينفع شيئًا الاستمرار

---

(١) فحتى من يكتب ويبحث في هذا الموضوع بوعي لمسؤوليته أمام الله والناس تجده يعود أدراجه، من حيث يشعر أو لا يشعر، كما فعل عبد الكريم الأزري في كتابه القيم "مشكلة الحكم في العراق" حيث قال وهو لما يزل في المقدمة (ص ٤ *) عن تقديم الشيخ الشبيبي لمذكرته الى رئيس الوزراء العراقي في ١٩٦٥ والتي يطالب الحكومة فيها بنبذ السياسة الطائفية، قال: "... وبيّنت كيف أن تردّي الأوضاع قد دفع شخصًا معروفًا بالاتّزان والاعتدال مثل الشيخ محمد رضا الشبيبي الى توجيه تلك المذكرة الصريحة". أي أن تقديم المذكرة، أو لهجتها الصريحة تكاد تكون منافية للاتّزان والاعتدال، أو أن الأوضاع يجب أن تصل الى أقصى درجات السوء قبل أن يجوز وضع النقاط على الحروف.

بالمداراة والمجاملة لأنه لم ينفع شيئًا في السابق، بل ساهم في تكريس الواقع الخطأ مما أدى الى الاستغراق في العيش وسط العقد الطائفية، فوقف جميع السنّة العراقيين (باستثناء عدد قليل جداً لا يمنع التعميم) موقف المتخاذل في ١٩٩١ في حين شارك الكثير منهم في ثورة ١٩٢٠، ولم يعد علماء الشيعة قادرين على فضح هذا الواقع المؤسف والكلام بشكل واضح في ١٩٩١ في حين وجد أسلافهم الشجاعة اللازمة لفضح هذا الواقع الطائفي كما فعل الشيخ كاشف الغطاء في الثلاثينات والشيخ الشبيبي في الستينات أيام كانت لا تزال هناك بعض الحصانة لعلماء الإسلام.

لو أن المجاملة قد نفعت، والالتفاف حول المشكلة الأصلية قد أدى بالآخرين الى تقدير الموقف، وأدى بالطغاة الى التخفيف من حدة الضغط والظلم لكنت أول من ينادي بإسكات كل من يصرخ بمظلوميته الطائفية أو القومية أو غيرها، وكنت ساكون من الذين يؤيدون التحرك تحت الشعارات العمومية. ولكن لما لم ينفع هذا الأسلوب شيئًا أنادي بوضع النقاط على الحروف والكلام بشكل صريح كي تتميز الصفوف ويقف كل إنسان في الجهة المحددة: جهة التمييز الطائفي أو جهة العدل والمساواة.

وأخيرًا، فإن هناك من سيعترض بالقول بأننا لن نعرف حقيقة نوايا من يطرح هذه المواضيع ويتكلم بالصراحة المطلوبة، ومن يقف وراءه الى غير ذلك من التشكيكات. وأقول لهؤلاء بأن هذا أمر يعم جميع الطروحات دون استثناء: فكم عدد الذين طرحوا طروحات إسلامية وكانوا في الحقيقة طلاب سلطة أو جاه أو مال أوحتى عملاء للكافر، وكم عدد الذين طرحوا طروحات قومية وكانوا وبالاً على الأمة بأسرها كأمثال عفلق وصدام، وكم عدد الذين طرحوا شعارات اليسار الثورية الاشتراكي وحقوق البروليتاريا وهم عملاء للرأسمالية.

كما أقول بأن الأمة لن تستطيع أن تميز الداعية الحقيقي من الداعية المزيف إذا لم نبادر أولاً بطرح المشاكل كما هي، وإلا فأي وعي سيكون في الأمة إذا ما بقي الباحثون يدورون حول المعاني الحقيقية مختارين معان أخرى مزيفة لأنهم، كما يظنون، أو يزعمون، يحافظون على وحدة الأمة. إن وحدة الأمة لا تتحقق بإغماض العيون عن الحقيقة، ولا بمحاولة تناسيها. ولعن اللّه الوحدة التي لا تتحقق إلا بتكريس الظلم على أي شكل كان.

الباب الثالث

على طريق الحل



مدخل

وجدنا أن معظم الباحثين يبحثون المشكلة، أي مشكلة، ويحللون أسبابها وجذورها والواقع الذي أدت إليه، ولكنهم يحجمون عن طرح أفكار يمكن أن ينبثق عنها الحل أو الحلول [1] . وطالما أنني قررت أن أكتب في الطائفية، بهذا الشكل الصريح الذي لم يسبق له مثيل، على حد علمي، ومما يعني أن الاتهام بالطائفية وزرع الفتنة وغير ذلك سينالني دون شك، لذا لم يعد هناك ما يوقفني عن طرح أفكاري التي قد تكون مفيدة لأجل وضع الحلول الجذرية لهذا المشكل العراقي.

وقد قررت أن ألج هذا البحر لتحقيق أمرين:

الأول: لطرح أفكاري علها تكون مفيدة على طريق الحل ولتكون اللبنة الأولى في بناء الوطن المطهّر من أدران الطائفية وأوحالها، ولعل غيري ممن هو أكثر كفاءة مني، وممن لا ينقصه الإخلاص والنية الصادقة، يتشجع للدخول في هذا المعترك فيساهم في وضع الحلول.

الثاني: لِكَمّ الأفواه التي ستتهمني بالطائفية وإثارة الفتنة الطائفية بين الشعب العراقي المتضامن (!) والتي هدفها التشويش لمنع تناول الناس للكتاب، لأن طرح الحلول لا يعني فقط أن هذا الكتاب قد يكون محاولة فكرية مجردة أو ترف فكري من مؤلف يكتب في هدوء غرفته دونما حساب للإثارة المحتملة، وإنما من إنسان عراقي يحاول وضع يده على مواطن العطب عسى أن يتم التوجه إليها لعلاجها.

---

(١) على أن عبد الكريم الأزري قد قام بطرح حلول وشروط محددة للنظام العادل في العراق في كتابه القيّم "مشكلة الحكم في العراق". ولكننا وجدنا أن ما طرح تعوزه الخطوة الأولى وهي العملية الانقلابية التغييرية التي لا يمكن بدونها الشروع بتنفيذ الحلول، وكما ناقشنا في المقال الحادي عشر من هذا الباب.



المقال الثامن

على طريق الحل (أ)

على المستوى الفردي (١): واجبات الشيعة والسنّة كمسلمين ومواطنين عراقيين

- سدّ الآذان والعناد عن سماع الحق وقبوله أسلوب هدّام
- إحجام الشيعة أسلوب غير مثمر

المقال الثامن

على طريق الحل (أ)

على المستوى الفردي (١): واجبات الشيعة والسنّة كمسلمين ومواطنين عراقيين

إن هذه العُقَد المتمكنة من شيعة العراق، وتلك المتمكنة من سنّته تعيق أول ما تعيق إمكانية التعاون الحقيقي القائم على أساس الثقة والود والتضحية والإيثار وكل ما يتأتى عادة من عدم وجود البغضاء والشك والضغائن. إن وجود هذه المشاعر السلبية تعيق حتى الرغبة في الجلوس سوية والانفتاح الحقيقي، وليس المزيف القائم على الحاجة الآنية والأهداف المرحلية. فالسنّي اليوم بحاجة الى الشيعي إذا ما أراد تغيير الأوضاع المؤسفة التي وصل إليها العراق، والشيعي بحاجة الى السنّيّ ليس فقط لتغيير الأوضاع فحسب ولكن كي يخفف من الخوف المتمكن من الغربيين ودول المنطقة (التي تتمتع بقدرة كبيرة، الآن، على منع رفع العقبات من طريق الحل) من الإنفراد الشيعي بحكم العراق، ويخفف من الخوف المتمكن من السنّة العراقيين أنفسهم من حصول الشيعة على حقوقهم المشروعة (أنظر الشواهد في الباب الأول وعُقَد السنّة في الباب الثاني).

سدّ الآذان والعناد عن سماع الحق وقبوله أسلوب هدّام

ولكن، كي يأتي التعاون بثماره المرجوة، وكي يستمر بعدها منعًا لصعود صدام جديد للسلطة، ولكي تزول هذه الصيغة الطائفية والعنصرية للدولة العراقية لا بد أن تؤدي الحاجة الى ارتباط مصيري بين أبناء الطائفتين. فكما لم تفرق قنابل بوش ولا مسالخ صدام بينهما يجب أن يقفا سوية لمواجهة بوش وصدام الآن وفي المستقبل.

قال لي قريبي: ((أن الشيعة عندما يرفعون أيديهم بحذاء آذانهم ثم ينزلونها ثلاث مرات بعد الصلاة المفروضة يقولون: خان الأمين، يعنون بذلك خيانة جبريل عليه السلام للأمانة لأنه، كما يزعمون قد نزل بالرسالة على محمد (ص) بدلاً من أن ينزل بها على

عليّ -ع-)). فرددت عليه مفنداً المزاعم، والتي لا تحتاج الى كبير عقل كي يفندها، وقلت له بأن الشيعة إنما يكبرون الله تعالى مع كل رفعة يد هذه. ولكنه أصرّ على موقفه وقال أن هذا أمر نعرفه منذ صغرنا ويبدو أنكم الآن قد وجدتم هذا التبرير لتغطية الحقيقة!!

وذكر لي أحد الإخوة الشيعة أن شخصاً اتهم الشيعة بأن لهم قرآناً آخر غير القرآن لدى السنّة. فنفى الأخ الشيعي ذلك نفياً قاطعاً، فرد عليه المتهم بأنكم أهل تقية ولذا فإن نفيك لا يفيد شيئاً، وأصر واستكبر استكباراً.

ويذكر المرحوم الشيخ محمد جواد مغنية أنه زار الجامع الأزهر الشريف في القاهرة فلقي رجلاً فسأله الشيخ: ((ماذا تعرف عن الشيعة؟))، فرد عليه الرجل: ((أعرف أنهم منحرفون)). فقال له الشيخ: ((وما دليلك على هذا؟))، فرد الرجل: ((أنا أعرف ذلك))، فقال له الشيخ: ((وإذا قلت لك أني أعرف أنك منحرف، ماذا تقول؟))، فسكت الرجل!!

لا يجوز شرعاً ولا عقلاً أن يتعامل المسلمون فيما بينهم على هذه الشاكلة. ليس صحيحاً أن تقول أنا أعرف، بل يجب أن تتحرى، ولا يجوز أن تصر على الاعتقاد المبني على الاتهامات وترفض سماع ما يقوله القوم بأنفسهم.

يجب على العراقي السنّيّ أن يفاتح أخاه الشيعي مستفهماً عن الاتهامات التي تلصق بالأخير، ويجب أن ينظر بعين مفتوحة وقلب كبير ومراقبة لله تعالى فلا يقبل كل ادّعاء كيفما كان لأنه تعالى يقول: ((يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)) (١)، والحاكم العراقي الحالي فاسق بلا شك. كما أن هناك ممن يتلبس بلباس الدين أو التقوى أو الوطنية أو غيرها من هو أشد فسقاً من الحاكم فيجب التبين في جميع الحالات لأنه ورد في الخبر: ((إذا صلح الزمان وأهله فمن أساء ظنه فقد ظلم، وإذا فسد الزمان وأهله فمن أحسن ظنه فقد غرر)) أو قريب من ذلك. ولا نعرف زماناً أكثر فساداً من هذا الزمان.

إحجام الشيعة أسلوب غير مثمر

ويجب على الشيعي، وهذا هو المهم هنا، أن يحاول التحرر من العقد التي تتحكم بتصرفاته إزاء أخيه السنّيّ بحيث يقول معتقده دون خوف، بل ويبادر الى طرح وجهة

(١) سورة الحجرات آية ٦.

نظره، ولكن مع مراعاة المشاعر لأن الموضوع الديني والمعتقد المذهبي أكثر الأمور حساسية عند معظم الناس. ليتوجه الشيعي الى أخيه السنّيّ طالبًا منه معرفة موقفه من الإشكاليات الطائفية وما يعتقده في أخيه، وليحاول شرح الأمور على حقيقتها مع ملاحظة أن يكلم الناس على قدر عقولهم كما علمنا أئمتنا عليهم السلام.

أن الإنسان يحجم عادة عن طرح ما يؤدي الى فتح باب النقاش مع من يجلس معه أو يعمل معه أو يلتقيه، ويفضل أن يطرح المواضيع التي له فيها معهم رأي موحد أو قريب من آراء الآخرين. ومن ملاحظاتي هنا هو أن الشيعة، على اختلاف مستوياتهم الذهنية وما يحملون من علوم عقائدية يحجمون عن طرح معتقدهم أو أي نقطة لها علاقة بالمعتقد خشية أن تؤدي الى تعكير الأجواء، وهذا هو أحد نتائج العقد التي تكلمنا عنها، وبالذات عقدة المعتقد الذي تعرض على طول الزمان ولا يزال لحملات من التسخيف والتكذيب والتشكيك، ناهيك عن الاضطهاد.

أما عند وجود المداخلات السياسية فإن الأمر يصل الى حدود إظهار العكس حتى في الظرف غير الموجب. فمثلاً لا جدال في أن للمرء أن يختار في أن يظهر ولاءه للإسلام أو تأييده للثورة الإسلامية في داخل العراق مما قد يؤدي به الى الشهادة، أو أن يظهر عكس ما يعتقد تخليصًا لنفسه من القتل، أو أن يسكت ولا يظهر معتقده، لأن التقية قد أنزلها الله تعالى للمؤمنين الذين يجدون حرجًا أو يواجهون الخطر من إظهار معتقدهم، وقصة عمار بن ياسر رضوان الله عليهما معروفة. كما أن التقية أمر مقبول عقلاً لتخليص النفس من القتل أو التنكيل والتعذيب، وهو معمول به من قبل جميع العالمين، وجميع المسلمين (١).

ولكن يصل الأمر أحيانًا الى اللجوء الى التقية دون حاجة، وبذا تفوت فرصة يمكن استثمارها لدعوة الآخرين الذين يؤمن شرهم الى الحق ((إحياء أمرهم عليهم السلام))، أو الدعوة للوحدة الإسلامية ((واعتصموا بحبل الله جميعًا))، أو على الأقل تخفيف آثار

---

(١) على الرغم من أنه يحلو للبعض أن يتهم الشيعة بها (التقية) وكأنها من مختصاتهم ومبتدعاتهم. نعم اشتهر الشيعة بها لأنهم طائفة تعرضت للتنكيل والملاحقة والقتل على العقيدة كما لم يحصل مع غيرهم من المسلمين أو غير المسلمين. ورحم الله من أجاب من قال له: "أنتم الشيعة تقولون بالتقية" فأجابه: "لعن الله من ألجأنا إليها".

الاعتقادات الخاطئة بشأن الشيعة والتي تقف حاجزاً، كما قلنا سابقًا، يحول دون البدء، مجرد البدء بعملية التفاهم وعلاج هذه الجراحات المثخنة في جسد المجتمع العراقي (١).

عندما كنت أجادل أهلي، داخل العراق، محاولاً إقناعهم بالحق الذي عليه الجانب الإسلامي الإيراني في مسألة الحرب التي أشعلها صدام وأمريكا ضد الثورة الوليدة، أذكر عندما كان أحد الجيران الشيعة يكون حاضرًا كان يظهر أنه معهم في الرأي، ولكن عندما لا يكون معه غيري كان يقول: ((أسكت، لِمَ الكلام؟ ألا تعرف أن السبب في إعراضهم هو بسبب كون الإيرانيين شيعة؟))، ولم يكن هذا الجار ليجد ما يؤذيه من الأهل، هداهم الله، لو أنه صرح برأيه، فإن العلاقة بهذا الجار أحسن ما يمكن أن تكون، ولكنها العقد الطائفية التي بنت لها بيوتًا، بل صروحًا في قلوب الناس نتيجة لما جرى على مدى القرون، والذي يستمر اليوم مما لا يسعف هذه الحال المَرَضية أبدًا.

مثال آخر لا يخلو من فكاهة، أو هكذا أحس كلما أتذكره. كنت جالسًا لوحدي في الشركة التي كنت أعمل فيها في العراق حيث خرج الموظفون وكان عليَّ أن أتم بعض الأعمال فجاءني الفرّاش بالشاي (٢). وضع الشاي على الطاولة ثم قال: ((يا إلهي، الى متى هذا الخميني على هذا العناد ولا يوقف الحرب، أو بلهجته الجنوبية المحبوبة: شلون إحنا ويّه هَلْخميني؟))! كان يتحدث الى سامرائي سنّي (٣) لا بد أن يكون، كما يعتقد، معاديًا للخميني الإيراني الشيعي.

ولكني فاجأته بقولي: ((يا عـ.....: أترضى أن يهجم أحدهم فجأة على دارك ويقتل أولادك وينهب ممتلكاتك وأموالك ويطردك من جزء من الدار أو الى حديقته، ثم تصحو من الهجمة المفاجئة وتبدأ بالمقاومة، ثم الهجوم عليه لكي تسترد دارك وأموالك وتنتقم لقتلاك، وإذا بالمجرم يعرض الصلح ويقول كفى، لنوقف القتال، أترضى؟ أهي مباراة رياضية أو لعبة تسلية يبدأها كما يشاء ويوقفها كما يشاء؟؟)).

(١) والشيء بالشيء يذكر، فإن المسلمين عمومًا مقصرون في دعوة غير المسلمين الى الإسلام، وخصوصًا مواطني الدول الإسلامية. هنا أيضًا أوصانا الله تعالى، بل أمرنا بدعوة أهل الكتاب الى الالتقاء حول قواسم مشتركة كما في قوله عزّ وجلّ: ((قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئًا ولا يتخذ بعضنا بعضًا أربابًا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون)) آل عمران آية ٦٤.

(٢) الفرّاش هو الموظف المسؤول عن تهيئة وتقديم المشروبات الى باقي الموظفين.

(٣) حيث كان يراني أصلّي متكتفًا مثل أهل السنّة إذ لم أكن قد تشيّعت، عبادة، في وقتها بعد.

نظر عــ.... يميناً وشمالاً، على الرغم من أنه يعرف أن الموظفين قد غادروا منذ مدة، ثم قال: ((لا والله استادي (أي أستاذ)، لا يرضى بهذا عاقل))!!

إن كانت الرغبة في الحفاظ على الدنيا وعلاقاتها ذات الأمد القصير تحول دون الدعوة الى الحق، أو الوحدة الإسلامية، أو تخفيف العقد الطائفية التي في القلوب، فإن الله تعالى يقول: ((قل إن كان آباؤكم وإبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين)) (١).

وحتى إن كان المرء غير ملتزم ذلك الالتزام الكافي بحيث يجعله يلتزم ولو جزئياً بمنطوق هذه الآية الكريمة، فإني أقول له بأن مراهنتك على الدنيا قد خسرت وأن تلكم العلائق قد ذهبت، والمساكن قد صودرت، والأموال والعمارات والشركات والمعامل قد صودرت أو تركت أو سرقت، والذرية قد قتلت أو شردت أو تغربت فإن هذا هو حال الكثير من العراقيين.

ماذا أقول: إنه حال معظم العراقيين بعد الهزة الهائلة لحرب الكويت وما تبعها.

فماذا نفع التمسك بالأولاد والأموال والتجارة وإعطاء الرُشا والتذلل للظلمة وترك الله ورسوله (ص) والجهاد في سبيل الله؟

إنه لمن المؤسف أن بعض العراقيين تركوا إعطاء الله تعالى حقوقه في الصلاة والزكاة والحج والجهاد بكلمة الحق سنين طويلة ثم سلبهم الطاغية كل شئ فصاروا بين مضيع للصلاة ومانع للزكاة يستحيل عليه أن يعوض ما فاته لأن الأموال التي بخل بها على الله وعباده قد صارت في جيب صدام والعائلة الحاكمة والمخابرات المجرمة، وبين محروم من الحج الذي سوّف وماطل بأدائه يوم كان قادراً عليه، وملزماً بأدائه شرعاً لذلك، إما لعدم وجود جواز السفر بعد تهجيره أو هجرته أو لزوال الأموال. يا حسرة على العباد...

خلاصة القول أنه يجب على العراقي من أي طائفة كان أن يتحرر من العقد الطائفية التي تحدثنا عنها، أو أن يحاول أن يخفف من تأثيرها عليه بمراقبة الله تعالى، ومراقبة المفاهيم الوطنية، والمفاهيم الإنسانية؟

---

(١) التوبة آية ٢٤.

ولكن هل أن ذلك ممكن بمجرد الطلب أم أنه يحتاج الى إعادة تثقيف وتوجيه من الدولة والمؤسسة الدينية؟

هذا يقودنا الى بحث دور الدولة، ودور المؤسسة الدينية، من خلال واقعهما في التعامل مع الظواهر السلبية، وأهم منها مع بعض الثوابت الخطأ، وما يجب أن تكونا عليه. ولكن لنا وقفة قبل ذلك مع ما يجب أن يكون عليه موقف الشيعي العراقي من الوجودات الأخرى في العالم.



المقال التاسع

على طريق الحل (ب)
على المستوى الفردي (٢): كيف يجب أن يتعامل الشيعي العراقي مع الآخرين

- علاقة مضطربة

١. التعامل مع الغرب

٢. التعامل مع إيران

٣. التعامل مع الحكومات المحلية

٤. التعامل مع الجمعيات والحركات السياسية

٥. التعامل مع السنّة العراقيين

٦. التعامل مع الشيعي العراق سيّما الجنوبي

المقال التاسع

على طريق الحل (ب)
على المستوى الفردي (٢): كيف يجب أن يتعامل الشيعي العراقي مع الآخرين

ما فتئ الشيعي العراقي، وأي شيعي آخر في هذا الأمر، يشتكي من ظلم الآخرين له، أفرادًا وجماعات وحكومات، فهل أن تصرف الشيعي قبالة هذا الظلم، بدءًا من الظلم القلبي أي الضغائن والأحقاد، والظلم العقلي أي الجهل والتجهيل المؤدي الى الفكرة الخاطئة عن الشيعي ككيان ومعتقد، وانتهاءًا بالظلم الطاغوتي من قتل وتعذيب وسجن وتمييز وكل أشكال التنكيل، هل أن الشيعي يقف الموقف الصحيح أم لا؟

بعبارة أخرى، هل أن الشيعي يتعامل مع هذا الظلم بطريقة ستؤدي الى إزالته أو التخفيف منه على الأقل، أم أنه يتعامل معه بطريقة عقيمة لن تؤثر إيجابيًا على وضعه المضطرب وسط المجتمع؟

علاقة مضطربة

بمراجعة الوضع الطائفي للدولة العراقية، والعقد الطائفية التي تتحكم بالسنّي العراقي، وبملاحظة الوضع الدولي المضاد للشيعة أينما كانوا وكيفما كانوا والذي أصبح من المسلمات بحيث لا يحتاج الى بيان، يتضح أن العلاقة بين الشيعي والآخرين علاقة مضطربة تسودها الضغائن والأحقاد والخذلان من جانب الأفراد والجماعات، والحذر والريبة ومن ثم التضييق والعنف من قبل الحكومات.

وبملاحظة العقد الطائفية التي تتحكم بالشيعي العراقي فإنه من العسير عليه أن يتعامل مع هذا الواقع المتأزم، بينه وبين الآخرين، بشكل صحيح ذي طابع منظم وهادف، وذي نتائج إيجابية. إن من يشكو من العقد لن يستطيع أن يتعامل مع مشاكله

بشكل صحيح قبل الشروع في معالجة هذه العقد، أو على الأقل الالتفات إلى وجودها كي يمكنه الالتفاف حولها ما استطاع بغية تخفيف تأثيرها المضر على قابلياته في مواجهة مشاكله والإمكانات المتاحة لأجل ذلك. ونسجل مرة أخرى اعتقادنا بأن التعامل مع الواقع المؤسف بطريقة دفن النعامة رأسها في الرمال (كنتيجة للعقد الشيعية) لن ينفع شيئًا، بعد أن أثبت الدليل ذلك على مر العصور، فلا النظرة الخاطئة للآخرين قد تغيرت، ولا عذابات الشيعة قد رقّقت قلوب الآخرين فكفوا عن ظلمهم.

ولعلني لا أحتاج أن أبحث في زوايا التاريخ عن مثال لما أقول لأن التجربة العراقية الأخيرة تعتبر مثالاً صارخًا لذلك. فظلم النظام العراقي لم يسبق له مثيل، وظلم السنّة العراقيين بخذلانهم لإخوتهم الشيعة في انتفاضتهم المجيدة (بسبب عقدهم الطائفية)، وظلم الحكومات الإقليمية كالكويت في طرد العراقيين، والسعودية في الاعتداء على الشيعة العراقيين الذين رمتهم الأقدار في مخيمات أكثر الناس عداءً لهم بعد أن ظلمتهم بالضغط على الأمريكان للعمل بأي وسيلة للإجهاز على الانتفاضة الشيعية، وظلم الحكومات الدولية كأمريكا وبريطانيا في سماحها ومساعدتها لصدام في ضرب الانتفاضة الشيعية التي كانت ستؤدي الى زواله، ولعلها كانت ستؤدي الى تغيير الصيغة الطائفية للدولة العراقية، وظلم الحركات الإسلامية السنّيّة والوطنية والقومية العربية للشيعة ليس فقط بخذلانهم (إعلامياً فما كانوا يستطيعون غير ذلك) بل باتخاذ موقف مضاد لهم وصل الى حد تأييد المجرم اللعين في إبادتهم والاعتداء على حرماتهم ومقدساتهم الإسلامية، بل ومساعدته والقتال معه في سحق الانتفاضة الشيعية كما فعلت بعض الحركات المسلحة الفلسطينية المقيمة في العراق (الذين كانوا يعرفون بالفدائيين من قبل)، كل ذلك يشكل توليفة من الظلم لا أظن أن الدهر قد جاد بها على الشيعة من قبل. بل يستطيع المرء أن يجزم أن ما حصل لم يسبق له مثيل لأنه إن كان خذلان الأفراد وظلم الحكومات المحلية للشيعة تجربة سابقة حصلت كثيرًا كما في إبادتهم على يد بعض سلاطين آل عثمان وملوك الأيوبيين، فمن أين للباحث أن يجد تظافر للقوى الدولية والحركات "الإسلامية" و "الوطنية" في مشارق الأرض ومغاربها كهذا في تجربة سابقة؟

أكثر من ذلك، ولعله أهم من كل ذلك، وهو أن اضطهاد الشيعة الذين انتفضوا في

العراق من قبل النظام العراقي قد تزامن مع رفض المجتمع الدولي، علنيًا، لهذا النظام، ووقوف الحكومات المحلية ضده الى درجة المصادمة العسكرية (جيوش مصر وسوريا والسعودية، وحتى قطر والبحرين ويا للمهزلة!)، وتعرض السنّة العراقيون إسوة بغيرهم الى هزة عظيمة لم يسبق لها مثيل في تدمير بلدهم وجوعهم وحصارهم بسبب السياسات العلنية للنظام العراقي (غزو الكويت وقبله غزو إيران). هذه القوى جميعًا معبأة ضد نظام صدام الذي يحكم دولة صغيرة، ومع ذلك وقفت هذه القوى كلها معه في قمع الانتفاضة الشيعية، فكم هو كره العالم أجمع ورفضه للشيعة إذًا!!!

لقد حصل كل ذلك مع نظام يعتبر تنكيله بالشيعة العراقيين من المسلمات لدى الدوائر المحلية والدولية، ولا يوجد سنّي عراقي واحد يستطيع أن يدعي أنه يجهل الظلم الذي وقع على الشيعة في خلال الحكم الصدامي وخصوصًا منذ عام ١٩٧٩م. فلماذا لم ينهض العالم أجمع، كما نهض لتحرير الكويت كما يزعمون، ويرفع الظلم عن الشيعة العراقيين. بل لم يكن يحتاج الشيعة العراقيون سوى ترك الانتفاضة تأخذ مجراها الطبيعي لكي ينتصروا على المجرم الذي قيل أنه استعد للهرب من العراق بعد وصول الانتفاضة الى جنوب محافظة بغداد.

فهل حدث شئ من هذا من قبل، مع الشيعة العراقيين أو غيرهم؟ نشك في ذلك كثيرًا، بل نجزم، كما قلنا، بنفيه.

إزاء هذا كله، دعونا نسجل ردود فعل الشيعة من أفعال الآخرين العدائية والعدوانية هذه، ثم نورد رأينا فيها، وفيما يجب أن يكون عليه الموقف الصحيح.

١. التعامل مع الغرب

من المعروف أن الشيعة كانوا سبّاقين الى الاستجابة لنداء الجهاد ضد الانكليز الذي صدر من شيخ الإسلام في إستانبول عاصمة دولة الخلافة العثمانية وذلك في بدء الحرب العالمية الأولى. ولقد كان موقفهم هذا ينبع من القيام بالواجب الديني المجرد من كل ضغينة بسبب مرارة الاضطهاد الطائفي العثماني ومن كل مصلحة. فما كان يحمله الشيعة من مرارة من الاضطهاد الطائفي العثماني لهم طوال القرون الأربعة التي حكم فيها آل عثمان العراق كان يمكن أن يكون اعتذارًا مقبولاً للقعود عن محاربة الانكليز

الكفار ونصرة العثمانيين المسلمين. أما المصلحة فمنتفية في قتال الانكليز الذين كانوا القوة العظمى الأولى في العالم، فقتالهم يعني استعداء أقوى قوة في العالم والتي جاءت لتحتل العراق وتضمه الى مستعمراتها كالهند ومصر والتي كانت مسيطرة عليها سيطرة تامة تجعل من تصور الخروج من قبضتها أمراً مستبعداً، وبالتالي فإن الوقوع في قبضة الإنكليز بعد قتالهم لن يحمل معه أي ثمرات منتظرة.

ولو أراد الشيعة أن يعاملوا العثمانيين بالمثل، بل بمجرد أن يديروا ظهرهم للأحداث ويهادنوا الانكليز لكان موقفهم مقبولاً عند المؤرخين، لأنه سيكون أفضل بكثير، من وجهة النظر الإسلامية، من موقف الشريف حسين بن علي وأولاده وأتباعه الذين حاربوا الأتراك وحالفوا الانكليز. إلا أن الشيعة، بقيادة علمائهم ومراجع التقليد قرروا أن يغلّبوا مصلحة الإسلام العليا، ومبادئه التي تسمو على المذهبيات، فيقاتلوا القوة التي يمكن أن يكون على يديها خلاصهم من الاضطهاد والتمييز الطائفي (١).

ومن قبل ذلك، وقف الشيعة، بفتوى مرجعهم الأعلى الشيرازي، الذي كان يسكن سامراء في العراق، ضد محاولات الانكليز السيطرة على التجارة الإيرانية وذلك بمحاولتهم الحصول على امتياز احتكار تجارة التنباك في إيران.

وعندما كان الانكليز يدعمون آل سعود والوهابية للسيطرة على الجزيرة العربية وقف الشيعة في وجه هؤلاء في كل مكان تواجدوا فيه كما حصل عندما غزوا كربلاء وتوجهوا الى النجف لاستباحتها في زمن المرجع الأعلى الشيخ جعفر كاشف الغطاء إبّان الدولة السعودية الأولى، وكما حصل في الجزيرة وفي الكويت عندما هجم الإخوان الوهابيون على الجهرة، فكان علماء الشيعة بقيادة السيد مهدي الكاظمي القزويني في المقدمة لتعبئة الناس والثبات معهم والقتال ضد الهجمات الهمجية الوهابية.

والخلاصة هي أن الشيعة العراقيين لم يهادنوا الغرب الذي كان ممثلاً بالامبراطورية البريطانية التي لم تكن تغرب عنها الشمس في وقتها .

---

(١) لا نحتاج الى التدليل على التمييز الطائفي العثماني، فهو من المسلّمات، وإن شئت ففي عدم السماح للشيعة بدخول الكليات العسكرية طيلة القرون العثمانية أكبر دليل على ذلك. ولا نريد أن نتكلم عن القتل على التشيّع وغيرها من الممارسات الطائفية الوحشية التي سوّدت صفحات الحكم العثماني، كما فعلت ممارساتهم العنصرية الشوفينية ضد عرب سوريا الكبرى.

وبعد أن فشل العراقيون بقيادة الشيعة في منع التغلغل البريطاني الى داخل الأراضي العراقية، ومن ثم بسط الاحتلال البريطاني سيطرته على كل العراق (١٩١٤ دخول الفاو، ١٩١٥ انهيار المقاومة العراقية، ١٩١٧ سقوط بغداد، ١٩١٨ سقوط الموصل)، لم يلبث الشيعة طويلاً إلا وقاموا بثورة النجف عام ١٩١٨، وبعدها بسنتين فقط بثورة العشرين الكبرى والتي أجبرت الانكليز على تأسيس الحكم الوطني لأنهم تأكدوا من أن العراقيين مصممون على قتالهم وطردهم، فجاؤوا بالحكم الملكي وأسسوا الدولة العراقية بعد أن لم يكن يَدُرْ بخلدهم أن يعطوا العراقيين هذه الحقوق لو لم تحدث الثورة كما قالت الجاسوسة البريطانية المس بيل.

لقد رأى البريطانيون نموذجاً آخر يختلف عن الشعوب المستعمرة الأخرى كالهنود الذي كان البريطانيون قد استعمروهم لقرنين من الزمان، والمصريين الذي كانوا قد احتلوا بلادهم قبل ٤٠ عاماً من ثورة العشرين (عام ١٨٨٠م). بل لقد أجبرت الثورة المجيدة المباركة، ثورة العشرين، على إعطاء الحكم الوطني للعراقيين بعد ثلاث سنوات فقط من إتمام احتلالهم للعراق، في حين لم يعطوا الاستقلال للهند والباكستان إلا بعد قرون، بل بعد ٢٧ عاماً من ثورة العشرين العراقية! أما المصريون فإن الانكليز لم يغادروا مصر نهائياً إلا بعد توقيع معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، أي ٣٤ عاماً بعد ثورة العشرين العراقية.

ولا نريد هنا أن نذكر البلدان غير الإسلامية حيث بقي الانكليز في بعضها لعشرات السنين بعد ثورة العشرين العراقية، بل الى حد الآن كما في هونغ كونغ وبعض الجزر في المحيطين الهادي والأطلسي. بل أن التاج البريطاني لا يزال هو التاج الملكي لدول كبيرة ومهمة على الأصعدة المختلفة عالمياً كنيوزيلندا واستراليا وكندا.

وهكذا نرى أن الغرب رأى في الشيعة نموذجاً للمقاومة يعزّ نظيره في أماكن أخرى من العالم. كما نرى أن الشيعة لم ينظروا الى الغرب إلا نظرتهم الى أي كافر جاء ليدنس الأراضي الإسلامية المقدسة ويسرق خيراتها ويمتص دماء أبنائها، مما يتوجّب دفعه بكل الوسائل. ولذلك نرى أنهم وقفوا نفس الموقف من احتلال إيطاليا لليبيا عام ١٩١١م والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، مثلاً.

وطالما أن الدولة العراقية التي أسست عام ١٩٢١م أسسها الانكليز وعلى أساس غير

إسلامي فيما يخص الكثير من تشريعاتها، فإن الشيعة منعهم علماؤهم، في بادئ الأمر، من التعاون مع هذه الدولة بالدخول في وظائفها. وهذا إن دلّ على شئ فإنما يدلّ على المستوى العالي من الالتزام الوطني والديني الذي يطالب به علماء الشيعة، حكومات المسلمين، كي يتعاونوا معها، أو يسمحوا لعوام الشيعة في ذلك، وليس هو قصر نظر منهم كما بات يزعم كتّاب اليوم. فالذنب ليس على العلماء الذين يفتون الناس بما يجدونه في قواعد الدين، وإنما على الذين يقفون في وسط الطريق ولا يكملون الشوط الى النهاية. ولكن لما صار كل من وجد بيده قلمًا يسطّر ما يحلو له، بتنا نسمع بنظريات جديدة ليست في صالح القضية، وصار الذنب في التمييز الطائفي يقع، حسب زعمهم، على الشيعة الذين لم يرغبوا في الدخول، أو تجنّبوا الدخول في السلك الوظيفي للدولة العراقية.

وعلى كل حال، فإن هذا لم يدم طويلاً لأن الحاجة المادية وتبدّل السيطرة التي كان يتمتع بها علماء الشيعة بحكم التآمر والتخطيط المحكم للانكليز وتنفيذ المخططات هذه من قبل العملاء المنصوبين حكامًا، ووجود المستعدين للتساوم على المبادئ أو لبيع النفس مقابل الدنيا، وعدم امتلاك الشعب لوسائل التغيير بالقوة عن طريق الثورة المستمرة لحين الوصول الى الحكم الوطني الحقيقي، أدى الى زوال هذا الموقف السلبي من الحكومات المنصوبة من الاستعمار، ودخول الشيعة في وظائف الدولة، وإن بقيت نسبتهم في المناصب الحساسة والمهن المهمة ضعيفة لقرار مسبق من قبل الانكليز وموافقة متوقعة من قبل العملاء المُنصَّبين على الفترتين الملكية والجمهورية من الحكم العراقي "الوطني".

وكان لا بد لمثل هكذا وضع شاذ أن يصل الى الانفجار، ليس لمجرد الاضطهاد والتمييز الطائفي، وإنما لابتعاد الحكومات شيئًا فشيئًا، وبشكل مدروس عن الدين وأخلاقياته وتشريعاته، مما لا بد وأن يصل الى نقطة لا يمكن السكوت عنها من قبل حماة الدين سواء من العلماء العاملين أو عامة الناس الغيارى على دينهم، فكان أن اصطدمت السلطة العراقية بالحركة الإسلامية الشيعية، وعموم الشيعة (التهجير والاعتقال والتمييز لم يخصّا الحركيين الإسلاميين فقط كما هو معروف) في العراق ذلك الصدام الدموي الذي يندر أن ابتعد بيت شيعي عراقي عن التحسس بآثاره سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبقي الشيعة، علماؤهم وعامتهم ينظرون الى الغرب نظرة الثور الى جازره، لأنهم قد شخّصوا أن هذا الدعم الهائل للنظام العراقي، بل أن تنصيب هذا النظام في تلك الليلة المشؤومة من تموز ١٩٦٨ ما كان إلا بأمر وتخطيط الغرب (١). ومنهم من يذهب الى أبعد من ذلك فيعتقد أن مجئ البعث كان لغايات أهمها ضرب الحركة الإسلامية التي كانت في مرحلة نمو متسارع (٢).

وكان لتأييد الحركة الإسلامية الشيعية العراقية للثورة الإسلامية في إيران، والتي استمر صدامها العسكري الشامل مع النظام العراقي ثماني سنين، أثره الكبير في بقاء هذه الحركة في الصف المعادي للغرب عداءً واضحًا لم تطلب الحركة الاعتذار منه، على الرغم من وجود البعض في أوساطها ممن لم يكن مقتنعًا بموقفها هذا ولكنه لم يجرؤ على البوح به في حينها لأن الثورة الإسلامية الإيرانية كانت في تصاعد مستمر على الرغم من عداء العالم كله لها، في حين كان النظام العراقي يتنفس الهواء بالحقنات والجرعات اليومية للدول الكبرى وحكام الخليج.

وفي أعقاب قبول إيران بقرار وقف إطلاق النار، والذي عدّ في وقتها تراجعًا لتقدم الثورة الإيرانية، صار بعض أعدائها الموجودين في الشيعة العراقيين، من العلماء أو العوام، يشعر بالراحة من هذا السيف المسلّط على رقابهم (مجازًا وليس حقيقة بالطبع)، سيف الاتهام بالعمالة للغرب أو عملائه إذا ما خرجوا على الإجماع، إجماع نصرة الثورة في مجابهتها الغرب. ولعل بعضهم بات يعدّ العدة (نفسيًا على الأقل) للانقلاب على مبدأ معاداة الكفر الغربي، خصوصًا وأن صدامًا لم تسقطه الحرب العراقية الإيرانية، وأنه خرج في سيطرة هائلة تامة على الوضع الأمني في العراق، مما أصاب باليأس نفوس بعض من يقنط من رحمة الله. فجاء غزو الكويت الفرصة الذهبية للخروج من هذا القفص الذي حبس فيه الشيعة، كما يفكر هؤلاء، بزعم المبادئ وعدم المهادنة والتعاون مع الكفار.

---

(١) لقد صرح "مايلز كوبلند" الموظف الكبير السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وصاحب كتاب "لعبة الأمم"، ومن على شاشة تلفزيون القناة الرابعة البريطانية مساء يوم ١٢ آب ١٩٩٠ (بعد غزو صدام للكويت بعشرة أيام) بما يلي نصّه: إننا جئنا بصدام الى الحكم، وكما جئنا به نستطيع التخلص منه.

(٢) راجع "أزمة العراق" للسيد حسين الشامي.

ولقد كانت أحداث غزو الكويت وما بعدها سريعة بشكل لا يترك مجالاً للتفكير أو المراجعة، مراجعة الذات أو مراجعة برنامج حزب أو حركة. فكانت الفرصة التي ظن البعض أنها التي ستجهز على صدام، وهو ظن لا يزال قويًا على أساس أن إمكانية التفاهم بين الغرب وعملائه الآخرين في المنطقة لم تعد ممكنة مع العميل المتمرد صدام، وعلى أساس أن دور صدام في تدمير العراق قد تم وانتهى، وعلى أساس أن العراق لم يعد قادراً على تهديد أحد لفترة غير قصيرة.

فبدأ فصل جديد من العلاقة بين بعض شيعة العراق، وأؤكد على كلمة بعض، وبين الغرب؛ علاقة تتسم بمحاولة هذا البعض من الشيعة إقناع الغرب بأن الشيعة ليسوا مصدر رعب، ولن يكونوا مصدر خطر ومشاكل، بل من الممكن أن يكونوا حلفاء للغرب. إلا أن هذا يستدعي من الغرب تضحيات كبيرة، وهي أن يشطب على تاريخ طويل حافل بالمواجهة مع الشيعة (وبالخصوص العراق وإيران ولبنان)، مواجهة ملؤها الدماء والاختطافات والسجن والمؤامرات والانفجارات والمظاهرات المعادية "الحقيقية" والتي وصلت، ولأول مرة الى شوارع مكة المكرمة موصلة صوت العداء للغرب والصهيونية الى جميع شعوب الأرض الممثلة بحجّاجها الكرام. وهذا يتطلب أن يجازف الغرب بعلاقة مع جهة كانت الى الأمس القريب، وتحديداً الى ليلة غزو صدام للكويت، تصرخ بعدائها له وبنداءات "لا شرقية ولا غربية"، علاقة غير معلومة النتائج، كأي علاقة جديدة، بل هي مجازفة خطيرة لأنها مع طرف لا يزال الى هذه اللحظة ينزف دمًا وموتًا وهتكًا واستلابًا من عملاء الغرب في المنطقة، بحيث أن هناك من يذهب الى الغرب مفاوضًا ومادًا يد التعاون وهو يبكي في قلبه على أخ مسجون أو ابن قتيل أو بنت مشرَّدة بفعل الغرب أو عملائه.

إلا أنه فيما يخص العراق فإنه يظهر، من الصورة التي يمكن تكوينها عن مشاعر الشعب العراقي في الداخل، وذلك من لسان الخارجين الى الأردن أو أوروبا، هي صورة تطمئن النفس. فالعراقيون في الداخل، على الرغم من أنهم ينتظرون بفارغ الصبر يوم سقوط صدام، وأن بعضهم كان مستعداً لتقبل دخول قوات أمريكا الى بغداد لإزاحته، إلا أن مشاعر العداء للغرب وعملائه، وبالذات السعودية مستعرة والنفوس تطلب الثأر مما حلّ بها من دمار وتخريب وإذلال قلّ نظيره.

لهذا، فإن المرء لا يستطيع أن يقتنع تماماً بإمكانية تطبيق الطروحات الجديدة لبعض العراقيين، وبالأخص بعض الشيعة الذين أصبح التخلص من صدام عندهم قضية تشطب على كل قضية أخرى، والرغبة بالانتقام والثأر من شخص صدام وأزلامه هي القضية، لأن القضية العراقية هي قضية مشاكل تسبق صعود صدام الى السلطة، بل تسبق يوم تعفن الأجواء العراقية بريح ولادة هذا الوليد المشؤوم. كذلك فإن سقوط صدام ليس هو الحل، بل قد يكون بداية الحلّ، وأؤكد على كلمة "قد يكون" لأنه لا توجد ضمانات لذلك. وأي "حلّ" لا يؤدي الى تغيير الطبيعة الطائفية والعنصرية والدكتاتورية للنظام السياسي العراقي وما يؤثر فيه من مجالات الحياة ليس حلاً. بل أن أي حلّ لا يأخذ العامل الإلهي في التشريعات ليس حلاً هو الآخر، بنظري وبنظر دعاة الحل الإسلامي ممن لا يزالون ثابتين على عقيدتهم.

والخلاصة: هي أن الموقف من الغرب سيبقى موقفًا عدائيًا، ليس لأن الشيعة مسلمون والغرب كافر، بل لأن الغرب لا يستطيع العيش مع الشيعة، والمسلمين، بل وكل الشعوب المستضعفة دون استعلاء واستكبار يتضمن امتصاص خيراتهم والتآمر عليهم والسيطرة على مقدراتهم.

ومن يظن أن الغرب يمكن التعايش معه كأنداد يحترم كل طرف الطرف الآخر يعيش في الوهم، ويشبه الفلسطيني الذي يظن أنه سيحصل من إسرائيل يومًا ما على قطعة صغيرة من الأرض يقيم عليها دولة.

٢. التعامل مع إيران

قلنا أن إيران تشكل عقدة عند الشيعي والسني العراقي على حدّ سواء. والأصح أن نقول أن العقدة هي إيران في حالة السني، والموقف من إيران في حالة الشيعي. ففيما عدا بعض الحالات، التي لا أظن أنها يمكن أن تكون إلا شاذة والتي ينظر فيها بعض الشيعة العراقيين نظرة عنصرية للإيرانيين (١)، فإن العقدة الشيعية من إيران هي عقدة الاتهام السنّي بالتبعية الشيعية العراقية لإيران. هذا في حين أن العقدة السنيّة هي من إيران كدولة شيعية مخالفة في المذهب، وهي عقدة نمت بشكل مضطرد، كما يبدو، على

(١) وهي نظرة لا تشفع لهم عند صدام ورجالات الدولة الطائفية العراقية على أية حال.

مرّ القرون بسبب النزاع العثماني الفارسي على العراق والحروب بينهما وما رافق ذلك من أذى للعراقيين سنّة وشيعة.

فالتعامل مع إيران اتخذ بنظري شكلين: الأول من قبل الشيعة الذين لا يختلطون بسنّة إلا نادرًا كما في سكنة جنوب العراق ومعظم وسطه، حيث تجد الشيعي يتكلم الفارسية مع الإيرانيين مثلاً، دون التخوف من أن ذلك سيؤدي الى تهمة الأعجمية أو الشعوبية أو التبعية لإيران، أو يتحدث عن علاقته بالإيرانيين سواء بالتجارة أو الصداقة أو التصاهر أو القربى أو غير ذلك دون تحرّج لأن المستمع قد ألف هذا الأمر، بل قد يكون ذا علاقات من هذا النوع.

والثاني من قبل الشيعة الذين يعيشون في مناطق مختلطة حيث يحاولون تجنّب التحدث بالفارسية أو التكلم بتبسّط عن الإيرانيين أو العلاقة بهم، وذلك لأن السنّي قد علّم أن الشيعة هم إيرانيون أو عرب أتباع لإيران، وأنهم يحبون إيران أكثر من العراق وأنهم شعوبيون وباقي التهم المعروفة. فلا بد أن التحدث بالفارسية دليل على فارسية المتحدث، كما سيظن أو يريد أن يظن أو يعتقد من نشأ على هذا النحو. (١)

أما التحدث بالتركية من قبل جميع رجالات الدولة العراقية الأوائل، ومن قبل علماء الدين السنّة القدماء، أو التحدث بأي لغة أخرى، ليس أمرًا مستهجنًا ولا يستتبع أن يكون المتحدث بهذه اللغات غير العربية من قومية غير عربية أو تابعًا للأجانب أو شعوبيًا، وما ذلك إلا لأن التربية فرّقت بين الإيرانيين وبين باقي شعوب الأرض. (٢)

---

(١) وهذا أمر مهم عند السنّة والدليل على ذلك أن صدامًا المجرم أراد أن ينقل هذه الصورة الى جميع العراقيين خصوصًا من لم يلتفت إليها أو من لم تكن له سابق معرفة بها، ويؤكد على أنها مرفوضة وذلك في حديث تلفزيوني قال فيه أنه كان عندما يذهب الى كربلاء في مهمات حزبية أيام العمل السرّي كان يسمع البائع والمشتري في السوق يتحدثان بلغة ما وراء الحدود. ثم عقّب بأن الأنسب إذًا أن يعود هذان الى بلادهم التي يتحدثان لغتها.

(٢) لما قرأت قريبتي نبذة عن حياة أحد علماء الشيعة الذي كان قد توفي والذي لنا صلة مصاهرة من نوع ما مع أحد عترته، وقرأت أنه كان من مواليد إيران، قالت لي بأسى ودهشة: إنه مولود في إيران!! وهذا يعني أن الولادة في إيران في حد ذاتها تعد أمرًا مستهجنًا أو مصيبة كبيرة، في حين أن الولادة في لندن أو باريس أو أمريكا أو غيرها لا تعد كذلك، بل لعلها تعد أمرًا مستحسنًا لأنها مدن ودول "راقية". وهكذا كُره لا يمكن أن يتمكّن من أي إنسان بدون التعليم المستمر والتنشئة من الصغر، والتي تستمر في كل المجالات وبدون تضييع لأي فرصة لتصل الى أمور ثانوية كما في الاهتمام غير العادي بفوز فريق الشباب العراقي على فريق الشباب الإيراني في طهران، ← ← ←

ويحاول الشيعة أن ينفوا علاقتهم بإيران بكل الوسائل، بحيث أصبحت هاجساً عند الكثيرين، وبالخصوص العاملين تحت الأضواء، أعني في الصحافة أو السياسة أو ما شابه ذلك. وأدعو القراء، وكدليل على ما أقول، الى أن ينتبهوا عند قراءة أسماء أي مجموعة من الدول تأتي في أي مقال لأي سبب، فإذا كان من ضمن هذه الدول إيران، فإني أتوقع لهم أن يجدوا أن اسم إيران لا يأتي أولاً في معظم الحالات! وهذا وإن كان أمراً ثانوياً تماماً، إلا أنه يعكس الرغبة لدى الكاتب أو المحرر أن يبعد عنه شبهة العلاقة بإيران أو الاهتمام بها أكثر من غيرها بحيث يكتبها في المقدمة.

ولا تسل عن الإتيان بإسم المؤسسات الإسلامية السنّيّة كالأزهر الشريف، أو الشخصيات الإسلامية من علماء ومجاهدين كسيد قطب والشيخ عبد العزيز البدري وأمثالهما من الشهداء، وعدم ذكر ما يماثلها من الإيرانيين، مع المؤسسات والشخصيات الشيعية وذلك لنفي العلاقة بإيران.

إن علاقة الشيعة العراقيين مع إيران والإيرانيين هي علاقة خاصة، وذلك لأن الطرفين يدينون بنفس المذهب الإسلامي. ولا تشبه هذه العلاقة علاقة الشيعة العراقيين بجبل عامل وشيعة لبنان، أو البحرين والبحرانيين [(١)]، أو أي بلد آخر عدا إيران وذلك لأن إيران هي البلد الوحيد في العالم الذي فيه الشيعة هم الحاكمون ولا يعيشون لون الاضطهاد السياسي العراقي أو البحراني أو اللبناني. فالشيعي العراقي يعتبر إيران، محقاً، سنداً له، وإن كان في الجانب النفسي الذاتي فقط في معظم الوقت. وهذا الأمر مشترك بين جميع شعوب العالم، حيث يشعر أي شعب مضطهد في أرضه بأنه ليس وحيداً في ساحة المواجهة إذا ما كان هناك من يشترك معه في صفات مهمة في وضع قوي في بلد آخر. وما نشاهده اليوم من الصراعات القومية في دول الاتحاد السوفياتي المنحلّ أكبر دليل على ذلك.

← ← ← حيث خرج أفراد الجيش الشعبي البعثي الى الشوارع مساءً فور انتهاء المباراة ليطلقوا برشاشاتهم لساعة أو أكثر طلقات الانتصار العظيم على العدو الفارسي!! ولم يكرر تلفزيون بغداد إعادة عرض تسجيل أي مباراة مطلقاً كما كرر عرض تسجيل هذه المباراة.

(١) ٨٠٪ من البحرانيين هم من الشيعة، والحكم هناك بيد عائلة خليفة السنّيّة والوضع مشابه للوضع الطائفي في العراق. كما أن التركيبة القومية-المذهبية مشابهة لما يقابلها في العراق حيث أن الغالبية الساحقة من شيعة البحرين هم من العرب والغالبية الساحقة من سنته من الفرس، والعراق شيعته عرب أما سنته فخليط من العرب والكرد والتركمان ويمثل الكرد أغلبيتهم الواضحة.

ولما كانت العلاقة بين إيران والغرب، بعد انتصار الثورة الإسلامية، تشنجت، بل ساءت الى درجة الحرب بينهما [1]، واختطفت مجموعات لبنانية مؤيدة لإيران، أو محسوبة هكذا، عدة شخصيات غربية ولمدة عدة سنوات، فقام الإعلام الغربي الصهيوني بتضخيم القضية كعادته، وبدأت إيران، بتوجيهات الإمام الخميني (قده)، باتخاذ مواقف وابتداع تحركات للمواجهة مع الغرب وعملائه جديدة عليه، كما في استثمار الحجّ لإثارة المسلمين ضد الغرب والصهيونية، وإقامة الندوات والمؤتمرات التي توجّه المسلمين الى أعدائهم الحقيقيين، وغير ذلك من صنوف المواجهة، ولما كانت إيران قد وصلت علاقتها بالغرب الى هذه الدرجة من العداء، وصار الانفتاح على الغرب دعوة من قبل بعض أطراف المعارضة الشيعية العراقية في الخارج بعد غزو الكويت كما أسلفنا، كان لا بد أن تتواكب هذه الدعوات مع دعوات المطالبة بالابتعاد عن إيران، وذلك لكي يقبل الغرب هؤلاء الشيعة العراقيين الذين تنبّهوا بعد مدة طويلة أن الرهان على الغرب هو الرهان على الحصان الغالب، وأن الرهان على المبادئ الدينية (بالنسبة للإسلاميين من هؤلاء) هو رهان خاسر على المستوى الدنيوي [2] كما أثبتت التجربة [3].

ولا نريد هنا أن نناقش هذه التوجهات لأن لنا معها موعداً في الباب الرابع من الكتاب، ولكن نريد أن نثبت أن محاولة البدء بعلاقة جديدة مع الغرب تختلف عن سابقتها محكومة ببدء علاقة جديدة مع إيران على العكس من تلك، أو كما وضعها بعضهم بصراحة ووضوح لا بد من تقديره حيث طالب بـ "فصل سياسي مصيري" مع إيران [4].

وهنا نثبت موقفنا الشخصي [5] وهو أن العلاقة مع إيران هي علاقة ذات أبعاد عديدة:

---

(١) فالحرب بين العراق وإيران هي في الحقيقة حرب الغرب بقيادة أمريكا ضد إيران الإسلامية كما قد أصبح من المسلمات التي لا تحتاج الى مزيد بيان.

(٢) حيث بات البعض من الإسلاميين يفكر مثل العلمانيين.

(٣) وهو جدال مرفوض لأن التجربة الإيرانية أثبتت العكس، وكذلك تجارب الدول السائرة في ركاب الغرب.

(٤) مقال غالب حسن الشابندر في مجلة الموسم الفصلية العدد الحادي عشر/١٩٩١.

(٥) وأؤكد مجدداً على أن الكتاب لا تقف وراء الآراء التي فيه أي جهة من أي نوع كانت، بل ولا يقف وراؤه أي شخص سوى شخص الكاتب.

البعد الجغرافي

البعد الديني

البعد المذهبي

البعد المصلحي المباشر

وهذه الأبعاد لن تتلاشى في يوم من الأيام، فهي ستبقى مع الفرد العراقي والإيراني وعليهما أن يوظفانها بما فيه خيرهما ونفعهما المشترك وغير المشترك.

أما العلاقة مع الغرب فهي علاقة ظرفية سببها أن الغرب هو الآن القوة المهيمنة على العالم بتفوقها العسكري وتفوقها التكنولوجي. فمن جانب نحن بحاجة للغرب وتقنيته، ومن جانب آخر نحن نرهب تفوقه العسكري الذي يجعلنا نتنازل عن بعض حقوقنا له ونتغاضى عن التجاوزات التي يقوم بها كل يوم بسبب حاجتنا إليه وخوفنا منه. وما أن ينقلب الميزان لا نعود بحاجة الى الغرب ولا يعود هناك مكان للنظريات القديمة أو الحديثة بشأن بناء العلاقة الجيدة أو علاقة التعاون والتفاهم، أو محاولة إقناع الغرب بقبولنا وبالتالي لرفع الحيف الذي أصابنا بسبب المؤامرة الغربية البريطانية التأسيس والأمريكية الأوروبية الاستمرار على يد عملاء الغرب.

لذلك فيجب النظر الى إيران نظرة من يحب أن يستثمر القواسم المشتركة لصالحه، وعلى المدى البعيد لأن هذا استثمار مضمون النفع أن عاجلاً أو آجلاً. أما المطالبة بفصل مصيري عن إيران فلا أدري كيفية تحقيقه، إذ كيف يتحقق فصل سياسي مصيري عن سوريا أو مصر أو الحجاز أو غيرها من دول المنطقة التي نشترك معها بقواسم مشتركة يجب أن نستثمرها ولا نفرط فيها استجابة لتشنّجات وردود فعل عاطفية أملتها ظروف استثنائية بالغة الصعوبة والتعقيد وشديدة القهر والألم.

الفرق بين الإيراني والغربي هو بين رجل يأتيك محملاً بالذهب والنقود لكي يقدّمها فرحان جذلانًا في مبنى عراقي هو ضريح لرجل حجازي، وبعد أن يقبل أعتاب وأبواب وشبابيك هذا الضريح، ثم ينقلب الى أهله مسروراً بما أعطى احتساباً لما عند الله، وبين رجل يأتيك خاوي الوفاض إلا من خبثه، لكي يقدم لك خدمة، قد تحتاجها وقد لا تحتاجها، ويقدمها وهو المتفضل عليك، ثم يقبض ثمنها نفطًا ونقوداً يعود بها الى أهله

ليشرب معهم نخب الضحك على ذقون "المحمّديين" أو العرب أو العراقيين! وإذا ما أعطاك المتقدم من تقنيته فلقاء المليارات من حقوق المواطن العراقي، ليبني لك فيها مفاعلاً نووياً تأتي طائرات الصهيونية المتحالفة معه لتدمره اعتماداً على ما زوّدها من خرائط وتعليمات، أو بأن يأتي بآلته العسكرية وهيلمانها ليحرق الأخضر واليابس، ويتقاضى الأتعاب من رجل نجدي عربي!!

ولنر ما يأتي به التوجه الجديد للبعض ((وانتظروا إنّا منتظرون)) (١).

٣. التعامل مع الحكومات المحلية

ونعني به الموقف من الحكومة العراقية وحكومات الدول المجاورة. وهنا توجد نظرة مشتركة بين هذه الحكومات وبين الشيعة وهي عدم شرعية الحكومات كما ينظر الشيعة اليها، وعدم طاعة الشيعة للحاكم الزمني وإنما طاعة مرجعهم الديني كما تنظر الحكومات إليهم. وهذا الأمر مستمر منذ القرن الأول الهجري والى يومنا هذا، ولن يتبدّل مطلقًا، كيف والشيعة تتميّز عن غيرها من الفرق الإسلامية بالتزامها بإمام موجود فعليًا وحاضر شخصًا في العالم الآن ولكنه غائب عن الظهور العلني المصرّح به خوفًا من القتل وانتظارًا للحظة المناسبة لإعلان ثورته الإسلامية الشاملة من مكة المشرّفة.

فالحاكم الزمني، أي حاكم، يعرف أن هؤلاء الشيعة لا يعترفون بشرعية أحد غير هذا الإمام الغائب، ومن ثم نوّاب هذا الإمام وهم مراجع الدين الذين يقلّدهم الشيعة في أحكام عباداتهم ومعاملاتهم. والحاكم الزمني يعرف أن الشيعي عندما يقوم له بعمل إنما يقوم به إما بعد الحصول على الإذن من المرجع الديني (وهو ما قد يكون إذنًا عامًا معلومًا كالعمل في الوظائف العامة وغيرها)، أو يقوم به مجبرًا، والذي قد يصل الى حدّ الخوف من الخسران الأبدي كما في حالة قتال وقتل المسلمين كما حصل في حرب الجيش العراقي ضد إخوتنا الأكراد في شمال العراق (٢) أو ضد إخوتنا الإيرانيين في

---

(١) سورة هود آية ١٢٢.

(٢) والتي كان مراجع الشيعة يفتون فيها بحرمة قتل أي كردي مهما كلف الأمر، وحتى لو وصل الأمر الى حدّ التعرض للقتل بعصيان الأوامر، عملاً بما هو معروف من أن التقية يعمل بها في جميع الظروف ما عدا الدماء فإذا ما وصل الأمر الى حد قتل المسلمين بالإجبار فلا تجوز التقية ويجب العصيان حتى وإن أدى الى القتل.

حرب الخليج الأولى. أما غير الشيعي فيقوم بما يؤمر به، عادة، من غير الإحساس بضرورة أخذ الإذن من عالم الدين. هذا لا يعني أن السنّي يذهب الى القتال ويقتل المسلمين بلا رادع من ضمير أو خوف من الله تعالى، ليس كذلك إطلاقًا، فالمشاهد من الحال هو أنه وجد في الطرفين من نفّذ الأوامر الصادرة من الحكام الظلمة دون مراجعة أو حساب للآخرة، أو بذلّ حتى مع حساب الآخرة، ووجد في الطرفين أيضًا من رفض الخضوع لأوامر الطغاة معرّضًا نفسه للقتل، بل الشهادة، احتسابًا لما عند الله تعالى إذ أطاعه وعصى أعداءه. ولا أقول ذلك من باب الرغبة في عدم إغضاب السنّيين كما يفعل البعض من الكتاب إذ يصبّ الماء البارد حتى على الجمر المشتعل في نفوس وأفعال البعض، ولكني أقوله عن واقع لعله لا يحتاج الى كثير من الجهد لإثباته (١).

ولكن ما أريد قوله هو أن الرجوع الى المرجع الديني بالنسبة للشيعة هو طريقة حياة، في حين أن عالم الدين السنّي لا يمثل ذلك الدور ولا يحظى بتلك المنزلة التي لأخيه الشيعي عند الشيعة. وهذا الأمر معروف لدى الحكام، خصوصًا من مثّل الشيعة بعضًا من رعيّته كما في العراق ولبنان وجميع دول الخليج.

هذه العلاقة التي تسودها عدم الرغبة في الطاعة من جانب، والشك في الولاء من جانب آخر، لا يمكن إلا وأن تأتي بنتائج مؤلمة بين حين وآخر، وتجعل العلاقة نفسها تتأرجح في صعود ونزول اعتمادًا على الوضع الداخلي والخارجي للبلد، وبالخصوص العراق. والسبب في خصوصية العراق هو مجاورته برًا لإيران ذات الأغلبية الشيعية الساحقة والحاكم الشيعي (بغض النظر عن مدى التزامه) ولوجود العلاقات الطبيعية القائمة بين الشيعة العراقيين والإيرانيين والتي تصل الى التصاهر، وذلك بسبب وجود الزوار الإيرانيين الذين يقدمون الى العراق لزيارة مراقد الأئمة عليهم السلام على مدار السنة (٢).

فالشيعي متهم من قبل الحاكم منذ اللحظة الأولى التي يصعد فيها الأخير على

(١) ذكرنا في كتابنا "صدام وشيعة العراق" أن أول طيار عراقي، ولعله كان الوحيد، رفض قصف الإيرانيين في بدء الحرب العراقية ضد إيران كان طيارًا سنيًا متدينًا من مدينة سامراء.

(٢) إن أهالي مدينة سامراء، وهم سنّة جميعهم ما عدا النادر، يتّصف كثير منهم بعيون ملونة وشعر أشقر وبشرة بيضاء جاءت من اختلاط الدم بالإيرانيين الزوّار والذين يبقى بعضهم بجوار الإئمة (ع) هناك ثم يتصاهر مع أهالي البلد كما لا بد وأن يحدث بين الغريب وابن البلد.

كرسي الحكم، كما أن الشيعي (فيما عدا الذي ينتظم، مختاراً، في صفوف حزب علماني كالبعث والشيوعي والناصري وغيرها) لا يرى في الحاكم الجديد إلا غاصباً جديداً لحق الإمام ونائبه، وأن هذا الحاكم لا يمكن إلا وأن يكون ظالمًا لأنه لن يحكم بحكم الإسلام الصحيح، وأقصى ما يمكن أن يحققه الحاكم هو أن يكون أقل ظلمًا!

لذلك فإن الشيعة لا بد من معاملتهم، كي يتجنب الحكم ما قد يثيرونه من مشاكل، بحزم وملاحظة دقيقة. وأول هذا الحزم هو تقليص دورهم في الحياة السياسية الفاعلة، وهي في بلداننا الحكم نفسه، لأن المعارضة سرية غير مسموح لها بالعمل، وإذا ما وصلت الى الحكم فستلعب نفس الدور مع الشيعة، فهذا هو القاسم المشترك بين العهود جميعًا، وبين أشكال الحكم جميعًا سواء أكان حكم حزب واحد أو حكم عسكر أو حكم أسرة. لذلك ترى أن الشيعة الذين يشكلون ثلثي سكان العراق تكاد كراسي الحكم من وزارة وقوات مسلحة وأمن، دع عنك رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة، تخلو منهم [١]. وفي الكويت لا يشغل الشيعة الذين يشكلون ما يقرب من ثلث السكان أي مركز من المراكز الأولى للبلد الذي تحكمه أسرة واحدة، أما الوزارة فيبدو أن وزارة المواصلات قد كتبت لهم في اللوح المحفوظ، قبل الغزو وبعد الغزو! هذا مع أن شيعة الكويت كانوا في طليعة من قاتل دفاعًا عن الكويت عندما هاجمها الوهابيون في أوائل القرن الحالي، وكذلك في قتال المعتدين الصداميين في أعقاب غزو ١٩٩٠م. كما تلاحقهم نفس تهمة الأعجمية التي تلاحق شيعة العراق، مع أنهم خليط من أصول عراقية أو أحسائية أو إيرانية.

وفي الجزيرة العربية، حيث حكم آل سعود، ليس للشيعة الذين يشكلون ما يقرب من ٢٠٪ من السكان [٢] ليس لهم من الأمر شيء مطلقًا، لا وزارة ولا منصب، والسبب هو أن الحكم الوهابي يعتبرهم كفاراً يجب أن يشكر على تركهم أحياءً لم يعمل فيهم السيف!!

أما البحرين فإن شيعة البحرين يشكلون ٨٠٪ من السكان وهم العرب الأقحاح، في حين أن غالبية سنّته إن لم يكن جميعهم هم من الفرس البستكية (من محافظة زاهدان

---

(١) راجع ما كتبناه عن ذلك في الباب الأول.

(٢) لا يعترف الحكام ومن في ركابهم بهذه النسبة بطبيعة الحال.

الإيرانية). إلا أن الحكم هو بيد أسرة آل خليفة السنّيّة، والمتحالفة بشكل مصيري مع آل سعود خوفاً من انقضاض الشيعة على الحكام الطغاة الذين لا يزالون الى اليوم يستخدمون الإنكليز رؤساء ومستشارين في الجيش وأجهزة الأمن، بل القمع. كما كانت القوات السعودية تنزل لقمع المتظاهرين، ثم صار الأمر الى إنشاء جسر بين الجزيرة والبحرين ليصبح القمع أسهل تنفيذاً.

فكيف يرجى للعلاقة بين الشيعي العراقي وحكام المنطقة أن تكون علاقة طبيعية إن كانوا يعاملون شيعتهم على هذا الشكل. بل إن نظرة هؤلاء الحكام الطغاة للعراقي هو أنه مصدر المشاكل وأنه متهم بإثارة شيعة البلاد الأخرى، كون العراق هو مهد التشيع ومركز الزيارة والدراسة الدينية لشيعة العالم.

وحتى عندما كان الشيعة العراقيون يذهبون الى الكويت هرباً من جحيم البعث الصدامي، فإنهم كانوا يتجرّعون الغصص من الدعم الهائل لصدام من قبل الحكومة الكويتية وغالبية الشعب الكويتي. ولما جرى من صدام ما جرى في غزوه الكويت صارت الكويت تشتم العراقيين أجمعين وتصفهم جرائدها وصحفيوها بالكلاب وغير ذلك! عندما يكون صدام منتصراً (أي في الحكم لأن ذلك عدّوه انتصاراً حيث لم تسقطه الحرب ضد إيران) فإن المدح والرقص والأهازيج والمقالات لصدّام وحده، ولكن عندما يحين وقت الشتم فإن الشتم يطال العراقيين جميعاً!

نحن لا نعلم شعباً أحق بالاعتذار من شعب آخر أكثر من الشعب الكويتي للشعب العراقي، لأنه إن كنتم ترقصون وتغنون لصدام في حربه الظالمة ضد إيران كونكم تعرفون أن الجندي العراقي مجبر على القتال فليس لكم الحق في شتم الجندي العراقي الذي استعمله صدام لغزوكم، وإن كان الشتم لأنكم تعتقدون أن الجندي العراقي مسؤول مسؤولية تامة عن دخوله الكويت وأفعاله فيها فلماذا لم يكن بطل القادسية إلا صداماً؟!

وأنا أسأل الكويتيين والقراء جميعاً: كم من الشعب الكويتي كان سيرفض طاعة جابر الصباح إذا ما قرر أن يدخل حرباً أي حرب؟ وهل سيكون موقف الجندي الكويتي والطيّار الكويتي مختلفاً عن نظرائهما في البحرين وقطر يوم تحاربا في أواسط الثمانينات وهما عضوان في مجلس التعاون الخليجي ومجلس الجامعة العربية وفي طبيعة الحكم والتوجه والتحالفات؟!

لا أبرر هنا ما قام به الجندي العراقي في أي من الحروب البعثية الصدامية، فإن الواجب الشرعي يحتم عليه أن لا ينفّذ أمر قتال الإخوة المسلمين، ولكني أتوجه بالسؤال الى من عرفنا، كما شاهدنا بأم أعيننا عندما كنا بين ظهرانيهم، من هو المقدم في الطاعة: خالق العباد أم جابر الصباح.

وبعد أن شطّ بنا القلم في شقشقة هدرت وما قرّت، أقول بأن العلاقة بين الشيعة العراقيين والحكومات المجاورة، وبالأخص حكومات الخليج، لا يمكن تصويرها بأفضل من الوضع المزري المأساوي للاجئين العراقيين الذين رمتهم سهام الدهر الخؤون في سجن آل سعود. ولا نعرف لاجئين لجؤوا هرباً من النظام الذي ثاروا عليه، الى دولة هي عملياً في حالة حرب معه، فيسجنوا في مخيمات لا تقي حراً ولا قراً، ثم يعتدي السجانون، الذين يفترض أن يكونوا حماة اللاجئين في ديارهم، عليهم وعلى أعراضهم، عملاً بفتاوى شيوخ السوء من أحبار الوهابية كأعمى البصر والبصيرة عبد العزيز بن باز وإبن جبرين وأشباههما، كل ذلك لأنهم شيعة ولا شئ غير ذلك. وعندي من الأدلة ما لا يردّ عن المعاملة المختلفة لبعض السنّة العراقيين الذين هربوا من العراق أثناء الأحداث، حيث عوملوا أحسن المعاملة من تأمين الملبس والمأكل وكل الضروريات بل والكماليات.

إن المعاملة السعودية السيئة لأبناء الشعب العراقي الثائر الموالي لأهل بيت العصمة والطهارة (وهو ولاء لن يزول مهما فعل الظالمون، والتاريخ شاهد على ذلك)، وصلت حداً جعلت بعض هؤلاء الثوار الأبرار يندمون على انتفاضتهم ضد صدام بعدما رأوا النظرة اللاإنسانية لجلاوزة آل سعود، والمعاملة الفائقة القسوة والتي لا مبرر لها إطلاقاً، خصوصاً ممن يحتضن المسيحيين واليهود من قوات العم سام. ولكن يبدو، في عرف آل سعود والوهابية، أن شيعة العراق أسوأ عقيدة من هؤلاء الكافرين.

(بلحاظ هذا الوضع المأساوي لهؤلاء الشيعة العراقيين والذين لن يكونوا في يوم ما في وضع أفضل بالنسبة للسعوديين كفرسان رهان للضغط على النظام العراقي – هذا حسب ادّعائهم والمستفاد من وسائل إعلامهم ومن يروّج لذلك في أوساط العراقيين من مناضلي آخر زمن، أما الحقيقة فهي أن آل سعود وصدام يتوقون لعودة المياه الى مجاريها، خصوصاً إذا كان البديل لصدام هم الشيعة – نسأل عمّن يعتقد أو يتوقع أو

يظن بآل سعود خيراً ابتداءً من الذين لا يزالون لا يصرّحون بهذا الميل الجديد وانتهاءً بالذين تقبّح صحفهم صورة فهد مع التبجيل والتفخيم المناسبين لخادم الحرمين الشريفين، نسأل: على أي أساس بنيتم هذا الاعتقاد أو الظن أو التوقعات؟

أعلى تكفير آل سعود لشيعة أهل البيت (ع) العراقيين وإصدار الفتاوى من علماء مذهبهم المبتدع بتحريم الزواج من الشيعة وأكل ذبائحهم، بل استحلال دمائهم (أنظر الفتوى رقم ١٦٦١ و ٣٠٠٨ والفتوى المؤرخة بتاريخ ٢٢ ربيع الأول من العام ١٤١٢هـ والصادرة عن اللجنة الدائمة للبحث العلمي والإفتاء)؟

أم بعمالتهم للأمريكان والتي لا أظن أنكم وصلتم الى حدّ الدخول مداخلهم بحيث تحتاجون الى تذكير بها؟! أم لأجل تصيير الأرض المقدسة الأسيرة قاعدة للعدوان على الشعب العراقي المظلوم في مهزلة الكويت؟

لقد تأكدنا، من العراقيين الخارجين من العراق أو الداخلين إليه للزيارة مؤخراً بأن الكره الذي يكنّه العراقيون لآل سعود لم يزدد إلا شدة. لذلك فإن على البعض أن يعي بأن ذهابه في هذا الاتجاه إنما هو خروج عن المشاعر العراقية، ناهيك عن المصالح العراقية، هذا إن كان ذهابه مجرداً من الدوافع الدنيوية التي لا علاقة لها لا بالشعب العراقي ولا بالعراق جملة ((وقليل ماهم)).

والخلاصة هي أن العلاقة بين الشيعة العراقيين وبين حكام المنطقة هي علاقة يسودها الشك والحذر، وتصل في بعض الأحيان الى الكره الشديد كما في حالة السعودية مثلاً. ولا أظن أن للشيعة العراقيين دوراً في هذه الحالة اللهم إلا أن تكون عقيدة الإنسان سبباً لا بد من إزالته وهو غير معمول فيه في العالم حسبما نعرف، وعليهم إذاً أن يتركوا معتقداتهم التي يدينون الله بها، لأنهم إن لم يعملوا في العمل السياسي المعارض للأنظمة، أو لم ينشغلوا بغير البحث عن القوت أو الدراسة أو الاستمتاع بالدنيا، فقد ينفعهم ذلك مع دول كالأردن مثلاً، أما إذا كانت النظرة إليهم هي النظرة الى الكفار كما في السعودية، أو أنهم إيرانيون مجوس أو شعوبيون عملاء لإيران كما في حالة العراق، فلا بد أن ينخلعوا من عقيدتهم ويصبحوا سنّيين كي يخرجوا من هذه العلاقة، إن استطاعوا (١).

---

(١) وقد فعل البعض ذلك كما في حالة حسن العامري عضو مجلس قيادة الثورة العراقي حيث صار يصلي متكتفاً على الطريقة السنيّة!

وهنا ملاحظة هامة وهي أن الشيعة لا يقفون موقفًا سلبيًا من الحكام إن تعلق الأمر بالمصالح الوطنية والقومية والإسلامية العليا للأمة. فمثلاً لم يهتموا بعلمانية الحكم ولا سنّية القيادة في مصر عندما ساندوها في العدوان الثلاثي على مصر. ولعل أقرب وأهم الأمثلة على الموقف الإيجابي للشيعة من الحكام إن كانوا داخلين في صراع مع أعداء الأمة هو مساندة الشيعة على كافة مستوياتهم للحروب التي قامت بين الجيوش العربية ودولة الصهاينة على الرغم من فساد الأنظمة العربية ودكتاتوريتها. فكانت دماء الشيعة العراقيين تروّي أرض سوريا والأردن ومصر، كيف لا وهم غالبية جنود ومراتب الجيش العراقي، وكان علماء الشيعة وخطباؤهم وشعراؤهم يحثّون المسلمين والدول الإسلامية على الجهاد (١).

وهكذا، فإن الشيعة لم يخلقهم الله معادين للحكام لأجل العداء وإثارة المشاكل وإنما عادوا الحكام كونهم غاصبين لحق الإسلام في الحكم، ولكونهم طغاة متجبّرين. ومع ذلك كانوا يتجاوزون عن عذاباتهم في الملمات مؤثرين مصلحة الأمة.

وهنا لا بد من أن نذكر ما يسطّره بعض المرتزقة من مقالات في صحف الأردن بالخصوص من الذين كانوا للأمس القريب يتسكّعون على أعتاب حكام الخليج فيقبضون باليد اليمنى أجر مدح هذه العوائل الحاكمة الفاسدة، وباليسرى من المنظمات التي أقامتها الأنظمة بدعوى تحرير فلسطين والتي قبضت المليارات من هذه الأنظمة حتى صارت مبرّزة في ميادين التجارة، تجارة المال وتجارة السياسة. هؤلاء الكتاب والصحفيين يكتبون بأن الشيعة العراقيين قد خانوا صدامًا لأنهم ثاروا عليه بعد حرب الخليج، وأن الواجب كان مساندة صدام للوقوف بوجه أمريكا.

ونجيب على هذه الهلوسات والمغالطات بما يلي:

أولاً- أن صدامًا ونظامه ليسا منتخبين أو مبايعين من قبل الشعب العراقي، وعليه فلا يجوز مطالبة أحد من العراقيين بالوقوف معه إذا ما دخل عملية تصفية حسابات مع

---

(١) عندما اندلعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين سوريا ومصر وإسرائيل أصدر الإمام الخميني من منفاه في النجف في العراق بيانًا حثّ فيه المسلمين جميعًا، شعوبًا وحكومات، على دعم سوريا ومصر في الحرب ومواصلة القتال حتى تحرير فلسطين. ولا بد بأن السيد الخميني، بوعيه الشديد الذي صار معروفًا بعدها، لم يكن يجهل الطبيعة العلمانية لأنظمة سوريا ومصر.

أسياده. فإن وقف أحد معه فهو متفضل عليه وعلى نظامه. أما إذا كنتم مقتنعين بوطنية صدام وإخلاصه، فإن العراقيين مقتنعون بعمالته وخيانته... وأهل البيت أدرى بما فيه.

ثانيًا- أن صدامًا ونظامه بلغا من البطش وانتهاكات حقوق الإنسان العراقي درجة أصبح يتحدث عنها العالم باندهاش مع أنه ما كشف لحد الآن إلا قطرة في بحر من جرائم هذا النظام وهذا الوحش المتعطش للدماء والمصاب بسادية قلّ نظيرها . لذا فإن الإنسان العراقي هو الذي يطالب الآخرين بالوقوف معه ضد هذا الطاغوت، أما الآخرون، وخصوصًا الذين صفقوا لهذا الطاغوت وأعانوه في أي دور من أدواره، فلا يحق لهم مطالبة العراقيين بشيء.

ثالثًا- أن الشيعة العراقيين قد تعرضوا الى اضطهاد مضاعف أضعافًا كثيرة عن ذاك الذي أصاب إخوانهم السنّيين كما قد أصبح معروفًا للقاصي والداني. لذا فإن ما قلناه في "ثانيًا" أعلاه يصبح أكثر تأكيدًا في حالة الشيعة.

رابعًا- أن صدامًا لم يسأل الشيعة العراقيين عن قبولهم دخوله الكويت، ومن قبل ذلك إيران، كي يحق له ولمن يطبّل له أن يطالبهم بتحمل المسؤولية معه، لأنهم غير مسؤولين عن قرارات اتخذها بعيدًا عنهم.

خامسًا- أن عموم الشيعة، ومن خلال تواجدهم في القوات المسلحة العراقية، لم يخذلوا صدامًا طيلة ثماني سنين من عمر الحرب التي فرضتها أمريكا ضد الجمهورية الإسلامية، بل قد خذلوا الإسلام والعراق والشرف بوقوفهم في جانب المعتدي طيلة هذه السنين. وبعد أن غزا صدام الكويت تكرر نفس الشيء حيث تواجدت القوات العراقية بأغلبيتها الشيعية في الأراضي الكويتية وفي جبهات الجنوب العراقي، ولم تكن حالات الهروب إلا حالات شاذّة وذلك بسبب الخوف والمراقبة الدقيقة من قبل رجال الاستخبارات العسكرية والبعثيين.

ونحن ندخل الشيعة بعمومهم في تهمة نصرة صدام وخذلان الإسلام، على الرغم من وجود عشرات الألوف ممن رفض ذلك فهرب من الخدمة أو التجأ الى القوات الإيرانية أو غير ذلك، وذلك لأن تهمة خذلان صدام بالانتفاضة كما يوجهها هؤلاء الكتاب والصحفيون تهمة عامة للشيعة جميعًا، ولأن التنكيل الصدامي عقيب الانتفاضة كان

عامًا لجميع الشيعة، ووصل حد مهاجمة عقائدهم وتكفيرهم في صحيفة الثورة العراقية في المقالات المعنونة "لماذا حصل الذي حصل؟" والتي أجبنا عليها وفنّدناها ونسفناها نسفًا في كتابنا "صدام وشيعة العراق".

سادسًا- إن صدامًا هو الذي خذل العراقيين بإصراره على عدم الانسحاب من الكويت، ومن ثم تركهم يتعرضون لأبشع عملية قصف جوي في التاريخ لمدة أربعين يومًا وهو يتلذذ في مخابئه على منظر العراقيين بين قتيل وجريح وهارب من بيته تحت جحيم قنابل وصواريخ أسياده الذين أتوا به ابتداءًا في ١٩٦٨، والذين ساندوه لحد يوم ٢/٨/٩٠ يوم غزا الكويت بفخ منصوب له، كما أصبحنا نسمع كل يوم من تقارير لجان الكونغرس الأمريكي والبرلمانات الغربية عن طبيعة وحجم وعمر التعاون الصدامي الغربي في كافة المجالات. لذلك فإن محاكمة العراقيين صدامًا بثورتهم عليه هو الأمر الطبيعي وليس العكس.

سابعًا- أن أكبر دليل على أن الهجمة الأمريكية على العراق لم تكن تستهدف صدامًا هو ليس بقاءه في السلطة الى الآن، إذ قد يرجع ذلك الى خوف الإدارة الأمريكية من البديل الإسلامي الشيعي الذي كان واضحًا أن له اليد العليا في تحريك الجماهير العراقية في انتفاضتها ضد صدام في آذار ١٩٩١ عقيب وقف حرب الخليج مباشرة، وإنما الى أنه كان يمكن للقوات الأمريكية أن تستمر في سيرها الى بغداد لإلقاء القبض على صدام، عميلهم المتمرد، قبل أن تبدأ الانتفاضة، وذلك لأن قرار وقف إطلاق النار الذي أصدره جورج بوش كان يوم ٢٨/٢ في حين أن الانتفاضة بدأت بعدها بيومين أو ثلاثة، مما يدل على أن الحفاظ على صدام كان قرارًا اتخذ قبل اندلاع الانتفاضة.

وإذا ما ثبت أن الهجمة الأمريكية لم تكن تستهدف إلا الشعب العراقي، فلم يعد إذًا هناك موجب للوم الشيعة العراقيين على ثورتهم ضد صدام، لأنها تصبح موضوعًا آخر لا علاقة له بأحداث الخليج. فالشعب العراقي ثار ضد عميل أمريكي فأين خذلان هذا الشعب بثورته لهذا العميل الذي ما كان بينه وبين أسياده الأمريكان إلا خلافات أراد كل منهم أن يحلها حسب تخطيطاته الخاصة في قضية الكويت.

ثامنًا- أن الشعب العراقي قد تحمّل من ظلم النظام الصدامي ما لم يتحمّله شعب،

وعلى مدى ما يقرب من ربع قرن من الزمان، وجاءت كارثة الكويت كي لا تبقي ولا تذر شيئًا مما أنجزه العراقيون خلال السبعين عامًا من دولتهم التي أقيمت عام ١٩٢١. أفكان عجبًا أن ثار هذا الشعب المظلوم عندما واتته الفرصة لذلك؟ أن العجب أن لا يثور المظلوم بمجرد أن تحين الفرصة حتى وإن كان النجاح غير مضمون، وهذا الذي حصل.

تاسعًا- لو أن صدامًا كان حريصًا على مصالح العراق العليا، وكان بقاؤه في الكويت مجرد خطأ وليس تنفيذًا عن قصد أو دون قصد لمؤامرة خبيثة هدفها الرئيس تدمير العراق، لتنازل عن الحكم الذي ثمنه توقيع العشرات من الاتفاقيات العلنية والسرية مع العالم والذي ارتهن فيها العراق وخيراته ومقدراته لعشرات السنين، وكبّل بشكل لم يعد له وجود في عالم اليوم. فلو كانت الانتفاضة قد نجحت لما كان العراق مكبلاً اليوم بهذه الاتفاقيات أو معظمها أو الكثير منها على الأقل.

وأما ما يتقيؤه البعض من هؤلاء الكتاب والصحفيين المرتزقة بأن الانتفاضة كانت جزءًا من المؤامرة أو أنها كانت مؤامرة إيرانية فيتضح سخفه وخفة عقول قائليه من الوضع غير المنظم للانتفاضة أولاً، ومن فشلها ثانيًا. فالانتفاضة التي تكون جزءًا من مؤامرة لا بد وأن تسير وفق تنظيم وتوقيت وترتيب لكل التفاصيل، أما أن يقاتل المنتفضون وهم جوعى ويستشهد بعضهم لنفاذ الذخائر، ولا يدري من ثار في البصرة عما يجري في العمارة، كل ذلك وهم يثورون ضد نظام فقد وسائل الاتصال ويضمنها الجسور، وتلقّى ضربة قاصمة لقواته المسلحة، فهذا يدل بما لا يقبل الجدل على عفوية الانتفاضة وعلى عدم وجود الدعم الكافي لبعض المجاهدين الذين شاركوا في الانتفاضة بعد أن دخلوا الأراضي العراقية من إيران حيث مكان لجوئهم، بما في ذلك من أيران. كيف لا وبوش يصرّح يوميًا عن غموض الموقف الإيراني ويحذر الإيرانيين علنًا من التدخل (١)، ولا شك أن كل حركة محسوبة عبر الحدود من قبل الطائرات الاستطلاعية كالأواكس وغيرها، فأين هو الدليل على التورط الإيراني في الانتفاضة يا أولي الألباب؟!

ولو كانت الإنتفاضة جزءًا من المؤامرة فلماذا لم تنجح وقد سرت كالنار في الهشيم في غضون أيام بحيث وصلت طلائعها الى جنوب محافظة العاصمة بغداد في أسبوعين

(١) هذا علنًا، أما سرًا فلا بد أن الإيرانيين قد أفهموا تصميم أمريكا على منع تحقق الشروط الأولية لتكرار تجربتهم في العراق.

ليس إلا، خصوصاً إذا كانت الانتفاضة مدعمة من قبل قوات التحالف التي كانت تحتل خُمس الأراضي العراقية؟

ولكن الواجب على هؤلاء، لو كان فيهم بقايا من ضمير، أن يتساءلوا عن سرّ استطاعة النظام إخماد نار الانتفاضة وهو بهذه الوضعية من الضعف والهزيمة وفقدان كل وسائل الاتصال، لأن هذا هو العجب؟

ولا نريد هنا أن نسطّر الأدلة على التورط الأمريكي في مساعدة صدام، عميل الأمس واليوم، في القضاء على الانتفاضة بدءًا من خيمة صفوان حيث كان يضحك فيها جنرالات صدام المهزومين، وهم أول مهزوم شوهد يضحك بعد هزيمته مباشرة، وقد اتفقوا مع شوارتزكوف المأمور من واشنطن بمساعدة صدام على البقاء في وجه الانتفاضة المفاجئة، باستعمال الطائرات وفكّ الحصار عن الحرس الجمهوري في البصرة، وإعطاء قوات صدام المعلومات الدقيقة أولاً بأول عن تحركات الانتفاضة (١)، بل وحتى نزع سلاح الثوار وإعادتهم الى مصائد القوات الصدامية (٢).

إن الانتفاضة كانت ستكون مخلصاً للعراق وليست مؤامرة، وإنما إفشالها هو المؤامرة. فهل يفهم ذلك أو يريد أن يفهم تجار الكلمة؟!

وهذا الحديث ذو شجون وشجون، وليس هدفنا منه إلا ردّ من يعتقد بأن الشيعة العراقيين يقفون الموقف السلبي من الحكام حتى في وجود مثل هكذا هجمة استعمارية ضد بلادهم.

٤. التعامل مع الجمعيات والحركات السياسية

برهن الشيعة في جميع أدوارهم أنهم يساندون الحركات السياسية الوطنية والقومية والإسلامية بغض النظر عن الانتماء المذهبي للمتصدّين لقيادتها أو الجماهير التي تؤيدها. ولو تصفّحت أي مجلة أو صحيفة أو كتاب لمؤلف شيعي، وكانت هذه تبحث في

---

(١) كما اعترف شوارتزكوف نفسه للتلفزيون الأمريكي في حديث في شهر آب أغسطس ١٩٩١م.

(٢) صرح الجنود الأمريكيون (كما رأينا وسمعنا من على شاشات التلفزيون) أنهم أصيبوا بالدهشة عندما أمروا أن يتفرجوا على ذبح قوات صدام للعراقيين، وأن يمتنعوا عن مساعدتهم، بل وأن ينزعوا أسلحتهم. فالجندي الأمريكي يتوقع، كأي فرد بسيط ومحدود الفهم، أن العداء لصدام حقيقي وأن قيادته ترغب حقًا بالتخلص منه.

القضايا السياسية سواء المعاصرة أو التي كانت في الماضي القريب، لوجدت المقالات أو الفصول مشحونة بالدراسات والتحليلات والأخبار الخاصة بالحركات السياسية السنّيّة في كافة أنحاء العالم العربي والعالم الإسلامي.

هذا في حين أن العكس ليس صحيحاً، بل تعجب من إهمال الآخرين للشيعة وخصوصاً حركاتهم السياسية أو السياسية - الإسلامية وكأنهم لم يخلقهم الله ولم يوجدوا. وتجد هذا الجفاء ليس فقط في الإعلام الخاص بالحركات العلمانية، وإنما في الحركات الإسلامية والتي قد يبدو هذا الجفاء أكثر وضوحاً ويشكّل موقفاً مقصوداً حتى في تلك المنطقة من شعوب مختلطة من الشيعة والسنّة كما في العراق والكويت ولبنان.

وهذا الموقف عجيب جداً، ليس فقط من النظرة الإسلامية الشاملة (١)، وإنما من الجانب المصلحي الذي هو ذو حدّين: الأول: المصلحة في التعاون مع الحركة الإسلامية الشيعية بما فيه مصلحة المسلمين جميعاً سنّتهم وشيعتهم.

والثاني: المصلحة في أخذ العبر الفكرية والعملية من التجربة الشيعية المعارضة التي لا يوجد مثيل لها في العالم أجمع، كيف لا وقد امتدت لأربعة عشر قرناً من الزمان، وغطت جميع العالم الإسلامي، واتسعت بمعارضتها لجميع الحكام الطغاة من كل الأشكال.

على الرغم من هذا الموقف غير الإسلامي وغير المنطقي تجد أن الشيعة مستمرون على إقبالهم على إخوانهم بشكل يتجاهل هذا التجاهل والجفاء من الجهة الأخرى، حتى كأنهم لا يحسّون به!!

ولما جرى ما جرى عليهم من قبل النظام الصدامي عقيب حرب الخليج الثانية وانتفاضة الخامس عشر من شعبان ١٤١٢هـ، وبلغ السيل الزبى في الواقع، تعالت صيحات التهجّم على الشيعة، ليس فقط من العلمانيين، أو تجار الكلمة، وإنما من قادة في حركات إسلامية بإدانة الشيعة العراقيين لأنهم انتفضوا ضد الظلم الصدامي، ضد نظام علماني بعثي لا يقيم لله ورسوله (ص) وزناً كما هو معروف، وبشكل يخرج أضغان قلوب هؤلاء القادة فيكشفهم على حقيقتهم.

---

(١) نتحدث هنا عن السنّة الذين لا يكفّرون الشيعة ولا نتحدث عن الوهابية وخدّامها، اللّهم إلاّ إذا كان البعض يظهر عدم التكفير ويبطنه نسأل الله للجميع البصيرة وحسن العاقبة، لأن ((من كفّر مسلماً فقد باء بها أحدهما)) كما ورد في الحديث الصحيح.

وكمثال: صرح علي بلحاج الشخص الثاني في جبهة الإنقاذ الجزائرية بأن لصدام الحق في ذبح الشيعة الذين ثاروا عليه!!

وكمثال آخر: فإن بعض المعممين من المرتبطين بحركة "حماس" الفلسطينية قد وقفوا الى جانب صدام في قمعه للشيعة المنتفضين.

ولا أدري والله، ما مبلغ علم هؤلاء عن الأوضاع في العراق، وعن مداخلات أزمة الكويت، وعن ماضي صدام العميل وماضي نظامه المرتبط بالدوائر الاستخبارية العالمية.

ولا أدري ما مبلغ وزنهم للأمور إذا كانوا بمجرد أن يصبح مسلمًا من أمسى عفلقيًا علمانيًا، بل كافرًا كما أثبتنا في كتابنا "صدام وشيعة العراق"، ويضع كلمة "الله أكبر" على العلم العراقي، يذهبون في مؤتمراته ويصافحونه ويهتفون له في مهازل مؤسفة نقلها تلفزيون بغداد. بل أن صدامًا لم يترك مجالاً للشك في حقيقته الكافرة إذ قال في مقالاته التي تهجّم فيها علي الشيعة وكفّرهم، قال بأن ثورة ١٧ تموز ومبادئها العفلقية تبقى هي الأساس وهي الأمل الوحيد. ولكن بعض شيوخ المسلمين لا يحبون أن يسمعوا إلا ما يريدون أن يسمعوه.

وبالرغم من هذا الموقف السلبي، بل المعادي لهؤلاء، فإن الشيعة العراقيين، ممثّلين بعلمائهم وحركاتهم الإسلامية والسياسية، لم يديروا ظهورهم لهم في محنتهم، فوقفوا مع الشعب الجزائري وجبهة الإنقاذ في تصدّيها للسلطة الدكتاتورية العميلة في الجزائر، ومع الشعب التونسي في نضاله، ومع الشعب الفلسطيني وبالأخص الحركة الإسلامية التي تقودها "حماس" متخذين ذات الموقف وهو هدف تحرير فلسطين كل فلسطين، وهو هدف تخلّت عنه كل التنظيمات الفلسطينية العلمانية والكثير من الفلسطينيين.

ولكن هل أن هذا هو الصحيح؟ وهل أن العلاقة بين الطرفين يجوز أن تستمر على هذا النحو؟

رأيي الشخصي هو أن الحق لا بد من نصرته أينما كان، حتى وإن كان صاحبه من الذين يحملون لك الضغينة أو الكره. وهذا ينطبق على هذه الحركات الإسلامية والوطنية

في العالم العربي والإسلامي، ولكن يجب المبادرة في اتخاذ الموقف على أساس أمرين:

الأول: هو تنبيه القائمين على هذه الحركات بالموقف الإيجابي للحركات الشيعية، ومطالبتهم بأن يقفوا موقفًا مماثلاً منها في تصديها للظلمة والطغاة. وفي حالة رفض هؤلاء ذلك يجب التثبّت من السبب. فإن كان السبب عدم الفهم أو التمييز وجب الإيضاح، وأما إن كان السبب عقائديًا بمعنى رفض الحركة الشيعية كونها شيعية فيجب محاولة عقد المصالحة على نقاط الاتفاق وتجنب نقاط الخلاف، فإن رضوا فبها، وإلا فإن بالله وبرسوله (ص) وبأهل بيته (ع) عنهم وعن جميع العالمين الغناء. فإن من يستطيع أن يجلس وينسق مع العلمانيين والكافرين من الشرقيين والغربيين، ثم يمتنع عن ذلك مع الشيعة المسلمين، فهو ممن لا فائدة من صرف الجهد والوقت معه، فالحركة الإسلامية حركة إنسانية، فإذا لم تحركها الفواجع الشيعية فهي لا إنسانية ولا إسلامية.

الثاني: وجوب التفريق بين الجماهير والقيادات. فالجماهير تبقى صاحبة الحق وواجبة النصرة، وهي إن جفت الشيعة فلأجل أنها لا تعرف عنهم غير ما يفتريه خدّام الوهابية والمتعصبون الطائفيون. كما أنها غير مطالبة بفكّ رموز الخلافات لأنها لا تملك الوسائل ولا الظروف المناسبة لتحقيق ذلك، وإنما يقع ذلك على عاتق القيادات التي تكلمنا عنها في أعلاه.

٥. التعامل مع السنّة العراقيين

نستطيع أن نلخّص الموقف الشيعي العراقي من السنّة العراقيين بالنقاط التالية، بعد تفريع الموقف الى فرعين: موقف الحركة الإسلامية الشيعية من السنّة، وموقف الفرد الشيعي من السنّة.

موقف الحركة الإسلامية الشيعية من السنّة العراقيين

أولاً- محاولة جذب السنّة العراقيين الى صفوف المعارضة العراقية للنظام وتأليبهم عليه إعلاميًا من خلال نشراتهم وصحفهم وندواتهم وكتاباتهم، كونهم هم أيضًا يتعرضون للظلم والقهر ومشاكل السياسات الخرقاء والسياسات التآمرية للنظام. إلا أن ذلك لم يتّخذ، كما هو الظاهر، شكل التوجّه الجدّي العملي، بحيث يتم استدعاء

المعارضة السنّية الإسلامية الى المحاورة وتنظيم الصفوف (١). ولا أستطيع أن أتوقع هنا كم كان سيكون مقدار الاستجابة من هؤلاء، لأن الجفاء الذي تحدثنا عنه جليّ تمامًا منهم. أما غير الإسلاميين فالمشكلة أقل بكثير، بسبب وجود المرونة السياسية كما هي طبيعة أي حركة لا تلتزم بالحرام والحلال الشرعيين.

ثانيًا- محاولة سحب البساط من أقدام النظام فيما يخص إشعال الفتنة الطائفية ودقّ إسفين الكراهية والعداء بين الطائفتين، وذلك بعدم طرح الخلافات الطائفية قدر الإمكان. وعلى أن هذه المحاولات ناجحة الى حد ما، إلا أن هناك عقبات تقف في وجهها منها العقد السنّيّة التي تكلمنا عنها والتي تجعل من التجاوب المفترض من هذا الالتزام اللاطائفي للحركة الإسلامية الشيعية أمرًا ليس يسيرًا، ومنها أن الحركة الشيعية لا تستطيع الالتزام بعدم طرح الخلافات الطائفية لأنها تلتزم بإحياء مناسبات لا يمكن فصل هذه الخلافات عن بعضها، ومنها جهل بعض القائمين على وسائل الإعلام، ومنها وجود المخرّبين الموجودين في كل تنظيم معارض، خصوصًا لمثل هذا النظام المخابراتي الحاكم في العراق.

ثالثًا- تحقيق تعاون عملي ملموس ومعاش مع جانب من السنّة العراقيين وهم الأكراد، والذي يمكن أن يشكل نموذجًا، لا من حيث الشكل فهذا ليس موضوع الكتاب، ولكن من حيث المضمون والفكرة للتعاون الشيعي السنّي. فطالما لم يفرق الظلم الصدامي بين العربي الشيعي والكردي السنّي في شدة الظلم وكثرة المظالم، فكذلك لم تفرق حروب صدام وتجاوزاته والمشاكل التي وضع فيها مجموع الشعب لم تفرق بين السنّي والشيعي بصفة عامة.

رابعًا- طرح القضية العراقية في الدوائر الإقليمية والمحافل الدولية، بعد أزمة الكويت حيث انفتحت بعض الأبواب التي كانت مغلقة، كقضية عراقية عامة بغض النظر عن الاضطهاد الواضح للشيعة، على أساس أن الحل للقضية العراقية يجب أن يكون عامًا ويأتي بثماره لعموم الشعب العراقي على كافة طوائفه وأديانه وقومياته. صحيح

(١) بعد أزمة الكويت بدأت الحركة الإسلامية السنّية، أو بعض أطرافها تخرج عن عزلتها وتعمل مع باقي أطراف المعارضة العراقية، وبضمنها الحركة الإسلامية الشيعية، وهو شيء إيجابي لا بد من الترحيب به وتشجيعه، فهذا هو أحد أهداف الكتاب.

هناك حاجة لازمة لتسليط الأضواء على المعاناة الشيعية كونها قد اتخذت مسارًا جديدًا وذلك بالاعتداءات الصدامية على التراث والمقدسات الشيعية وهو ما لم يحدث لتراث ومقدسات السنّة، إلا أن هذا لا علاقة له بالحلّ الشامل المطلوب للعراق، والذي لا يخرجه عن صفة الشمولية حتى وإن تضمّن حلّ الوضع الطائفي والعنصري للنظام السياسي للدولة العراقية. بل إن عدم وضع حلّ للوضع الطائفي والعنصري الشاذّ هذا يخرج الحل من صفة الشمولية ويتركه حلاً ترقيعيًا ينتظر الفرصة ليتمزق وتعود طاحونة المآسي الى الدوران.

موقف الفرد الشيعي من السنّة العراقيين

يختلف الموقف الذي يتخذّه الفرد الشيعي من الفرد السنّي مع موقف الحركة الإسلامية الشيعية من الأخير، وذلك لاختلاف المسؤوليات بينهما ولاختلاف درجة الوعي. فمما لا شك فيه أن موقف الحركة الإسلامية كأحزاب وتنظيمات لا بد وأن يخضع الى درجة عالية من الانضباط النفسي والعاطفي لأن هذا الموقف سيكون معلنًا في صحيفة أو ندوة أو تجمّع، وبالتالي فإن أي خطأ وإن كان غير مقصود، أو أي إشارة الى أي قضية خلافية دون إحاطتها بما ينبغي من الاستدراك والتوضيح سيؤدي الى نتائج سلبية والى إعطاء الأعداء سلاح التشهير والتأكيد على النهج الطائفي.

أما على الصعيد الفردي فإن أكثر ما يمكن أن يحدث هو أن يحصل خلاف بين اثنين أو ثلاثة أفراد، ولا يبعد أن ينظر الى هذا الخلاف ببساطة وبدون أن يؤدي الى تأثر علاقة الصداقة أو الجيرة أو الزمالة أو غيرها سلبًا أو بشكل لا يمكن تداركه.

إلا أن الحاصل هو امتناع الأفراد عن طرح القضية الخلافية لأجل رفع الأضغان بعد توضيح المواقف. فالسنّي لا يصارح جاره الشيعي أو شريكه الشيعي أو زميله على مقاعد الدراسة بما يحمله من أفكار عن الشيعة تضعهم في مصاف المنحرفين عن الدين لكي يعرف ما إذا كان ذلك حقًا، ولمعرفة تفسير ذلك إن كان حقًا. والشيعي لا يسأل صديقه أو جاره السنّي عما يجول بخاطره من أفكار حوله، أو أن يسأله، وهو الأهم، عن نظرته للشيعة وما يعرفه عنهم وعن درجة تصديقه لما يشاع حولهم من افتراءات من قبل السلطة ومأجوريها.

ويصل التوقف عن المصارحة الى حد عدم التصارح بين العوائل التي تندمج فيما بينها بالتصاهر، أو الجيرة التي تطول عشرات السنين (جيران عُمُر كما يطلق عليهم في بغداد) حتى وإن كانت العلاقة فيما بينهم أقوى من العلاقة بين كل طرف وأقربائه، وحتى وإن ذهبوا سوية في الأسفار والحج والعمرة والزيارات الاجتماعية، بل وإذا ما ذهبوا سوية الى زيارات الأئمة عليهم السلام المدفونين في مدن العراق المقدسة الأربعة، وهو ما يفعله الكثير من سنّة العراق لحبّهم لأهل البيت سلام الله عليهم ولتحقق المطلوب من الدعاء في رحابهم الطاهرة، وهو أمر لا يعرفه الكثير من الشيعة بسبب انعدام المصارحة التي نتكلم عنها.

ويبدو أن الحرص على العلاقة من أن تتوتر أو تتأزم أو تضعف، إضافة الى بعض العقد التي تكلمنا عنها في الباب الثاني ومنها عقدة بعض العقائد والشعائر الدينية الشيعية، تقف وراء هذا التوقّف عن المصارحة والذي يسهم في تهديم جدران المكبوت من الضغائن والأحقاد والشكوك والتي تعشعش في الصدور على الرغم من العلاقات القوية جداً والتي لا يشوبها نفاق أو مصلحة، أعني العلاقات الحميمة بحق.

وتجدر ملاحظة نقطة في غاية الأهمية وهي وجود فرق واضح في الموقف من الشيعة بين الرجال السنّة ونسائهم، حيث يلاحظ أن موقف النساء السنة من الشيعة أفضل من موقف رجال السنّة منهم. وهذا يعود، حسب تقديري، الى عدة أمور منها:

أولاً- وجود تواصل أكبر بين النساء عادة وذلك في المناسبات الاجتماعية والتي تشكل مجالس عزاء الإمام الحسين (ع) إحداها، وهذا يجعل قبول أفكار الشيعة وعدم اتخاذ موقف متشنّج ضدها أمراً مؤكداً خصوصاً فيما يخص أهل البيت (ع).

ثانياً- عدم وجود طموحات السلطنة بين النساء لأن السلطة ومراكزها ونفوذها محصورة بالرجال. ولعل هذا الأمر يفسّر تشيّع أو تعاطف الكثير من النساء مع أهل البيت (ع) فيما روى التاريخ مع أن رجالهن كانوا ممن تشيّع لأعداء أهل البيت (ع) من الحكام والولاة أو خدمهم.

ثالثاً- لتميز المرأة بالعاطفية فإنها تتعاطف أكثر من الرجال مع عذابات الناس ومصائبهم، وبهذا فهي ستتعاطف أكثر من الرجل مع عذابات الشيعة.

ولكن، في الوقت الذي تشكل هذه الظاهرة حالة صحية يجب استثمارها لدور المرأة المهم في تربية الأجيال، فإنه يمنع من تحقق الفائدة منها الموقف السلبي لرجال هؤلاء النساء المتعاطفات كونهم هم الذين لهم الكلمة العليا في داخل البيت وخارجه.

إن الشيعي هو الذي يقف في الجانب المتلقّي لهجوم المفترين ولقمع السلطات، والذي تفتقر عقائده الخاصة الى إعلام ينشرها على جميع العراقيين بسبب سيطرة الدولة السنيّة على جهازي التعليم والإعلام، لذا فإنها تقع على عاتقه المسؤولية الأكبر في عدم استثمار هذا الجانب من العلاقات الطبيعية الموجودة بين العراقيين جميعًا، خصوصًا في المدن والمناطق المختلطة. فالشيعي الذي يعيش أسير العقد التي تكلمنا عنها، وأهمها عقدة الخوف من الاتهام بالطائفية، يحجم عن إثارة هذه القضايا مع أخيه السنّي، خوفًا على علاقته به.

والحقيقة هي أن إثارة هذه القضايا تعد من أعظم الطرق لاختبار هذا الأخ أو الجار أو الشريك السنّي من ناحية رجاحة عقله وتفتّحه للرأي الآخر وسعة صدره، وكذلك لاختبار العلاقة ذاتها وكم تصمد في وجه الخلافات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الشيعي، المؤمن بولاية أهل البيت عليهم السلام وأنها ترفع من درجة المسلم المؤمن بها الى درجات من الكرامة أكبر في الآخرة، يقوم بواجبه الشرعي والإنساني في تعريف أخيه وصديقه وجاره السنّي بمنزلة أهل البيت (ع) وخطير أمرهم في الإسلام ووجوب اتباعهم (١)، كما أنه يقوم بواجب الصداقة والأخوة والجيرة لأنه يعرّف الصديق والأخ والجار على هذا الأمر العظيم بما يحقق له، حسب رأي الشيعي، درجات أعظم في الآخرة، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه)) أو كما قال.

إن تجربتي الشخصية تثبت لي بأن الشيعي، بالإضافة الى العقد التي تكلمنا عنها فيما سبق خصوصًا الخوف من تهمة الطائفية، يحجم عن مكاشفة السنّي بآرائه وبسؤاله عن آرائه حول الشيعة، خوفًا على علاقته به أن تضعف أو تتقوّض، وهذا يعني إما أن العلائق الدنيوية أرجح في ميزانه من الثواب الأخروي، وإما أن قلة الوعي تجعله يسعى للمحافظة على علاقة دون اختبارها بهذا الاختبار القوي الكاشف لشخصية

---

(١) راجع فصل "إحياء أمرهم والطائفية" في الباب الثاني.

ونفسية ورجاحة عقل السنّي صاحب العلاقة، وإما لعدم اهتمامه بالموضوع أصلاً. فبَون واسع بين علاقة تقوم على أساس التفهّم للعقائد والشعائر والأخلاقيات والسنن التي يلتزم بها كل طرف، وبين علاقة تستند الى أسس منخورة بما في القلوب من مشاعر مؤسسة على مسموعات ومفتريات وتعليم وتنشئة خاطئة وتجهيل والتي إذا ما وضعت على المحكّ الخارجي، مثلما يحدث الآن في العراق من ممارسة طائفية على أعلى المستويات ضد الشيعة، فإن القلوب تبدأ بالنفور والعلاقات تضعف إما نفسيًا وإما نفسيًا وعمليًا.

ولا أقول هنا أن المحاولات التي قام ويقوم بها النظام العراقي لدق إسفين بين الطائفتين وتوسيع الفجوة الطائفية الموجودة منذ قرون ناجحة مائة بالمائة، ولكنها قد نجحت ولا شك الى درجة كبيرة. وأكبر دليل على ذلك ما حصل من إحجام السنّيين العراقيين في جميع المناطق عن المشاركة في الانتفاضة مع إخوانهم الشيعة، هذه المشاركة التي لو حصلت لانتهى النظام وذهب الى الجحيم منذ آذار/نيسان ١٩٩١، ولما استطاعت مساعدات شوارتزكوف وقواته ولا الحرس الجمهوري وممارساته من إنقاذ النظام الذي كان متهاويًا ويتجه نحو النهاية بسرعة كبيرة جداً.

لقد كان من أكثر الأمور التي أقعدت السنّيين عن الانتفاض مع الشيعة هو عقدة الخوف من الحكم الشيعي الذي يعتقدون أنه سينتقم من السنّيين بسبب مساندتهم النظام أو سكوتهم عنه وهي عقدة الشعور بالذنب. والتي ليست هي إلا خيالات عمل صدام على تركيزها في عقول السنّيين، وعقدة الحكم الشيعي الإيراني على أساس أن الشيعة هم إيرانيون أو عملاء لإيران مخلصون لإيران أكثر من العراق كما يعتقد الكثير من أهل السنّة إن لم يكن أكثرهم. وقد ذكرنا في "شواهد من الحاضر" في الباب الأول وكذلك في تضاعيف هذا الكتاب أمثلة عديدة تثبت ما نقول.

نعم، لم يكن أهل السنّة مؤيدين لصدام ونظامه في عدم ثورتهم عليه، وإنما كانوا يتصرفون كأي مجموعة تحكم سلوكياتها ومواقفها عقد من الشك والخوف. إن حاكمًا سنّيًا ظالمًا يوقع مظالمه بدرجة أكبر على الشيعة أفضل، عند معظم أهل السنّة، من حاكم شيعي لا يعرف ما إذا سيكون ظالمًا للسنّة، وكم درجة ظلمه إن كان كذلك، والى

ماذا سيؤدي ذلك في مستقبل الزمان، وكم من الامتيازات سيخسر السنّيون تحت ظل حكمه، وهل ستنتشر العقائد الشيعية المنحرفة وتنشر وتعلّم، وهل ستكون إيران هي الحاكم الفعلي، وهل سيحكم العراق معمم "عجمي"، وهل سيقسّم العراق (١).

المطلوب إذًا هو المصارحة بين الناس، والتي ليس من ورائها غرض سوى محاربة قوى الظلام التي تسعى لتجهيل وإثارة الناس بعضهم على البعض الآخر، وذلك بتوضيح العقائد وأصولها سواء بالمباحثة المباشرة لمن يجد في نفسه الكفاءة لذلك (فالجاهل لا يجوز له شرعًا وعقلاً الدخول في مباحثات على هذه الدرجة من الخطورة)، أو بالإحالة الى ما كتبه العلماء والباحثون والكتاب في هذه الشؤون. إن هذا العمل سيؤدي الى واحد من هذه الاحتمالات:

أولاً– أن يصل الطرف الآخر الى فهم الأسس التي تقوم عليها العقائد والشعائر التي عنده تحفظ بشأنها، أو التي يتهمك بسببها بالانحراف، سواء صرح بذلك أو لا، وهو ما سيؤدي الى ردّ المفتريات التي سمعها عن العقائد التي تؤمن أنت بها.

ثانيًا– أن يصل الطرف الآخر الى درجة الاقتناع بأنك على الحق، فيقرر أن يتابعك على ذلك.

ثالثًا– أن يصل الطرف الآخر الى درجة الاقتناع بأنك على الحق، ولكنه يحجم عن متابعتك لصعوبة التحول لديه، وهو أمر نفسي عظيم يجب تقدير صعوبته.

رابعًا– أن لا يردّ ما توضحه له المفتريات والتجهيل والتعمية التي وقع ضحيتها، فيبقى على وضعه من الاعتقاد بشأن عقائدك، ولكن يبقى على وضعه أيضًا من حيث دوام المودّة بينكما.

خامسًا– أن يعتبر إثارتك للموضوع طرحًا طائفيًا غير مقبول، فيردّك عنه وينتهي الأمر بعدم تعكير صفو المودّة والعلاقة الحسنة.

سادسًا– أن يعتبر إثارتك للموضوع طرحًا طائفيًا غير مقبول، ولكن تتغير نظرته إليك نحو الأسوأ، وتضعف علاقتك به أو تنهار.

من هذا يتضح أن احتمال تأثر علاقتك بصديقك أو جارك أو شريكك أو صهرك من

---

(١) راجع ما سنقوله عن هذا الأمر عند حديثنا مع الإسلاميين السنّة من الباب الرابع.

الطائفة الأخرى تأثرًا سلبيًا نتيجة لطرحك الموضوع هو واحد من ستة، أو أقل من ١٧٪، وهو احتمال ضعيف، ويصبح أخف في الميزان بلحاظ الغاية الكبرى للموضوع الذي نبحث إثارته.

إن السلبية في التعامل بين أفراد المجتمع ليست أمرًا ممدوحًا إذا نظرت إليه من أي زاوية شئت. ففي وقت الرخاء هناك فرصة لجبر الكسر على أساس وجود وقت للنقاش والبحث الأكاديمي، وحتى من باب الترف الفكري إن رغبت في تسميته. وفي وقت الشدة يصبح تضييع الفرص في السابق لإزالة كوامن الصدور وتقوية الأسس التي تقوم عليها العلائق الاجتماعية لتصمد في المحنة، يصبح أمرًا مؤلمًا هدّامًا يجلب الندم. أما في وقت الشدة التي يكون هذا الموضوع في صلبه فلا أرى أي حلّ سوى مواجهة الموضوع بشكل مباشر، وإن كان ((بالتي هي أحسن)) وهو ما لا بد منه في جميع الأوقات.

ولست أشك لحظة بأن الغالبية الساحقة من الشيعة لم تفاتح السنّيين الذين تربطهم بهم علائق مختلفة عندما نشرت المقالات الصدامية "لماذا حصل الذي حصل؟" في صحيفة الثورة وهي تهاجم الشيعة وشيعة الجنوب الثوار بالأخص وثوار الانتفاضة الباسلة، وذلك لدحض ترّهات وافتراءات هذا المجرم العميل الذي لا يؤمن لا بسنّة ولا بشيعة ولا بعروبة ولا بأي عقيدة أو قيمة كائنًا ما كانت. كما لا أشك لحظة بأن الموقف السنّي كان مشابهًا تمامًا، أي لم يسأل السنّي من له علاقة به من الشيعة عما جاء في المقالات لاستيضاح الأمر حتى وإن كان مضادًا لنشر مثل هذه المقالات والذي أظن ظنًا قويًا أن هذا كان هو الموقف الغالب على أهل السنّة كونهم لا يريدون إثارة المشكلة الطائفية خصوصًا والوطن يقف على كفّ عفريت.

ونفس الشئ فيما يخص اتهامات النظام بأن الثوار إيرانيون أو جاؤوا من إيران، وكذلك اتهامه للثوار بأنهم ما كانوا غير سرّاق وقتلة وغوغاء. فأن السنّيين لا بد وأنهم كانوا يريدون تصديق هذه الاتهامات، كيف لا والعقد الطائفية التي يعيشون في داخلها هي كما قد عرفت، وبالتالي ليس في مصلحتهم، نفسيًا على الأقل، أن يسألوا الشيعة عن معلوماتهم عما جرى وفيما إذا كان حقًا ما يفتريه النظام المجرم. أما الشيعة فإن الموقف السلبي وعدم المصارحة بسبب العقد الطائفية التي يعيشون في داخلها والتي بيّناها فيما سبق لا بد وأنها منعتهم من أن يأخذوا على عاتقهم مهمة توضيح الموقف

الشيعي وتهدئة المخاوف السنّية كي يساهموا في عملية تخليص الوطن والشعب من هذا الكابوس.

٦. التعامل مع الشيعي العراقي سيّما الجنوبي

من المعروف عند العراقيين أن هناك طائفتين ينظر إليهم بازدراء ويعاملون وكأنهم متخلفين عقليًا أو سفهاء بحاجة الى قيّم وتطلق عليهم النكات وتؤلّف يوميًا، وهم الأكراد والشيعة الجنوبيون وبضمنهم الذين نزحوا من الجنوب الى بغداد وسكنوا فيما حول العاصمة العراقية في مدن الثورة والنور والشعلة والعامل والجمهورية والقاهرة وأمثالها. ويسلب هؤلاء كل صفة حسنة وبضمنها صفات الشرف والغيرة التي يتمتعون بها والتي هي عندهم أعلى من سكان العاصمة لانفتاح الأخيرين كما هو معروف، بحيث لم يجد صدام وكتابه صعوبة في التقاط هذه النقطة فاستعملوها ضد ثوار الانتفاضة الجنوبيين فوصفوهم بالفساد والشذوذ الجنسي وهتك الأعراض وكل قبيح من هذا القبيح، وذلك في مقالات نشرتها الصحف العراقية في نيسان ١٩٩١. هذا مع أن المتهمين (صدام وجلاوزته) هم أبعد الناس عن الشرف والأخلاق والفضيلة.

كما ويُتّهَم هؤلاء الجنوبيون بأنهم لا يهتمون بالنظافة، فاستعمل صدام هذه النقطة أيضًا حيث قال بأنهم يبحثون عن المواد في أكوام الأزبال مما يثير اشمئزاز البغداديين.

من جانب آخر، يتحدث لك البغداديون العريقون عن أهل مدينة الثورة "العفاريت" الذين يشترون البضائع من المحلات الحكومية ثم يبيعونها بأسعار مضاعفة ليحققوا أرباحًا طائلة. وهنا أيضًا استعمل كتّاب صدام هذه القضية في المقالات التي كتبوها له حسبما أملى، حيث اتهم الشيعة الجنوبيين بأنهم يجمعون المواد في أسواق مدينة الثورة التي يقطنونها كسوق "مريدي" ويبيعونها بأسعار عالية بعد أن تفرغ الأسواق الأخرى منها مما أربك السوق التجارية. هذا، مع أن العالم أجمع يعلم أن صدامًا هو الذي دمّر السوق التجارية، وليس أربكها فحسب، وأحالها الى ساحة يلعب فيها أولاده وبنو عمومته وأحبابهم وخدمهم.

ولسنا في معرض الردّ على صدام ومرتزقته في تخرصاته وتهجمّاته التي كانت

نفثات مصدور حاقد على هؤلاء الشيعة الذين تعتمل في نفوسهم الثورة ضده والذين احتاج معهم الى الكثير من القمع والمراقبة لكي يتخلص من خطرهم على نظامه بعدما اصطدموا مع مرتزقته في ٧٩-٨٠ عند تفجر الثورة الإسلامية في العراق، ومن ثم في الانتفاضة عام ١٩٩١. ولقد رددنا عليه في كتابنا "صدام وشيعة العراق" وناقشناه الحساب بدقة ودافعنا عن هؤلاء الثوار الذين يجب أن يُقَيَّموا بغيرتهم على الدين والوطن لا بمستوى تقدمهم المدني لأن الأخير هو الأقل أهمية في حساب الدنيا والآخرة عند أولي الألباب لا عشاق الغرب وأفراخه، الذين يصدق فيهم قول الشاعر:

وتعظم في عين الصغير صغارها

وتصغر في عين العظيم العظائم

ولكنا هنا في مقام التعرض للموقف الشيعي الذي يبدو أنه قد تأثر بالموقف السنّي لأفندية بغداد فصاروا ينظرون الى الشيعي الجنوبي نظرة أولئك.

إن السنّي العراقي ينظر الى الشيعي الجنوبي كإنسان جاهل لا يعرف شيئًا غير الزراعة، والتي لا يعدها شيئًا هي الأخرى على الرغم من أنها مصدر غذائه، وأنه لا يعرف شيئًا من الدنيا خارج هذا الإطار اللّهم إلا في زياراته لمراقد الأئمة وأولادهم (ع)، وعندها يسميه هذا الأفندي سخرية بكلمة "زاير". وأن هذا الإنسان يجب أن يبقى في مكانه لا يتحرك منه الى حيث يقيم هذا الأفندي لئلا يضايقه بمنظره أو جهله وكل ما يتعلق به.

والدليل على هذا الكلام أن الساسة العراقيين الذين سيطروا على الحكم في أوائل تأسيس الدولة العراقية كانوا يصفون الشيعة كلهم بأنهم جهلة، وذلك كسبب آخر، بالإضافة الى كونهم عجم كما يصفونهم، لإقصائهم عن الحكم ولنفي أي حق لهم فيه مستقبلاً. خذ مثلاً قول ناجي شوكت رئيس الوزراء في جوابه على مذكرة الملك فيصل: "وأخال أن ما تقوله الأكثرية الجاهلة من الشيعة حول عدم مشاركتها في الحكم هو غير صحيح" (١). فليس هناك من سبب يدعو ناجي شوكت الى وضع صفة الجهل هنا إلا إذا كان يريد أن يقول بأن الشيعة كونهم جهلة فإن عدم مشاركتهم في الحكم تعد أمرًا

(١) عن "الشيعة والدولة القومية" ص ٢٧٧.

طبيعيًا منطقيًا، وبالتالي فإن اعتقادهم بأنهم خارج الحكم غير صحيح، لأن الجاهل يجب أن يصبح متعلمًا قبل أن يطالب بحقه في الحكم.

وأعتقد أن ما قاله عبد الكريم الأزري صحيح في تشخيص السبب وراء هذه النظرة المستعلية للقوم حيث قال واصفًا كامل الچادرچي الذي وصف الشيعة بالجهل هو الآخر: "إن كامل الچادرچي كان في حقيقته أرستقراطي النزعة، وقد نشأ في أواخر أيام الحكم العثماني من أصل تركي، وفي محيط يعتبر الحكم حكرًا على طبقة ضيقة من الناس أغلبهم من عنصر غير عربي ويعتبر مجموع الشعب – وأكثريتهم عرب ريفيون قبليون – مكتوب لهم أن يبقوا محكومين الى الأبد لتلك الفئة غير العربية" (١).

وإن صدق هذا التشخيص، فإن كامل الچادرچي يتساوى في التفكير، في أخطر قضية على الصعيد الوطني، مع قريبتي (مع الفارق في الاطلاع والدراسة والذي يجب أن يؤثر على التفكير) التي تتأسف على حال العراق أن أصبح يتقلد فيه مناصب الوزارة أشخاص من خارج العوائل المعروفة في أيام العهد الملكي، لأن الوزراء المعاصرين (٢) ليسوا بذاك المستوى الراقي لأولئك!

إلا أن هذا قد يكون نصف السبب، أما النصف الآخر فهو الطائفية المسيطرة على هؤلاء، وهو الأمر الذي يشترك فيه، كما يبدو، اليساري واليميني والديمقراطي والدكتاتوري والحاكم والمعارض من الطائفة الواحدة.

وفيما يخص الجانب الاقتصادي فإن السنّي البغدادي (٣) لا يرى بأسًا أن تكون البيوتات المعروفة في بغداد والبصرة والموصل من السنّة حائزة على الملايين والتي كانت بدايات الكثير منها، إن لم تكن أكثرها، ليست بجهود خاصة في التجارة أو إحياء الأراضي أو غير ذلك من الأعمال، وإنما كانت أعطيات ومنح وهبات من أراضي شاسعة وأوقاف كثيرة من الدولة العثمانية لتلك العوائل التي تتمذهب بالمذهب السنّي للدولة العثمانية، والتي أدت بمرور عشرات السنين الى جمع الملايين. في حين أن هذا السنّي

---

(١) "مشكلة الحكم في العراق" ص ١٤٥.

(٢) بغض النظر عن نظرتي العدائية لهم كونهم خدم السلطة الظالمة الحاكمة في العراق.

(٣) عندما نتحدث حصرًا عن المواطن البغدادي فإننا لا نهبط بدرجة أهمية الموضوع لأن بغداد تضم ربع سكان العراق أولاً، ولأنها مركز السلطة التي إن خرجت عن أيدي الحاكم فإن السلطة تسقط (وهو ما لم يحدث في الانتفاضة الشعبية ١٩٩١) ثانيًا.

يتحسر على تمكّن "عفاريت" الثورة و "شياطينها" من جمع الأموال حتى أن أحدهم لا يذكر مدينة الثورة أو تذكر أمامه إلا ويهبّ للإعلان عن جمع أهالي الثورة للمواد التي تبيعها الحكومة وخزنها في بيوتهم ثم بيعها بأسعار مضاعفة بحيث أن هناك ١١٧ مليونيراً في مدينة الثورة (١).

ولكن، لنفرض أن هذا الشخص لا يعرف بهبات وأعطيات الدولة العليّة العثمانية الى العوائل البغدادية والموصلية والبصرية السنيّة، أو أن هؤلاء "مليونيرية أبًا عن جد" كما يقولون، ألا يعرف كيف تملك الملايين ما لا يحصى من سنّة محافظتي صلاح الدين والأنبار؟! ولكن هذا الشخص لا يتحدث مطلقًا، ولم يذكر لي مرة واحدة، كم عدد أصحاب الملايين في "تكريت" التي تضم ٣٠,٠٠٠ شخص فقط، أي حوالي ١ الى ٤٠ من سكان مدينة الثورة، أو "الدُور" التي يسكنها أقل عدداً من تكريت، أو محافظة الأنبار التي قد لا يسكن في جميع مناطقها الشاسعة عدد سكان مدينة الثورة، وهم حديثو الثروة والتي جمعوها لأنهم أقرباء الحاكم وحماته وعصبته (٢).

مرة أخرى، ينظر البعض الى العراق على أنه مقاطعة خاصة لهم، ولهم الحق وحدهم أن يوزّعوا خيراتها على من يحبون. أما إذا ما نال من يكرهون بعضًا من هذه الخيرات فإنهم يعتبرون ذلك خروجًا عن العدل والمنطق.

ويبدو أن الشيعي العراقي في بغداد خصوصًا، وفي غيرها من المدن العريقة كالنجف، صار ينظر الى الشيعي الجنوبي ذات النظرة التي للسنّي إليه.

فهل هي محاكاة للسنّي لأجل أن توضع في ميزان أعماله كي يرضى عنه الحكام السنّة، والمواطنون السنّة فيبدو أمامهم منفصلاً عن ذاك الشيعي الجاهل الذي لا يفهم شيئًا، أم ان الشيعي المدني أخذ ينظر بالفعل بنفس النفسية الى أخيه الجنوبي، وذلك بفعل فكّ الارتباط الذي حدث تدريجيًا بين الشيعي الفرد والمؤسسة الدينية الشيعية

(١) إن شراء المواد بسعر وبيعها بسعر آخر لا شئ فيه لا شرعًا ولا قانونًا ولا عقلاً، كما أن هؤلاء الأفراد يقفون في طوابير طويلة يقضون فيها يومهم لأجل جمع هذه الحاجات، أي أنهم يتعبون ويعرقون في عملهم التجاري هذا، فلمَ الاستنكار والتأسّف إذا ما حصلوا على أرباح بسبب تعبهم، وبقيامهم بأعمال يأبى المستنكرون القيام بها. أما رقم الـ ١١٧ فلا أعرف من أين أتى به.

(٢) يعرف المؤلف والكثيرون من العراقيين أسماء عوائل كثيرة من هذه المحافظات صارت تتملك الملايين لعلاقتها بالنظام الحاكم.

خلال السبعين عاماً من عمر الدولة العراقية، بحيث صار الشيعي الفرد في بغداد وغيرها من المدن لا ينظر الى شيعة العراق: الشيعي الجنوبي والشيعي الآخر والمؤسسة الدينية، على أنها كتلة واحدة يجب أن تتعاون ككتلة واحدة لأن أعداءها يتعاملون معها كذلك فلم يفرّقوا في قمعهم لها والتمييز الطائفي ضدها بين أي من أقسامها؟

يجب أن يعي الشيعي العراقي، من أي قسم كان، ومن أي مدينة كان، ومن أي طبقة كان، ومن أي حزب أو اتجاه سياسي كان، بأن السلطة الطائفية في العراق، وأعداء الشيعة في كل مكان، لم يفرقوا في التعامل بين شيعي وشيعي، ولم يخرجوا شيعياً دون آخر من قائمة أحقادهم وبرامج قمعهم، كما وأنهم لن يفعلوا ذلك في المستقبل، اللّهم إلا إذا حدث شئ جديد خارق للعادة يؤثر قسراً على قلوب الناس وعقولها، بل إن طلوع الشمس من المغرب أقرب من تغيير التعامل السئ للحكام مع الشيعة (١).

وأن الشيعي أقوى إن كان مع الشيعي الآخر، وهو واضح.

وأن الشيعي الجنوبي في العراق، يجب أن ينظر إليه على أنه أخ مساوٍ في الإنسانية والعقيدة والأعداء، وأنه خدم الشيعي الآخر أكثر بكثير من خدمة الشيعي الآخر له، وأنه ضحى من أجل الشيعي الآخر وبلده العراق أكثر من الآخر من أجله.

إن التعامل مع الشيعي الجنوبي، سواء من يقطن الجنوب أو خارجه أو خارج العراق على طريقة "هذا معيدي" (٢) و "هذا شروكي" (٣) ليس فقط لا يرضي اللّه ورسوله (ص) وأهل بيته (ع) والمؤمنين، وإنما هو مضاد للمصلحة المشتركة بين جميع الشيعة. وهو بالتالي يساعد على إبقاء المعضلة الطائفية في العراق كما هي والتي تحتاج، لأجل حلّها، أن يتم التعرض لجميع المشكلات صغيرها وكبيرها، والتي داخل البيت الشيعي وخارجه.

---

(١) وهذا ليس بسبب وجود خلل خَلقي أو عقلي في الشيعة (!) وإنما بسبب موقفهم المتصلب من حكام الجور التزاماً بتعاليم الرسول (ص) وأئمة الهدى (ع). راجع ما قلناه في ثنايا الكتاب عن أسباب الحرب المستمرة التي شنّها حكام الجور ضد الشيعة على مر العصور. ويجب أن يفهم السنّي أن هذا الموقف المتصلب والمعادي غير موجه ضده، بل موجه ضد الحاكم الظالم، وأن من مصلحة السنّي، كونه واقع تحت ظلم هذا الحاكم هو الآخر، أن يلتحم مع أخيه الشيعي في هذا الموقف المبدئي.

(٢) معيدي أي الذي ينتسب الى عشيرة المعدان الجنوبية.

(٣) أي شروقي من جنوب شرق العراق.

المقال العاشر

على طريق الحل (ع)
المؤسسة الدينية الشيعية والسنّية
بين الواقع والطموح

- إختلاف موقفي المؤسستين من الطائفية

١. إختلاف الموقفين من شرعية الحكام

٢. الفرق في طاعة المؤسستين للحكام

٣. موقف الحكام من المؤسستين الدينيتين

٤. موقف المؤسستين من الحكام العلمانيين في عصرنا الحاضر

٥. إختلاف درجة الاعتماد المالي للمؤسستين على الحكام

٦. موقف المؤسسة الدينية من المشكلة الطائفية على صعيد الحل

- كيف تستخدم السلطة نقاط ضعف المؤسسة الدينية
- شروط تصدّي المؤسسة الدينية للمشكلة الطائفية

المقال العاشر

على طريق الحل (ع)
المؤسسة الدينية الشيعية والسنّية
بين الواقع والطموح

لسنا، في هذا المقال، بصدد التعرّض للمؤسسة الدينية بشكل واسع يتناول مسؤولياتها وحقوقها، أو خلفياتها وواقعها، في جميع الجوانب، وإنما سنبحث جانباً واحداً هو: الطائفية في العراق. فما نريد أن نتعرف عليه هو موقف المؤسسة الدينية، سنّيّتها وشيعيّتها، من الواقع الطائفي للدولة والمجتمع العراقي، وكيفية تعاملها مع هذا الواقع، وفيما إذا كان هذا الموقف إيجابياً أو سلبياً، وما هي أسبابه. ولن نجنح نحو الإسهاب لأن هذا الموضوع الشائك في حد ذاته، قد يصبح شائكاً أكثر على مائدة البحث عند التعرض لتفاصيل المؤسسة الدينية وذلك لأن موضوع المؤسسة الدينية، والشيعية منها بالخصوص، هو موضوع معقد هو الآخر، وليس هنا مكان البحث فيه، كما أن غيرنا أكثر أهلية للتعرض له.

إختلاف موقفي المؤسستين من الطائفية

وكما أن الموقف السنّي يختلف عن الموقف الشيعي على المستوى الفردي ومستوى الحركات السياسية، من القضية الطائفية في العراق، كذلك الوضع بالنسبة للمؤسسة الدينية، حيث يختلف موقفاهما منها. أما أسباب اختلاف الموقفين فهي:

١ . *إختلاف الموقفين من شرعية الحكام*

كانت المؤسسة السنّية قد تأسست من الفقهاء والمحدّثين والمفسّرين وباقي العلماء الذين لم يروا أن خلافة الرسول (ص) وإمرة المؤمنين يجب أن تكون لأئمة أهل البيت (ع) خاصة، بل أنها يمكن أن تكون فيمن يتولّى الأمر وبأي شكل كان بما في ذلك

طريق الغلبة والقهر. وما كان هذا الموقف إلا بالاستناد على ما روي من أحاديث نبوية لا تبيح للمسلم، سواء كان من العلماء أو غيرهم، أن يخرج على السلطان حتى وإن كان جائراً ظالماً طالما لم يخرج منه "الكفر البواح" أي الكفر الصريح. وعندها فقط، يجب على المسلمين أن يعترضوا عليه لردّه الى الطريق الصحيح، فإن أبى وجبت مجاهدته لإزاحته من الحكم. ولكنهم اختلفوا في وجوب أن تكون الخلافة في قريش أو لا، حيث أكّدت المذاهب المالكي والشافعي والحنبلي على وجوب أن يكون الإمام من قريش، في حين ذهب المذهب الحنفي الى جواز أن يكون الإمام من أي قوم. ولعل هذا هو السبب الذي دفع سلاطين آل عثمان الى فرض المذهب الحنفي عندما وصلوا الى الحكم في الدولة الإسلامية (١).

أما المؤسسة الشيعية فقد تأسست من العلماء والفقهاء الذين التزموا بمتابعة أئمة أهل البيت عليهم السلام على أنهم هم الحكام على الناس، بل على أنهم الحكام-العلماء كما كان جدّهم رسول الله (ص)، وأن جميع الحكام الذين تربعوا على كرسي خلافة رسول الله (ص) كانوا غير واجبي الطاعة.

إن هذا الاختلاف هو الذي يجعل الحاكم ينكّل بالشيعة ومؤسستهم الدينية كتحصيل حاصل، لأنه يعلم أن هذه الفئة من المواطنين لا تراه إلا غاصباً لحق غيره في الحكم. وطالما كان حكام العراق، كغيرهم من حكام الدول الإسلامية، سواء أيام وجود دولة الخلافة (الأموية والعباسية والعثمانية والمملوكية) أو بعد سقوطها عقيب الحرب العالمية الأولى، حكاماً خارجين عن التعريف الشيعي لشرعية الحاكم، فإنهم كانوا يتعرضون لتنكيل الحكام دوماً، وكانت طاعتهم لهؤلاء الحكام الحد الأدنى الذي يتخلص منه مما يمكن من الأذى.

ويمثل التمييز الطائفي إحدى الوسائل التي اعتمدها الحكام للتنكيل بالشيعة والضغط عليهم، كما يمثل العقاب الذي يستحقونه جزاء معاداتهم للحكام.

كما أن استعمال المؤسسة الدينية السنيّة من قبل الحكام في هذا المجال كان أمراً

(١) ولعل هذا هو السبب الذي منع آل سعود والوهابيين أن يطبعوا كتب محمد بن عبد الوهاب مؤسس مذهبهم التي تؤكد هذه الحقيقة، والتي ألفها لسحب الشرعية من حكم آل عثمان، والتي لا بد وأنه قد تراجع عنها عندما أتم صفقته مع آل سعود الذين ليسوا من قريش.

موجوداً في العصور القديمة، حيث كان الحاكم يستصدر الفتاوى من المؤسسة السنيّة التي تبيح استباحة الشيعة أو قتلهم أو محاصرتهم وغير ذلك ولقد كان البعض من العلماء مستعداً لإصدار الفتاوى ضد الشيعة دون البعض الآخر باختلاف النظرة للشيعة واختلاف درجة التقوى. إلا أن هذا الأمر أصبح أقل كثيراً في عصرنا الحاضر لخروج الحاكم كلية عن الطرح الإسلامي، إلا في حالة السعودية حيث يرفع حكامها، زوراً، راية الإسلام والحكم الإسلامي، ومن هنا ترى كيف أن علماءهم يصدرون الفتاوى التي تكفّر الشيعة وتمنع من مخالطتهم ومناكحتهم وأكل ذبيحتهم بل وتبيح قتلهم، بين الحين والآخر، وآخرها في العام الماضي ١٤١٢هـ.

وهكذا، صار هناك وضع طائفي تقف فيه المؤسسة الدينية الشيعية، ومعها أتباعها، في موقف المظلوم، والمؤسسة الدينية السنية، أو بعض أفرادها، إما في موقف المساعد على الظلم الطائفي أو الساكت عنه وغير المكتوي بناره. ولا ريب أن هذا الفرق له أعظم الأثر في الموقف من هذا الوضع الطائفي، بل في الاعتراف بوجوده، من قبل المؤسستين.

٢ . *الفرق في طاعة المؤسستين للحكام*

طالما كانت المؤسسة السنيّة ترى وجوب شرعية الحاكم، كائناً من كان، شريطة ألا يخرج منه الكفر البواح الصراح، فإن طاعتها لجميع أوامره لا تحتاج الى تبرير، بل هي واجبة لوجوب الرضا بحكمه وبيعته.

أما المؤسسة الشيعية فإنها لما كانت ترى بطلان حكم جميع الحكام ما خلا أئمة أهل البيت (ع)، وبعدهم من ينوب عنهم من الفقهاء العدول حسبما جاء في الأحاديث الشريفة وحسبما هو مقرر في محله من المباحث الفقهية، فإن طاعتها لهم لا تكون إلا قهراً، أو تَقيّةً كما يقال، وإلا فيجب عدم متابعتهم أو نصرتهم أو العمل معهم ولهم، اللهم إلا في حالات خاصة مثل تعرض بلاد المسلمين لغزو الكافرين أو في حالات الكوارث الطبيعية وغير ذلك.

وطالما أن الحقوق مقابل المسؤوليات، وأن الشيعة إنما يطيعون الحاكم بدون رضا، ويطيعون حاكمهم الشرعي (وهو جزء أو رأس المؤسسة الدينية) ما وسعهم ذلك، فإن الحاكم لا يرى للشيعة أي حقوق، وإذا ما منحها شيئاً منها كما ولا بد وأن يحصل لاستحالة دوران عجلة المجتمع دون ذلك، فإنه إنما يتفضل عليهم بذلك حسب رأيه.

ولا ريب أن هذا سيؤدي الى التمييز في المعاملة، بعد التمييز في النظرة، مع الطائفتين، أي التمييز الطائفي.

٣. موقف الحكام من المؤسستين الدينيتين

كنتيجة لاختلاف موقفي المؤسستين من الحكام، فإن الحكام سيكون موقفهم مختلفاً مع المؤسستين. وهذا سيؤدي بدوره الى زيادة التمييز الطائفي ضد المؤسسة الشيعية كونها أولاً جزءاً من الطائفة الشيعية المميز ضدها، وثانياً كونها تتصدى لرئاسة الشيعة مما يجعلها رأساً منافساً للحاكم في حكم فئة من رعاياه، أو أغلبيتهم في حالة العراق، وثالثاً كون الشيعة يطيعونها برضا أنفسهم فيعصون الحاكم ما وسعهم ذلك. وهكذا تصبح المؤسسة الشيعية إحدى أهم المراكز المعارضة للحاكم والتي يفكر ويضع الخطط للتعامل معها بشكل يتيح له أكبر ما يمكن من السيطرة على رعاياه الشيعة.

ولا شك في أن المؤسسة الشيعية كونها تتعرض للتمييز الطائفي والتنكيل والاضطهاد هي نفسها وبما هي مؤسسة دينية اجتماعية مالية فكرية، فإن موقفها من مشكلة التمييز الطائفي سيكون مختلفاً تماماً عن موقف المؤسسة السنّية التي لا تتعرض لتمييز طائفي، بل غاية ما يحصل هو أن تتعرض لاضطهاد وتنكيل إذا ما وقفت موقفاً سلبياً أو إيجابياً معادياً للحاكم عندما يخرج منه الكفر البواح، وهو ما لم يحصل، حسب التعريف الفقهي السنّي للكفر البواح، إلا في عصرنا الحاضر من بعض من يمكن أن نطلق عليهم اسم الحكام العلمانيين.

٤. موقف المؤسستين من الحكام العلمانيين في عصرنا الحاضر

وقفت المؤسسة الدينية الشيعية نفس الموقف المعادي للحكام العلمانيين الذين حكموا العراق سواء كانوا من الملكيين أو القوميين أو البعثيين ولكن بدرجة أعلى من وقوفهم ضد الحكام في العصور السابقة، وذلك لأن الخطر على المفاهيم الإسلامية أصبح داهماً من الأفكار والمفاهيم الغريبة عن الإسلام، بل المعادية والمناقضة لمفاهيمه. كذلك، أصبح الحاكم لا يتستر بعمله بالأحكام الوضعية في الشؤون المختلفة، ولا في تعاونه مع دول الكفر، ولا في عدم أدائه للفروض كالصلاة مثلاً، ولا في العمل على تأسيس تنظيمات سياسية تقوم على أسس مناقضة للمفاهيم الإسلامية كما في الفكرة القومية العنصرية التي دعا لها حكام البعث في العراق.

ولا بد أن هذا الموقف سيؤدي الى موقف مضاد أشد عداءً من قبل هؤلاء الحكام، والى تنكيل واضطهاد للمؤسسة الشيعية الدينية، ولأتباعها من الشيعة الذين لا بد وأنهم سيعملون وفق توجيهات المراجع الدينيين في هذا الشأن ويواجهون الحكام الخارجين علنًا عن الدين.

ووقفت المؤسسة الدينية الشيعية موقفًا إسلاميًا تجاوز الفوارق الفقهية، لأنها وعت أن الحكام الذين تعاقبوا على الحكم في عصرنا الحاضر اختلفوا عن حكام الدولة الإسلامية الظالمين للشيعة بنقطة جوهرية وهي العمالة للغرب الذي رتّب أوضاع المنطقة بعد أن جزّأها الى دول عقيب الحرب العالمية الأولى. فلقد كان الحاكم العباسي أو العثماني يظلم المسلمين، ولكنه كان يتعامل مع الدول الكافرة بأنفة وكبرياء وعزّة وأنه أعلى منهم منزلة كونه من المسلمين، في حين أن الحاكم "المسلم" في عصرنا الحاضر يتعامل مع الدول الأخرى كونها دول كبرى متقدمة وهو صغير أمامها، ذليل، لأنه لا يشعر بالعزّة أمامها، كيف والعزّة لله ورسوله وللمؤمنين كما قال تعالى، وليس للمنافقين من الحكام، الذين يدّعون الإسلام في ذات الوقت الذي يدّعون الإيمان بعقائد منافية لمفاهيم الإسلام، كما هو الحال في العراق.

لقد وعت بعض أطراف المؤسسة الدينية الشيعية حجم المؤامرة على الإسلام في تسليط هؤلاء الحكام على الأمة ومقدراتها، فصار لزامًا عليها أن تهبّ لنجدة الدين ومحاولة إنقاذ العراق. لذا كانت أعلى من الطرح الطائفي، كما يدلّ عليه مطالبتها حكام البعث أن يعيدوا إذاعة أذان الصلاة في الإذاعة العراقية ونقل شعائر صلاة الجمعة في التلفزيون (١). هذا علمًا أن الأذان المطلوب إعادة إذاعته هو الأذان على الطريقة السنيّة (٢)، وأن صلاة الجمعة هي صلاة في مسجد سنّي وبإمامة إمام سنّي والمأمومين من السنّة.

إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو تصدّي بعض أركان المؤسسة الدينية الشيعية من مراجع التقليد والعلماء لتوجيه العمل السياسي الإسلامي المعارض والمشاركة فيه بكافة

(١) كما فعل السيد الشهيد محمد باقر الصدر الذي أعدمه النظام في ١٩٨٠ لتزعمه الثورة الإسلامية في العراق.

(٢) والذي يعتبر مبتورًا ناقصًا حسب الفقه الجعفري لأنه ليس فيه النداء بـ "حي على خير العمل" الذي هو جزء لا يتجزأ من الأذان عند الشيعة.

الأشكال. وهذا يقطع شعرة معاوية مع السلطة لأن العمل السياسي وخصوصاً الإسلامي المعارض محظور في أغلب الدول الإسلامية. أما في العراق فقد تدرج الوضع بالسوء حتى وصل الى حكم البعث منذ ١٩٦٨م فضربوا بصدّامهم المجرم الرقم القياسي في كبت الحريات، والتنكيل بالمعارضين.

أما المؤسسة الدينية السنّية فقد كانت معارضتها لا تقاس بمعارضة المؤسسة الدينية الشيعية، والذي يمكن أن تعزى أسبابه الى ما ذكرناه في ١ و ٢ أعلاه من موقف ليّن تجاه الحاكم والذي لا بد وأن يستتبع تكوّن حالة دائمة من عدم الاعتراض على الحكام الظلمة تصبح مؤسسة على تراث يصعب التخلص منه، ويسهل التحصّن من ورائه (١).

ولقد حدا هذا الموقف المائع من الحكام، والمتلفّع بعباءة التخريجات الفقهية التي ليس لها سند قوي من القرآن والسنة ولا تستطيع الصمود أمام النقد، أن يترك الغيارى على الإسلام من السنّيين هذه المؤسسة الممثلة بصروح عظيمة كانت لها وقفاته المشهودة في سبيل الحق في ماضي أيامها كالأزهر الشريف في مصر، وطفقوا يؤسسون حركات وتنظيمات إسلامية يستطيعون من خلالها إيصال ما يعتقدون صحته من الرفض الإسلامي لمظاهر الابتعاد عن الدين الى الأمة. ولكن هذا سبّب انفصالاً بيّناً لهذه الحركات عن المؤسسة الدينية، لم تشهد الساحة الشيعية له مثيلاً إذ بقيت الحركات الإسلامية الشيعية غير بعيدة عن المرجع الديني وهو رأس المؤسسة الدينية.

وهنا أيضاً يصبح من نافل القول أن نذكر أن نصيب الأسد من الاضطهاد سيكون من نصيب المؤسسة الشيعية طالما كانت أشد عداوة للحكام العلمانيين ومن يقف وراءهم من الأسياد الغربيين. وكتحصيل حاصل، وكما ذكرنا في ٣ أعلاه، فإن موقف المؤسسة المضطهدة بدرجة أكبر من الاضطهاد سيكون أكثر شدة، وأيضاً وكتحصيل حاصل لاستمرار وجود المشكلة الطائفية في العراق في عصرنا الحاضر والتي لم تعالج لأن الأسياد الذين يقفون وراء الحكام لقوا أول ما لقوا من المقاومة من الشيعة في أول دخولهم العراق، ولم تفتر المقاومة كلما دعا داعي الجهاد والمقاومة من قبل المؤسسة الدينية الشيعية حتى في أحداث لم يكن القائمون عليها من الإسلاميين، بل وقد يكونون

(١) لقد كان الفرق في النظرة والتعامل السنّي والشيعي مع الحاكم واحداً من أقوى الأمور التي أقنعتني بصحة مذهب أهل البيت عليهم السلام وبالتالي أخذي به.

من الذين اضطهدوا الشيعة كما حصل من وقوف العلماء الشيعة موقف المناصر من ثورة الجيش العراقي ضد بريطانيا عام ١٩٤١م.

أحب أن أذكر هنا أنه في الوقت الذي أصدر مفتي الشيعة السيد محسن الحكيم رحمه الله فتواه الشهيرة بتحريم الشيوعية والانتماء إليها، والتي كانت الضربة القاضية على هذا المبدأ والمانع الكبير أمام جذبه بسطاء الناس، خصوصاً المضطهدين والمحرومين من الأغلبية الشيعية، وثبت مع علماء الشيعة في العراق، ومنهم الشيخ محمد مهدي الخالصي [١] الذي كان يتحدى الشيوعيين في مدينة الكاظمية حيث يقيم، وحيث واحد من أهم مواقع قوتهم في بغداد يومئذ، في هذا الوقت قرر مفتي السنّة الشيخ أمجد الزهاوي رحمه الله أن يترك العراق الى السعودية ليقيم في المدينة المنورة لأنه لم يعد يحتمل الشيوعية وأهلها.

نفس الشئ حصل مع الشيخ الصوّاف رحمه الله زعيم الإخوان المسلمين العراقيين، حيث غادر العراق الى السعودية، بعد اعتقاله وإطلاق سراحه، ليبقى مقيماً في السعودية حتى وفاته عام ١٩٩٢م هناك.

٥. إختلاف درجة الاعتماد المالي للمؤسستين على الحكام

من المعروف أن المؤسسة الدينية السنّية تنظم الأوقاف الإسلامية التابعة للدولة، وكذا تلك التابعة للأفراد السنّيين. كما أن أعضاء هذه المؤسسة من العلماء والمدرسين في المدارس الدينية وأئمة المساجد وموظفي المساجد من حراس ومنظفين وغيرهم، هم موظفون حكوميون يتقاضون رواتبهم الشهرية من وزارة الأوقاف، أي الدولة. ولا يشكّل نظراء هؤلاء الذين يعملون في مساجد أهلية سوى نسبة ضئيلة يمكن إلغاؤها من الحساب في أي عملية تقييم وتحليل دون التأثير على صحة النتائج.

وهذا الوضع يجعل المؤسسة السنية معتمدة على الدولة في معيشتها واستمرارها. وطالما كان الحاكم في العراق يعتقد أنه يتفضل على الرعية بصرف رواتبهم وتوفير معيشتهم، وأن عليهم أن يصفقوا له إذا ما تحقق لهم زيادة في الدخل جاءت، ليس بسبب ما منحهم الله من مصادر طبيعية كالنفط وبسبب جهودهم في مختلف قطاعات

---

(١) الشيخ محمد مهدي الخالصي هو نجل الشيخ مهدي الخالصي أحد قادة الجهاد ضد الإنكليز والذي نُفيّ خارج العراق ومات في النفي عام ١٩٢٥م، كما ذكرنا سابقاً.

العمل كما يعتقد الحاكم، ولكن بسبب رحمته وكرمه وجوده على الرعية إذ أمر لهم بزيادة أمر لنفسه بأضعاف أضعافها من السرقة، فإن المؤسسة السنّية ستكون مدينة للحاكم، حسب وجهة نظره، برزقها وإدارة شؤونها. كذلك، وأهم منه، فأن الاعتماد على الخزينة الرسمية للدولة يشلّ المؤسسة السنيّة من العمل باستقلالية عن الحاكم وما يشرّع ويقنن من قوانين وضعية مخالفة للشريعة، لأن الذين هم على استعداد لركل الراتب الحكومي من أجل الدين ليسوا كثيراً (١).

أما المؤسسة الدينية الشيعية فإنها مستقلة كلياً عن الدولة وتعتمد على موارد الحقوق الشرعية من زكاة الأموال وخمسها والصدقات وغيرها من الحقوق التي يدفعها الشيعي الى المرجع الديني بالحساب الشرعي، بغض النظر عن دفعه ضريبة الدخل أو العقار أو التركة أو غيرها من الضرائب الحكومية. ولا تستلم المؤسسة الشيعية بعلمائها وأئمة مساجدها ومدرسي مدارسها الدينية الخاصة ومكتباتها أية تخصيصات أو إعانات مالية من الحكومة مع أن الحكومة تعتبر هؤلاء رعاياها المطالَبين بالولاء المطلق لها وبتنفيذ سياساتها وخدمتها، ثم تنكّل بهم إن لم يستجيبوا لها كما هو الحاصل.

إذاً الحالة معكوسة هنا، فلا تستلم المؤسسة الشيعية من الحكومة شيئاً، وتموّل هي نفسها عن طريق ما يردها من الحقوق الشرعية من الأتباع الشيعة، فلا تشعر إذاً بالشلل في إدارة شؤونها من جهة، ولا بأن الحاكم هو وليّ نعمتها مما يوقفها عن العمل بما يوافق الشرع ويخالف الحاكم من جهة أخرى.

وقد أدى هذا الوضع الى أن يحاول الحاكم في العراق تقليم أظافر هذه المؤسسة بمصادرة الأموال والأوقاف والتضييق والاضطهاد بكافة أشكاله، ومن ثم بمحاولة إيقاف بعض مصادر دخلها خصوصاً من التجار الأثرياء وذلك عن طريق قتلهم وتهجيرهم وسجنهم وإغلاق مصالحهم وإعطاء الامتيازات التجارية لغيرهم وغير ذلك من الإجراءات الإجرامية التعسفية. ولا شك أن هذا يزيد من حدّة التمييز الطائفي ضد المؤسسة الدينية الشيعية مما يزيد من حالة العداء بينها وبين الحاكم.

---

(١) وهذا أمر لا يخص السنّة وإنما يعمّ جميع البشرية ومنها الشيعة كما هو المشاهد من حالهم في دوائر الدولة العراقية ومنها الجيش حيث يخدمون، وهم الأكثرية، الدولة بتفان وإخلاص في كل ما تريد، بما في ذلك ما هو مضاد للإسلام، بل وفي حرب الإسلام والمسلمين.

٦ . موقف المؤسسة الدينية من المشكلة الطائفية على صعيد الحل

ذكرنا بأن المؤسسة الدينية السنّية لم تتعرض الى الاضطهاد الطائفي، لأن التمييز الطائفي المتهمة به الدولة العراقية هو ضد الشيعة. ويمكن القول بأن التمييز الطائفي عندما يحصل فإن الجهة غير المميز ضدّها ستستفيد منه، حتى وإن لم تكن راغبة في الامتيازات الآتية عن هذا الطريق، مما يعني أن المؤسسة الدينية السنّية استفادت من التمييز الطائفي ضد الشيعة ومؤسستهم الدينية، وهي استفادة تمتد منذ قرون، بل تمتد بامتداد التاريخ الإسلامي.

ويمكن القول أيضًا بأن أقصى درجات التمييز الطائفي في الوظائف الحكومية هي التي تخص المؤسسات الدينية، أي وزارة الأوقاف وما يعود إليها من مساجد وجوامع ومدارس ومكتبات وأوقاف ومقابر وغيرها من مبان ومؤسسات، وذلك لأنه لا توجد وزارة أهملت الأغلبية الشيعية كوزارة الأوقاف. ولا أعني أن المؤسسة الشيعية كانت سترحب بتدخل وزارة الأوقاف في شؤونها، ولكني أثبّت هنا حقيقة طائفية الدولة العراقية لأنه ما من حكومة استعملت وزارة الأوقاف لمحاربة التمييز الطائفي، لو كانت راغبة فيه، أو لم تكن ضليعة فيه كما يقول البعض. فكما يوجد قضاة شيعة وسنة في مختلف المحاكم العراقية، كان يمكن أن يكون هناك وزير شيعي أحيانًا، أو على الأقل وكيلان للوزير أحدهما شيعي يقوم بالتنسيق مع المؤسسة الدينية الشيعية وتسهيل الخدمات لها فيما تقوم به من أموالها، مع إمكانية تخصيص إعانات حكومية من وزارة الأوقاف للمساجد والمدارس والمكتبات الشيعية التابعة لأغلبية السكان، والتي هي في الواقع تراث عراقي، بل لا يمكن مقارنة أي تراث آخر معه، بلحاظ الفترة الزمنية لوجوده كما في مدرسة النجف الدينية مثلاً، وتنوع وأهمية المخطوطات والكتب الموجودة (والتي أحرقت قوات الحرس الجمهوري وسرقت منها بعد انتفاضة ١٩٩١م ما لا يعلمه إلا الله)، وعدد الدارسين من الخارج، وعدد الزائرين الذين يقدمون لزيارة المراقد المقدسة في مناسبات مختلفة في كل سنة وما يعني ذلك من دخل مالي مضمون للعراق. ولا بد أن هذا كان سيزيل الكثير مما في النفوس ويقرّب من الطائفتين وعلمائها وطلبتها، والذي لا يمكن أن تقدم عليه، لذلك، إلا حكومة وطنية حقًا، وهو غير متوفر في العراق الذي تعاقبت على

حكمه حكومات العمالة (١). ويعتقد حسن العلوي بأن عبد الكريم قاسم كان خارج اللعبة الطائفية وخارج اللعبة الدولية وأنه جمّد الكثير من إجراءات التمييز الطائفي ضد الشيعة في فترة حكمه الممتدة من تموز ٥٨ الى شباط ٦٣ (٢).

وبنفس الدرجة التي يبدو فيها السنيّون عموماً غير واعين للتمييز الطائفي، أو لا يريدون الاعتراف بوجوده أو شدة تأثيره، فإن المؤسسة الدينية السنّية تبدو غير مكترثة لما يحلّ بالشيعة من مظالم وانتهاكات فاقت حدود التصوّر. ولا يمكن أن أقول غير مدركة للمشكل الطائفي لأن المؤسسة الدينية المتألفة من علماء وطلاب علم لا نستطيع أن نحاسبهم حساباً يسيراً أسوة بالإنسان السنّي العامّي، وإلا فما فائدة العلم إذاً.

كذلك فإن خشية الله تعالى ومراقبته يجب أن تكون ركناً أساسياً من أركان تقييم هذه المؤسسة للحكام. ولما كان ما تعرض له الشيعة وصل الى درجة لا تجيز الخلافات المذهبية والفقهية السكوت عنه، لأن ما تعرض له الشيعة ليس لأنهم شيعة وأن الحاكم سنّي، وإنما لأنهم معارضون للحكم الجائر الذي يحكم العراق، بل الحكم الكافر الكفر البواح الذي يوجب على المؤسسة السنيّة حسب مذاهبها كلها أن تخرج عليه وتجاهده لإرجاعه الى الحق أو إسقاطه.

وحتى إن كانت المؤسسة الدينية السنيّة العراقية لا ترى بأساً في التمييز ضد الشيعة لأنها تنظر إليهم نظرة المسلم للمنحرف أو المنافق (أو الكافر لا أدري!)، فإنه لا يجوز لها السكوت عما جرى ويجري في العراق من تهجير وسجن دون محاكمة ولسنوات طويلة، وهتك للأعراض والحرمات وقتل بالجملة على مدار الأيام (بل وقتل واعتداءات بدنية وجنسية على أطفال لم يبلغوا عمر التكليف الشرعي وبذا فلم يصبحوا شيعة (منحرفين!) بعد)، لأنه لا يجوز أن تحصل هذه التجاوزات ضد الكافرين في السجون الإسلامية!

وفي حدود مطالعاتنا، لم نقرأ لحد الآن لكاتب إسلامي سنّي أو عالم سنّي عراقي،

---

(١) يعتقد عبد الكريم الازري بأن الملك فيصل الأول كان جاداً في محاربة الوضع الطائفي في العراق وينوي معالجته بإشراك أكبر للشيعة في الوظائف الحكومية (راجع "مشكلة الحكم الطائفي في العراق" عبد الكريم الازري).

(٢) راجع "الشيعة والدولة القومية في العراق" حسن العلوي.

ممن كتبوا ضد النظام البعثي الصدامي، كتاباً أو مقالاً يبدي فيه إدراكه لعمق التمييز الطائفي في العراق، ومن ثم موقفه منه. وهذا الإهمال لهذه القضية الواضحة ليس في مصلحة مستقبل العراق خصوصاً وهذا المستقبل سيكون مثقلاً بأعباء تركة صدام الثقيلة وما وقعه من اتفاقيات وتنازلات للدنيا بأسرها عقيب حرب الخليج الثانية، بل مهزلة الخليج.

أما المؤسسة الشيعية فلم يصل ردّ فعلها تجاه الواقع الطائفي للدولة العراقية ولا حتى الى الحد الأدنى بأي مقياس كان هذا الحد الأدنى. ففيما عدا مشروع الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (قده) في الثلاثينات ومذكرة الشيخ الشبيبي في أواسط الستينات واللتين دعيتا الحكومة العراقية، الملكية في الأولى والجمهورية في الثانية، الى نبذ سياسة التمييز ضد الشيعة والى التوقف عن التهجم عليهم وسلخهم من حقيقتهم العربية والوطنية، والى العمل على ردم الهوة الطائفية في الوظائف وغيرها من القطاعات، لم يكن هناك شئ يذكر من العلماء ومراجع الدين من مطالبة واضحة مكشوفة للحكومة أن تباشر بسياسة جديدة ترفض التمييز الطائفي وتقوم على تكافؤ الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب (١).

وحتى العلماء الذين انتظموا في صفوف الحركة الإسلامية لم يخرج منهم شئ في هذا السياق. بل لعل هؤلاء كانوا يرفضون طرح الموضوع أصلاً كجزء من منهج الحركة الإسلامية في عدم التطرق الى المشكل الطائفي على أساس أن الحل الإسلامي الشامل سيكون كفيلاً بالتعرض له وتصفيته (٢).

لقد كان هذا الموقف السلبي من المؤسسة الدينية الشيعية من أهم العوامل، بنظري، التي أدّت الى تمادي السلطة الطائفية في العراق في سياسة التمييز الطائفي. فالسلطة العراقية، أسوة بأي سلطة دكتاتورية، تظل تخشى من ردة فعل الجماهير، لذلك هي لا تفرض الأحكام الجائرة مرة واحدة وبدون دراسة لوضع الشارع، بل هي تطلق بالونات الاختبار لترى إن كانت الجماهير سترفض أم لا. والجماهير الشيعية تقيم وزناً كبيراً لموقف مرجعيتها الدينية، فإذا ما سكتت الأخيرة فهمت الجماهير منه أن السكوت أولى

---

(١) راجع نصوص مشروع الشيخ كاشف الغطاء ومذكرة الشيخ الشبيبي في الملاحق آخر الكتاب.

(٢) راجع الباب الرابع في موقف الحركة الإسلامية من المشكلة الطائفية.

وأن فيه المصلحة. والجماهير تحب الراحة كما جبلت عليه فطرة الإنسان، لذا فإن تحريكها للرفض أصعب كثيراً من تركها خامدة هامدة وإسكات العناصر الرافضة منها والتي لا تصبر على ضيم. وإذا ما وجدت هذه العناصر الرافضة ضالّتها في الانتظام في صفوف الحركة الإسلامية فإنها ستلجم عن الحديث في المشكلة الطائفية لأن ذلك ليس هو المشكلة الأصلية وأن الحكم الإسلامي القادم سيتكفل بتصفية الإرث الطائفي للنظام العلماني القائم.

وهكذا لم تشهر المؤسسة الدينية الشيعية سيفها، بل لم تسلّه، في وجه السياسة الطائفية للأنظمة العراقية، في الوقت الذي كانت هذه الأنظمة تسير وفق خطة استعمارية مدروسة لضرب هذه المؤسسة القوية التي جابهها الاستعمار في أول دخوله العراق [1]. وشيئاً فشيئاً كان التحدي الاستعماري عن طريق النظام العميل في صعود، يقابله صمت من قبل المؤسسة الدينية، أو اعتراض ضعيف ليس في مستوى التحدي [2]، وفي هبوط الى أن وصل الحال بالمؤسسة الدينية الشيعية في العراق أن قاربت أن تنتهي كليًا خصوصاً بعد الاجراءات الطائفية العلنية التي إتخذها النظام عقيب الانتفاضة الشعبية في شعبان ١٤١١هـ/آذار ١٩٩١م حيث أودع ما تبقى من العلماء وطلاب العلوم الدينية في السجون (لا يعلم من بقي منهم حيًا لحد الآن) ووضع المرجع الديني الأعلى السيد أبو القاسم الخوئي رهن الإقامة الجبرية (توفى بعد عام من ذلك) [3].

(١) بل قبل ذلك كما في قضية التنباك حيث صدرت الفتوى المضادة للاستعمار من داخل العراق حول قضية في إيران.

(٢) وحتى الصدام مع السلطة على أساس المطالب الإسلامية العامة، أو فيما يعرف بالثورة الإسلامية والتي فجّرها السيد الشهيد محمد باقر الصدر في ١٩٧٩، فإنه لم يكن ليكتب له النجاح ليس فقط بسبب وحشية القمع السلطوي واستعداد السلطة ورأسها بالخصوص الى الذهاب الى أبعد مما يتصور في هذا المجال، وإنما لأن المؤسسة الدينية قد تراجعت تدريجياً عبر السنين الستين من عمر الدولة العراقية (١٩٢١-١٩٧٩م) عن القيام بتحريض الجماهير وعدم السماح بفكّ الارتباط الذي كان موجوداً بينها وبينهم، بحيث أن استجابة الجماهير، بعد هذه السنين، لحركة السيد الصدر والثورة الإسلامية كان ضعيفاً جداً بالقياس الى قدرة السلطة وقوتها.

(٣) في مقابلة مع السيد مرتضى العسكري العلامة والباحث الإسلامي المعروف في صحيفة لا أتذكر اسمها قال بأن مهمة تصفية الحوزة العلمية في النجف قد أنيطت أولاً بياسين الهاشمي رئيس الوزراء العراقي في الثلاثينات فلم يفلح، ثم بعبد الكريم قاسم في أول تأسيس الجمهورية العراقية فلم يفلح، ثم بعبد السلام عارف ففشل هو الآخر، ثم بصدام فنجح. وقد كان حديث السيد ← ← ← ←

رأي عبد الكريم الأزري في مسؤولية زعماء الشيعة

في كتابه القيّم "مشكلة الحكم في العراق"، يشاطرنا عبد الكريم الأزري الرأي في أن المسؤولية الأولى أو الأكبر في بقاء المشكلة الطائفية بدون حلّ وتمادي السلطة في سياسة التمييز الطائفي تقع على زعماء الشيعة من علماء وغيرهم. وأسوق هنا بعضاً من أقواله في هذا المجال:

قال في ص ٥٤: " ويتساءل المرء على من تقع مسؤولية هذا الامتهان لهذه الأكثرية الشيعية العربية؟ هل تقع مسؤوليتها على من كان يمارس هذا الامتهان من رجال الفئة الحاكمة، وعلى السلطة البريطانية التي كانت تساندهم، أم تقع على عواتق من كانوا يسكتون على هذا الامتهان ويخضعون له ولا يحركون ساكنًا؟ لا شك أن معظم المسؤولية، تقع على عاتق الساكتين على هذا الامتهان".

وقال في ص ٦٧: " ولذلك، فإن بقاء المشكلة الطائفية بدون حل الى هذا اليوم، واستمرار بلاياها ورزاياها وآثامها، تقع مسؤوليتها ليس فقط على دسائس المستعمرين ومطامع محتكري السلطة، بل تقع أيضًا ولحد كبير على زعماء ورجال الشيعة أنفسهم، وهذا الدرس هو الذي ينبغي أن يعيه الجميع".

وقال في ص ٣١٨ في حديثه عن موقف علماء الدين الشيعة عند تأسيس الدولة العراقية: "ولذلك كان ينبغي، على حد رأيها، التركيز والإصرار على الانسحاب البريطاني قبل التفكير في الشؤون الأخرى للدولة الجديدة، ومن هذه الشؤون تأمين حقوق الأكثرية الشيعية العربية وغيرها في الاشتراك في الحكم اشتراكًا عادلاً منصفًا. وهكذا انصرفت، أي الزعامة الدينية الشيعية، الى هذا الشأن، وأهملت، أو على الأصح، أجّلت الاهتمام بموضوع اشتراك الشيعة في الحكم الى أن يتحقق الجلاء البريطاني عن العراق، دون أن تلتفت الى ما ينطوي عليه عملها هذا من مخاطر على مستقبل ومصير الأكثرية الشيعية العربية على وجه الخصوص، إذا لم يتحقق الجلاء البريطاني، بالسرعة المطلوبة، كما حدث في الواقع".

← ← ← العسكري هذا في نهاية الثمانينات أي قبل الاجراءات الطائفية العلنية ضد الشيعة عقيب الانتفاضة والتي صفّت الحوزة العلمية تقريبًا.

وعن استمرار الاهمال أو التوقف عن المطالبة بالحقوق المشروعة للشيعة طوال عمر الدولة العراقية من قبل الشيعة وزعمائهم قال في ص ٣٥٢: "ومسؤولية الأكثرية الشيعية العربية، أو على الأصح، مسؤولية زعمائها ورجالها السياسيين، أنهم طوال سبعين عامًا، وهو عمر الدولة العراقية (١٩٢١-١٩٩١)، لم يتخذوا موقفًا موحدًا صريحًا حازمًا أزاء سياسة الأقلية الحاكمة وممارساتها الضيقة، ولم يخرجوا طوال هذه المدة بصيغة سياسية توضح موقفهم أزاء هذا الموضوع وتضع حلاً لمعالجة التمييز ضد الأكثرية. وقد رأينا فيما سبق كيف أن الزعماء والرجال الآنفي الذكر انقسموا في سنة ١٩٣٥ أزاء ميثاق النجف الى ثلاثة فرقاء: فريق أيّده، وفريق عارضه، وفريق لاذ بالسكوت. وكانت حجة المترددين والمعارضين لاتخاذ موقف صريح حازم من تحكّم الأقلية ومن سياسة التمييز التي كانت تمارسها، هي حرصهم على الوحدة الوطنية وخوفهم من أن يُتهموا بالطائفية وبإثارة التطاحن الطائفي، على حد قولهم..".

لذا، فإن الشيعة لم يختلفوا في أصل القضية وهو مظلوميتهم المتحققة بسبب سياسة التمييز الطائفي التي مارستها الدولة العراقية ضدهم طوال السبعين عامًا من عمرها، ولكنهم اختلفوا في كيفية معالجتها. ويبدو أن أكثرية الشيعة قد اختارت الصمت كحلّ للمشكلة! ولا نعرف عن مظلوم نال حقوقه بالصمت. وإذا ما عطف الطرف الآخر الوطني على الشيعة، أي إذا قدّر السنّة العراقيون من زعماء ورعية موقف الصبر والصمت هذا، وهو شئ لم يحدث ولن يحدث بلحاظ طبيعة البشر التسلطية وطبيعتهم الاستئثارية بالمغانم وبلحاظ العقد الطائفية التي ما زادتها سنين الصمت الشيعي إلا رسوخًا، فكيف سيقدّر موقفهم العدو الحقيقي وهو القوى التي أسست هذا النظام الشاذ ورعته وغيرت بأشكاله ورجاله حسب الحاجة، والتي لم تتخلص من نهمها وسياساتها الهادفة الى عدم السماح للشعوب بالانعتاق، وهو أمر لا بد وأنه لم يزدد إلا رسوخًا هو الآخر كلما زادت أهمية العراق باكتشاف احتياطات جديدة من النفط وغيره من الخيرات، وكلما تعرضت مصالح هذه القوى الاستعمارية الى أخطار متزايدة وهو ما تحقق بنجاح الثورة الإسلامية في جارة العراق وتفجّر الثورة الإسلامية في العراق واستمرار تصاعد الصحوة الإسلامية في المنطقة والعالم الإسلامي.

كيف تستخدم السلطة نقاط ضعف المؤسسة الدينية

كما أشرنا في بداية هذا الفصل، لا نتعرض هنا لتفاصيل أوضاع المؤسسات الدينية والمداخلات من الجمهور والسلطة، أو المشاكل التي تتّصف بها هذه المؤسسات من قبيل التحاسد والتباغض وحب الدنيا والتكالب على الرئاسة والوجاهة، وانضمام البعض من المعممين الى صفوف أجهزة الأمن والمخابرات، وهي سلبيات موجودة في جميع طبقات المؤسسة الدينية بدءًا من حواشي المراجع الكبار نزولاً الى منظفي المراقد والمقابر مروراً بالعلماء وطلبة العلوم الدينية وأئمة المساجد وغيرهم. وهذه الحالة ليست وقفًا لا على الشيعة ولا على السنة ولا على العراق، ولكنها حالة تساهم في زيادة الضعف في مواجهة الحالة الطائفية الخاصة المعقدة التي تقوم بالمحافظة عليها السلطة المجرمة في العراق، بل إن بعضها هي أدوات السلطة في تخدير وشلّ المؤسسة الدينية عن التحرك ضدها. ولنضرب مثالين يوضّحان كيفية استخدام السلطة لنقاط ضعف المؤسسات الدينية بما يخدم مخططاتها، ومنها ضرب الوحدة الوطنية والإسلامية عن طريق سياسة التمييز الطائفي.

الأول: إمام مسجد سنّي

كان إمام المسجد هذا يستأجر داراً في إحدى المحلات في بغداد، ويعيش على راتب وزارة الأوقاف والذي لم يكن كبيراً. وكان يحاول أن يطلق كلمة أو كلمتين في فضح الواقع غير الإسلامي للنظام ما بين جمعة وأخرى كما في مقارنة الحال أيام الرسول (ص) وما بعده مع واقع الحال كأن يختم الكلام بقوله: "وأين نحن اليوم من هذا" وشبهه، وكان يتعرض أحيانًا، كما يبدو، للتنبيه من أزلام السلطة فيخفف اللهجة في الجمعة التالية أو يدعو لرئيس الجمهورية (أيام أحمد حسن البكر).

ثم أصدرت وزارة الأوقاف قراراً بأن تبني داراً لكل إمام مسجد لا يملك داراً، ويكون الدار على أرض المسجد فيتيح هذا للإمام أن يقيم الصلوات الخمس في أوقاتها كل يوم. وكان صاحبنا هذا ممن شملهم القرار، فبنيت الدار وسكن هو وعائلته فيها.

وبدأت الحرب العراقية الإيرانية، وإذا بصاحبنا يمارس دوره في نصرة المعتدي بالدعاء للرئيس والجيش وبخسران القوات الإسلامية الإيرانية، وصار يذهب في مقدمة

المعممين لإقامة صلاة الغائب وغيرها من الشعائر التي تأمر بها الحكومة من ضمن خطتها في غسيل الأدمغة.

وقد تألمت من ذلك، حيث كنت أحترم الرجل، على الرغم من قلّة علمه، وذلك في أيام صلاتي خلفه قبل بداية الحرب لسنوات. وقد ذكرت ذلك لجاري الذي كان موظفًا في وزارة الأوقاف، والذي كان يصلي معي خلفه، والذي كان على درجة عالية جدًا من التقوى والخلق، فقال لي: لا تعجب من حاله، فإنه قد جاء قبل أيام الى وزارة الأوقاف وبيده ورقة عريضة (أي عرض حال أو طلب) الى وكيل الوزارة، فسألته عنه فلم يفصح وقال بأنه الى وكيل الوزارة، ولم يكن يدر بأن الطلب لا بد وأن يمرّ عليّ.

ثم لما جاء الطلب الى طاولتي وفتحته وإذا به رسالة طويلة عريضة كلها تقديم الاحترامات والخضوع والتذلل والتملّق والمديح، وذلك تقديمًا لحاجته التي ذكرها في نهاية الرسالة، وإذا بها رجاء بإصلاح حوض المرافق الصحية (المرحاض) الذي انفطر!!

فتذكرت الحديث القدسي متأسفًا: ((إن من عبادي من لا يصلح له إلا الفقر فلو أغنيته لفسد حاله)).

فلو كانت المؤسسة الدينية السنّية مستقلة عن الدولة، وتبني الدور وتصرف الرواتب على أئمة المساجد من واردات الأوقاف، وهي واردات كبيرة جدًا، لما صار هذا الإمام يشعر بأن السلطة قد تفضلّت عليه (حيث أن المواطن المحروم في بلدنا لا يلتفت الى أن ما تمنحه إياه الدولة ليس تفضلاً منها بل هو حقه كمواطن من خيرات الوطن)، وبالتالي يصبح بوقًا لإعلامها المحارب للإسلام. ولو كانت هناك مؤسسة دينية سنّية منفصلة لدخلت في مواجهتها السلطة ولصار الحمل على السلطة ثقيلاً بمواجهتها لجميع المسلمين، ولصار الوضع يختلف، فقد رأينا كيف أن الاضطهاد المشترك جعل الكردي السني يجلس مع العربي الشيعي، في حين لم يستطع أن يجلس العربي السنّي مع الشيعي إلا بعد مهزلة الكويت، وبشكل غير واسع. بل أن الطائفتين واجهت بشكل متّحد المدّ الشيوعي في العراق في نهاية الخمسينات، مما يدل على أن العدو المشترك يستطيع أن يوحد الأطراف المختلفة، في العراق أيضًا.

الثاني: معمم شيعي (موسى الموسوي)

هذا الرجل سيرته سيئة منذ أيامه الأولى كما يحكيها الذين يعرفونه، وقد وصل به الاستهتار الى حد أن يرضى بأن تلتقط له صورة وهو يلبس الزي الديني وبيده كأس من الخمر!!

ولكنه كان محصنًا كونه حفيد المرجع الديني الأعلى الأسبق السيد أبو الحسن الأصفهاني (قده)، أو كما قال رسول الله (ص): ((أنه هلك من كان قبلكم، كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحدّ)) أو كما قال.

وآل أمر هذا الفاسق أن كتب كتابًا سماه "الشيعة والتصحيح" صحح فيه بزعمه عقائد الشيعة بحيث لم يبق لهم من عقائدهم شيئًا إلا وسفّهه ووضع تصحيحه بأن يترك الشيعة عقائدهم تلك، أي بعبارة أوضح أن يصيروا سنّة. وقد كان فرح صدام وزمرته بهذا الكتاب شديدًا بحيث قال قائلهم من على شاشة تلفزيون بغداد بأنه لو كانت للحرب العراقية الإيرانية فائدة لكانت كتاب موسى الموسوي!!

فلو كان هذا الفاسق قد طرد من أوساط المؤسسة الدينية ونزعت عمامته وهدّد بعدم التظاهر بالعلم والتقوى لأنه سيكون سبّة على المذهب والعلماء، أما كان سيصير هذا في زوايا الخمول والنسيان بحيث لا يستأجره عملاء الاستعمار لضرب التشيع برجل من الشيعة.

شروط تصدّي المؤسسة الدينية للمشكلة الطائفية

وأخيرًا، نقول بأن تصدّي المؤسسة الدينية للمشكلة الطائفية مهم جدًا، بل قد يثبت المستقبل بأنه ضروري لمواجهة هذه المشكلة. وهذا التصدّي لن يكون إلا بتوفر عدة أمور:

١. الوعي الكامل للمشكلة الطائفية وأنها مشكلة قائمة بحد ذاتها، وأنها من الممكن أن توجد حتى وإن زال النظام الإرهابي الصدامي.

٢. ممارسة شتى أنواع الضغوط على السلطة، وبشكل مستمر، للحد من ممارسة التمييز الطائفي وبدء سياسة جديدة أساسها تكافؤ الفرص واحترام العقائد. هذا إن

عجزت عن المشاركة في التغيير الإنقلابي الذي هو بنظري الطريق الوحيد للخروج خروجًا حقيقيًا ونهائيًا من الحصار الاستعماري.

٣. محاربة الواقع السيئ للكثير من مفردات المؤسسة الدينية بدءًا بالوضع المتخلف لتسيير شؤون المرجعية على طريقة القرون الماضية ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين (الذي قد يسكن فيه الإنسان في الفضاء الخارجي، أو يذهب في سفرات سياحية إليه)، والوضع المؤسف لمحاسبة الأفراد المسؤولين عن إدارة شؤون مختلف المرافق الدينية، ومحاربة كل الشعائر التي من شأنها الإزراء بالتشيّع لنكون قد استجبنا لأوامر أئمتنا (ع) بقولهم: ((كونوا زينًا لنا ولا تكونوا شينًا علينا)) وقولهم (ع): ((أحبّونا حبّ الإسلام))، ونبذ الخلافات القائمة على أسس دنيوية محضة، وكل ما من شأنه أن يعالج أي جانب من الخلل أو الخطأ في أوضاع المؤسسة الدينية الشيعية.

٤. كما مذكور أعلاه، وما ينطبق عليها منه، في حالة المؤسسة الدينية السنّيّة.

٥. العمل على فصل المؤسسة الدينية السنّية عن الدولة لتخرج من أسر السيطرة الحكومية وبالتالي استخدامها لأغراضها الخبيثة. وعندما تصبح المؤسسة الدينية السنّيّة مستقلة اقتصاديًا تصبح أكثر قدرة على مواجهة علمانية السلطة وقراراتها الوضعية.

إن هذه نقطة في غاية الأهمية، لأن ارتباط المؤسسة الدينية السنّيّة بالحكومة القائمة المضطهدة للشيعة، علاوة على العقد السنّيّة التي تتحكم بأفراد هذه المؤسسة، جعلها لا تهتم بما جرى ويجري على الشيعة من تجاوزات وانتهاكات صارخة، كما أسلفنا. والدليل على هذا ما جاء في تعليقة السيد الخراساني على كتاب السيد ابراهيم الراوي والتي ذكر فيها كيف أن الراوي وغيره من علماء السنّة صاروا يتملقون لعلماء الشيعة، بل لصغار العلوم الدينية منهم، عندما ظنوا أن الانكليز سيسلمون مقاليد الأمور الدينية والوقفية الى المؤسسة الدينية الشيعية، ثم لما أبقى الانكليز هذه الأمور بيد علماء السنّة بعد ثورة الشيعة عليهم أدار علماء السنّة ظهورهم مرة أخرى ولم يهتموا بما جرى للشيعة على يد الانكليز [١].

---

(١) راجع تعليقة الخراساني في الملاحق آخر الكتاب.

٦. العمل المشترك بين المؤسستين الشيعية والسنّية من أجل محاربة الوضع اللاإسلامي للدولة العراقية، وبضمنه الحالة الطائفية، والتي تحتاج الى كثير من الإقناع من جانب الشيعة بسبب عدم إدراك بعض علماء السنّة للمشكلة وعدم اكتراث بعضهم الآخر لها.

٧. العمل على تحقيق التفاف أوسع من الجماهير بالعلماء واستثمار النظرة الخاصة التي عند الجماهير لمركز العالم ودوره في إرشادها لتشكيل جبهة قوية في مواجهة الانحراف السلطوي. (١)

٨. محاسبة العلماء والمعممين الذين تبدر منهم بوادر الانحراف، وتحجيم دور من يسيئ منهم، وطرد من يساير السلطة ويعمل لنصرتها كائنًا من كان. وهذا غير ممكن في الحالة السنيّة إلا مع انفصال المؤسسة السنيّة عن الدولة.

إن كل واحد من الأفكار أعلاه تحتاج الى جهود جبّارة لتنفيذها بسبب صعوبتها والتعقيدات المحيطة بها، ووجود العامل البشري في كل منها. ولكن، لا بد لنا من تثبيت ما نعتقد ضرورته بغض النظر عن إمكانية تحقيقه في الحاضر أو المستقبل المنظور، ودرجة تحقيقه، فعلى الإنسان السعي والله تعالى يتولّى التوفيق الى المقصود ((إن تنصروا الله ينصركم ويثبّت أقدامكم)) (٢).

---

(١) ويجدر أن نذكر أن النظرة الموجودة عند الكثيرين من غير الشيعة، وخصوصًا الأطراف الطائفية وبالأخص الوهابية التي تكتب الكتب في تكفير الشيعة، أن الشيعة هم عبارة عن حزب خطير تقف على رأسه المرجعية الدينية ثم العلماء لقيادة الجماهير الذي قد وكّل لكل واحد منهم دور خاص به، يستوي في هذا علماؤهم وعوامّهم. وهذه درجة من التنظيم والتكاتف لم تتيسر حتى لليهود وهم أساطين المؤامرات والسيطرة على العالم ومقدرات الشعوب. وعلى كل حال، طالما نحن متهمون في هذه الترّهات التي يكتبها صغار العقول وعبّاد البترودولار، بهذه الدرجة العالية جداً، بل الأسطورية، من التنظيم والتكاتف، فلنحاول أن نكون ربع ذلك أو عشر ذلك، وعندها سنفوز فوزًا عظيمًا!!

(٢) سورة محمد (ص) آية ٧.

المقال الحادي عشر

على طريق الحل (د)
هل المطلوب إصلاحات معينة
أم تغيير سياسي جذري؟

- المشكلة الطائفية أكثر المشاكل تعقيداً
- الانتظار أم المبادرة؟
- ضرورة وجود الشيعة على رأس الحكم العراقي لفترة مؤقتة
- شواهد على عقم الحلول الأخرى
- الشيعة والحكم: أغاية أم وسيلة؟
- كيفية الشروع بتنفيذ الحلّ
- هل إن التغيير الثوري الانقلابي لا بد منه؟

المقال الحادي عشر

في طريق الحل (د)
هل المطلوب إصلاحات معينة
أم تغيير سياسي جذري؟

لسنا مع الحلول الترقيعية لأية مشكلة، ولكنا ندرك عدم إمكانية إجراء حلول جذرية لجميع المشاكل خصوصاً عند وجود قوى قاهرة لا تتوقف عن وضع العقبات في طريق الحلول الجذرية. فمثلاً، يعتبر تحقيق الوحدة العربية مثلاً هدفاً مطلوباً، وأعظم منه تحقيق الوحدة الإسلامية، وأعظم منهما تحقيق العدالة في الأرض كلها. ويكاد يجمع الناس على حسن هذه الأهداف وعلى وجود الرغبة، قويت أو ضعفت، لتحقيقها. ولكن التحقيق يصطدم بمعارضة القوى الكبرى وعملائها ومن تتهدد مصالحه إذا ما تحققت هذه الأهداف.

المشكلة الطائفية أكثر المشاكل تعقيداً

أما في حالة إنهاء المشكلة الطائفية، فليست القوى التي تقف ضده هي القوى الكبرى وعملاءها ومن تتهدد مصالحهم فحسب، وإنما قطاعات واسعة من الناس تعتقد أن زوال الوضع الطائفي يهدد وضعها الاجتماعي أو الاقتصادي، وأهم من ذلك أمنها الشخصي. فلا تقف في طريق زوال الوضع الطائفي الشاذ في العراق أمريكا وحليفاتها الغربيات، وعملاؤها من حكام العراق وحكام المنطقة، وبعض أصحاب المناصب في الجيش والمخابرات وتجار السلاح والنفط من لهم علائق وثيقة مع النظام فحسب، وإنما تقف في طريق زواله قطاعات واسعة من أهل السنّة لخوفهم من تعرضهم للاضطهاد الطائفي خوفاً منهم من أن يؤدي دورهم السلبي في اضطهاد الشيعة، حيث وقفوا مكتوفي الأيدي يتفرجون على النظام يعمل في الشيعة قتلاً ونفياً وسلباً وانتهاكاً، بل دور بعضهم الإيجابي في هذه الممارسات، أي الى اضطهادهم أو الانتقام منهم فيما

لو صار للشيعة اليد الطولى في الحكم أو حتى فرضت إجراء المحاكمات للمتسببين في عذاباتها. وقد تكلمنا عن العقد السنّية في هذا المجال وهي الخوف من التسلط الشيعي والتسلط الإيراني لاعتقادهم أن الشيعة العراقيين إنما يسيرون وفق ما ترسمه إيران، وعقدة الذنب، إضافة الى اعتقاد بعض المتدينين منهم بفساد عقيدة الشيعة مما يجيز التسلط عليهم أبد الدهر وإن كانوا أغلبية السكان.

من هنا، فإن العقبات في طريق إزالة الوضع الطائفي للدولة العراقية أكبر من غيرها لأنها تتضمن الناس أنفسهم، فهم غير مقتنعين بصواب الفكرة، هذا مع أن معظمهم ينكر وجود المشكلة أصلاً، ويصبح الحديث عنها عنده هو الطائفية، أي يصبح الضحية جانيًا!

وإلا، فلماذا لا يعترض البعض، بل ويطالب مع غيره بالمبدأ الديمقراطي القاضي بمنح حق الانتخاب للمواطنين جميعًا بنفس المستوى - كل شخص صوت واحد، ولكن يعترض على من يطالب برفع التمييز الطائفي؟

فأيهما أهم، أو قل أيهما أكثر ظلمًا: منع المواطنين جميعًا من حق الانتخاب بسبب وجود سلطة دكتاتورية تظلمهم جميعًا بنفس الدرجة، أم ظلم البعض دون البعض الآخر؟

لا شك في أن حرمان البعض من حقوقهم دون البعض، يعدّ ظلمًا مضاعفًا، فهو مصادرة لحقهم المجرد، ثم هو مصادرة لحقهم المعطى مثله لغيرهم.

الانتظار أم المبادرة؟

إن أمام الشيعة العراقيين، لتغيير وضعهم المأساوي، طريقين لا ثالث لهما:

الأول: أن ينتظروا أن يقتنع السنّة العراقيون بوجود المشكلة الطائفية، ومظلومية الشيعة، وكذلك بضرورة معالجتها على أساس أن الشيعة أخوة في الدين، أو على الأقل شركاء في الوطن الذي دافعوا عنه وأخلصوا له وجاهدوا في سبيله، وهم من حقق استقلاله وتأسيس دولته الحديثة، فيبادروا الى التعاون مع الشيعة لحلّها عن طريق إزالة جميع القوانين والإجراءات والمعالم الطائفية الشاذة للدولة العراقية. فقد يتحقق نظام ديمقراطي يعطى فيه كل عراقي صوت واحد فيدلي بصوته بحرية، في انتخابات نزيهة،

لينتخب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب الذي يرشحون أنفسهم بحرية، ثم يرضى الجميع بنتائج الانتخابات، فلا يعترض السنّي إذا ما انتخب رئيس شيعي، ولا العربي إذا ما انتخب رئيس كردي، ولا إذا ما جاء نصف أعضاء البرلمان من السنة أو الشيعة أو الأكراد أو التركمان، فهكذا أراد الشعب.

وهذا الاحتمال، كما هو واضح، لا يتحقق إلا بتحقق الشرط الأول وهو اقتناع السنّة بوجود المشكلة الطائفية وكذلك بضرورة معالجتها، وبعكسه لا يتحرك هذا الاحتمال باتجاه الحل.

الثاني: هو أن يكون الشيعة على رأس السلطة، سواء كان ذلك بالانتخابات أو كنتيجة للثورة الشعبية، ثم يقومون بإجراء الانتخابات بعيداً عن الطائفية السياسية لكي يرى السنّة رأي العين أن الشيعة لن ينتقموا منهم أو ينكّلوا بهم أو يهضموا حقوقهم، لأنهم ببساطة لم يأتوا الى السلطة بمؤامرة أجنبية أو ترتيب أجنبي. ثم يرى السنّة أن الشيعة ليسوا أداة بيد إيران تحركهم أنى شاءت (١) فلن يكون العراق في يد الشيعة إلا للعراقيين جميعاً وليس لغيرهم، على الرغم من أنه كان للأجانب من شركات النفط وتجار السلاح والمقاولات الكبرى وعصابات الحكم، طيلة الحكم الطائفي السنّي وخصوصاً تحت الظل الكريه للعائلة الصدامية.

وهذا الطريق هو الطريق الصحيح بنظري لأنه يضمن الجانب العلاجي الذي لن يحصل عليه السنّة العراقيون عن طريق الوعظيات والكلام النظري، وإنما عليه أن يصير واقعاً معاشاً ملموساً فيكون الدواء الذي يزيل هذا المرض النفسي الذي يمكن أن نعطيه اصطلاح "الخوف من الشيعة" أو شيعة فوبيا Shia Phobia!!

وقد يجادل البعض بأن هذا التحديد أن يكون الشيعة على رأس السلطة مخالفاً للحرية التي ننافح عنها، وأنه تسلط طائفي ضد السنّة. وفي جواب ذلك نقول:

١. ليس العلاج، لإزالة أي مرض، أمراً مرفوضاً. والعقد السنيّة وفي مقدمتها عقدة إيران وعقدة الخوف من الشيعة، لا يمكن أن تزول مطلقاً إلا إذا ما عاش أصحابها

(١) بالمناسبة هناك من السنّة من يتهم الشيعة بالعمالة لإيران فيرفضهم في حين هو غارق في العمالة للغرب، وهناك من لا يرضى بحكم الشيعة خوفاً من التدخل الإيراني في حين لا يهمه استمرار الدولة العراقية على هذا النحو من العمالة للغرب منذ تأسيسها ولحد الآن.

السنّة تحت الحكم الشيعي العراقي، لكي يروا ويلمسوا لمس اليد عدم وجود الرغبة عند الشيعة في اضطهادهم والانتقام منهم والمصير إلعوبة بيد الإيرانيين.

٢. لن يكون العلاج إلا لفترة مؤقتة، ثم تنتهي بعد فترة تحدد من قبل البرلمان مثلاً.

٣. ليس العلاج لإزالة حالة مرضية خفيفة أو طارئة، بل لعلاج حالة مرضية شديدة ومزمنة، أصابت بالشلل فئة واسعة من الشعب العراقي وهم السنّة العرب، وساهمت في تمكن النظام الصدامي المجرم من البقاء في السلطة لتملي عليه القوى العالمية الظالمة ما تريد من شروط ومعاهدات تكبيل وبيع للعراق وثرواته وقدراته.

٤. هذا العلاج هو لإزالة حكم طائفي على فئة وصلت ظلمه الى حدود تفوق كل تصور من الانتهاكات والاعتداءات ما أصبح حديث المنظمات العالمية ونشرت بعضه، بل قطرة من بحره، بعض وسائل الإعلام العالمية (١). وهذه الفئة ليست أقلية لا يسوّغ تغيير النظام السياسي من أجلها (٢)، بل هي أغلبية أبناء الشعب العراقي. (٣)

٥. لا وجود لحل آخر يعالج هذه المشكلة الطائفية حلاً جذريًا، لأن الحل الديمقراطي الذي يتجاهل وجود المشكلة الطائفية وضرورة حلّها قد يكون مثل الديمقراطية في العهد الملكي مثلاً، أو الديمقراطية التي يدّعيها النظام المصري أو الأردني، والتي يكون فيها تمثيل النواب وفقًا لما تشتهيه نفس الفئة المتسلطة ومن يقف وراءها. ولقد كان التمييز

---

(١) ولاذت وسائل الإعلام العربية وبضمنها الكويتية بالصمت لحد الآن، وما ذلك إلا بسبب العقد الطائفية ذاتها. ومن لا يقبل هذا الكلام دعه يخرج بسبب آخر إن استطاع.

(٢) على الرغم من أن المظالم لا تعرف، بنظري، أكثرية أو أقلية، لأنه ((من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا)).

(٣) حتى التجارة لم تسلم من سياسة التمييز الطائفي. فلقد نشأت وأنا أسمع مقولة "الحكم للسنّة والتجارة للشيعة". ولكن مع ترسّخ التمييز الطائفي وصيرورة الحكم بيد السنة أمرًا مفروغًا منه، كان لا بد للمستأثرين أن يضموا الى مغانمهم ما بقي للطرف الآخر، فكانت خطوات وإجراءات حكومية من شأنها تقليص نفوذ الشيعة في السوق التجاري العراقي وزيادة نفوذ السنّيين فيه، بدءًا بالإجراءات "الاشتراكية" في فترة حكم عبد السلام عارف وانتهاءً بسيطرة الدولة سيطرة تامة على التجارة في السبعينات بعد تدفق أموال النفط الذي ارتفع سعره، وتهجير قسم كبير من التجار الشيعة. وعندما رجعت الدولة عن سياستها "الاشتراكية" كان تجار الشيعة قد فقدوا قدرتهم السابقة، كما أعطيت الامتيازات والتسهيلات والمناقصات والمقاولات الكبرى لمجموعة النظام من أقرباء وأصدقاء وأحباب.

ضد الشيعة بيّنًا أيام برلمانات العهد الملكي العراقي على الرغم من أن البرلمان لم يكن ليغير شيئًا من مجريات الأمور وبالأخص السيطرة البريطانية على العراق.

وهناك احتمال أن يصبح طرح المشكلة الطائفية على بساط البحث أمرًا ممنوعًا ديمقراطيًا إذا ما صوّت النوّاب ضد مشروع طرحها، بل إذا صوّتوا مع مشروع يعتبر طرحها إثارة للطائفية (وهو ما لا بد أن يحصل). وعندها قد يصبح التمييز الطائفي مقننًا وبحماية القانون وسلطته التنفيذية. ولن يعدم الطائفيون نوّابًا من الشيعة يصوتون ضد طرح المشكلة الطائفية بسبب العقد التي يعيشون في أسرها، لأنها لم تكن قد عولجت كما نريد هنا.

أن من يشار إليه بالبنان في الدعوة والعمل من أجل الديمقراطية في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، الأستاذ كامل الچادرچي، لم يكن يستطيع تحمّل فكرة نيل الشيعة لحقوقهم ومساواتهم بالسنّيين، مع أنهم الأكثرية والتي هي الأساس في فكرة الديمقراطية ذاتها. فقد توضّح للباحثين أن الچادرچي كان، نفسيًا، يختلف في أشياء كثيرة مع السلطة الحاكمة إلا الطائفية، والتي يبدو أنها كانت مغطاة ببرقع الدعوة الديمقراطية التي لا بد وأن تكون ضد التمييز أيًا كان نوعه، بحيث أن عبد الكريم الأزري الذي كان نائبًا للچادرچي في الحزب الوطني الديمقراطي، قد فوجئ عندما اطلع على مذكرة للچادرچي يبدو فيها الأخير على حقيقته حيث يقول بأن حزب صالح جبر كان حزبًا طائفيًا شيعيًا كون رئيسه صالح جبر وأن نائبه اختير سنيًا للتمويه (في حين لا يعتقد الچادرچي أن الحزب الوطني الديمقراطي الذي رئيسه سني هو الچادرچي نفسه ونائبه شيعي هو الأزري هو حزب طائفي سنّي جئ بنائب رئيس شيعي للتمويه!)، وأن مجئ وزارة صالح جبر الشيعي كان بدافع يد خفية (وكأن التمييز الطائفي في العراق هو ضد السنّة!)، وأن منح الشيعة فرصًا أكثر في الحكومة ستؤدي الى "رد فعل لدى الطوائف الأخرى مما يزيد الشعب استياءًا ويزيد الوضع إرباكًا" (وهذه كسابقتها)، وأن المجلس النيابي في وقتها كان طائفيًا (في حين أن نسبة الشيعة، وهم أكثرية السكان، لم تزد فيه عن ٤٠٪!)، وأن الانكليز هم الذين أدخلوا في روع الشيعة أنهم أكثرية (ولا نعرف على ماذا نعجب من هذا القول: أمن ربط الشيعة بالانكليز وهم الذين أسسوا سياسة التمييز الطائفي للدولة العراقية ضدهم أم من قوله

شيعي، والتي ستجعله يسلك كل طريق لنفيها، وأول هذه الطرق هو إشراك السنّة في الحكم والإدارة ليس بنسبتهم العادلة فحسب، بل وبنسبة أكبر.

بتعبير آخر: سيكون الدكتاتور الشيعي أسهل رضوخًا لمطالب الناس في تحقيق الحريات من الدكتاتور السنّي، كما أن الدكتاتور الشيعي لن يجد مشكلة في تحقيق الديمقراطية أو هامشها لأن الأغلبية العراقية هي شيعية، في حين يفقد الدكتاتور السنّي تسلطه الدكتاتوري عند تحقيق الحكم الدستوري الانتخابي لأن الأغلبية التي يحمل لها مشاعر الشك والكراهية لا يستطيع أن يستند عليها.

كذلك لن يجد الدكتاتور الشيعي أعذارًا مقبولة لتأليب الشيعة الأغلبية ضد السنّة الأقلية لأن الأغلبية لا تخشى الأقلية في ظل نظام دستوري انتخابي، في حين يجد الدكتاتور السنّي آذانًا صاغية من المواطن السنّي بتخويفه من الانتقام الشيعي والاحتلال الإيراني على أساس أن الشيعة هم إيرانيون أو عملاء لإيران كما يلقن أهل السنّة في العراق.

ضرورة وجود الشيعة على رأس الحكم العراقي لفترة مؤقتة تنتهي بزوال الطائفية في الحكم

بعيدًا عن ضرورة إعطاء المواطن العراقي حق التصويت لانتخاب رئيس الجمهورية وانتخاب أعضاء مجلس النواب (١)، والتي نطالب بها مع من يطالب بها الآن (٢)، وبغض النظر عن اقتناعنا بأن الحكم الذي يضمن للإنسان كرامته وللعراق عزّته وتقدمه هو الحكم الإسلامي (وهو ما سنتطرق إليه في الباب الرابع فراجع)، نلخّص ما نعتقد ضرورة تحققه لمعالجة المشكلة الطائفية في سياق معالجة مشاكل العراق الأخرى، فنقول أنه لا بد من:

أ- وجود الشيعة على رأس السلطة، ولفترة مؤقتة تضمن تحقيق ما يلي:

---

(١) كان مطلب زعماء الحركة الوطنية الاستقلالية العراقية في ١٩٢٠ هو: استقلال البلاد العراقية العاري عن كل تدخل أجنبي في ظل دولة عربية يحكمها ملك عربي مسلم مقيد بمجلس تشريعي وطني.

(٢) وإن كنا نعتقد بأن الكثيرين ممن يطرحون هذه الأفكار لا يستطيعون مجرد تصورها بل يختنقون بأجوائها، فكلامهم لا يخرج عن سوق المزايدات والادعاءات.

١. عدم تكرار ووضع حدّ للمآسي التي حصلت للشيعة طوال سبعين عامًا عمومًا، وفي/الـ ١٥ عامًا الأخيرة خصوصًا.

٢. إزالة عقدة الخوف التي زرعها الاستعمار وأذنابه عند السنّة العراقيين من الشيعة وأنهم سيذبحونهم إذا ما حكموا العراق والتي اضطروا لأجلها اتهامهم بالأعجمية، وما جرّ ذلك من مآس في داخل البيت العراقي، وفي الحرب مع إيران.

٣. إزالة اتهام الشيعة بأنهم يتحركون وفقًا لما تريده إيران.

٤. إزالة ثابت كوكس – النقيب (١) الظالم غير الطبيعي بأن يظل السنّة يحكمون العراق مما أدى إلى اعتقادهم بحق شبه إلهي بالحكم، وهو ما جعلهم يتشبثون به بأي ثمن مما يؤدي الى الظلم، أولاً، والى عدم ثورتهم على الحاكم السنّي الظالم خوفًا من فقدان الحكم ثانيًا.

إن وجود الشيعة على رأس الحكم يمكن أن يكون مؤقتًا لفترة أولية، عدة سنوات، وذلك حتى يتم التأكد من مداواة الأمراض أعلاه. وإلا فإن أي طلب يتقدم به الشيعة الى الحاكم السنّي (على فرض عودة الأمور الى الأيام التي كان يمكن فيها تقديم مثل هذه الطلبات) سيهمل ويقوم الحاكم بالمراوغة حوله كي لا يحقق شيئًا، وكما حصل مع ميثاق النجف الذي قدم بإسم الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء والذي تعرض للاهمال على الرغم من أنه قدم في وقت ثار الشيعة فيه في الفرات الأوسط واصطدموا مع جيش السلطة.

ب- وجود الأكراد في السلطة المركزية لتحقيق:

١. حكم ذاتي حقيقي في الشمال.

٢. استمرار الحكم الذاتي الحقيقي. (٢)

---

(١) على اعتبار أن صيغة الحكم السنّي المعطى من قبل الانكليز وبتخطيط برسي كوكس في أول وزارة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب هو أحد ثوابت الدولة العراقية كما يسميها حسن العلوي (راجع "الشيعة والدولة القومية").

(٢) ويذكر أن حكام العراق كانوا ولا زالوا يملؤون الدنيا ضجيجًا حول الحكم الذاتي الذي وقعوه مع القيادة الكردية عام ١٩٧٠ وكأن العراقيين كانوا سيظلون في التيه ولا يستطيعون تقديم الحل للقضية الكردية، في حين أن هذا الحل كان قد طرحه الشيخ محمد رضا الشبيبي في مذكرته التي قدمها الى رئيس وزراء العراق عبد الرحمن البزاز في ١٩٦٥ حيث طالب فيها بحقن الدماء ← ← ← ←



جديد، بل أن بقاء هذه المشكلة دون معالجة يعني شيئًا واحدًا وهو أن قوى الظلام الطائفية – وهي قوى لا بد وأن تكون دكتاتورية – ستظل في السلطة، وهو ما يعني من غياب حرية المواطن العراقي كائنًا ما كان مذهبه ودينه وقوميته.

ولمن لا يرى في الحرية إلا حريته الشخصية وحرية أهله وبني جلدته نقول بأن الحرية للمواطن لا تتجزأ ولا يمكن أن تنال أنت حريتك ويبقى الآخرون محرومين منها أبد الدهر، فرفض ومقاومة هؤلاء لخنق حريتهم سيعقّد الأمور في الوطن مما يدفع الحاكم الدكتاتور الى اتخاذ إجراءات استثنائية تبدأ بتناول حريتك شيئًا فشيئًا الى أن تسلبك منها كليًا، وهو ما وقع في العراق تحت حكم صدام. فمن مصلحة العراقيين جميعًا، بعيدًا عن مطالبتهم بالإخلاص للمبادئ الإسلامية والإنسانية، من مصلحتهم أن يساهموا في علاج المشكلة الطائفية كي ينعموا جميعًا بقدر أكبر من الحرية والأمان والهدوء.

هل المشكلة هي الدكتاتورية وحدها؟

ولمن يقول أن المشكلة هي في الدكتاتورية فحسب، وإذا ما صفّيت تنتهي المشاكل، دون التطرق الى الوضع الطائفي، أقول بأن الدكتاتورية لم تكن هدفًا للمستعمر البريطاني ولا الأمريكي وإنما كانت وسيلة للتحكم بالعراق. وطالما كانت الصيغة الطائفية تضمن الدكتاتورية لأنها تعني تسلط الأقلية على الأغلبية، فإنها إذًا الصيغة المثلى للوصول الى التحكم بالعراق ومقدراته وخيراته.

هذا، مع أن الغربيين لن يعدموا دكتاتورًا عميلاً من الشيعة، بل سيجدون الكثير وهذا موجود في كل الشعوب، ولكن مثل هذا الدكتاتور ليس مؤهلاً نفسيًا لضرب الأغلبية الشيعية مثل الدكتاتور السنّي وذلك لسببين:

أولاً: العقد ضد الشيعة والتي تحكم الدكتاتور السنّي والتي تجعل من اضطهاد الشيعة "الأعاجم المنحرفين .... الخ" أعداء الحكام تقليديًا بشكل عنيف أمرًا يسيرًا. هذا في حين لا توجد هذه العقد المعادية للشيعة عند الدكتاتور الشيعي، لأنه واحد منهم، فلن يقوم باضطهادهم على أساس عقيدتهم.

ثانيًا: عقدة الخوف من الاتهام بالطائفية المتحكّمة من الدكتاتور الشيعي، كأي

٣. إزالة عقدة الخوف من سلطة بغداد.

٤. إزالة الكره لبغداد والعرب والجيش العراقي الذي استعمل في قتلهم لعقود من الزمن، والموجود عند الكثير من الأكراد.

٥. إزالة الرغبة في الانفصال أو تخفيفها على الأقل.

ج- رفض الصيغة اللبنانية أو أية صيغة أخرى يكون توزيع المناصب فيها على أساس طائفي. ولكن لا بد من مراعاة نسب كافية تضمن المذكور في (أ) و (ب) أعلاه.

د- يصدق الشئ نفسه على التركمان وحسب نسبتهم وذلك لكيلا يكون لتركيا حجة في يوم ما كونها هي الضامن لحسن معاملة الحكومة العراقية للتركمان كما في معاهدات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكما ذكّر "أوزال" الرئيس التركي العالم به أثناء أزمة الكويت.

هـ- إتخاذ كل الوسائل والخطط الكفيلة بتحقيق أعظم قدر ممكن من تلاحم الطوائف العراقية. من ذلك:

١. تدريس التاريخ والدين الإسلامي في المدارس بشكل متوازن يعطي الفكرة العامة عما تؤمن به الأغلبية الشيعية في العراق، وكذا عن عروبة الأغلبية الشيعية، وعن إخلاصها للعراق وكيف قادت العراقيين لتحقيق الاستقلال.

٢. نفس الشئ يقال عن وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية.

٣. رفع الحظر الذي كان يسري على الكثير من المطبوعات الشيعية، ومنح الحرية لاستيراد الكتب الدينية والتاريخية والعقائدية كما كان قائماً قبل تسلط الزمرة الصدامية. ولمنع جرح المشاعر الدينية للجميع تضع لجنة مؤلفة من علماء الدين من الطائفتين لوضع الضوابط في هذا الشأن.

والمذكور في (١) و (٢) و (٣) أعلاه لا بد منه للبدء بعملية إزالة الجهل ولإنهاء فصول التجهيل للطائفة السنّية فيما يخص الشيعة.

٤. العمل على الاستفادة من الموقع الديني للمدن المقدسة الأربع النجف وكربلاء

← ← ← وصيانة الوحدة الوطنية بإعطاء الإخوة الأكراد حقوقهم عن طريق "الإدارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية" (راجع نص مذكرة الشبيبي في الملاحق آخر الكتاب).

والكاظمية وسامراء، وغيرها من المواقع الدينية، كمدن سياحية دينية، ومراكز تعليمية علاوة على إمكانياتها الأخرى، الزراعية وغيرها.

٥. زيادة أواصر التفاهم بين الطائفتين على مستوى العلماء وطلبة العلوم الدينية بدءًا من الدراسة وانتهاءً بالمناسبات الدينية.

(والشيء نفسه يقال عن إتخاذ كل الوسائل والخطط الكفيلة بتحقيق أعظم قدر ممكن من تلاحم القوميات العراقية. من ذلك:

١. تعليم اللغة الكردية إجباريًا وبشكل جاد في جميع أنحاء العراق ولأجل أن يتقنها غير الأكراد تمامًا.

٢. تعليم اللغة العربية إجباريًا في جميع أنحاء العراق ولأجل أن يتقنها الآخرون تمامًا.

٣. تعليم التركمانية حسب الإمكان.

٤. إزالة كل القوانين العنصرية من قبيل قانون التملك والبيع ونقل مكان الجنسية والسكن وغيرها.

٥. النهوض بجميع مناطق العراق على حد سواء فيكفي حصول بغداد على نصيب الأسد لكي يتباهى الحاكم أمام ضيوفه في العاصمة تاركًا المناطق الأخرى في حالة بدائية، بل وتدمير عناصرها الإيجابية من إمكانيات زراعية وسكنية وغيرها.

٦. العمل على جعل منطقة شمال العراق عنصر جذب سياحي للمنطقة والعالم لما تتمتع به من طبيعة جغرافية ومناخية مساعدة.)

شواهد على عقم الحلول الأخرى

وجدنا في كتاب "مشكلة الحكم في العراق" تأليف عبد الكريم الأزري حوادث ومواقف هي خير دليل على عقم أي حل آخر غير الحل الذي طرحناه والذي يتمثل بوجود الشيعة على رأس الحكم لفترة مؤقتة تضمن علاج العقد التي تتحكم بالطائفتين وتضمن زوال الصيغة الطائفية للحكم في العراق. إن الأزري، كونه قد عمل في فترة العهد الملكي في وظائف ومواقع عديدة مثل الوزارة والنيابة في البرلمان ونيابة كامل

الچادرچي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، يستطيع، حسبما أعتقد، إيصال هذه الحوادث والمواقف بشكل أفضل من غيره ممن لم يعايشها.

١. كان الملك فيصل الأول قد "أقنع وزارة الدفاع في عام ١٩٢٧ أن تفتح قسماً تمهيدياً في الكلية العسكرية تكون مدة الدراسة فيه سنتين يقبل فيه متخرجو الدراسة المتوسطة أو ما يعادلها من أبناء رؤساء العشائر، وأكثرهم من العرب الشيعة، ومن مختلف الألوية (المحافظات)، وذلك بقصد إكمال دراستهم الإعدادية أو ما يعادلها فيه تمهيداً لقبولهم في الكلية العسكرية مع خريجي الإعداديات من أبناء المدن. وكان يقصد من ذلك أولاً ربط العشائر بالجيش، وثانياً، وهو الأهم، تسهيل إدخال عدد من أبناء العشائر الشيعية في الكلية المذكورة".

"ولكي يطمئن الملك الى تنفيذ المسؤولين لتوجيهاته، أمر رئيس ديوانه، رشيد عالي الكيلاني، أن يوجه رسالة الى وزارة الدفاع يطلب فيها أسماء الطلاب المقبولين في تلك السنة في الكلية العسكرية، مع ذكر اسم المدرسة التي سبق أن تخرج منها. وجاء رد الوزارة متضمناً قائمة بأسماء الطلاب الذين قبلوا في تلك السنة في الكلية العسكرية مع ذكر اسم المدرسة التي سبق أن تخرج منها كل منهم وتبين من ذلك الجواب أن عدد المقبولين في الصف المستجد (أي الأول الذي يدخله خريجو الإعدادية) كان تسعة طلاب، ستة منهم من بغداد وثلاثة من الموصل... أما الطلاب المقبولون في صف الاحتياط، الصف التمهيدي، فكان عددهم سبعة عشر طالباً، ١٤ منهم من بغداد وواحد من الموصل، وواحد من كركوك، وواحد من الناصرية. وبعد أن اطلع الملك على القائمة أمر رئيس ديوانه أن يوجه كتاباً شديد اللهجة الى وزارة الدفاع ينتقد فيه تلكؤ المسؤولين في قبول أبناء العشائر الى المدرسة العسكرية." (١)

فإذا كان الملك، وهو رأس السلطة التنفيذية في البلاد، لا يستطيع إجبار وزارة الدفاع على قبول بضعة طلاب من الشيعة في الكلية العسكرية، فمن يستطيع؟

بل إن عكس ما يريده الملك قد حصل لأن الأزري يقول في مكان آخر (ص ٤١) بأن "أكثر الذين استفادوا من هذا الصف التمهيدي هم أبناء الضباط، ومعلمو المدارس

---

(١) "مشكلة الحكم في العراق" ص ١١.

الريفية، وقسم كبير منهم من أبناء تكريت الذين كانوا قد تخرجوا من المدرسة الابتدائية في تكريت بدار المعلمين الريفية....".

وإذا كان الملك لا يستطيع تجاوز الإطار الطائفي للدولة، وفي أوائل عهدها، أيام لم تكن العقد الطائفية قد اشتدت كما هي الآن، فهل نرجو من رأس السلطة القادمة إن كان سنيًّا، أن يستطيع تجاوز النظام القائم على هذا الأساس (والذي ترسّخ في أعراف الدولة بعد السنين السبعين من عمرها)، إن أراد هو ذلك؟

٢. يقول الأزري بأن الملك فيصل الأول أراد تأسيس مدرسة لتخريج الموظفين، ومن جميع الفئات خصوصًا الشيعة كونهم قد حرموا من التمرّن على فنون الإدارة أكثر من غيرهم خلال العهد العثماني. وقد وجه رستم حيدر رئيس الديوان الملكي "الذي كان يعبّر عن رأي الملك" مذكرة الى رئاسة الوزراء في تشرين الثاني ١٩٢٨ يعرض فيها فكرة الملك فيصل هذه.

وقد ورد في المذكرة نصوص توضّح أن الهدف كان إعداد العراقيين من كافة الفئات، مثل: "مع مراعاة النسبة العددية لسكان الألوية"، "قطع دابر كل شغب من قبل طلاب الوظائف غير القديرين الذين يتذرعون بذريعة القومية والطائفية لنيل مقاصدهم الخسيسة"، "جعل سكان العراق كافة مشتركين بنسبة واحدة في تحمل المسؤوليات واقتطاف الثمرات".

رغم أن الاقتراح واضح الفائدة وليس فيه تهديد خطير للحكم نفسه إلا أن وزير المعارف توفيق السويدي ردّ بمذكرة مطولة يفنّد فيها الفكرة من الأساس، إلا أنها لم تتضمن أي حجة قوية في محاولتها نسف الفكرة. ولكن ما يجلب الانتباه حقًّا هو قول السويدي: "يتراءى لي أنه من الأمور المسلّمة أن تتحكم العاصمة والمدن العظيمة في بلاد ما بمقدّرات الأقسام الأخرى التي هي أقل شأنًا منها، وهذا قانون اصطفاء طبيعي في العالم"!!

ولقد أجابت رئاسة الديوان الملكي بكتاب مطوّل فنّدت فيه حجج السويدي، وأجابت على الفقرة الواردة أعلاه بما يلي: "لا نحب أن نعترف بأنه من المحتم أن يسيطر شبان العاصمة على أنحاء المملكة من حيث الثقافة، وإذا كانت هناك فروق عظيمة فمن الواجب

إنقاصها بقدر ما تسمح به الظروف، وليس من وسيلة أنجع في إزالة الفروق الطائفية من تعميم الثقافة في أنحاء المملكة وبين جميع طبقات الأمة".

وانتهت المذكرة بما يلي: "إن صاحب الجلالة لا يزال يعتقد بفوائد المشروع من حيث الأساس ويصر على وجوب القيام به إذ يرى في ذلك منفعة عظيمة للمملكة يمتد أثرها الى مدى بعيد".

"ولكن المشروع لم يتحقق على الرغم من إصرار الملك فيصل الأول عليه لأنه" كما يقول الأزري "كان سيمسّ جوهر النظام القائم على احتكار أجهزة الدولة المدنية منها والعسكرية من فئة واحدة تقريباً. وبوفاة الملك فيصل الأول في سنة ١٩٣٣ ماتت الفكرة معه." (١)

وهذا مشروع آخر فشل الملك فيصل الأول وهو رأس السلطة في تنفيذه لأن النظام القائم على أساس الاستئثار الطائفي بالمناصب رفض الاستجابة وأصر، وضرب برغبة الملك وإصراره على التنفيذ عرض الجدار.

٣. في اللجنة المالية لمجلس النواب، طلب عبد الكريم الأزري من الوزير المختص (رئيس الوزراء) في سنة ١٩٤٥ أن يقدم الى اللجنة المالية قائمة بالأوقاف التي تديرها مديرية الأوقاف العامة، وقائمة بالأوقاف التي أوقفتها الحكومة العثمانية، من عقارات وأراض زراعية وضرائب تعود للدولة على مختلف المؤسسات والجهات التي تديرها مديرية الأوقاف. "فأثار طلبي هذا استياء بعض الأعضاء مما دعا رئيس الوزراء وقتئذ، حمدي الباچچي، أن يرجو مني بأن لا أصر على طلبي." (٢)

فرجال النظام لا يريدون أن يطلع الشعب على الامتيازات التي حصلت عليها بعض العوائل السنّية المتنفذة في زمن الدولة العثمانية وبعده من أراض وعقارات، منها ما يقع في محافظات شيعية خالصة. فما قيمة مجلس النواب والديمقراطية إذا كان طلب بسيط من هذا القبيل (مقارنة مع الأمور الخطيرة التي تمس أمن الدولة والمجتمع) يقابل بالاستياء والإيقاف؟

(١) نفس المصدر ص ١٦-٢٢.
(٢) نفس المصدر ص ٣٢.

فهل أن الديمقراطية التي لا أنياب لها، أو التي لها أنياب عند فئة واحدة من فئات الشعب وهو أسوأ، ستحقق العدالة وإزالة التمييز الطائفي؟

٤ . من المشاريع التي كان يجب أن يتم تنفيذها هو مشروع نهر الغرّاف الذي كان قد بدأت تقل مياهه بسبب ترسب الطمي من الفيضانات. وكان الغرّاف يروي المزارع ذات المحصول الوافر الذي كان يصدر الى الخارج، وقد بدأ الفلاحون بالنزوح من مزارعهم التي كان يرويها بسبب شحة مياهه، لذا صار من أول اهتمامات الملك فيصل الأول إنشاء سدّ الغراف لكي يجمع فيه الكميات الكافية من المياه لإرواء المزارع، بحيث أن الملك قال: "لا مشروع قبل الغرّاف".

وبعد إنجاز الدراسات اللازمة وقبيل طرح المشروع للمناقصة الدولية اعترض وزير المالية نصرت الفارسي قائلاً بأن تسليح الجيش العراقي أهم من مشروع الغرّاف. وأيد وزير المالية السنّي وزيران سنّيان ناجي شوكت ونوري السعيد، في حين أيّد وزير الاقتصاد الشيعي رستم حيدر وزيران أحدهما شيعي هو صالح جبر والآخر كردي هو جمال بابان. فكان أن استقالت الوزارة وشكلت أخرى بعد استبعاد الوزراء المتخاصمين. ثم قامت الوزارة الجديدة بطرح مشروعين الأول بحيرة الحبانية والآخر مشروع الغرّاف مع التأكيد على أولوية مشروع الحبانية، والتي أشارت الصحافة الوطنية في وقتها الى أن الغاية من مشروع الحبانية هو لتأمين المياه الكافية لهبوط الطائرات المائية البريطانية عند القاعدة العسكرية البريطانية في الحبانية. كما أن الخبراء أعلنوا أن الفوائد المبتغاة من مشروع الحبانية ضئيلة جداً. (١)

فكان تسليح الجيش العراقي هو الذريعة التي تذرع بها الوزراء الطائفيون لمنع إقامة مشروع الغراف كونه سينفع الفلاحين الشيعة، وكأنه ما كان لينفع العراق ككل بإنتاجه.

فإذا كان مشروع وطني بهذه الأهمية الاقتصادية يتعرض للتآمر الطائفي بهذا الشكل، فهل يمكن الركون الى أي علاج لا يتضمن إجراء عملية إزالة المشكلة من أساسها، وهو شئ لا يمكن ضمانه إلا بوجود أصحاب المصلحة الأولين في إزالتها وهم الشيعة، على رأس الجهاز الذي يقوم بتنفيذ العلاج، وهو السلطة التنفيذية. (٢)

---

(١) حسن العلوي "الشيعة والدولة القومية" ص ٢٥٠.

(٢) أثارت قضية الغرّاف الشاعر الجواهري فنظم قصيدة "تأبين الغرّاف الميّت" مطلعها (ديوان الجواهري، المجلد الأول، ص ٢٩٠):

← ← ← ← ← ← ←

٥. عندما اندلعت ثورة الرميثة الأولى في ١٩٣٥/٥/٧ توجه الجيش العراقي الى هناك وقمع الثورة وشكل مجلس عرفي لمحاكمة الثوار. "وعلى أثر ذلك وجّه علماء الدين في النجف الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والشيخ عبد الكريم الجزائري احتجاجًا لجلالة الملك غازي طالبوا فيه بإيقاف الحركات التأديبية من قبل الحكومة ومنع القوى العسكرية من الضرب والتعقيب حتى يحصل التفاهم والمفاوضة بين العلماء وأولياء الأمور (الحكومة). ولكن لا البلاط الملكي ولا الحكومة أعار هذا الاحتجاج أي اهتمام".

وهذه واحدة تبين أنه بدون القوة لا يمكن التفاهم مع السلطة الجائرة.

بعدها اندلعت ثورة سوق الشيوخ، واحتل الثوار مركز القضاء، وامتدت الثورة الى عشائر المناطق المحيطة بمدينة الناصرية نفسها التي كادت أن تسقط "لولا الوساطات والمفاوضات بين بعض الشيوخ الموالين للحكومة وبين الثوار". "وقد قررت الحكومة تسيير قطعات من الجيش عن طريق الكوت والغراف لقمع هذا التمرد، وسافر وزير الدفاع جعفر العسكري الى الناصرية. وبانتظار وصول الجيش لقمع الحركة استدعى الى الناصرية بعض الرؤساء الثائرين وسألهم عن أهدافهم في الثورة.

فقالوا له: إن لنا ميثاقًا يجب أن ينفذ (١).

فأجابهم أن الحكومة مستعدة لمفاوضة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في الميثاق.

واتفق الطرفان على أن يصدر الوزير بيانًا الى رؤساء عشائر المنتفك (الناصرية) يطلب منهم لزوم المحافظة على الهدوء والسكينة وعدم الإخلال بالأمن الى أن تجري

← ← ←

عُمِرَتْ ديـــــــــارُ شَرَاذمٍ دُخّال ... أسـفًا عـلـيـك وأنـتَ قَفْرٌ خـالِ
عُمِرَتْ ديـار "الـطـارئـين" ونُكِّسـتْ ... دورٌ شـراهـا أهـلـهـا بـالـغـالـي

ومنها:

شـعـبٌ أراد بـه الـوقـيـعـةَ خـصـمُهُ ... وبـنـوه فـهـو ممـزَّقُ الأوصـال
شُغِلَ "الـفـراتُ" بـضـيـمـه عـن "دجـلـة" ... ونـسـى جـنـوبـيٌّ الـعـراق شـمـالـي
وإذا سـألـتَ الـرفـقَ كـان جـوابُهـم ... مـا لـلـقـلـوب المـوجَعـاتِ ومـالـي

(١) يقصدون ميثاق النجف الذي أصدره الشيخ كاشف الغطاء كما ذكرنا سابقًا (راجع نص الميثاق في الملاحق آخر الكتاب).

المفاوضة بين الحكومة والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، وأن القيادة ستوقف تحشيد الجيوش في المنتفك.

وصدر البيان، ووجه الثائرون كتابًا الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يخبرونه بالاجتماع مع وزير الدفاع وحصول المهادنة اعتمادًا على وعد الوزير، وأنه إن لم تعط الحكومة مطاليب الميثاق فإن الثورة ستستمر.

ثم وجّه الشيخ كاشف الغطاء الى وكيله في الناصرية يطلب من الثوار الهدوء ريثما تتم المفاوضة مع الحكومة. وقد وزعت الحكومة نسخًا كثيرة من كتاب الشيخ الى العشائر لتكون على بينة منه، كما وجه رئيس الوزراء ياسين الهاشمي كتاب شكر الى الشيخ.

ولكن، بعد أن وصلت قطعات الجيش الى الناصرية قمعت الثورة بشدة، وأعلنت الأحكام العرفية ليس في سوق الشيوخ فحسب بل في مركز اللواء أيضًا. وأصدر وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني كتابًا سريًا بتوقيف جميع من لهم علاقة بالثورة أو حتى التحريض عليها وسوقهم الى المجلس العرفي لمحاكمتهم.

ثم اتخذت إجراءات غاية في القسوة وكان على الناس أن يبيعوا ما عندهم ليسددوا الغرامات التي حكمت بها المحكمة العرفية، أو على حد تعبير آمر الرتل العسكري "صاروا يبيعون جميع ما يملكون من الأراضي والنخيل والحيوانات... كما وأن التأخير الذي حصل عندهم لم يكن ناشئًا عن تمرد أو عصيان أو سوء نية وإنما هو ناشئ عن عجز العشائر نظرًا لسوء حالتهم الاقتصادية"!!

ويبدو أن رئيس الوزراء ياسين الهاشمي تأثر من هذه القسوة فأمر بإعادة الأموال المجباة (الغرامات) وفسخ البيوع التي تمت لأجل تسديدها. (١)

فماذا يقول أصحاب الحلول الترقيعية عن هذه الأحداث؟

ميثاق يصدره المرجع الأعلى للشيعة، ثم ثورة تقوم بها العشائر، مما يضطر الحكومة الى التفاوض كسبًا للوقت، ثم لا يتم الأخذ بالميثاق، ولا دراسة أسباب الثورة، وإنما قمعها فقط هو الجواب الذي تعرفه السلطة.

---

(١) "مشكلة الحكم في العراق" ص ٧٢-٧٧.

٦. بعد ثورات الفرات، في ١٩٣٤ و ١٩٣٥ (المشار إليها أعلاه) و ١٩٣٦، والتي كشفت عن استياء الشيعة من سياسة التمييز الطائفي ورفضهم لواقعهم المرّ، وبعد قمع السلطة لهذه الثورات بحيث لم يعد هناك خطر داهم منها، وما يعنيه من توقّع أن تتوجّه السلطة لإجراء عمليات استرضاء وإن كانت ذات آثار بسيطة على الواقع، كان ردّ السلطة هو ترتيب عمليات انتخابات مجلس الأمة (مجلس ٣٥/٨/٨) بحيث انتخب لمحافظة البصرة التي يسكنها ٩٠٪ من الشيعة ٧ نواب من السنّة ونائب واحد لكل من الشيعة واليهود والنصارى! ثم في مجلس ٣٧/٣٦ صار للشيعة نائبان مقابل ٦ نواب من السنّة!

وفي مجلس ٣٧/٣٦ هذا "انتخب" لمحافظة بغداد (٥٠٪ من سكانها شيعة وقتئذ) ١١ نائبًا من السنّة ونائبان لكل من الشيعة واليهود ونائب من النصارى! [١]

٧. كان عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء العراقي في منتصف الستينات رجلاً مدنيًا غير عسكري، فهو أستاذ قانون، مما حدا ببعض الذين لم يعرفوا حقيقة الدولة العراقية وثوابتها أن يؤملوا فيه الخير وأنه سيعيد النظام البرلماني الى العراق، وكما وعد هو نفسه من على وسائل الإعلام. ويقول الأزري "كنت أسمع دائمًا من أصدقائه وخلاّنه من الشيعة العرب مديحًا وإطراءًا له على سلامة طويّته وعلى الروح القومية التي كان يتحلى بها. وقد نقل إليّ أحد أصدقائه المقربين منه أنه كان دائمًا يلهج بعبارة الشيعة العرب إشارة الى الرابطة القومية التي تربطهم بالسنّة العرب". وقال: "وعندما كلّف بتأليف الوزارة في عام ١٩٦٤ أشرك فيها أحد عشر وزيرًا من الشيعة... الأمر الذي يبدو منه أن الرجل كان بعيدًا عن الرواسب الموروثة ومنها النعرات الطائفية".

ولكن الأزري فوجئ عندما قرأ نصًا للبزاز هذا في اجتماعات الوحدة بين مصر وسوريا والعراق والتي جرت في القاهرة، والنص هو: "الشعوبية لا تعني بحال من الأحوال عرقيًا... الشعوبية كما تعلمون تعني الذين بحجة المساواة يجيئون حتى من أصول عربية. شعوبية لأنها تحتقر الأمة والتراث العربي، فليست المسألة عنصرية والتعبير وارد وله قيمة. وللآن في العراق كنا نقاسي من الشعوبية أكثر مما قاسينا من الشيوعيين".

---

(١) المصدر نفسه ص ١٠٨ و ١١١ و ١١٣.

ويتساءل الأزري فيما إذا كان البزاز يتهم عرب العراق الشيعة بالشعوبية، لأنهم هم الذين يطالبون بالمساواة التي وصفهم أنهم يتصرفون بحجتها.

وفيما إذا كان البزاز معارضاً للمساواة وبالتالي للديمقراطية التي هي أول خطوة في تحقيق المساواة كما يفهمها البزاز.

ويتساءل عن المقاساة التي ذكرها البزاز والتي كانت أكثر من مقاساته من الشيوعيين. (١)

فهذا مثال على رئيس الحكومة غير العسكري والمؤمن بالسلطة التشريعية النيابية والذي لا يبدو، من تصرفاته، أنه طائفي النزعة، والذي لم يحقق ما أعلنه إما لأنه لم يرد حقيقة أو لأنه أجبر على التراجع من قبل العسكريين، فكيف الحال مع من تحكمه العقد التي تكلمنا عنها والتي يبدو أن البزاز كان لا "يقاسي" من أنواعها الشديدة!

٨. حضر رئيس الوزراء العراقي الأسبق طاهر يحيى في مكتب أحد التجار السنّة المطل على ساحة تقع خلف جامع "مرجان" (٢) في إحدى ليالي الأيام العشرة الأولى من محرم حيث كان التجار يقيمون مجلس عزاء الإمام الحسين (ع)، والذي يبدو أنه قد دعاه ليستمع الى انتقادات الحكومة التي كانت من ضمن خطبة الشيخ أحمد الوائلي الخطيب الأشهر من خطباء المنبر الحسيني، ولما سمع طاهر يحيى الخطبة ترك المكتب "بعد أن أقسم اليمين على أن يضرب سوق الشورجة ضربة قاضية. وقد حقق فعلاً ما أقسم اليمين على تحقيقه. وكان هذا واحداً من العوامل التي دفعته الى الموافقة على إجراءات التأميم في ١٤ تموز ١٩٦٤، واستيلاء الحكومة على معظم التجارة، ولا سيما الخارجية، وتقليص إجازات الاستيراد التي كانت تمنح للقطاع الخاص، ولا سيما التي كانت تمنح للتجار الشيعة". (٣)

إن هذا المثال يدلل بوضوح ليس فقط على أن السلطة الطائفية تلجأ الى كل الإجراءات التي من شأنها تشديد الاستئثار بتركيز الخيرات والمنافع في يدها وسلبها من اليد الأخرى، وهو أمر لا بد أن يحدث كلما تقدم الزمان مع استمرار الدولة

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٥٨.

(٢) يقع جامع مرجان في شارع الرشيد أحد شوارع بغداد الرئيسية.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٧٦.

الطائفية، ولكن على نقطة في غاية الأهمية وهي أن التعويض عن السلطة بالسوق لا يكفي، وأن قوة المال لا تعوض عن قوة السلطة، لأن النظام عندنا ليس نظاماً رأسمالياً أقامه أصحاب رؤوس المال أنفسهم ولحماية مصالحهم بحيث أن السلطة هي في الواقع في خدمتهم، أي السلطة في خدمة الرأسمال، وإنما النظام عندنا هو نظام السلطة المتحكمة في كل شيء، والتي استأثرت طائفياً بالقوة وتركت جانباً كبيراً من المال بيد الطائفية المحكومة المميز ضدها. ولما صارت السلطة تتمتع بقوة كبيرة تضمن عدم حدوث ما يزعزعها إذا ما وسّعت من دائرة الاستئثار ضربت أصحاب المال من الطائفة المحكومة واستولت على ما في أيديهم لتضمه إليها والى أشخاص من أبناء جلدتها. في المقابل، لم يستطع أصحاب المال من التجار الشيعة أن يدافعوا عن أنفسهم لأنهم لا يملكون السلاح والسجن والجيش وقوى القمع، وكان عليهم أن يتوسّلوا بالرشوة وبإشراك آخرين معهم من طائفة الحكم عسى أن تكون هذه تعويذة ضد شر النظام! ولكن هيهات، فالذي حدث هو أن الأموال سلبت والمعامل والبيوت صودرت، ثم منحت الى عائلة النظام وأقربائه وأحبابه.

ولو أتيحت الفرصة والمعلومات لباحث متخصص أن يعقد مقارنة بالأرقام بين نسبة توزيع الثروة التي كانت بيد الشيعة من مزارع وعقارات وأموال في أول تأسيس الدولة العراقية الى التي بيد السنّة، بغض النظر عن التمييز العثماني ومنح الإقطاعيات الواسعة لعوائل سنيّة، ثم قارنها بالنسبة الآن لوجد أن النسبة قد تغيرت كثيراً لمصلحة السنّيين. أما إذا عقد المقارنة بعد أن بنى أصحاب رؤوس الأموال الشيعة المعامل الكثيرة في أنحاء العراق، وتحديداً في ١٩٧٩ قبيل بدء عمليات نزع الجنسية والتسفيرات، مع الحال الآن لوجد ما يدهش، أو هكذا أظن.

الشيعة والحكم: أغاية أم وسيلة؟

إن الرغبة بإقامة الحكم الحر الذي يضمن كرامة الإنسان هي ليست لأجل الحكم بحد ذاته، وإنما لتوفير أجواء الحرية وذلك لأننا لا نريد أن يقام الحكم الديني بالقوة أولاً، ولا أن تعطى صورة الشيعة بواسطة الدجالين ونهّازي الفرص ثانياً.

"إننا نريد أن نعلم العالم أن عند الشيعة أطروحة خلاص كاملة هي الدين الخاتم.

فهم لا يريدون الملك بل يريدون إيصال النصوص الإسلامية الصحيحة الى المسلمين أولاً والعالم ثانياً. كيف لا وقد تنازل سادتهم وقادتهم الأئمة عليهم السلام عن الملك رغبة عنه ولأجل أن يتوفر لهم الجو في نشر الكتاب والسنة كما حصل في أيام علي (ع) في الكوفة وأيام الحسن (ع) بعد الصلح مع معاوية حيث نَعِم الناس (العراقيون وغيرهم) بأجواء من الحرية لم يخبروها من قبل، ولم يخبروها من بعد" (١)

فنصب أعيننا قول الأمير (ع): ((لأسالمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها إلا جورٌ عليَّ خاصة)).

فإذا اختارتهم الناس للقيادة فبها، وإلا فلتتوفر أجواء الحرية لإيصال الحق الى الناس.

أما أن تلغى حريتهم في الممارسة العلنية لعقائدهم أولاً، ثم تمارس أقسى أنواع الضغوط والتنكيل والبطش ضدهم ثانياً، ثم يطعن في إخلاصهم للعروبة والعراق ثالثاً، ثم تصل النتيجة أن تهدم قبورهم ودورهم وربوعهم ويمنع رفع أذان صلاتهم ويطعن في دينهم وأخلاقهم وأنسابهم وشرفهم، وفي نهاية القرن العشرين، فهذا لا يمكن السكوت عنه ولا التغاضي والصبر بانتظار أن يأتي حاكم طيب القلب من السنّة يرقّ قلبه على الشيعة فيبدأ بمعاملتهم معاملة "إنسانية" وهي أن تحفظ قبورهم ودورهم ويتركون وعقائدهم، وفيما عدا هذا فهم على حالهم: عجم موالون لإيران خونة ليس لهم حق لا في حكم العراق ولا في تقرير سياساته ولا المشاركة في التصرف بمقدراته وقدراته، ثم تصبح هذه مكاسب تحققت للشيعة على يد الحاكم الجديد طيب القلب.

ومن يدري، قد يطالَب هذا الحاكم الجديد (غير العميل!) أن يعلن أن مكتسبات الشيعة قد تحققت بناء على رغبة العالم الحرّ وزعيمته الولايات المتحدة الأمريكية التي لن تستطيع أن تبرهن أكثر على حبّها للشيعة، وبطلب خاص من خادم الحرمين الشريفين بعد إلحاح من شيوخ دينه الوهابي الذين قد وقعوا فجأة في غرام أهل البيت (ع) وشيعتهم!!

---

(١) من حديث للسيد سامي البدري أحد العلماء العاملين المجاهدين العراقيين.

كيفية الشروع بتنفيذ الحل

إنها لمحاولة تستوجب الإكبار البدء بأي مشروع كبير. وستكون المحاولة أصعب إذا كان المشروع مشروعًا فيه عامل بشري مهم، فكيف إذا كان المشروع يتضمن ليس العامل البشري فحسب، وإنما العامل الدولي والإقليمي. وسينتقل المشروع من كونه مشروعًا صعبًا الى كونه مشروعًا خطيرًا إذا ما كانت عقائد الناس الدينية هي التي تحدد وزن العامل البشري.

ويزداد الوضع تعقيدًا إذا ما كانت الظروف معقدة كما هو الحال في العراق اليوم. فالوضع العراقي اليوم (ونحن في منتصف سنة ١٩٩٣م) يشكو من جملة من التعقيدات على هذا الصعيد نستطيع أن نوجزها بما يلي:

١. الوضع الطائفي موضوع البحث (موضوع المشروع) في مرحلة متقدمة من التأزم بسبب أحداث الانتفاضة الشعبية وسياسة النظام تجاهها وما أيقظه من مخاوف وعقد عند السنّيين.

٢. النظام المتسلط الممارس للطائفية السياسية يرى أن في ممارسته هذه دليلاً يقدمه لأسياده ولحلفاء الأمس من حكام المنطقة الطائفيين على حسن سلوكه وعلى اتصافه بالمواصفات المطلوبة.

٣. إستشراء حالة فقدان الثقة بين جميع أطراف المعارضة العراقية بسبب دخول عناصر جديدة في المعارضة كانت الى الأمس القريب في خدمة النظام، وبسبب الزيادة المستمرة لعدد الأحزاب والمجموعات المعارضة نتيجة للانشطارات والانشقاقات في الأحزاب الأصلية وكذلك لظهور أحزاب وتنظيمات جديدة دفع بعضها للتشكيل الحالة الجديدة التي صار فيها العراق، وبعضها الآخر الدولارات التي صارت تدفع لمن يبيع مبادئه بأبخس الأثمان وبعضها بدفع من المخابرات الدولية كما ولا بد منه.

٤. التآمر المستمر للقوى الغربية ضد الشعب العراقي وصولاً الى التسليم الكامل لهذا الشعب المعروف بعناده وصعوبة انقياده، وذلك عن طريق رهن موارده وتكبيله باتفاقيات عن طريق عميلهم صدام ولعشرات من السنين مقبلة.

٥. التآمر المستمر لبعض حكام المنطقة خصوصًا الذين عرفوا بكرههم واضطهادهم لشيعة آل محمد (ص).

إن الشروع بتنفيذ الحل للمشكلة الطائفية لا بد وأن يبدأ بالتباحث بشأنها بين الأطراف المختلفة. ولكن عندما يفكر المرء في كيفية البدء بالتباحث يجد أمامه خيارات لا يحمل أي منها حلاوة إلا ومعها مرارة تطغى عليها. وعلى أن هذا الوضع، أي وضع الخيارات بهذا الشكل الذي لا يبعث على التفاؤل، إنما هو أمر متوقع في المشاكل الكبرى للشعوب، إلا أن المشكلة الطائفية العراقية تتميز بأمرين يجعلان حلّها ومن ثم الشروع فيه في منتهى الصعوبة والتعقيد، وهما:

أولاً- خصوصية المشكلة كونها تتعلق بعقائد المواطنين الدينية.

ثانيًا- خصوصية الوضع العراقي المعقد وكما أشرنا أعلاه.

ولكيلا نغرق في تعريفات عامة تزيد من تشويش القارئ، لنطرح الطرق التي يمكن أن يبدأ فيها تنفيذ الحل، أي التباحث بشأن المشكلة.

ولكن قبل الشروع في ذلك، هناك عقبة في غاية الأهمية تقف في طريق الخطوة الأولى، وهي أن الشيعة العراقيين أنفسهم غير متفقين على أن المشكلة الطائفية هي المشكلة الأساسية في العراق، وإنما يعتبرها بعضهم نتيجة حتمية للدكتاتورية الحاكمة للدولة العراقية. وحتى الذين يعتبرونها المشكلة الأساس فلا يتفقون على طرحها على بساط البحث بشكلها الصريح.

لذا فإن أول عمل يجب القيام به هو أن يبحث الشيعة أنفسهم هذا الموضوع بغية الخروج بموقف مشترك منه، ثم الشروع بالتباحث بشأنه مع الطرف الآخر.

ولكن من نعني بالشيعة، ومن نعني بالطرف الآخر؟

هل الشيعة هم الأحزاب والتنظيمات والشخصيات الإسلامية الشيعية أم جميع التنظيمات التي يمثل الشيعة فيها الطرف الأساس أو التي تضع المشكلة الطائفية في مقدمة المشاكل التي لا خلاص للعراق دون وضع الحلول لها؟ وماذا عن الشيعة الذين لا ينتظمون في أي تنظيم ولكنهم واعون لهذه المشكلة، أو كانوا قد تعرضوا لاضطهاد طائفي؟

ومن هم الطرف الآخر؟ أهم التنظيمات الإسلامية السنيّة، أم الشخصيات السنّية في الأحزاب العلمانية كالبعثيين والقوميين والتنظيمات من عسكريين التي شكلت حديثًا أو في التنظيمات التي يسيطر على أغلب مواقعها شخصيات من الشيعة؟

هذا عن المعارضة في الخارج، فماذا عن العراقي في الداخل؟ هل نبدأ بالتباحث حول المشكلة بدونه كما نفعل في القضايا الأخرى، أم ننتظر إشراكه فيها وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بعد سقوط النظام الصدامي وتوفّر أجواء من الحرية التي تسمح ببحث المشاكل الكبرى التي يعاني الشعب العراقي منها؟

صيغة الطرف الشيعي المفاوض

ولنطرح المتوفر من التصورات للشروع في التباحث بشأن المشكلة الطائفية بغية الوصول الى صيغة عمل لمواجهتها عند توفر الفرصة المناسبة في العراق.

١. حزب شيعي يتأسس لغرض مواجهة المشكلة الطائفية في العراق، وذلك كي يهيئ الأذهان الشيعية لذلك، ويذهب للتباحث بشأن المشكلة مع السنّيين.

٢. حزب شيعي سنّي مختلط يتأسس لبحث المشكلة مع الأحزاب والتيارات المختلفة.

٣. مؤتمر عام لقوى المعارضة العراقية لبحث المشكلة الطائفية.

٤. مؤتمر عام للعراقيين لبحث المشكلة الطائفية.

ولا أريد أن أطيل بشأن التصورين ٣ و ٤ لأن الصعوبة في تحضيرهما واضحة، ولأن النتائج التي تخرج بها المؤتمرات عادة لا تخرج عن حبر كتابتها، والحاضر المعاش دليل على ذلك [(١)].

أما بشأن التصور رقم ١، أي تأسيس حزب شيعي، فهو وإن كان الأقرب الى إمكانية التحقيق حيث لا يتطلب إلا وجود مجموعة من الشيعة المقتنعين بضرورة مواجهة المشكلة الطائفية على نحو جديد يتميز بالصراحة وبالعمل لوضع حلول عملية للمطالبة بها مستقبلاً، ثم تقوم هذه المجموعة بما يقوم به أي حزب أو تنظيم من العمل الإعلامي (إصدار نشرة أو صحيفة وبيانات) وعقد الاجتماعات مع مختلف الأحزاب المعارضة العراقية وبالأخص الإسلامية السنّيّة بغية التوصل الى تثبيت المشكلة الطائفية وضرورة

---

(١) وهذا القول لا يقصد منه أي ذمّ لأي أحد وإنما هو واقع الحال الذي لا تجوز المكابرة بادّعاء عكسه.

حلها في أذهان السياسيين المعارضين لتصبح قضية مطروحة على بساط البحث في جميع اللقاءات والمؤتمرات، وكذلك الاستفادة من الوضع الجديد الذي "اضطر" فيه السادة الى معاداة عميلهم في العراق ومن ثم نشر غسيله في حقوق الإنسان كي يتم تثبيت وجود المشكلة الطائفية في العراق وأسبابها والمسؤولين عنها ومن ثم جعلها مشكلة واضح وجودها لكل عراقي، ودرجة تأثيرها على مستقبل العراق وبالتالي ليصبح وضع الحلول لها قضية مقبولة، بل منتظرة أسوة بقضية كردستان حيث أصبح الآن، بل منذ سنوات، أمراً مسلماً به أن كل بيان رقم واحد للإنقلابيين في العراق، وكل بيان لحزب معارض أو مؤتمر للمعارضة أو جهد فكري في القضية العراقية لا يمكن أن يكون كاملاً بدون ذكر التعهد بحل القضية الكردية. فإذا كانت قضية المشكلة العنصرية لـ ٢٠٪ من الشعب العراقي بهذه الدرجة من الأهمية فكيف لا تكون قضية ٦٠-٧٠٪ من هذا الشعب بأهميتها إن لم تكن أهم منها.

ولكن ستجابه هذا الحزب عقبة تعتبر من أصعب العقبات وهي الاتهام بأن الحزب تقف وراءه جهة أجنبية هدفها إثارة النعرة الطائفية في العراق. وستهبّ جميع القوى قصيرة النظر أو تلك المعادية للشيعة وتلك المعادية لحل المشاكل العراقية أو السير بالعراق نحو المستقبل الأفضل، من القوى الدولية والإقليمية والعراقية، جميعها لتتهم هذه المجموعة - الحزب أولاً بالطائفية، وثانياً بالعمالة لجهة أجنبية. فالأمريكان سيتهمون الإيرانيين، والسنّة العراقيون سيتّهمون الإيرانيين والأمريكان، والأحزاب المعارضة العلمانية ستتهم الغرب والقوى الدينية المتخلفة (!)، والأحزاب الإسلامية الشيعية ستتهم الأمريكان، الى آخر قائمة الجهات التي يحتاج بعضها الى المضني من الجهود لإثبات عدم ارتباطه بأعداء العراق، هذا إن استطاع.

أما التصور رقم ٢ فيبدو الأفضل، لأنه سيبعد شبهة الطائفية والعمالة، على الأقل من قبل معظم الجهات المتهِمة أولاً، ولكي يستطيع الكلام مع طرفي المعادلة المذهبية بشكل أكثر قبولاً لهما ثانياً، ولكي يشجّع جهات أخرى، أو شخصيات مستقلة من الطرفين، كي تنضم الى هذا العمل البالغ الأهمية، بل الضروري للعراق وشعبه، ثالثاً.

ولكن هل سيكون هناك استعداد لدى مجموعة مناسبة كمّاً وكيفاً للعمل بهذا المشروع الذي سيكون أمامه من العقبات ما يثبط أقوى العزائم؟

هل سيخرج بعض الشيعة عن عقدة الخوف من الاتهام بالطائفية، وبعض السنّة من عقدة الخوف من التسلط الشيعي أو الإيراني، فينضموا جميعًا الى مجموعة تعمل لهذه الغاية النبيلة؟

وكيف ستقنع مجموعة من السنّة، بل سنّيًا واحدًا بأن وجود الشيعة على رأس الحكم لفترة مؤقتة هو إجراء علاجي لا بد منه لتخليص العراق من هذه المشكلة التي نخرت في عظامه والتي يمكن أن تحيله الى لبنان آخر ولكن أشد دمارًا وعنفًا؟

هذا الكتاب ليس في تسطير ما يمكن التوصل إليه حتى ولو كان غير مفيد ولا مجدٍ، ولكنه في تسطير ما يفيد ويجدي وإن كان يبدو صعب المنال أو غير متصور الحصول حتى. إنه من السهل جدًا أن أردد ما يردده الآخرون من أن الحل يكمن في التخلص من الدكتاتورية وتحقيق التعددية الحزبية والانتخابات البرلمانية وغيرها، فيتخلص العراق من التمييز الطائفي والعرقي. ولكني غير مقتنع بأن هذا سيكون هو الحل، لأن كل ما يرددونه ويطالبون به من أعمدة الحكم الديمقراطي لا أراها تضمن التخلص من التمييز الطائفي والعرقي لأنه يمكن أن تتأسس ديمقراطية الفئة المتسلطة وذلك بأن تكون للأحزاب المتشكلة من أفرادها أو التي يقودها أفرادها الزعامة في الانتخابات الصورية في نظام يضمن استمراريته جيش طائفي يقوده طائفيون، ثم يستمر الشيعة بلعب دور القاعدة للأحزاب والمتممين لأعداد الوزارات والجنود والمراتب للجيش والصابرين على البأساء والضراء وحين البأس والله مع الصابرين!!

ولمن لا يصدّق أذكره بانتخابات العهد الملكي، التي لم أعشها ولكن حُدّثت عنها وعن مهازلها، وقرأنا عنها، وكيف أن النواب السنّة كانوا يرشحون وينتخبون عن المناطق التي لا يسكنها ولا سنّي واحد، وكيف أن الأحزاب السياسية التي يتزعمها شيعة وسنّة لا يلبث سنّتها أن يستوزروا ويبقى رفقاؤهم الشيعة في مقاعد المعارضة الوطنية!

ولمن لا يصدّق أحيله على الوضع في إسرائيل "الديمقراطية" والتي من حق العرب فيها (وهم الذين يسكنون الأجزاء التي احتلت عام ١٩٤٨ وما ضمه الصهاينة بعدها في الجولان والقدس) أن يصوتوا ولكن لا تجد أثرًا لتصويتهم على السياسة الإسرائيلية العنصرية المعادية لهم.

وبعيدًا عن هذا وذاك، في حالة حصول الترشيح العادل والتصويت الحر بدون تلاعب

وتزوير، وصار عندنا مجلس للنواب يمثل فيه الشيعة والأكراد والتركمان والسنّة حسب نسبهم من السكان أو بشكل مقارب حسب نتائج الانتخابات النزيهة، ثم صمد نواب المجلس بوجه الضغوط ومحاولة شرائهم وكمّ أفواههم وعقد الصفقات النيابية على طريقة أمريكا (زعيمة العالم الديمقراطي الحر!)، وصار النواب يضغطون على الحكومة ويحاسبونها حساباً عسيراً، هل يحتاج الرئيس لغير حلّ مجلس النواب وكفى الله المؤمنين القتال!

وهذا عين ما حدث في الكويت عام ١٩٨٦ حيث ضغط المجلس بشدة على الحكومة وآل الصباح بالذات (١) ، وضغطت السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي على آل الصباح كي ينهوا التجربة البرلمانية التي كانت تتمتع بها الكويت دون جميع دول الخليج، بل جميع الدول العربية (بعد توقف التجربة اللبنانية بسبب الحرب) فقدم ولي العهد رئيس الوزراء الشيخ سعد الصباح استقالته فحلّ الأمير المجلس وانتهى الأمر. وبهذا، ليس فقط تخلص آل الصباح من المعارضة القوية في المجلس والتي بدأت بفضح واقعهم الفاسد، وإنما استطاعوا عمل ما يشاؤون طلقاء اليد بما يضمن مصالحهم الخاصة، كما في اتفاقهم مع الأمريكان أن ترفع السفن الكويتية العلم الأمريكي في الخليج كي تمنع القوات الإيرانية من التعرض لها في آخر سنة من الحرب العراقية الإيرانية.

لذا، فإن كل محاولة لضرب التمييز الطائفي في العراق، عدا ما سطرنا هنا، هي، برأيي محاولة فاشلة، أو ترقيعية غير جذرية على أحسن الاحتمالات. وطالما تميزت الحلول الترقيعية غير الجذرية بكونها حلولاً تفتقر الى صفة الدائمية، وطالما كانت المشكلة التي نبحث تخص العقائد والتي هي أسهل شئ في الإثارة والتأجيج من قبل الأعداء، وطالما كانت المشكلة في العراق الذي هو موطن المذاهب والقوميات المختلفة وصراع النفوذ بين الدول الإقليمية والدولية، ومع وجود المشكلة الصهيونية في فلسطين، والمشكلة الوهابية في الأراضي المقدسة للجزيرة العربية، فإن هذه الحلول لن تكون سوى

---

(١) بحيث اضطر سلمان الدعيج الصباح وزير العدل أن يستقيل بعد أن حشرته المعارضة في الزاوية بشأن التجاوزات المالية والقانونية، ثم بدأت المعارضة النيابية بشن الحملات ضد وزير النفط علي خليفة العذبي الصباح، وصاروا يذيعون ما توصلّوا الى معرفته بشأن تجاوزات العائلة الحاكمة بما يزري بها كما في عدم دفع صباح الأحمد أخي الأمير ووزير الخارجية قوائم التلفون!

تغطية للمشكلة، وتناسياً لوجودها، وتمكيناً لقوى البغي الطائفي أن تلتقط الأنفاس ريثما تعود المشكلة الطائفية الى أدراج الكتمان والتعتيم كي يبدأ عصر جديد من الاضطهاد الطائفي، هذا إن زال مؤقتاً وهو مستبعد.

وكما قلنا في مكان آخر بأن الدكتاتورية الصدامية ليست هي المشكلة الأصلية، وكما يروّج البعض، أو يعتقد حقيقة، لأن الإجراءات القمعية من الدكتاتورية العسكرية سبقت صداماً في هذا المضمار، وإن كان صدام قد زاد عليها وعلى جميع العالمين. وكشاهد على ما نقول فإن قمع ثورة الرميثة الثانية التي اشتعلت في ١٩٣٦/٤/٢١، و "بأوامر صريحة صادرة من بكر صدقي" كان في "منتهى القسوة في تقتيل الشيوخ والعجّز والنساء والأطفال وحتى الجرحى والمستسلمين من الأسرى كما ثبت في الواقع بعد التحقيق." "ثم قامت ثورة عشيرة الأكرع التي كان السبب المباشر لاندلاعها القسوة التي اقترفت في قمع ثورة الرميثة الثانية. كما قمعت ثورة عشيرة الأكرع هي الأخرى بقسوة متناهية." (١)

وكشاهد آخر نقتطف هذه النصوص من تقرير طه الهاشمي رئيس أركان الجيش عن أسباب الثورات والذي قدم مع كتاب وزير الدفاع جعفر العسكري الى رئيس الوزراء في ١٩٣٦/٦/٣٠. قال الهاشمي: "ولذلك يجب معاقبة المسببين لهذه الحركة والذين رتبوا التمرد وقادوا الرجال للقتال عقاباً شديداً".

وقال: "ومن جهة أخرى يجب حرمانهم من الحقوق التي يتمتعون بها ولعل أنجع سياسة في هذا الباب إجلاء العشيرة من أراضيها وإسكانها في محل آخر مجتمعة أو متفرقة ويجب تطبيق هذه السياسة على بني عارض"!! (٢)

فها هو طه الهاشمي يدعو لما نفّذه البعث وصدام بعد أربعين سنة مع الأكراد في شمال العراق حيث نقلوا الى "قرى نموذجية" في الجنوب وفي الهضبة الغربية بعد أن دمرت قراهم وأتلفت مزارعهم وحيواناتهم وأحرقت بيوتهم.

فهل أن المشكلة هي صدام فحسب؟!

---

(١) "مشكلة الحكم في العراق" ص ٧٨.
(٢) المصدر نفسه.

هل إن التغيير الثوري الانقلابي لا بد منه؟

إن إقناع الفئات المختلفة بخطة موحّدة للعمل يعد أمرًا عسيرًا، فكيف بإقناع فئة بأن تتنازل عن امتيازاتها التي أصبحت عندها، لرسوخها عبر السنين، بل القرون، من المسلّمات والحقوق الإلهية؟

وحتى لو رضيت بذلك وأصيبت بحالة من الإدراك والتعاطف مع مسلوبي الحقوق، وكذلك بإيثار جديد من نوعه وغريب عن المجموعات البشرية (١)، فكيف يمكن إقناعها أنها لن تتعرض للانتقام التي هي مقتنعة أنه حاصل لا محالة إن هي فقدت سلطتها، وهي عقدة الخوف – الشعور بالذنب التي ذكرناها في المقال الخامس/الباب الثاني؟

هذا عن السنّة. أما الشيعة، فكيف ستخرجهم من عقدهم بحيث يرون أن مطالبتهم بالتربع على رأس السلطة لفترة علاجية مؤقتة ليست عملاً سيجلب التهمة الطائفية، دع عنك يأس الكثيرين من إمكانية تحقيق ذلك بعد أن أصبح الحكم السنّي عند هؤلاء من المسلّمات التي لا ينبغي بحثها؟

وإذا قامت عندنا ديمقراطية برلمانية، هل سيقدم النواب الشيعة مشروع قرار بهذا المعنى لكي يضمنوا عدم إنهاء الديمقراطية بضربة عسكرية من السلطة السنّية التي لا تزال قابعة على كرسي الحكم وفوق البرلمان؟

وإذا قدم النواب الشيعة هذا القرار للتصويت عليه، أفلا يقدم النواب السنّة مشروع قرار يدعو الى منع تقديم أي مشروع يحدد فيه الانتماء الطائفي للحاكم وإن كان لفترة علاجية مؤقتة؟

وعندما تثور الزوبعة في البرلمان ألا يجد العسكر السنّة الفرصة لضرب الحرية البرلمانية كي "يجنبوا البلاد أخطار الطائفية والانقسام ويعيدوا للشعب العراقي تضامنه الذي ما انفك عنه مطلقًا"؟!

وهب أن مشروع القرار طرح للمناقشة والتصويت، من الذي يضمن حصوله على غالبية الأصوات، بلحاظ استحالة وجود نسبة نواب تمثل النسب الحقيقية للشعب العراقي لأن مثل هكذا ديمقراطية تعد أمرًا ممنوعًا غريبًا؟

---

(١) لأن الإيثار من شخص أمر ممكن، أما من مجتمع كامل فهذا من الأساطير.

وإذا تنازلنا وقلنا أن القرار حصل على أغلبية الأصوات، أليست هذه هي الفرصة كي يعلق الحكام البرلمان أو يحلّوه وينهوا الأمر، وإلا فكيف يرضوا بقرار يزيحهم عن السلطة؟

من هذا يتبين استحالة تحقيق الحل المطروح، والذي نعتقد أنه ليس أفضل حل فحسب، وإنما الحل الوحيد لتدارك المجتمع العراقي من مخاطر التقسيم الحقيقي أو اللبننة، بدون الإجراءات القسرية لتحقيق ذلك، أي: إزاحة الحكم الطائفي لفئة واحدة عن السلطة وتربّع فئة الأغلبية المضطهدة والمميز ضدها وذلك لضمان أمرين:

الأول: علاج المرض الطائفي الذي ينخر في المجتمع وأفراده والدولة وموظفيها وإجراءاتها.

الثاني: استمرار الآلية البرلمانية التي ستناقش القرارات المختلفة المصححة للمسيرة الخطأ للدولة العراقية ومنذ تأسيسها، وذلك عن طريق النقاش والاقتراع النيابي بين ممثلي الشعب مهما كانت نسبتهم والذين جاؤوا الى مجلس النواب عن طريق الانتخابات النزيهة بحراسة السلطة التنفيذية الثورية التي، لكونها من الأغلبية السكانية، لن تتدخل في نتائج القرارات وتحرف المسيرة الصحيحة، ولأول مرة.

ويبدو أن البعض قد توصل أيضاً الى هذه النتيجة، لأن عبد الكريم الأزري، وهو غير مؤمن بالتغيير الثوري الإنقلابي حيث نعى في كتابه على كامل الچادرچي وحزبه اشتراكهم في التآمر في انقلاب بكر صدقي وحكمت سليمان، قال: "لقد أثبت تاريخ الديمقراطية وتاريخ الصراع على الحكم في جميع الأقطار والدول، وجميع الشعوب، أن المستحوذين على الحكم والمستأثرين بالسلطة، لا يتنازلون عنهما بسهولة، ولا يقبلون أية مشاركة فيهما بسهولة. إنهم لا يتنازلون عنهما أو عن جزء منهما إلا إذا أكرِهوا على ذلك بالقوة. هذه هي الحقيقة. وتاريخ العراق الدامي شاهد على ذلك" (١).

إن مخالب المستأثرين بالسلطة هي التي تبقي الصيغة الطائفية العنصرية للدولة العراقية كما هي، لذا فإن قطع هذه المخالب لا بد منه للبدء بتحقيق العدالة، وهو ما لا يمكن أن يحدث دون مواجهة واصطدام.

إن أي خطوات لتحقيق العدالة قبل الإمساك بالسلطة التنفيذية، ولفترة علاجية مؤقتة

---

(١) المصدر نفسه ص ١٠٢.

ضرورية، لن يكتب لها النجاح لأنه وببساطة لن يتم البدء بها. وإن تم البدء بتنفيذها فليس إلا لأجل امتصاص النقمة ريثما يجري النظام الطائفي ترتيباته اللازمة داخلياً وإقليمياً ودولياً كي يستعد لضرب ما تحقق ولو كان صغيراً. لذا فإن ما اقترحه عبد الكريم الأزري من خطوات محددة في هذا الاتجاه لا يمكن تحقيقها قبل التمكّن من ذلك، وهو بالوصول الى السلطة عن طريق العملية الثورية الانقلابية.

فلقد طالب الأزري بتحقيق شروط ضرورية لتأمين نجاح الديمقراطية اللبرالية التعددية في العراق وهي:

١. تشريع قوانين لمكافحة التمييز أو التفرقة بين المواطنين.

٢. تشريع عقوبات قانونية ضد من يمارس التمييز الطائفي أو العنصري.

٣. تأسيس دائرة مراقب عام لمراقبة تنفيذ التشريعات ضد التمييز.

٤. ضرورة تصديق المجلس التشريعي الثاني على التعيينات في الوظائف العامة ومن درجة معينة فما فوق قبل أن تصبح نافذة المفعول.

٥. المشاركة في هيئات ضباط الجيش العراقي والقوات المسلحة العراقية الأخرى، وبتخصيص نسبة مئوية (كووتا) لمدة عشر سنين لكل فئة من الفئات المغبونة تتناسب مع نسبة عدد نفوسها من مجموع سكان العراق من عدد الطلاب المقبولين في كل سنة في الكلية العسكرية وغيرها من كليات القوات المسلحة الأخرى (١).

وواضح أن جميع هذه الشروط تفتقر الى الخطوة الأولى لتحقيقها، وهي القوة القاهرة التي تجبر الجميع على تحقيقها، والتي تضمن استمرار تحقيقها الى أن يصبح الوضع متوازناً كما يراد. وإلا فكيف سيصبر الجيش على تخصيص نسبة معينة، ولمدة عشر سنين، الى فئات أخرى تعتبر مشاركتها في هيئات الضباط في رتب معينة ومناصب معينة أمراً مرفوضاً مفروغاً منه؟ كيف سيصبر عشرة أشهر، وليس عشر سنين، قبل أن يقوم بالانقلاب العسكري الذي يطيح بجميع هذه الشروط وأهلها؟

ومن ثم، فإن الحل الذي يطالب به الأزري وغيره وهو النظام التعددي اللبرالي لا

---

(١) وهي عين ما طرحناه من إجراء مؤقت، ولكنا طرحنا ذلك فيما يخص السلطة التنفيذية ذاتها، أما غيرها وما دونها فسيتحقق تلقائياً إذا ما أمسكت الأغلبية المغبونة بالسلطة أولاً، وعندها فقط.

يمكن تحقيقه دون القيام بالعملية الثورية الانقلابية لأن المستحوذين على السلطة "لا يتنازلون عنهما أو عن جزء منهما إلا إذا أُكرِهوا على ذلك بالقوة" كما يقول الأزري نفسه، محقًا.

وإن التغيير الإنقلابي ليس أمرًا جديدًا على العالم أو المنطقة أو العراق. وإذا كان كامل الجادرجي وهو الداعية الأول للديمقراطية في تاريخ العراق الحديث يعتقد بأن الشعب إذا ما منع من التعبير عن رأيه وعن التغيير السلمي بواسطة البرلمان الحقيقي وحرية الصحافة والتنظيمات الحزبية والنقابية وغيرها من الحريات السياسية الأساسية فإن له الحق بالتوسل بالثورة لنيل حقوقه المشروعة، فليس بدعًا أن نطالب بأن يتوسّل الشيعة بالعملية الثورية الإنقلابية لنيل حقوقهم، ليس من السنّة العراقيين الذين هم إخوة لهم في الدين والوطن، وإنما من النظام السنّي الطائفي المتسلّط الذي أصبح لا يرضى من الشيعة بغير الاستسلام الكامل وعدم الاعتراض على سلب حقوقهم كلها أو معظمها مع الاستهانة بحرماتهم من أموال وأعراض وأنفس.

وإذا كان التوسّل بالعملية الإنقلابية الثورية جائزًا بل راجحًا لأجل نيل الحقوق السياسية للشعب ككل، فإنه يصبح واجبًا إذا كانت أهدافه ليس فقط نيل الحقوق المسلوبة لأغلبية الشعب، وإنما لمعالجة أمراض طائفية خطيرة أصابت المجتمع بكافة قطاعاته: الفئة التي تنتمي الى النظام الحاكم، والفئة المحكومة.

إن حل المشاكل يعني علاجها، وعلاج المشكلة التي تقف عقائد البشر في صلبها لا يتم دون علاجهم، وعلاج سنّة العراق وشيعته من العقد التي يعيشون تحت ظلالها لا يتم نظريًا فهذه ليست مسألة في الهندسة أو الكيمياء، وإنما يتم عمليًا ليتيقن الخائف من أن خوفه إنما هو من سراب، ويثبت للمشتبه أن ما يعتقده إنما هو مخالف للحقيقة، ويخرج المتردد من تردده فيصيح بظلامته بأعلى صوته ثم يرى زوالها بعد إياس. وهذا لن يكون إلا بوجود الشيعة على رأس الحكم في العراق، ولفترة مؤقتة تكفي لعلاج هذه العقد والأمراض وتوقف المظالم والتجاوزات، وتجمع شمل إخوة الدين، وهو ما سيصيب بفوائده العامة جميع العراقيين على اختلاف أديانهم وقومياتهم واتجاهاتهم.

وبعد، فإن للفئة التي أعطت الدماء أنهارًا وضحت بكل ما تستطيع لأجل الدفاع عن

الوطن، ثم أقامت بجهادها وتضحياتها الدولة الوطنية (على أرض هذا الوطن)، حقًا أصليًا في حكم هذه الدولة، فكيف إذا كانت تشكل الأغلبية الواضحة من الشعب؟

وإذا كانت السيطرة على الحكم من قبل الأغلبية مرفوضة وتصادم المنهج الديمقراطي أو حرية الاختيار حتى وإن كانت هذه الأغلبية هي التي أسست الدولة، فإنها ليست فقط مقبولة وراجحة، بل واجبة إذا كانت لفترة مؤقتة فقط، ولأجل علاج أمراض المجتمع كله والدولة كلها، هذه الأمراض التي باتت تهدد الدولة بالتفتت والمجتمع بالانشطار.

إن قطع يد إنسان يمثل عملاً وحشيًا مرفوضًا، ولكنه يصبح ضروريًا لا بد منه إذا ما كانت اليد قد أصيبت بالسرطان أو الكانگرين الذي قد سبب أضراراً بالغة في جزء من الجسم وبات يهدد بالانتشار الجسم كله إن استمر تجاهل وجوده. ومثله قتل النفس المحرمة قبال إعدام القاتل.

يجب ألا ينظر الى الحل – العلاج من زاوية كنهه كقيمة مجردة، بل من زاوية ضرورته ولزومه والأضرار الناجمة عن ترك المعاجلة به.

وأخيراً، فهناك من يذرف الدموع على الناس التي ستقتل في الثورة على النظام. ولا أدري هل أن الذين سيقتلون هم من عنصر آخر غير الذين قتلتهم الأنظمة على مدى ٧٠ عامًا، فهؤلاء من عنصر أعلى من أولئك؟

هل إذا ما أراد الشعب أن يثأر لكرامته وينال حقوقه وينهي الظلم الواقع عليه نصبح حريصين على حقن الدماء؟

وهل هناك ثورة حقيقية تحقق الأهداف المطلوبة من غير دماء؟!

وهل إذا سكتنا الآن واستمرينا في سياسة دفن الرأس في الرمال، ألا يجب أن نتوقع أن يراق المزيد من الدماء في المستقبل تفوق ما قد يراق من دماء في الثورة؟

المقال الثاني عشر

على طريق الحل (هـ)
يجب حرق جميع الأوراق القديمة

- قضية التبعية الإيرانية
- قضية المشاكل الحدودية مع إيران

المقال الثاني عشر

على طريق الحل (هـ)
يجب حرق جميع الأوراق القديمة

قلنا في المقال السابق أننا لا نعتبر الحلول الجزئية والترقيعية سوى تأجيل لتأجج المشكلة مرة أخرى بمجرد أن تنضج الظروف لتأجيجها أو يقرر الأعداء ذوو القدرات الكبرى ذلك. وطالما لم يكن الحل لأي مشكلة جذرياً يتولى هدم أسباب المشكلة فلن يكتب له النجاح، وسينحدر الواقع الجديد الذي تمخض عن الحل الترقيعي أو الجزئي تدريجياً في فترة زمنية قد تطول أو تقصر ليصل من جديد الى الحضيض الذي يصبح فيه الكلام عن الحل ضرورياً.

وفي المشكلة الطائفية العراقية يبدو الحل الجذري أكثر أهمية لأنها مشكلة لا يمكن لأي حل جزئي أو ترقيعي أن يميتها ولو مؤقتاً، وذلك بسبب المعاناة التي أصابت الشيعة على المستوى الفردي وعلى مستوى الطائفة بحيث لن يكون هناك رضا شيعي بفرض الأمر الواقع لأن الأمل في أن يتحسن الحال ويزول التمييز الطائفي ضدهم بمبادرة من الآخرين ليس متصوراً بلحاظ التجاهل والنكران والخوف السنّي من حل المشكلة والتآمر الإقليمي والدولي.

ولما كان الحل الجذري هو المطلوب وجب أن يتعرض الى جميع القضايا التي استعملت كأسلحة في المشكلة. من هذه القضايا قضيتا التبعية الإيرانية لبعض المواطنين العراقيين، وقضية المشاكل الحدودية مع إيران. فالأولى أصابت نسبة كبيرة من أبناء الشعب العراقي بأنواع المعاناة، والثانية اتخذت عذراً للتوتر الدائم بين العراق وإيران وأخيراً في شن الحرب الأمريكية الصدامية ضد الجمهورية الإسلامية الفتية، وما أصاب ذلك العراق والعراقيين من دمار.

قضية التبعية الإيرانية

يندر أن يكون هناك شعب من الشعوب يتميز أفراده بدم نقيّ ليس فيه دماء من شعوب أخرى. هذا فيما عدا المجموعات البشرية التي تقطن في بعض مناطق إفريقيا وأمريكا الجنوبية والتي تعيش في معزل عن العالم والتطور البشري، والتي ليس لها أي تأثير على مجريات الأحداث العالمية على أية حال. وقد يكون العراق من الدول التي تضم الكثير من الأعراق المتداخلة مع بعضها عن طريق التصاهر. ويعود السبب في ذلك الى موقع العراق الجغرافي حيث يتوسط ما بين العرب والفرس والترك حاليًا، وكان في السابق يجاور الروم أيام كانت امبراطوريتهم تضم بلاد الشام، وكذلك اليونانيين الذين كانوا قبل الروم. وفيما عدا التجاور الذي لا بد وأن يؤدي الى الاختلاط بين الشعوب، كان العراق مسرحًا للحروب بين الأقوام المختلفة: الروم والفرس واليونانيين والمغول وغيرهم.

ثم أن الشعوب العراقية التي سكنت وادي الرافدين وأسست الحضارات الإنسانية الأولى لم تغادر العراق، وإنما سادت حضارات وبادت أخرى على ذات الأرض العراقية. وكيف يغادر الناس هذه الأرض المعطاء ذات الماء والزرع الى غيرها؟ لذلك فإن بقايا الآشوريين والكلدانيين والأكديين والسومريين والبابليين كوّنوا أقوامًا أخرى أو ظلوا يحملون نفس الإسم كما في الآشوريين والكلدان (١).

وبعد الإسلام جاء عرب الجزيرة وفتحوا العراق فاختلط العرب القحطانيون (جنوب الجزيرة العربية) والعرب العدنانيون (الحجاز وشمال الجزيرة) مع العرب الذين كانوا في العراق، وكذلك مع الأقوام الأخرى التي كانت تسكن فيه.

ولم يلبث العرب المسلمون كثيرًا إلا وفتحوا فارس التي كان قسم من العراق واقعًا تحت سيطرة إمبراطوريتها الساسانية. ودخل الفرس الإسلام ونبغ منهم العلماء في شتى الفروع العربية والإسلامية من نحو وأدب وفقه وكلام وفلسفة وحديث وغيرها، حتى شكّل الفرس النسبة الأكبر من العلماء الأعاجم في التاريخ الإسلامي كله. ويجدر ملاحظة أن المذاهب السنّيّة ضمت علماء فرس أكثر بكثير من المذهب الشيعي، بدءًا بأئمة المذاهب مرورًا بأصحاب الكتب الحديثية التي نقلت سنّة رسول الله (ص) وانتهاءً

(١) لم يجد الآثاريون ما يثبت أن الآثوريين هم آشوريو اليوم والكلدانيين هم كلدان اليوم، كما لم يجدوا ما ينفي ذلك.

بالفقهاء ورجال الحديث وسائر العلماء في فنون الإسلام. وهذا، إن دلّ على شئ فإنما يدلّ على أن الإسلام قد استطاع استيعاب الأقوام الأخرى فتطابقت نظريته العالمية المضادة للدعوة القومية العنصرية مع واقعه العملي أولاً، وعلى أن العرب قد استطاعوا تجاوز عصبيتهم القومية المعروفة في قبولهم سيادة الأعاجم على أعزّ ما يملكون وهو دينهم الذي رفعهم من أقوام متحاربة متفرقة الى أمة واحدة دانت لها الدنيا في فترة قصيرة جداً.

ولما كان العراق هو الجزء الأول من الوطن الإسلامي بعد الجزيرة العربية التي انطلق منها الإسلام، ثم لم يلبث إلا وصار عاصمة الدولة الإسلامية في زمن خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، وبعدها بمدة مائة عام صار عاصمة الدولة الإسلامية العباسية مجدداً، وليظل كذلك لمدة خمسة قرون هي في الواقع الفترة الأرقى في حياة الأمة الإسلامية على صعيد حضورها بين أمم الأرض، فإنه كان لا بد وأن تأتي إليه أقوام الأرض من كل حدب وصوب للعلم والتجارة والسياحة ومراجعة مركز الخلافة في المشاكل المختلفة. وهذا لا بد وأن يجعل العراق بعد زمن موطنًا لمجموعة بشرية اختلطت دماء عربها بعجمها بما لا مزيد عليه.

ولكن، حصل أن صار العراق مركزًا للتشيّع لأهل البيت (ع)، ودفن فيه ستة أئمة من أئمة الشيعة، فكان لا بد وأن يصبح مهوى أفئدة الشيعة أينما كانوا من العالم. ولما صارت الدولة الفارسية الصفوية شيعية قبل ٥٠٠ عام فقط (١) صار الإيرانيون من فرس وترك وغيرهم يأتون الى زيارة أئمتهم (ع) إما في طريق ذهابهم الى الحج والعمرة وإما قاصدينهم بالخصوص في مواسم كثيرة أثناء كل عام. وكان يبقى بعض هؤلاء الشيعة من الأعاجم في العراق بجوار مراقد أئمتهم الطاهرين تفضيلاً منهم لها على موطنهم وديارهم (٢)، ثم لا يلبث هؤلاء إلا ويتزاوجوا مع العرب العراقيين (التي كانت دماء الكثير منهم أو أكثرهم قد اختلطت بغير الفرس من الأعاجم من قبل أن

(١) على عكس ما يتصور البعض من أن التشيع فارسي، لأنه في الواقع عربي، وحكم المغرب العربي ومصر وحلب وأطراف كثيرة من الوطن الإسلامي بزمان طويل قبل أن تتحول إيران الى التشيع.

(٢) بل إن بعضهم وهم من عوائل إيرانية مرموقة غير فقيرة يأتي الى العراق لخدمة عوائل من السادة الأشراف العراقيين مدة عمره كي يحظى في النهاية بقبر بجوار الأئمة (ع) وخصوصاً في مقبرة وادي السلام العالمية في النجف الأشرف.

يتشيّع الفرس ويبدأوا بزيارة أئمتهم في العراق، كما ذكرنا في أعلاه)، أو يسكنوا العراق ويتكاثروا دون تزاوج مع العرب العراقيين. ولا عجب إذًا أن تكون المدن المقدسة الأربع النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء تضم الكثيرين ممن قد اختلطت دماؤهم مع الإيرانيين.

هذا، عن الذين قدموا من إيران هم أنفسهم، ولكن ماذا عن أولادهم وأحفادهم؟

إن بعض الإيرانيين جاء الى العراق ليس منذ ثلاثين أو أربعين سنة، ولكن منذ ثلاثمائة أو أربعمائة سنة، بل سبعمائة وثمانمائة سنة (١).

ولن أخوض في كم من العراقيين ذوي التبعية الإيرانية أصلهم فرس ومن منهم عرب لجأوا الى تسجيل أنفسهم كإيرانيين هربًا من التجنيد في الجيش العثماني (٢)، ولأفترض، تجاوزًا، أن جميع هؤلاء هم ذوو أصول إيرانية، ولكني أسأل: متى يصبح الفرد مواطنًا لبلد ما إن سكن فيه آباؤه وأجداده كل هذه القرون المتطاولة من الزمان؟

ومتى يخرج الفرد عن صفته القومية التي جاء بها قبل قرون الى بلد تتغلب عليه قومية أخرى، وقد تزاوج آباؤه وأجداده مع أبنائها؟

وحتى لو فرضنا أن هناك من الإيرانيين من لم يتزاوجوا مع العراقيين العرب طول هذه القرون، وهو من المستحيلات، أليس كافيًا سكناه كل هذه السنين والقرون في العراق ليصبح عراقيًا كغيره؟

وهلاّ كان العراق الذي لم يكن في يوم ما عبوسًا بوجه الغرباء، وهو البلد العربي المسلم، هلاّ كان كريمًا كرم العرب، وإنسانيًا متجاوزًا العنصريات كما هي صفته

---

(١) من سنّة إيران وقتئذ، أو الشيعة الذين كانوا أقلية وقتئذ.

(٢) لقد كتب الكثير في هذا الموضوع من البحوث والمقالات وفصول من كتب. وقد أورد عبد الكريم الأزري في كتابه "مشكلة الحكم في العراق" بعض القصص الواقعية لعوائل معروفة تثبّت حقيقة تجنّس الكثير من العوائل الشيعية بالجنسية الإيرانية سيما علماء الدين والدارسين في الحوزات العلمية تخلصًا من التجنيد العثماني الذي كان في الواقع مسؤولية بدون حقوق بلحاظ حرمان الشيعة من كل مساواة مع السنّة. كما أن حسن العلوي قال بأن الحكومة الإيرانية كانت تشجع القبائل العربية على التجنّس بجنسيتها (ويبدو أن الهدف كان ضم الأراضي التي تسكنها هذه القبائل، وكما هو الواقع في عربستان أو خوزستان حسب التسمية الإيرانية) بحيث أن الحكومة العراقية بعد تأسيسها ناشدت الحكومة الإيرانية أن توقف عمليات تجنيس العراقيين العرب (راجع ص ٢٤٩ من "الشيعة والدولة القومية").

الإسلامية، أن يتصرف مع هؤلاء الوافدين منذ عشرات أو مئات السنين كما تتصرف الدول الأجنبية الكافرة في أوروبا وأمريكا مع الوافدين حيث تمنحهم كل حقوق المواطنة بعد بضع سنين وحسب؟

ثم من يقرر أن هذا يبقى عربيًا وهذا يخرج من العروبة؟ أو أنه قدم الى العراق منذ آلاف السنين؟ فإن "من بين العرب المستعربين أشخاص من مختلف الأقوام والعناصر كالفرس والأتراك والألبانيين والچركس والجورجيين (الكوله مندية) الذين هم من أصل مسيحي ربّي أجدادهم وأنشئوا تنشئة إسلامية فأصبحوا هم وأولادهم وأحفادهم مسلمين. ومن أبرز الأمثلة في هذا الباب المماليك الذين حكموا العراق لمدة طويلة، ومنهم، على سبيل المثال داود باشا والي بغداد، وغيره. ومنهم طالب سليمان نظيف وأولاده محمود شوكت باشا الصدر الأعظم، وإخوته مراد سليمان (والد جزمي سليمان وأختيه زوجتي رشيد عالي الكيلاني وشقيقه كامل الكيلاني) وحكمت سليمان، أحد رؤساء الوزراء العراقيين السابقين، وخالد سليمان، أحد الوزراء والسفراء العراقيين السابقين، وغيرهم الذين كانوا سابقًا من الرعية العثمانية فبقوا، على أثر زوال الامبراطورية العثمانية، في الأقطار التي كانوا يسكنون فيها واستعربوا وأصبحوا يحملون جنسيات تلك الأقطار" (١).

ثم إن الدولة العراقية قد أسسها الجهاد الشيعي بقيادة علمائه الذين ضمّوا عددًا من العلماء الإيرانيين، "ولم يدر في خلد أحد من الذين اشتركوا في تلك الثورة الوطنية، أو الذين تعاونوا وقتئذ في النهوض بأعبائها، وقد اشترك وتعاون فيها رجال من جميع الطبقات والفئات والطوائف والعناصر، أن يسألوا عن جنسية أولئك العلماء والمجتهدين الدينيين الإيرانيين" (٢).

ولكن الحقيقة هي أن ما حصل من تهجير في العراق في ١٩٧١ ثم من ١٩٧٩ وما بعدها لم يعمّ جميع ذوي التبعية الإيرانية، بل أنه نال الشيعة منهم حصرًا. فالتهجير لم ينل السنّة ولا الأرمن المسيحيين ولا غيرهم (٣)، مما يدل دون شك أنه كان يخصّ الشيعة

---

(١) "مشكلة الحكم في العراق" ص ٢٥٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠٣.

(٣) لقد كنت أتألم وأنا أرى الجحيم الذي كان يعيش فيه أحد زملائي في الشركة التي كنت أعمل فيها كونه من التبعية الإيرانية (والتي كان سببها أن جده كان عنده جنسيتان إحداهما ← ← ←

وحدهم [1]. إذاً، أصبحت قضية التبعية الإيرانية جانباً من المشكلة الطائفية التي نحن في خضم بحثها، ومن ثم صار لزاماً أن نطرح تصورنا في حلّها.

هذه الحقيقة، مع التساؤلات التي طرحناها قبلها، والتي لا بد وأنها من البديهيات، قد يرى البعض أن ذكرها ليس إلا من نافلة القول لأنها بديهيات وأمور معروفة. ولكني سطّرتها هنا، لأنها، أسوة بغيرها من المقولات الشائعة في أوساط بعض العراقيين السنّة، ليست إلا تثبيتاً لواقع موجود يجب، أو على الأقل يجوز التصرف حياله من قبل الحكومة العراقية على الشكل الإجرامي الذي تصرّفت فيه وعلى حدّ قول البعض: "ماذا تفعل الحكومة معهم، إنما هم طابور خامس"!!

كما أن الفجوة الطائفية الموجودة تجعل بعض السنّيين [2] لا ينظر الى هذه المأساة كما هي بحجمها الطبيعي فيرفضها ويعادي النظام الذي قام بها، وإنما يراها إجراءات نالت مجموعات غير عراقية، لا تحب العراق، وهي خطر على الأمن الداخلي (أو طابور خامس)، وليحصل لهم في أثناء ذلك ما يحصل.

إن المعاناة التي حصلت في أثناء وما بعد عمليات التسفير التي قام بها النظام المجرم في العراق للعراقيين ذوي التبعية الإيرانية [3] جعلت من هذه الجريمة التي اقترفها النظام الطائفي العميل واحدة من أكبر جرائمه قسوة وظلماً، بل أكبرها على الإطلاق في اعتقاد البعض. كيف لا، وأن من تسجنه وتعذبه سوف يعود عاجلاً أو آجلاً الى أهله في داره في وطنه، ومن تفصله من الوظيفة سيجد عملاً في القطاع الخاص، ومن تصادر أمواله سيبدأ من جديد، وحتى إن لم يستطع أن يعيد ما ذهب منه فإنه لن يموت من الجوع في وطنه وبين أهله وأقربائه وأصدقائه، وحتى من يقتل فقد جاء يومه

← ← ← بإسم علي والأخرى "قلي" فكان أن أصرت دائرة الجنسية على الأخيرا) فلا يدري هل سيتعرض للتسفير ومتى في حين كان زميل آخر يعيش هادئ البال على الرغم من كونه من ذوي التبعية الإيرانية ووالده كان قد قدم من إيران عندما كان صغيراً، كونه كان أرمنياً.

(1) بل لقد وصل الحال بضباط دوائر الجنسية أن يطردوا المراجعين بمجرد أن يعرفوا من أسمائهم أنهم شيعة دون النظر في أوراقهم، كما يروي بعض هؤلاء المراجعين.

(2) وليس كلهم لأن بعضهم الآخر، ولعل أكثرهم، لم يرض بما جرى على الشيعة من التسفير ونزع الجنسية والمصادرة.

(3) أؤكد هنا على كلمة العراقيين لأن الناس صارت تطلق على هؤلاء العراقيين لفظة "التبعية" اختصاراً، ولكنها قد تصبح صفة لازمة تلصق بهم وتميزهم دون داع وبدون وجه حق عن باقي العراقيين الذين منهم ذوو تبعية هندية وأفغانية وتركية بل وأوروبية وأمريكية.

الذي كتبه الله له وسيجد له قبراً يزوره عنده أحبابه وأهله (وإن كان الكثير ممن أعدمهم النظام ليس لهم قبور بل يمنع قراءة الفاتحة على أرواحهم).

ولكن من تنزع عنه هويته العراقية وترميه خارج الحدود أنّى له تعويض وطنه ودياره ومراعي صباه ونشأته وذكرياته، خصوصاً وسيكون في غربة قاتلة دون هوية، خاصة إذا لم يكن عنده شئ من المال يستعين به على عيشه ليقوى به على مواجهة الدنيا في غربته وهو حال الغالبية العظمى من المسفّرين.

ولا نريد أن نذكر هنا بعض وقائع هذه المأساة الكبرى بل الفجائع المروّعة لأنها من الأمور المعروفة للعراقيين جميعًا، سنّة وشيعة، وهو ليس الغرض من الكتاب، ولأنه قد ذكر الكثير من وقائعها في كتب ومقالات ومجلات، وإن بشكل يقصر الى درجة كبيرة محزنة عن حقيقتها المأساوية، والتي يبدو أن ظروف الانتظار العراقية قد أدّت الى إهمالها. (١)

إن المعاناة التي بهذا الشكل تتطلب حلاً جذريًا يقضي عليها الآن وعلى احتمال وقوعها مستقبلاً. فماذا هو المطلوب؟

فبالإضافة الى إعادة الجنسية العراقية الى هؤلاء المهجّرين، وإعادة ما سلب وسرق منهم من أموال وعقار ومعامل ومحالّ تجارية وغيرها من الأموال المنقولة وغير المنقولة، وإعادتهم الى العراق وعلى نفقة الدولة العراقية، مع إعطائهم التعويضات المناسبة (٢)، يجب أن يمنح هؤلاء شهادات جنسية عراقية لا تشير الى التبعية الإيرانية بتاتًا، ويجب، وهذا أهم من كل ماسبق، أن تتلف جميع الملفات التي تشير الى التبعية الإيرانية لهؤلاء، لأن بقاء هذه الملفات سيبقي احتمال تكرار هذه المأساة قائمًا.

إن كتابة التبعية الإيرانية على الجنسية العراقية هو في الواقع عقبة في وجه هؤلاء العراقيين عند إجراء الكثير من المعاملات الرسمية، كما إن إبقاء الملفات الأصلية التي تقسم العراقيين الى تبعية إيرانية مذمومة وتبعية عثمانية مقدسة سيؤدي الى تكرار هذه

(١) من جملة القرارات التي اتخذتها السلطة الطائفية المجرمة هو صرف مبلغ قدره ٤,٠٠٠ دينار للعسكري و ٢,٥٠٠ دينار للمدني إذا طلّق زوجته أو سفّرها خارج العراق، وبعد أن يعقد هذا الرجل على إمرأة أخرى كي يصبح التراجع عن قراره صعبًا!!

(٢) طالما أن الدولة العراقية ستعطي تعويضات للعالم كله ويضمنه إسرائيل حسب الاتفاقية التي وقعها العميل صدام.

الجريمة مستقبلاً إذا ما احتاج النظام العراقي أو أسياده أو حلفاؤه التخلّص من بعض العراقيين الشيعة عند دخوله في أزمة من الأزمات.

وأؤكد هنا على إتلاف الملفات الأصلية، مع إحراق أي نسخ لها، بما في ذلك أي سجلات على الحاسبة الألكترونية (الكومبيوتر) بكافة نسخها على القرص (Disk) أو الشريط (Magnetic Tape). ويمكن أن يجرى ذلك بإشراف جهات عربية وإسلامية ودولية وتثبيته بنصوص قانونية تلزم هذه الأطراف بمثل ما تلزم به الدولة العراقية.

وإذا تمت إعادة المهجرين، وتعهد النظام العراقي الطائفي، إن بقي النظام الذي يحكم العراق طائفيًا، بأن لا يعود الى نزع الجنسية وتهجير هؤلاء المواطنين العراقيين، ولم تتلف الملفات الأصلية، فإنه سيخفيها ويستعملها عند الحاجة. لذا وجب إتلافها نهائيًا، واعتبار ذلك من المهمات الأساسية للحكومة العراقية التي تعقب هذا الكابوس.

قضية المشاكل الحدودية مع إيران

عندما قسّم الاستعمار البريطاني والفرنسي المنطقة العربية أبقى في كل بلد بؤرة أو بؤر للمشاكل الدائمة التي يشعل لهيبها هؤلاء المستعمرون بواسطة عملائهم من الحكام وغيرهم كي تبقى هذه الدول في دوامة الصراعات الداخلية، فتبقى أسيرة الحاجة الى المستعمرين، وكذلك تبقى معوقة عن النهوض والتقدم الى مستوى يهدد، بالتنافس الحتمي، السيطرة الاستعمارية على العالم. ولقد كان للعراق نصيب الأسد من هذه المشاكل، فهو يعاني من مشكلة طائفية، ومشكلة بل مشاكل قومية، ومشاكل حدودية. ولقد انصبّ همنا في هذا الكتاب على بحث المشكلة الطائفية، ولكننا ألمحنا الى تصورنا في ما يجب أن يكون عليه التعامل مع المشكلة القومية في المقال السابق وذلك بموازاة للتعامل مع المشكلة الطائفية، وإن كان التعامل مع المشكلة القومية سيكون أسهل كثيراً عند التعامل بنجاح مع القضية الطائفية. أما المشاكل الحدودية فشئ آخر.

إن المشاكل الحدودية فيها عامل خارجي غير عراقي، وليس تحت سيطرة العراقيين حتى وإن تحقق لهم الحكم الوطني المثالي. ولكن لا بد أن يكون التعامل مع المشاكل مع الآخرين أسهل كثيرًا إذا كان في العراق حكم وطني يهمه مصلحة العراقيين ولا يتهور ويتصرف بحماقة استجابة لنداءات الأهواء ولا لأوامر الأسياد، وستكون جبهته الداخلية أقوى بما يتيح له التحدث مع الآخرين من موقع قوة.

وتعتبر مشكلة الحدود مع إيران من المشاكل القديمة والتي كانت بدايتها سابقة لتأسيس الدولة العراقية الحديثة وترجع الى النزاعات الفارسية التركية زمن الدولة العثمانية والدولة الصفوية ومن بعدها القاجارية والتي ساهمت في تعميق الفجوة الطائفية في العراق.

ولست من الخبراء في هذه القضية لكي أدرج تفاصيل عنها، ولكني أستطيع أن أقول بأن مشكلة الحدود مع إيران كانت بؤرة توتر جاهزة للاستعمال في كل عهد من عهود الحكومة العراقية، ثم صارت إحدى الأسباب الكاذبة للحرب الأمريكية التي شنها صدام ضد إيران الإسلامية. فصدام الذي تنازل لشاه إيران عن السيادة العراقية على شط العرب وتنازل له عن مئات القرى على طول الحدود العراقية الإيرانية في اتفاقيتهما عام ١٩٧٥ من غير المعقول أن يشن حرباً شاملة من أجل مخفرين حدوديين هما "زين القوس" و "سيف سعد". وها هو قد عاد عن مطاليبه تلك إبان أزمة الكويت عندما أراد أن يدخل إيران في المعمعة. على أن هذا يدل على أن المشكلة الحدودية، على الرغم من تفاهتها نسبة الى ما جرّته ومن الممكن أن تجرّه من مآس عظيمة على الشعبين، يمكن الاستفادة منها لإشعال المنطقة من جديد. (١)

إن أحد الأسباب المهمة التي يقف فيها أعداء الأمة الدوليون والإقليميون في وجه قيام حكم إسلامي في العراق، أو حصول الأغلبية الشيعية على حقوقها في الدولة العراقية هو الخوف من تطبيع العلاقات العراقية الإيرانية المتوترة بين الحين والآخر (٢)، أو تحسينها على الأقل بما يضمن انتقال العلاقة بين البلدين الى ما يجب أن تكون عليه، أو الى حالة مقبولة.

إن تعلق الإيرانيين بتراب العراق الذي دفن فيه أئمتهم (ع) لا بد وأن تستثمره أي حكومة عراقية وطنية إن كانت وطنية حقاً، وإلا فكيف يمكن أن يفرّط الحاكم العراقي الوطني بهذه العلاقة بين شعب جار وبين مواقع مقدسة في العراق وهي التي يمكن أن تصدّ كثيراً من النوايا الخبيثة في حال حصولها من الحاكم الإيراني؟

---

(١) وها هم اليوم يمنحون الكويت أراض وآبار نفط عراقية لتكون مشكلة جاهزة للمستقبل.

(٢) على عكس ما يعتقد الباحث حسن العلوي في كتابه "الشيعة والدولة القومية في العراق" من أن العلاقات بين الحكومتين العراقية والإيرانية علاقات جيدة دوماً ليخلص الى نتيجة أن الظلم الواقع على الشيعة العراقيين ليس له علاقة بالموقف من إيران.

وكيف يمكن أن يفرّط بالدخل السنوي الكبير الذي سيدخل في الميزانية العراقية من الزوّار الإيرانيين الذين سيأتون لزيارة الأئمة (ع) على مدار السنة؟

وكيف يمكن أن يفرّط بما يمكن أن يحصل عليه العراقيون من مشاريع لا بد وأن يقيمها أي حاكم وطني من قبيل إنشاء سكك حديد أو طرق سريعة جيدة أو حتى مطارات لتسهيل قدوم الزوّار الإيرانيين مما سيضاعف أعدادهم حتمًا؟

إن هذا التوجّه موجود في كل بلاد الله الواسعة التي تعمل ما تستطيع، بل تستخدم الخبرات العالمية لأجل تطوير قابلية البلد في استقبال السيّاح الذين إنما يقدمون الى مواقع ليست مقدسة كما هو الحال في العراق، كما أن هؤلاء السيّاح يطلبون التسهيلات ويغضبون إن تعكّر مزاجهم في شئ بسيط، في حين أن الزائر الإيراني يأتي متلهّفًا وينقلب الى أهله مسرورًا حتى وإن تعرّض الى المشاقّ والأذى، بل سيعتبر ذلك زيادة في الربح والأجر.

ولكن، نفس السبب الذي يمنع نصب سكك حديد بين العراق والحجاز وبين بلاد الشام والحجاز [1] لتسهيل نقل الحجاج والمعتمرين الى الأراضي المقدسة، هو الذي يمنع قيام شبكة اتصالات متقدمة بين العراق وإيران لنقل الزوّار الإيرانيين [2].

وهذا جانب من جوانب الخسران في بقاء العلاقات العراقية الإيرانية متوترة وقائمة على أساس الكره بين الحكومة العراقية السنّية والحكومة الإيرانية الشيعية. وهذا الكره والتوتر لا يجد له أسباب مفتعلة لتأجيجه بين الحين والآخر مثل مشكلة الحدود. من هنا، كان لزامًا على الحكومة العراقية الوطنية التي تدّعي حماية مصالح العراق والعمل من أجل نفعه وازدهاره أن تحاول بكل ما تستطيع أن تحلّ هذه المشكلة نهائيًا.

وأخيرًا، إن لم يكن العامل الطائفي هو الأساس في إبقاء التوتر الإيراني العراقي موجودًا، واستعمال المشاكل الحدودية ذريعة لإبقائه وتأجيجه، فلماذا لا يوجد مثل هذا التوتر بين العراق وتركيا التي تضم أراض عراقية كما قد درسنا في درس التاريخ أيام

---

(١) والذي كان موجودًا فنسفه الجاسوس البريطاني "لورنس" في أول أيام "الثورة العربية" ولم يتم إعادته لحد الآن.

(٢) بل والحجاج حيث لا بد وأن بعضهم سيذهب الى مكة المكرمة والمدينة المنورة عن طريق العراق كي ينعم بزيارة الأئمة (ع).

الصغر. فتركيا ليست فقط بلاداً أعجمية وإنما هي البلاد التي كانت الى الأمس القريب تحكم العراق حكماً تركياً عنصرياً والذي لا بدّ وأن يجعل الحكام الذين لم يستطيعوا أن ينسوا ذكريات القادسية قبل ١٤ قرناً والحقد الفارسي المزعوم منذ ذلك التاريخ، أن يعيشوا مرارة العنصرية التركية والاعتداءات التركية ضد العرب العراقيين، ليس منذ ١٤٠٠ عام وإنما في الفترة منذ ٤٥٠ عاماً والى ما قبل ٧٠ عاماً فقط!!

ولكن، الدولة العراقية العربية حكمها في الأربعين عاماً الأولى من نشأتها الضباط العراقيون الذين كانوا ضباطاً في الجيش التركي، بل رأس حكومتها عبد المحسن السعدون الذي كان مرافقاً للسلطان التركي عبد الحميد الثاني!

والدولة العراقية العربية تقدس التبعية العثمانية بحيث من يملك التبعية العثمانية في شهادة جنسيته يعتبر هو العراقي العربي الخالص العروبة الذين يدين بالولاء للعراق وإن خرّب العراق وهدّمه! (١).

ولايزال المذهب الرسمي لمحاكم الدولة الشرعية وأوقافها وما الى ذلك هو المذهب الحنفي الذي كان المذهب الرسمي للدولة التركية العثمانية والذي اتخذته في حينها مذهباً لأن هذا المذهب يجوّز أن يكون الخليفة غير عربي، ولم تهتم أن إمام المذهب فارسي، في حين تحارب الشيعة الذين يتربع على إمامة مذهبهم سادة العرب طرّاً وهم الأئمة العرب من نسل النبي العربي (ص)!

ونحن نقول هذا الكلام لإلقاء الحجة، وإلا فنحن لا نعتقد بالدعوة القومية مطلقاً لأنها دعوة عنصرية جاهلية لا يرضاها الله تعالى ورسوله (ص) القائل عنها: ((دعوها فإنها منتنة))، والقائل: ((ليست العربية لأحدكم من أب أو أم وإنما هي لسان، فمن تكلم العربية فهو عربي)) أو كما قال (ص). ليس هذا فقط، وإنما لا نسمح لممارسات عنصرية موجهة ضد العرب من قبل بعض الأعاجم أن تزحزحنا عن موقفنا هذا، لأنه موقف ينسجم مع الإسلام ولا يخرج عن حدود الله وما رضيه لنا من الانتماء العالمي الإسلامي دون غيره من الانتماءات.

(١) ولنعم ما قال عبد الكريم الأزري من أن الجنسية العثمانية قد أصبحت "وثيقة اعتزاز وافتخار، بدلاً من أن تكون وثيقة تثير الحزن والأسى لأنها، ترمز الى الاحتلال التركي العثماني للعراق وسائر الأقطار العربية الأخرى الذي دام قرابة أربعة قرون (١٥٣٤-١٩١٨) غاب خلالها كل وجود سياسي للعرب" (راجع "مشكلة الحكم في العراق" ص ٢٨٨).

الباب الرابع

الإسلاميون داخل مثلث المبادئ وحضور الماضي والواقع المفروض

المقال الثالث عشر: الإسلاميون الشيعة بين الحكم الإسلامي والواقع المفروض

المقال الرابع عشر: الإسلاميون السّنّة بين واجب نصرة الأخ الشيعي وبين رواسب الماضي وأحقاده

المقال الخامس عشر: أيها الإسلاميون: إجلسوا معًا



مدخل

بعد أن نوهّنا الى موقف الإسلاميين فيما مضى من الكتاب، نتناول في هذا الباب، موقفهم من المشكلة الطائفية من غير تكرار لما فصلناه مما يتوافق منه مع موقف الطائفة التي ينتمون إليها (سنة أو شيعة) من هذه المشكلة والذي قد تكلمنا عنه فيما سبق. وسنرى أن الحديث لا بد وأن يجرّنا الى المواقف التي اتخذها الإسلاميون لأول مرة، بسبب أو بحجة المشكلة الطائفية في العراق بعد أن طفت الى السطح بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق الحديث بفعل الممارسات الإجرامية المنقطعة النظير للنظام العراقي ضد الشيعة في انتفاضتهم الشعبية في أعقاب حرب الخليج الثانية في آذار ١٩٩١، والموقف السلبي للعراقيين السنّة أثناء وبعد الانتفاضة.

ولكن لن ندع القلم يشطّ بعيداً في هذا المجال لعدة أسباب، منها أن هذا الموضوع (أي موقف الحركة الإسلامية من النظام السياسي المطلوب وما يجوز أو لا يجوز عمله في هذا الإطار من تفاهم مع هذه الجهة أو تلك، أو تقديم تنازلات للغرب وما هو في هذا السياق) هو موضوع مستقل يجب أن يدرس لوحده.

ومنها أنه قد يكون من المتعذر إخراج دراسة وافية أو مفيدة عن التحولات التي شهدتها مواقف الحركة الإسلامية الآن والأمور على هذه الدرجة من الاختلاط والتحول السريع وكذلك لأن النظام العراقي الصدامي لا يزال في السلطة.

ومنها أن المشكلة الطائفية مشكلة عميقة الجذور في المجتمع العراقي، فقد تأسست في القرن الأول الهجري، وصارت تكبر وتتجمد في إطارها على مرّ القرون بفعل الممارسات المستمرة للسلطة السنّية ضد الشيعة، ثم جاء تأسيس الدولة العراقية الحديثة، العلمانية بعد القرون الإسلامية، على ذات النهج الطائفي والى الآن، في حين أن الحركة الإسلامية وعلاقتها بالأطراف الإقليمية والدولية هو موضوع حديث، بل حديث جداً بالقياس الى الأول، والذي يرتبط بالظروف الدولية والمناخ السياسي العالمي

وتسلط الغرب على العالم الآن ومنذ فترة قصيرة من الزمن، والذي لن يستمر، بطبيعة الحال، تلك القرون المتطاولة التي عاشت فيها المشكلة الطائفية.

ومنها أن المشكلة الطائفية تمس العقيدة الدينية لأفراد المجتمع مما يصبح معه حلّها على درجة كبيرة من التعقيد بسبب صعوبة إزالة سلبيات الطرف الآخر المترسبة في العقول والقلوب بسبب التجهيل والتعتيم من جهة، وسهولة إثارة الضغائن القلبية التي تأسست على هذا الموقف العقلي من جهة أخرى. أي أن المشكلة الطائفية عقلية – قلبية، دينية – سياسية، تمس وجدان الفرد، في حين أن التعامل مع الأطراف الدولية والإقليمية من قبل الحركة الإسلامية ليس شبيهاً بذلك كما هو واضح.

المقال الثالث عشر

الإسلاميون الشيعة
بين الحكم الإسلامي والواقع المفروض

هل الحل اليوم بيد أمريكا؟

- المراهنة على المجرم الحقيقي!
- إنتفاضة ١٩٩١ درس قريب
- ما حصل في ١٩٩١ حصل من قبل!
- الموازنة بين إنهاء الظلم الصدامي والحفاظ على المبادئ
- الخارجون عن التشيّع!
- الفلسطينيون مثال قائم
- بين الحكم الإسلامي والديمقراطية الغربية
- لا تتنكروا لتاريخنا النظيف

المقال الثالث عشر

الإسلاميون الشيعة
بين الحكم الإسلامي والواقع المفروض
هل الحل اليوم بيد أمريكا؟

بعد الاعتداءات التي قام بها النظام العراقي المجرم ضد الشيعة في العراق في أعقاب انتفاضتهم الشعبية في آذار ١٩٩١، بدأت الحركة الإسلامية الشيعية العراقية تتخذ مساراً جديداً في التعامل مع القضية العراقية، وذلك عن طريق فتح الحوار مع أطراف عراقية وإقليمية ودولية كانت الحركة قد قاطعتها معتبرة إياها إما عدو مباشر للشعب العراقي وإما عدو أيديولوجي، أو طرف لا يجوز أيديولوجياً، أو شرعياً، التحاور معه. وما يهمنا هنا هو الجزء الخاص بالمشكلة الطائفية في العراق لأن الحركة، أو بعض أطرافها على الأقل، قد اتخذت هذه المشكلة، خصوصاً بعد تصاعدها عقيب الطريقة الوحشية التي سحقت بها الانتفاضة الشيعية العراقية والحملة الإعلامية التي شنها النظام ضد الشيعة (١)، سبباً أو عذراً لكسر الحواجز النفسية والمادية التي كانت موجودة بينها وبين هذه الأطراف. وقد تكون الحركة الإسلامية قد وجدت نفسها تسير باتجاه فرضته الظروف، ولم تعد تملك التخلف عن الركب المتجه صوب العواصم المختلفة، ولكننا لا نعتقد أن هذا الاتجاه سيحقق شيئاً للشيعة في مشكلتهم الطائفية العراقية.

المراهنة على المجرم الحقيقي!

كانت الحركة الإسلامية الشيعية العراقية، بكافة فصائلها، مجمعة على أن النظام البعثي الصدامي هو صنيعة أمريكية، وأن مجيئه في ١٧ تموز ١٩٦٨ ما كان يمكن أن

(١) وبشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق الحديث، بل وفي الكثير من المراحل التاريخية التي كانت الدولة "الإسلامية" تجد نفسها حرّة، بسبب إسلاميتها المزعومة، في أن تكفّر الشيعة أو تضطهدهم كونهم منحرفين عن المنهج الحق الذي تسير عليه الدولة.

يتم بهذه السهولة، أو في "ثورة بيضاء" حسب وصف البعثيين أنفسهم، لولا الارتباط الغربي. ويمكن للمرء هنا أن يعقد مقارنة توصل الى هذه النتيجة بسهولة، بين تمكن البعثيين الذين ما كانوا أكثر من مائتي فرد في طول العراق وعرضه [١] من أن يتسلموا الحكم، وبين الناصريين الذين فشلوا في محاولتي انقلاب قاموا بها وهم في السلطة، أي أن معظم المناصب الرئيسة كانت بأيديهم وذلك ضد الأخوين عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف. وقد صرح بهذه الحقيقة الضابط القومي الناصري حسين مكي خماس في مؤتمر صحفي، واتهم الانكليز بالتواطؤ لأنه اتهم "أبو ناجي" وهي كنية العراقيين للانكليز.

ولقد كانت صحف المعارضة العراقية لا تخلو من اتهام النظام البعثي وصدام بالذات بالعمالة للغرب. وهذا يعني أن الحركة الإسلامية قد شخصت أن الأعداء الحقيقيين هم الغرب، أما صدام ونظامه فصنائع تأتمر بأمر العدو الحقيقي.

وهذا التشخيص يشترك فيه نظام صدام وما يشبهه من الأنظمة الحاكمة في الدول العربية والإسلامية، كما ويشترك فيه أبناء الحركة الإسلامية الشيعية والسنّية، وفي كل مكان. هذا، حسبما نقرأ في أدبياتهم المنشورة أسبوعيًا أو شهريًا أو غيرها.

وما كان تشخيص الحركة الإسلامية لهذه الأنظمة وارتباطها وعمالتها قد جاء من فراغ أو بدون قراءة دقيقة للأحداث، وإنما كان نتيجة لقراءة واعية للحدث وملابساته، سواء أكان الطريقة التي يصل فيها النظام للسلطة، أو كيفية تعامله مع شعبه، أو مع القضايا الرئيسة في حياة الأمة سيما قضية فلسطين. أي أن تشخيص الحركة الإسلامية لعمالة هذه الأنظمة، وعداوة الأسياد الغربيين للشعوب، تشخيص لا يرتبط بالظرف الراهن لشعب من الشعوب العربية أو الإسلامية، أو أي شعب من شعوب العالم الثالث، وإنما هو تشخيص لا ظرفي، ولا آني ينسحب على جميع الأنظمة التي وصلت الى السلطة عن طريق الإنقلاب العسكري أو الاغتيال السياسي أو أي إجراء ليس للشعب فيه دخل.

ولهذا السبب جاء تأييد الحركة الإسلامية، بشقيها الشيعي والسني، وفي كل أرجاء

(١) هم يزعمون أنهم كانوا أقل من ألف فرد، وهو عدد ضئيل مقارنة مع أفراد الحركة الإسلامية أو القوميين أو الشيوعيين.

العالم الإسلامي، للثورة الإسلامية في إيران، أميناً ومتوافقاً مع هذه النظرة والتشخيص الذي كان لها. فالثورة الإيرانية لم يقم بها غير الشعب الأعزل، والذي لم يتحرك ليوم أو اسبوع حتى يمكن فيه اتهام تحركه، وإنما كان لمدة سنة كاملة. أيضاً، لأن الشعار الذي رفعته الجماهير كان الإسلام، والقيادة التي ارتضتها الجماهير كانت قيادة علمائية، وهذا متوافق تماماً مع طبيعة الشعب الإيراني المسلم، ومخالف لإرادة أعدائه.

واليوم، برهن صدام على عمالته بشكل سافر، ليس على أساس اشتراكه في مسرحية مع أمريكا كما يعتقد البعض جازماً، والذي لا يملك أحد نفيه أو إثباته لحد الآن، ولكن على أساس قيامه بكل ما تريد الإدارة الأمريكية وحليفاتها الغربيات، بدءاً بغزو الكويت الذي أعطى العذر لقدوم الغربيين الى المنطقة بهذا الشكل، وحتى توقيعه على كل ما طلبت منه أمريكا، بشكل سافر وبشهود الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وبدون اعتراض أحد، بل على العكس، الاعتراض يأتي عندما يمانع، لذر الرماد في العيون، ولأيام أو لساعات أحياناً في تنفيذ الأوامر، مروراً بترك الجيش الأمريكي يقوم بواحدة من أبشع المذابح في التاريخ على جبهتين: داخلية حيث دمر العراق شعباً وأرضاً وإمكانات، وخارجية حيث تمت مذابح لأفراد جيش منسحب مبعثر جائع لا يملك لنفسه شيئاً، محققاً من جملة ما حقق نصراً مخزياً للإدارة الأمريكية التي تحتاجه لفائدتها المباشرة في إعادة انتخابها للرئاسة وأيضاً لإزالة العقدة الڤيتنامية التي تمكنت في نفوس الشعب الأمريكي.

وفي الواقع، إن اعتبار صدام عميلاً متمرداً أولاً- أيباً معتذراً نادماً بعدها، يدعم تشخيص عمالته للغرب منذ تسليطه على العراق أكثر من اعتباره قد اتفق مع أمريكا على قضية الكويت لحل مشاكل كثيرة وتحقيق فوائد له ولها، وذلك لأن اعتباره عميلاً متمرداً يعني أنه قد حكم العراق كعميل منذ ما قبل أزمة الكويت.

إن هذا التشخيص، وخصوصاً عمالة صدام منذ ما قبل أزمة الكويت، وعلى الأقل منذ الحرب العراقية الإيرانية [1] يجعل أمريكا شريكاً كاملاً للجرائم الصدامية

(١) إن عمالة صدام، كما نعتقد، بدأت منذ زمن بعيد يسبق ١٧ تموز ١٩٦٨، لأنه من غير المعقول أن يأتي البعث العراقي الضعيف الى الحكم في ١٩٦٨ دون تهيئة مسبقة. ويقول حسن العلوي أن عبد الخالق السامرائي كان مندهشاً لتعيين صدام فرداً في مجموعة اغتيال عبد الكريم قاسم ← ←

وخصوصاً التي ارتكبت بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران في التحضير لضربها، ومن ثم في الجريمة الكبرى وهي شنّ الحرب ضد إيران والتي راح ضحيتها أكثر من نصف مليون عراقي، والتي تولّت تغيير طبيعة المجتمع العراقي عن طريق تغيير نفسية أفراده بسبب الموت والعوز والخوف والضغط في العمل والشارع والبيت، وهو ما يميز ما يحدث في مجتمعات الحروب وما بعد الحروب، وأخيراً الجريمة التي كانت تلك الممهدة لها وهي أزمة الكويت منذ غزوها الى توقيع الاتفاقيات التي جعلت العراق رهينة بيد أعدائه لعشرات السنين، مروراً بتدمير العراق وقتل مئات الآلاف من الشعب العراقي.

وهذا، يقود بالتالي الى أن التعامل مع أمريكا يجب أن يكون تعاملاً مع المجرم الكبير الأصلي الذي سلّط المجرم الصغير الفرعي ليقوم له بالمهمات القذرة، وهذا ما كان واقعاً قبل أزمة الكويت، ولكن تغيّر بعدها.

ولا أريد أن أسأل لماذا هذا التغير، لأني قلت بأني لن أطرق هذا الباب، فلا بد أن يكون له بحثه الخاص الذي يجب أن يستفيد من المفردات السياسية ذات الطبيعة الآنية وغير الآنية، ولكني أتساءل عن دور الغرب في المشكلة الطائفية، أعني دوره في التمييز الطائفي، وفي كل عملية هتك عرض شيعي أو قتل نفس شيعية، وفي إحراق مكتبات الشيعة الدينية، وفي ضرب مقدساتهم، وفي نبش قبور آبائهم وأجدادهم، وفي تهجيرهم، وسجنهم، وإعدامهم، وقتلهم، وسمّهم، وسمل أعينهم، وغيرها من جرائم النظام الصدامي؟

هل أن السيد مسؤول عن جرائم العميل أم لا؟ لا أعني هنا أن السيد مسؤول عن

← ← ← على الرغم من كونه مسؤولاً في حينها، كان هذا في ١٩٥٩. هذا ناهيك عن الممارسات والسياسات التي تؤكد، عند قراءتها، على حقيقتين: الأولى هي أن هذا النظام مارس سياسة جديدة وهو الظهور بمظهر الوطني القومي الأشد إخلاصاً من الجميع والرافض لكل سياسات المساومة والتسوية مع الإسرائيليين مثلاً، وهو نموذج جديد للعمالة التي كانت تتصف بالتوافق العلني مع السياسات الاستعمارية، والتي لا تزال موجودة بكثرة في العالم وفي المنطقة؛ والثانية هي أن تطبيق هذه السياسات كان على مستوى عال من الدقة والنجاح لا يمكن وأن يتحقق على يد مجموعة جاهلة من العسكريين وأشباه المتعلمين وشقاوات المحلات الشعبية والمنحرفين أخلاقياً، بل لا يمكن أن يتحقق إلا على يد خبيرة في السياسات المحلية والدولية، والتي لها خبرة في ترويض الشعوب عن طريق الإرهاب والترغيب وبث الإشاعات والإلهاء وغير ذلك من ممارسات وسياسات تميز بها حكم صدام.

التفاصيل، ولكن عن دوره في رسم السياسة التي تؤدي الى ارتكاب الجرائم، ودوره في تحديد الأهداف التي تؤدي الى سياسات وممارسات إجرامية.

ولا شك أن السيد مسؤول، في هذا الإطار، عن الجرائم التي يرتكبها العميل. بل وحتى في دائرة الكثير من التفاصيل، إذا سلمنا بوجود مستشارين للأنظمة العميلة يوجهونها في سياساتها والتي تمس بعضها، وبشكل مباشر، أفراد الشعب بالعذاب والأذى. وعلى كل حال، فمن يبيع أجهزة التعذيب للدول القائمة على أساس الإرهاب لا بد وأن يعرف بأن هذه الأجهزة ستستعمل لتعذيب المعارضين السياسيين، وبالتالي تعتبر شريكة في هذا التعذيب، بل في كل عملية تعذيب.

ولما كان مسلّمًا عند الشيعة العراقيين، وأبناء الحركة الإسلامية ومثقفي الشيعة وسياسييهم عمومًا، أن بريطانيا هي التي أسست الوضع الطائفي للدولة العراقية الحديثة، صار لزامًا على هؤلاء أن يعتبروا بريطانيا شريكة في كل ما تمخّض عن هذا الوضع الشاذ من ممارسات طائفية بحق الشيعة في العراق. ولما كانت أمريكا قد ورثت بريطانيا في استعمار المنطقة بالشكل الجديد، فإنها مسؤولة عن هذه الجرائم ما لم تقم بالعمل الجاد لإزالتها. ولما كانت أمريكا، كأي قوة استعمارية طاغوتية ناهبة للشعوب، لا يمكن أن تعمل لإزالة هذه الأوضاع الشاذة لأن بقاء هذه الأوضاع من مصلحتها أولاً (وهذا هو الدليل العقلي)، ولأنها لم تقم بشئ من هذا القبيل في تاريخها الحديث (وهذا هو الدليل النقلي)، فإن توجيه أصابع الاتهام إليها يصبح أمرًا منطقيًا.

هذا، إن ورثت الوضع الطائفي ولم تزد عليه ما يزيده ظلمًا للمميز ضدهم. أما وأنها قد رسمت سياسات النظام العراقي، أو حددت أهدافًا لا يمكن لأجل تحقيقها إلا اتباع هذه السياسات الإجرامية التي دمرت العراق شعبًا وبلدًا، وبالخصوص في ظلم وإيذاء الشيعة، فإنها متهمة في الجريمة ليس كوارثة لوضع شاذ سبق قدومها فحسب، بل وراضية به ومساهمة في تعميقه وزيادة، بل تضخيم حجم الخراب الذي حلّ بسببه.

وليس هناك أمام المظلوم إلا طريقان: الأول طريق المبادئ، والثاني طريق الحيل والألاعيب. أما الأول فنعتقد أن بعض أطراف الحركة الإسلامية قد تجاوزته أو هي في مرحلة تجاوزه الآن، مغلبة الطريق الآخر على أساس أن الطريق الأول لم ينجع، وأنه من

البلاهة أن لا يتعامل المظلوم مع ظالمه بسلاحه (١). أيضاً، تذرع البعض بحجم الظلم الذي وقع على الشيعة، وأنه قد وصلت القضية الى حدود تفوق التصور. ويضربون لذلك الأمثال، كضرب قباب الأئمة عليهم السلام، وحرق التراث الشيعي، والاعتداء على الحرمات بكل أشكاله (وهو ما سأعلق عليه بعد قليل).

وهكذا، لجأت الى الطريق الثاني، بل قل الى بداية الطريق الثاني، لأنها، برأيي لا تعرف منه ألفباءه.

ولكن، هل رجعت هذه الأطراف من الحركة الإسلامية عن تشخيصها بعمالة صدام ونظامه بحيث باتت لا تنظر الى أمريكا والغرب نظرة المظلوم الى الظالم، أم أنها تحاول خداع هذا العدو الذي يمتلك من وسائل الخداع ما يجعلها أمامه نملة تقف الى جانب فيل!

ويبدو أن هذه الأطراف مدركة تماماً الى أن تعاملها، بهذه الصورة غير الصحيحة وغير المجدية، يخرجها عن إطار المبادئ التي كانت تتفيأ ظلالها لعشرات السنين. والدليل على ذلك هو من الأدبيات المنشورة، والتي صار القارئ لا يجد فيها وصم صدام ونظامه بالعمالة، مما يبدو أنه شعور، مدرك أو غير مدرك (لا أدري)، بأن طريق العمالة الذي سلكه صدام، لا يبعد كثيراً عن الطريق الذي تسلكه هذه الأطراف. أو لعل بعض هذه الأطراف، يريد أن يصبح عميلاً كصدام، وبالتالي صار استبدال كلمة "صدام العميل" بكلمة "صدام المجرم" معقولاً.

وأقدم نصيحة لهؤلاء وهي أن هذه الطريقة غير صحيحة، بل عكسها هو الصحيح، وهو ما سار عليه صدام، حيث كان يشتم العملاء وهو سيدهم، وكان يرفع شعارات الوطنية والقومية وهو يمزقها بعمل منظم يومي؛ عكس الآية قد يأتي بنتائج أفضل!

فهل تترك الحركة الإسلامية العراقية طريق الحق الذي قدم عليه أبناؤها أنفسهم في سبيل الله، لإقامة الحكم الإسلامي الذي يكفل القضاء على الوضع الطائفي للدولة العراقية، وتتنكر لهم في ليلة وضحاها فتطرح الحل الغربي، عسى أن تنال رضا الغربيين وكأن أبناء الحركة لم يسمعوا قوله تعالى: ((لن ترضى عنك اليهود ولا

---

(١) هذا المعلن، أما الحقيقة فهي أن بعض هذه الأطراف قد لمع أمامها، ولأول مرة، بريق الأصفر الرنّان فهجمت عليه، ولو كان قد لمع قبل لهجمت حينئذ.

النصارى حتى تتبع ملتهم)) (١)، وكأن أفراد الحركة ليسوا تلك الفئة الواعية من المجتمع الذين توصلوا الى معرفة حقيقة الصراع العالمي خصوصاً بعد تفجر الثورة الإسلامية في نهاية السبعينات.

ثم: هل أن عداء الغرب لنا هو بسبب عدم تطبيقنا ديمقراطيتهم؟

لو كان ذلك كذلك لساعدوا العراقيين الثائرين في آذار ١٩٩١م بعد أن كان زعماء المعارضة العراقية في الخارج يطرحون الديمقراطية الغربية بديلاً لحكم صدام الدكتاتوري؟

إن عداء الغرب للعراقيين هو بسبب تمتع العراقيين بصفات لا يمكن الخلاص منها وهي الإسلام أولاً، والعروبة ثانياً، والشرقية ثالثاً وإن بدرجة أقل. إنهم ينظرون إلينا نظرة السيد الأبيض المتطور المسيحي الى العبد الأسمر الأسود المتخلف الكافر بالمسيح.

وبعد، فنحن سوق ضخم لمنتوجاتهم، وأرض معطاء لا بد من امتصاص ثرواتها لتستمر الفتاة الغربية في الذهاب الى البحر للسباحة والتعري صيفاً، والتزحلق على جبال النمسا وفرنسا وسويسرا شتاءً، وتعيش في شقتها الخاصة مع عشيقها، وهذا كله يكلف أموالاً لا تستطيع المجتمعات الغربية التي بدأ انهيارها بتحقيقها من قدراتها الذاتية.

ولهذا يدير الغربي ظهره لذبح شامل وكامل للشعوب في حين تراه يبكي، حقيقة وليس تمثيلاً، لمقتل كلب أو قط، غربي!! فالشعب المذبوح لا قيمة له، في حين أن الكلب أو القط جزء من طريقة معيشته. (٢)

(١) سورة البقرة آية ١٢٠.

(٢) قال الشيخ أحمد الوائلي مخاطباً نهر "التايمس" في لندن عاصمة بريطانيا إذ وقف على جانبه (مجلة "الموسم" الفصلية العدد (٢-٣)، ١٩٨٩م، ص ٤٥٩، ملف الشيخ الوائلي):

فنحن مع الحزن في مجلس	وأنت من الورد في مجلسِ
وإذ ليل أكواخنا تستحيل	كواكب في ليلة كرسمس
وإذ عرق الضمّر الكادحين	وذوب الحشاشة والأنفس
يعود هوىً في عيون الحسان	وأشذاء في أعين النرجس
وإذ تحضن الترب أكواخنا	ليُفرش دربك بالسندس

وانظروا إن شئتم الى تعاملهم مع عملائهم في الدول العربية والإسلامية وكيف أنهم لم يحصلوا منهم على غير البقاء في الكراسي. وهو أمر ما كان ليعينهم عليه الغرب لولا وقوعه في دائرة مصلحتهم، أي كي يتحكموا في الشعوب من خلال هذه الدمى.

وانظروا الى خدمة صدام لهم طوال ٢٥ سنة، منها ثماني سنين ما خدمهم بمثلها أحد، وهو وقوفه في وجه الثورة الإسلامية، وتدميره لقدرات واقتصاديات البلدين العظيمين العراق وإيران. بل انظروا الى اجتياح الكويت وكيف كان أفضل ما يمكن أن يحدث لإسرائيل والغرب.. مع ذلك، طفقوا يشتمون صداماً شتماً قبيحاً ويصفونه بأبشع الأوصاف، بل وباتوا يتحدثون عن كونه ابن زنا في حين هو أمر طبيعي عندهم..

وانظروا إن شئتم الى الشيخ زايد شيخ أبي ظبي وكيف سرقوا منه المصرف الذي يملك أكثر من ثلاثة أرباعه ثم عادوا يطلبون منه تعويض من خسر من الشركات والأفراد في الغرب.

أما "نورييغا" حاكم بنما، فقد تحول في ليلة من رئيس صديق للولايات المتحدة الى عميل للمخابرات المركزية الأمريكية مجنّد منذ زمن، ثم سارق وتاجر مخدرات، ثم قبض عليه وقدم للمحاكمة كأي مجرم تافه، ليس في بلده بنما، وإنما في الولايات المتحدة!

و"ماركوس" وخلعه ومحاكمته.... الى آخر قائمة العملاء.

إنتفاضة ١٩٩١ درس قريب

إن التعامل الغربي مع الثوار الشيعة في ١٩٩١ لم يمض عليه إلا قليل من الزمن، وهو قد دلّ دلالة واضحة أن التغيير في العراق لمصلحة الشعب العراقي غير مقبول بالنسبة لأمريكا والغرب. ولما كان الشعب العراقي أغلبيته شيعية، ولما كانت العقدة الشيعية في أذهان مهندسي السياسة الأمريكية متمكنة الى درجة متقدمة يصعب شفاؤها، فإن تغيير الوضع الطائفي غير مقبول لأنه، بداهة، تغيير في صالح الشعب العراقي.

ففي الوقت الذي كانت القوات الغربية تحتل ٢٠٪ من الأراضي العراقية، وكان صدام مجرم حرب وقائداً لجيش العدو (كذا)، وكان العراقيون، ولا سيما الشيعة، ثائرين ضده، كان الثائر العراقي يذهب الى الجندي الأمريكي يطلب منه العتاد،

فيصادر الأمريكي سلاحه ويطرده ويرجعه باتجاه جيش صدام. وفي الوقت الذي كانت المدن العراقية الشيعية تلتهب وأزلام صدام بين قتيل وهارب، سمحت أمريكا لصدام بضرب الانتفاضة والإنسان العراقي المنتفض بوحشية تفوق الخيال، وساعدته بالمعلومات الاستخبارية عن تحركات الانتفاضة. هذا هو المعروف لحد الآن، أما ما خفي، ولا بد أن يكون هناك الكثير مما خفي، فهو أعظم ولا شك.

ما حصل في ١٩٩١ حصل من قبل!

أحب أن أعلّق على ما يطرحه البعض كأسباب ليبرر ذهابه ذات اليمين وذات الشمال باتجاه أعدائنا الحقيقيين يلتمس منهم العون، من أن ما جرى على الشيعة من مصائب لم يحصل في التاريخ من قبل، لذلك فلا عتب على من التمس العون من أي جهة كانت.

ولكنني أؤكد هنا بأن ما جرى على الشيعة كان قد جرى كله من قبل، وإن بوسائل أخرى. ولكن الفارق لم يكن المعتدي الظالم، ولا الشيعي المظلوم، ولا الاعتداء، وإنما هو موقف القيادة الشيعية، حيث لم تساوم الأولى، أما الثانية فقد ساومت أو في طريقها.

١. الاعتداءات على الفرد من قتل وسمّ وتعذيب وتمثيل وهتك أعراض وتهجير ومصادرة أموال وهدم دور، كل ذلك قد كان من بني أمية والعباس وآل عثمان وغيرهم كالأيوبيين في مصر وسوريا. وكتب التاريخ تذكر مخازي هذه العهود، وكيف كان الشيعة يقتلون ويعتدى عليهم، ويدفنون أحياء (وهو ما فعلته القوات الأمريكية بالعراقيين داخل الكويت)، ويدفنون في أساسات البناء وغير ذلك من الجرائم.

٢. السجن في سجون تحت الأرض ولسنين طويلة قد حصل هو الآخر في التاريخ للشيعة.

٣. حرق المكتبات، وقد حصل في مراحل كثيرة ومنها عندما حرق الأيوبيون مكتبات الشيعة في حرائق عظيمة في حلب ومصر، والسلاجقة مكتبات الشيعة في بغداد.

٤. التهجم الإعلامي على الشيعة وقد حصل، ولكن كان بدرجة أشدّ لأنه في السابق كانت الدول تقوم على أساس الإسلام مهما كان فسق وفساد حكامها، وبالتالي كان الشيعة يعتبرون منحرفين عن الدين، فمسألة التهجم عليهم علناً مسألة طبيعية جداً وقتها.

٥. إلغاء أحكام مذهبهم ومنع أذانهم، وهذا كان حاصلاً في جميع المراحل السابقة كما هو معروف ولنفس السبب في ٤ أعلاه.

٦. ضرب قباب الأئمة (ع)، وقد جرى هدم قبر الإمام الحسين (ع) من قبل المتوكل العباسي وأجري عليه الماء كي يعفى أثره فيمنع الناس من زيارته. كما عبث الوهابيون به ووصل الأمر الى أنهم، لعنهم الله، قد دقّوا القهوة فوقه.

٧. سرقة خزائن المراقد، وقد حصلت من الوهابيين أيضاً.

لذا، فإن ما حصل ليس جديداً، سوى أننا عاصرناه وشاهدنا وقائعه أو أشرطة أفلامه بأنفسنا في حين أن ما جرى في الماضي نقرأ عنه في بطون الكتب كتاريخ ليس إلا، فوقعه علينا أخف حتماً.

وما حصل في السابق كان في زمان الأئمة وبعلمهم، بل كان قتل العلويين ومطاردتهم يجري على قدم وساق تحت سمع وبصر الأمام (ع). وقد كان التشيّع في وضع صعب للغاية بحيث أن إمام الشيعة المجمع على إمامته، والذي هو حفيد رسول الله صلى الله عليه وآله، والذي لا يختلف اثنان من الأمة على فضله وورعه وعدالته، والذي لو كانت هناك انتخابات حرة في ذلك الزمان، لما عدته الأمة، هذا الإمام محاصر بشكل يضطره أن يخاطب الملوك الظالمين الفاسقين بقول: "يا أمير المؤمنين"، وبحيث يأتي أحد هؤلاء الفاسقين وهو المتوكل العباسي بالإمام الهادي سلام الله عليه وهو في مجلس سكره وعربدته فيطلب منه أن يشرب معه من كأس يدنيه من فمه (ع). بل وصل الحدّ أن الإمام الهادي (ع) ومن بعده الإمام العسكري (ع) أطلقا عدة أسماء على زوجة الإمام العسكري (ع) لكيلا يهتدي إليها العباسيون فيقتلونها أو يلقوا القبض على ابنها الإمام الثاني عشر المهدي (ع) لأنهم كانوا يخافون أن يكون ظهوره في زمنهم وحربه ضدهم وبسط دولته العادلة على أنقاض دولتهم.

بالرغم من هذه الظروف الاستثنائية، بل المستحيلة، لم تؤد هذه الاعتداءات والجرائم الى تنازل زعماء الشيعة سواء الأئمة (ع) أو رؤساء المذهب بعدهم، الى الظالمين أو مهادنتهم. وقد كان بوسعهم أن يلتمسوا المعاذير من الشرع والعقل بتبريرات يمكن الدفاع عنها شرعاً وعقلاً. ولكنهم آثروا المضيّ في طريق ذات الشوكة والصبر على

المرارات والبقاء على الخط الإسلامي النظيف لأن الدنيا لم تكن نصب أعينهم كما كانت الآخرة. نعم، كان الأئمة (ع) والعلماء الأقدمون (رض) يريدون أن تتحقق العدالة في الأرض، ويريدون للإسلام الصحيح أن يعمّ البشرية، ولكن كان ذلك لتحقيق ما يرضاه الله تعالى لهم وللناس. أما التذرّع بحماية الناس وتخليصهم من الظالم عن طريق ظالم آخر فهذا لم يفعله أحد منهم.

وأخيراً، طالما كانت الحركة الإسلامية الشيعية تؤمن بما صحّ عن الإمام أمير المؤمنين (ع)، فإني أذكّر العاملين فيها بقوله (ع): ((من استعان على حاجته بعدوه بعد عنها))!!

الموازنة بين إنهاء الظلم الصدامي والحفاظ على المبادئ

قد يفهم البعض أننا نطالب بعدم فتح الحوار مع الأطراف الإقليمية والدولية التي صارت جزءاً من أزمة العراق شاء العراقيون أم أبوا، وأننا نطالب بالصبر الى أن يأتي الفرج من السماء. لكنني أؤكد أن هذا ليس ما أريده بحال، ولكن ما أريده هو عدم ركوب موجة "القطار الأمريكي" كما يسميه البعض، وأن من يتخلف عنه سيبقى متأخراً عن ركب الحل المستقبلي، فإني لا أعدّ الحل الأمريكي حلاً للعراق [1]، ولكنه حل لأمريكا ووجوب عملها لإيجاد حل للأزمة العراقية بإسقاط نظام عميل ونصب نظام عميل جديد يحظى برضا العراقيين الذين رأت، مندهشة، كيف قاموا في أيام معدودة ليكتسحوا قلاع الظلم والجريمة في معظم المناطق العراقية بمجرد أن سنحت لهم الفرصة، بعدما ظنت وظن معها العالم أنهم قد صاروا في سبات عميق ولم يعد فيهم ما يجعلهم خطراً عليها ونظامها الجديد – القديم. فإنها رأت أن العراقيين قاموا ليقولوا "الله أكبر"، ويقولوا "ماكو ولي إلا علي"، وهذا يعني أن المشاعر الدينية العراقية هي نفسها ولم يك عمل حزب البعث العراقي ونظام صدام العميل إلا طلاءً رقيقاً فرض بالقوة والقهر، فتحول العراق من بلد مفتوح للسيطرة الأمريكية الكاملة بحاكم عميل أو عميل جديد وشعب نائم خنوع الى بلد يحكمه عميل أضعفت هي آلته العسكرية وشعب ثائر لا ينام على الضيم ولا ينسى مشاعره الإسلامية الأصيلة. فصار العراق، بعد الانتفاضة، مشكلة عويصة، وحلها هو في إجبار العراقيين على التسليم والاستسلام طوعاً للشروط

(١) والحل للمشكلة العراقية يتضمن الحل للمشكلة الطائفية، وبدونه ليس هو حلاً.

الأمريكية بعد أن تمارس أمريكا شتى الضغوط عليهم بدءًا من إبقاء صدام على السلطة وانتهاءً باستمرار الحظر الاقتصادي مرورًا بتكبيلهم بشتى المعاهدات ولعشرات السنين مع ضمان ضعفهم بتدمير ما استطاعوا تأسيسه من صناعات عسكرية ومدنية متقدمة بالقياس الى دول المنطقة والكثير من دول العالم الثالث بإمكانياتهم الذاتية وبمساعدات الدول الغربية ومنها أمريكا نفسها.

المطلوب هو تحقيق موازنة بين المحافظة على المبادئ وبين التحاور مع العدو. ولست أتكلم هنا مع العلمانيين أو العسكريين أو الذين دخلوا العمل السياسي كوكلاء عن المخابرات العالمية أو المخابرات العراقية، وإنما مع الإسلاميين الذين صار بعضهم يتصرف كأولئك.

هل تخلينا عن هدف إقامة الحكم الإسلامي؟!

إنه لمؤسف أن البعض نسي في خضم التحركات المحمومة السبب الرئيس في دخوله المعترك السياسي أصلاً وهو العمل على إقامة الحكم الإسلامي، فبات يتكلم عن الديمقراطية الغربية حينًا وعن السلام في المنطقة مع الجميع، أي حتى مع إسرائيل.

ولا أدري هل أن زيادة مظالم صدام وأسياد صدام تدفع للعمل أكثر باتجاه تحقيق العدل الإلهي، دون الدخول في السبل الى تحقيق ذلك، أم تدفع باتجاه الاستسلام لهم وكأن الهدف من إسقاط صدام صار هدفًا لذاته بغض النظر عما يحدث وراءه.

كيف يجب أن نتعامل معهم؟

وهل من المنطق أو الإنسانية أو الإسلام أن يذبح بوش وأشياعه العراقيين في الكويت والعراق ويدمروا العراق، ثم يمنعوا سقوط صدام بذبح الانتفاضة مما بات معروفًا، ثم نسكت عنهم في صحفنا وبياناتنا ومؤتمراتنا ونشتم غيرهم كالإيرانيين مثلاً مباشرة أو من على حافة اللسان؟

ولندوس على كل القيم والمبادئ، ونسأل هل أننا سنستطيع إقناع بوش ومستشاريه بأننا وديعون طيبون نختلف عن الإيرانيين أم أن الهوية الشيعية ستظل معنا؟

أما الذين يعتقدون أنه بإمكانهم خداع بوش وإدارته وميجور وميتران وأجهزة صنع سياساتهم القائمة على أساس الاستقرار لنظام رأسمالي عتيد وعنيد، فأنصحهم بالابتعاد عن العمل أصلاً لأنهم لا يعرفون مع من يتعاملون.

ولننس كل شئ ونسأل: ما الذي يدفع بوش لمساعدة العراقيين؟ الإنسانية أم المصالح؟

أما الإنسانية فلا توجد كما يعرف الصغير والكبير، وأما المصالح فهي مضمونة مع عميل يعرفونه جيدًا أنه خدمهم كما لم يخدمهم أي شخص آخر بمفرده، فلماذا يأتون بأناس جدد لا يعرفونهم أو لا يعرفون مقدار قوتهم ومقدار استعدادهم لعمل كل شئ من أجل البقاء في السلطة مثل صدام؟

إن التعامل الصحيح مع هؤلاء المجرمين يجب أن يكون في إطار اتهامهم بما حل بالعراق والعراقيين ووضعهم في موضع المسؤولية عن جرائم صدام ومطالبتهم بتعويضنا عن كل ذلك، والاستمرار في إشعارهم بالذنب إسوة بما فعله اليهود بالألمان.

إذا كان البعض منّا لا يهمه الموازيين الشرعية في التعامل مع الكفار لتحقيق أهدافه فلماذا لا يعمل كما عمل اليهود وذلك بتحريك الدنيا بأسرها، وبمختلف الطرق والوسائل، باتجاه تعويضهم عما جرى بهم مع أن اليهود بالغوا أيما مبالغة، في حين ما جرى للعراقيين لا يعرف منه العالم سوى جزء يسير جداً.

نعم، لا أقول لا تتكلموا معهم، بل على العكس، لننفتح على الدنيا، ولكن ليس قبل معرفة نقاط الضعف والقوة فينا وفيهم، وماذا يريدون منا، ومن أين تؤكل الكتف، وعلى أي أرض نقف: صلبة أم رخوة، فهؤلاء يعشقون القوة ويحترمون القوي حتى وإن كرهوه.

وبذا، فإن السلاح الذي يجب رفعه في وجوههم هو التخويف. نعم تخويف هؤلاء الطواغيت الكبار بأن شيعة العراق إذا استمر العالم في حصارهم وتشويه كل ما يتعلق بهم لأجل الوصول بهم الى اليأس أو الى طريق مسدود، فإنهم، ودفاعًا عن أنفسهم وكرامتهم ومستقبلهم، سوف لن يتوقفوا عن إشعال الأرض تحت أقدام كل غربي تطأ قدمه أرض العراق، وسيضربون ويعرقلون أعمال الشركات الغربية فيه، وسيحيلون العراق الى لبنان جديد وما هو أسوأ من لبنان على الغرب (١).

وأخيراً، إذا كانت الدنيا لن تقبل علينا، أليس منطقيًا ومعقولاً أن نتمسك بالآخرة،

(١) لقد تم اختطاف مهندسين غربيين من قبل الحركة الكردية المسلحة في كردستان العراق من قبل، مع ذلك فرض الغرب منطقة الجيب الآمن في كردستان.

أي بالمبادئ، لكيلا نخسرهما معًا فنصير مصداقًا لقوله تعالى: ((خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين)) (١).

إن دنيا بوش وميجور وفهد لن تقبل علينا إلا بذهاب ديننا، هذا إن أقبلت.

الخارجون عن التشيّع!

إن ذهاب بعض شيعة العراق والذين يقيمون في المنفى الى الغرب للقيام بمحاولة قبول الغرب التحالف معهم، ثم محاولة إقناع الغرب بأنهم سيكونون بيادق أمينة ومخلصة في عمالتها للغرب أسوة بصدام، قد تخرج هؤلاء عن مسمّى التشيّع. كيف لا والتشيّع لم يكن يعني في يوم من الأيام إلا رفض الحكومات الجائرة ورفض الظلم بكافة أشكاله. وليس أدل على هذا من رفض الأئمة عليهم السلام المساومة مع الظالمين في كل أدوارهم.

الفلسطينيون مثال قائم

ولنفترض أن البعض لن يصغ الى حديثي هذا وسيضرب به عرض الحائط، فيذهب في محاولاته الرامية الى إقناع أمريكا بأنه خير من تعتمد عليه في النظام ما بعد صدام، فهل يظن هؤلاء أن أمريكا ستعطيهم شبرًا واحدًا من أرض العراق وثرواته قبل أن تكبلهم بما ليس لهم فكاك عنه من الاتفاقيات والمعاهدات، لكي يصبحوا في الأخير طرفًا، من الممكن، وليس من المؤكد، وإنما من الممكن أن تأتي بهم كجزء من خبطة سياسية يقوم بها عسكريون في انقلاب يحافظ على ثوابت الدولة العراقية الطائفية العنصرية الدكتاتورية، بحيث لن يكونوا أكثر من صدام جديد قد يقل أو يزيد إجرامه حسب الظروف.

وأكبر دليل على هذا ما نراه من وضع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد بدأت مسلسل التنازلات منذ سنين ووصل الى حدّ أخذ رئيس المنظمة نفسه يدين علنًا عمليات فدائية ضد إسرائيل، وصار يقبل بإرسال البعض ممن لا بالعير ولا بالنفير من فلسطينيي إسرائيل للتباحث بشأن المصير الفلسطيني. مع ذلك، بمجرد أن يتعانق هؤلاء معه يستنكر الإسرائيليون ذلك وتبدأ الحكومة ببحث فيما إذا يجب أن تحاكمهم

(١) سورة الحج آية ١١.

على معانقة وتقبيل رئيس منظمة التحرير. هذا مع أن منظمة التحرير قد فقدت حتى مبررات إبقاء اسمها، لأن التحرير لا يمكن أن يأتي من قبل جهة وضعت السلاح جانباً، سواء مجبرة أو مخيّرة، أو مجبرة – مخيرة (١).

بين الحكم الإسلامي والديمقراطية الغربية

طالما سيكون من قراء كتابي هذا البعض ممن لا يؤمن بوجوب إقامة الحكم الإسلامي، أو مؤمن بالديمقراطية الغربية كما هي في الغرب (وهو لا يعرفها على حقيقتها)، أو ممن يخاف من الحكم الإسلامي ويظن أنه شيئًا من قبيل الغول والعنقاء، وطالما أصبح بعض الإسلاميين يبتعد شيئًا فشيئًا عن طرح الحكم الإسلامي، وطالما كنت مقتنعًا بأن لا سبيل الى خلاص العراق من مشاكله إلا بإقامة الحكم الإسلامي الذي يضمن صيغة لا طائفية ولا عنصرية، أحببت أن أبين للقارئ الفرق الصغير-الكبير بين الحكم الديمقراطي الغربي والحكم الإسلامي ليعلم ثمة أنه من الظلم أن يخاف من فطرة اللّه وإطار الحكم حسب عقيدته الإسلامية هو، والتي يعتزّ بها، ولكنه أصبح يفصله (إطار الحكم) عن العقيدة بسبب الجهل والتجهيل المتواصل لأعداء الأمة.

فهناك حملة شعواء ضد الحكم الإسلامي أينما يمكن أن يقوم. حملة تخويف من الإسلاميين وكيف أنهم سيعودون بالبلاد الى العصور الوسطى حيث لا علم ولا فهم ولا حريات شخصية لأن الخمور ستمنع والنساء يجب أن يلبسن الحجاب الى آخر القائمة من الأراجيف والتخويفات. وقد ضربت المشروبات الروحية والحجاب أمثلة لأني أعتقد جازمًا أن معظم من يعادي الحكم الإسلامي يعاديه بسبب خوفه من هذه الأمور. فلا يهم عند هؤلاء أن يستمر الظلم، وأن يرتبط المجتمع بالغرب عن طريق هذه السخافات، ولا يهم أن تهدر ثروات الأمة على المواد الإستهلاكية، ولا يهم أن يوجّه الشباب توجيهًا

---

(١) أحبّ أن أنبّه الى عقيدتي في المنظمة ورئيسها بالذات، فأنا لا أشك في أن استمرار إسرائيل بإطلاق صفة الإرهابي على رئيس المنظمة ومسؤوليها الكبار ما هو إلا لعبة لاستمرار بيعهم الى الشعب الفلسطيني كأبطال وثوار ومجاهدين، لأن شعبنا الفلسطيني المظلوم لا يزال يعتقد أن كل من تشتمه إسرائيل هو مخلص ووطني. وقد أصبح هذا الشتم الهادف ضروريًا أكثر من ذي قبل بعد اشتعال الانتفاضة الفلسطينية واستمرارها وفشل إسرائيل في قمعها وإخمادها، لأن الصراع مع منظمة علمانية تتحرك في إطار الأنظمة العربية ولا تريد إلا مترًا مربعًا ترفع عليه علمًا ويجلس عليه رئيس المنظمة رئيسًا للجمهورية أسهل بكثير من التعامل مع منظمة إسلامية تريد تحرير كل فلسطين.

مائعًا تافهًا دنيويًا مما يسهل وقوعهم فريسة سهلة للأعداء خصوصاً إذا ما ذهبوا الى الخارج للعمل أو الدراسة. ولا يهم أن يكون لنا حكومة يراقبها نواب الشعب، ولا قضاة يخافون الله تعالى ويراقبونه فيما يحكمون، ولا جيش عماد بنائه التقوى فلا يحتقر ضابط جندي ولا يقاد من قبل ضباط فاسقين، ولا يقاد الى مغامرات عسكرية خدمة للأعداء أو تحقيق لطموحات شخصية، ولا يهم أن يكون لنا قوى أمن لا تداهم البيوت بدون إذن وبدون سبب حقيقي ولا تسجن بدون محاكمة ولا تعذب ولا تهتك الأعراض وتقوم بالأعمال العظيمة التي تقشعر منها الأبدان. لا يهم كل هذا ولكن المهم أن نشرب الخمر ونلبس ما يقرره لنا "كريستيان ديور" و"إيف سان لوران" وغيرهما من معبودي التافهين ونشاهد الأفلام السخيفة ونرقص في حفلات رأس السنة الميلادية وعيد ميلاد السيد الرئيس.

وحتى لو أخذنا هذه الأهواء بعين الإعتبار، كم هي نسبة العراقيين الذين تهمّهم هذه الأمور ولا يستطيعون العيش بدونها؟

برأيي، إنه بإستثناء البعض من سكنة بعض مدن العراق الرئيسة (بغداد والبصرة والموصل) لا يشكل هؤلاء المعترضون أي نسبة تذكر. ولا أعتقد أننا بحاجة لتبيان حال الرجال والنساء والمجتمع في جبال كردستان أو أهوار العراق أو مدن أعالي الفرات أو قرى المزارعين على ضفاف دجلة أو سكنة المناطق الدينية. وحتى في بغداد هناك المناطق الواسعة المختلفة في داخل مدينة بغداد وخارجها ممن لن يجدوا في المجتمع الإسلامي إلا كل خير. وعلى سبيل المثال لا الحصر: مدن الكاظمية والثورة والشعلة والعامل والنور والجمهورية، وأحياء القاهرة والإسكان والكيلاني والفضل والجوادين والجعيفر، ومناطق الراشدية والرستمية والزعفرانية وبغداد الجديدة والغدير والدهاليك. فبغداد لا تشمل فقط منطقتي المنصور والمسبح.

فإذا عرفنا هذا، ألا يحقّ لنا أن نتساءل عن حقيقة إدّعاء هؤلاء بأنهم يرغبون في إعطاء الفرصة للعراقيين لكي يعبروا عن آرائهم وأنهم مع الديمقراطية والحرية. حتى إذا ما طلب الناس ما يريدون وكان الإسلام هو المطلوب فتحت أفواه المرجفين والمشككين بشتى أنواع الإتهامات.

والأنكى من هذا أن هؤلاء ينسون أن الإسلاميين لم يبخلوا بالدماء والأرواح من أجل

الإطاحة بالنظام وتخليص العراقيين من الدكتاتورية في الوقت الذي كان هؤلاء ما بين فاعل وساكت، فاعل مع النظام في جرائمه أو ساكت عنه وغير مغيّر بيد ولا لسان.

أكثر من هذا، كان الكثير من هؤلاء من المتاجرين مع النظام بشكل أو بآخر. ونعني كانوا إما يتعاونون مع النظام لأجل مصالح شخصية أو لأجل بقاء النظام. حتى إذا ما أخذ النظام يحتضر شمّروا عن سواعدهم وأصبحوا معارضة صلبة وخرج علينا كل يوم في تلفزيون الغرب عراقي معارض. من هو؟ ماذا فعل؟ متى؟ لا ندري.

وعلى الرغم من أن من يستحق أن يتكلم في هذه القضية هم من عارضوا النظام منذ زمن ولادته أو حتى بعد ذلك، ولكن ليس بعد أن يئس من الحياة، وخصوصاً الذين استرخصوا الدماء من أجل الوطن والكرامة والحرية، فإننا نعتقد أن الأفضل للعراق أن تعطى الفرصة لكل جهة وطنية غير عميلة لجهة معادية للعراق سواءً كانت مرتبطة بالغرب أو بعملائه بأن تطرح برنامجها وتحاول إقناع العراقيين بوجهة نظرها. وسوف يتبين بعد ذاك من يريد العراقيون للحكم. وسنطيع رغبة العراقيين كيف كانت.

وأودّ هنا أن أبين للقارئ الفارق بين الحكم الإسلامي والحكم الديمقراطي الغربي لكي يرى أن القضية لا تستحق كل هذا التهويل والإرجاف، ولكي يرى كيف أن الفارق طفيف في مجريات الأمور ولكنه عظيم في نتائجه.

من المعلوم أن الحكم الديمقراطي الغربي مؤسس على أساس نظرية العقد الإجتماعي حيث إتفق أفراد المجتمع على أن يختاروا من يمثلهم وهم النواب (أي الذين ينوبون عن غيرهم) في مجلس هو مجلس النواب أو البرلمان. وأن هذا المجلس يشرّع القوانين التي ستكون بذلك هي رغبة الشعب. ثم أن المجلس يحاسب الحكومة (السلطة التنفيذية) على حسن أو سوء تنفيذها لهذه القوانين.

أما في حالة التجاوز على القوانين من قبل أي فرد في المجتمع فإن القضاء المستقل النافذ الكلمة يقرر فيما إذا ارتكب هذا الفرد جرماً أو مخالفة ويقرر في حقه العقوبة المناسبة التي كانت قد شرّعت من قبل.

ويتم تشكيل الحكومة إما من الحزب الذي يفوز مرشحوه (النواب) بأكبر نسبة حتى وإن كانت نسبة ضئيلة تقل عن خمسين بالمائة، أو بتشكيل حكومة إئتلافية من عدة

أحزاب تتفق فيما بينها بحيث تكون نسبة الأصوات التي حصلت عليها مجتمعة مساوية أو أكبر من الحد الأدنى المنصوص عليه في الدستور.

ولكي يستطيع النواب أن يشرعوا القوانين بعد دراية كافية لموضوع التشريع تتألف لجان من داخل البرلمان للشؤون المختلفة وتضم أعضاءً من حزب (أو أحزاب) الحكومة وأحزاب المعارضة. فلجنة للشؤون الداخلية، وأخرى للخارجية، وأخرى للدفاع، وأخرى للمالية وهكذا. وبما أن النواب أعضاء هذه اللجنة سيدرسون هذه الشؤون فسيكونون إذًا أكثر دراية فيها من غيرهم مما يمكنهم من رفع التقارير عنها قبل أن تناقش التشريعات الخاصة بها.

أما في النظام الإسلامي فإن انتخاب مجلس النواب والحكومة والقضاء وهي السلطات الثلاث تتبع ما يجري في الغرب فيما عدا نقطة واحدة وهي لجان البرلمان التي تتخصص في شؤون معينة. ففي النظام الإسلامي لا بد من التأكد من عدم مخالفة القوانين التي تمرّ في مجلس النواب للشريعة المطهرة. وهذا لا يمكن إعطاؤه حقه دون الرجوع الى علماء الإسلام الذين تخصصوا في الشريعة فيستطيعون معرفة ما إذا كان هذا القانون أو ذاك مخالفًا كلاً أو جزءً للشريعة الإسلامية.

ولنلخص الفرق بين الديمقراطية الغربية وبين الشورى الإسلامية بما يلي:

١. يرفض الإسلام أن يتدخل أفراد الشعب، وبالتالي ممثلوهم في البرلمان، في التشريعات الإسلامية التي تستهدف المحافظة على القيم والمثل العليا وحماية المجتمع من الأمراض الاجتماعية والصحية والنفسية التي تسببها الأفعال المحرمة كشرب الخمر والزنا والميسر (القمار)، وتطبيق الحدود على المخالفين كرجم الزاني المتزوج وجلد الزاني الأعزب وجلد شارب الخمر وقطع يد السارق. هذه التشريعات قد فرغ منها الشارع الحكيم ولم يعطِ للناس حرية الالتفاف حولها مطلقًا [١].

ولا نحتاج الى إثبات ضرورة هذه الحدود [٢] سوى أن نراجع إحصائيات الجرائم في

---

(١) وهذا يستثني الأوضاع التي لا تطبق فيها هذه الحدود كما في حالة عدم قطع يد السارق قبل تحقيق الاكتفاء لجميع أفراد المجتمع.

(٢) هذا لغير الملتزمين بحدود الله تعالى، وإلا فإن الملتزمين يطيعون الله ورسوله (ص) بما أمرا ونهيا دون الحاجة الى نظر في الأوامر والنواهي.

الغرب، والى الانحدار السريع للحالة النفسية والعصبية والبدنية لأفراد المجتمع الغربي بسبب إفراطهم باقتراف هذه المحرمات.

٢. لا يستطيع البرلمان أو مجلس الشورى تقديم مشاريع كمالية على حاجات أساسية للفرد والمجتمع لم تتحقق بعد. فمثلاً لا يستطيع نواب الشعب أن يوافقوا على إقامة متنزّه أو صالة عرض سينمائية (على الرغم من الأهمية النسبية لهذين) في الوقت الذي لم تتحقق الكفاية لأفراد المجتمع من غذاء ولباس وسكن وقدرة على تكاليف الزواج وخدمات صحية وغيرها من الأساسيات.

ويوافق البرلمان البريطاني (وهو أقدم برلمان غربي حديث) اليوم على مبالغ طائلة لإقامة مرافق الفساد وتضييع الوقت، ويمرر قوانين رفع رواتب النواب أنفسهم الى حدود غير ضرورية [1] وكذلك المخصصات السنوية المليونية للعائلة المالكة، على الرغم من أن الملكة قد تكون أغنى شخص في العالم، في الوقت الذي لا يشرّع قانوناً يوجب على السلطة التنفيذية (الحكومة) الإسكان الفوري لألوف المشردين الذين ينامون على أرصفة الشوارع وفي الحدائق العامة.

٣. لا يستطيع البرلمان أو مجلس الشورى الموافقة على البدء بالحرب فهذه من اختصاصات الإمام. أما الدفاع عن النفس ضد المعتدين على الأرض الإسلامية فهو من اختصاصات المرجع الديني الأعلى، وهو الفقيه الجامع للشرائط والذي لن يعلن الحرب إلا بعد التأكد من توفر الشروط اللازمة من العدد والعُدّة.

ولا أحتاج سوى أن أحيل القارئ الى ما قام به هتلر في عام ١٩٣٩م، وما قام به الأمريكان في كوريا في الخمسينات وڤيتنام في الستينات، بل ما قام به صدام في ١٩٨٠م وفي ١٩٩٠م، من حروب أهلكت الحرث والنسل وجلبت الدمار لملايين البشر، كي يتيقن من خطورة عدم تحكيم الشرع المقدس، وترك الأمر بيد البشر العاديين الذين لا نصيب لهم من العلم بالشرع.

٤. يستطع البرلمان تشريع القوانين العاملة في ماعدا ما تقدم أعلاه وذلك عن طريق

---

(١) كما صرح بذلك النائب العمالي البريطاني "كين ليفنكستن" في إحدى مقالاته في صحيفة "الإندبندنت" المحلية التي توزع في شمال غرب العاصمة البريطانية.

الاقتراع بعد أن يتلقى تقارير لجانه المتخصصة وتقارير السلطة التنفيذية التي يراقب أعمالها ويحاسبها على أدائها.

والسؤال الآن هو: هل الشعب العراقي شعب مسلم أم لا؟ لا بد من نعم.

وهل أن جميع الشعب العراقي ملتزم بالإسلام؟ الجواب هو لا بالطبع.

ولنتنازل ولا نطرح قضية الإفساد المقصود والإبعاد المنظم عن الإسلام في الدولة العراقية منذ تأسيسها في عام ١٩٢١م والتي قرر الإنكليز أن تكون بعيدة عن الإسلام الذي حاربهم في الفرات الأوسط والبصرة وراوة وكردستان، هذا الإبعاد والإفساد الذي تصاعد بشكل هائل بعد إستلام البعث الصدامي للحكم في تموز عام ١٩٦٨م فأضحى الإسلام غريباً في مناطق كثيرة في العراق. لنتنازل عن هذا ونسأل: هل يقبل العراقي الملتزم بالإسلام كنظام حكم؟ الجواب هو نعم قطعاً. فليس هنا أي مشكلة مع الملتزمين.

ونسأل: هل يقبل العراقي غير الملتزم بالإسلام حكم الإسلام؟ فإذا كان لا يقبل نطلب منه أن يثبت لنا أن الأحكام التي يتوصل إليها عن طريق النقاش بين الناس بدون رعاية من الشريعة هي أفضل مما أمر اللّه تعالى به. فهل يستطيع أن يثبت غير الملتزمين أن الشريعة المطهرة أقل قدرة على حلّ المشاكل من عقول الناس القاصرة؟

نعم، هناك من سيقول أن الإسلام إنتهى دوره وأضحى قديماً وأن المشاكل الحالية تتطلب حلولاً حديثة. ولكننا لا نقول أن عندنا حلولاً لكل شئ مكتوبة في الكتب التي اصفرّت أوراقها، ولكن نقول أن النواب عندما يناقشون مشاريع القرارات قد يتوصلون بالاقتراع الى نتيجة تعتبر حراماً بنظر الشريعة. وطالما يعتقد المسلم أن اللّه يقدر مصالح البشرية أفضل من تقديرهم هم لأنفسهم فإننا نرى أن من مصلحة المجتمع المسلم أن يُحَكِّمَ اللّهَ تعالى فيما يريده عن طريق نوابه.

وقد أمر تعالى بالاحتكام الى الشريعة المقدسة في الكثير من آيات الكتاب الذي يريد منا البعض أن نضيعه. ومن هذه الآيات:

((أفمن يهدي الى الحق أحقّ أن يُتَّبع أمّن لا يهدي إلا أن يُهدى، ساء ما يحكمون)) (١).

---

(١) سورة يونس آية ٣٥.

((وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)) (١).

((وإنّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)) (٢).

وبعد فإن أعداء الإسلام من المسلمين يندر أن يصرّحوا بعدائهم هذا ولكن يطرحون أسباباً أخرى. فمنهم من يقول بأن البلد ستتقسم الى دويلات طائفية وقومية. أي أن السنّة الذين هم الأقلية عندما يحكمون الغالبية الشيعية فإن الحكم ليس طائفياً في حين أن الشيعة إذا نالوا حقوقهم فإن الحكم يصبح طائفياً (٣). كذلك، عندما يحكم العرب الأقليات القومية الكردية والتركمانية فإن الحكم لا غبار عليه ولكن عندما ينال الأكراد والتركمان حقوقهم فإن العراق يكون قد تقسم الى دويلات.

وإننا نعايش هذه الحالة من الاصطفاف مع النظام أو مع أي حلّ غير شعبي لأن الثورة الجماهيرية التي شهدتها محافظات العراق الجنوبية والشمالية قد بثّت الرعب في أوصال هؤلاء الطائفيين والعنصريين فوقفوا في خندق واحد مع آل الصباح وآل سعود الذين أخذوا يرتجفون من احتمال قيام الحكم الإسلامي في العراق.

والعجيب أن بعض المعارضين العراقيين المعروفين خرجوا علينا، أيام اشتعال الانتفاضة، من على شاشات التلفزيون البريطاني يصرحون بأن الواجب أن يستلم الحكم شخصية عسكرية ليمسك بالبلاد. هذا، مع أن المفروض أن هؤلاء ثوريون، والمتوقع منهم أن يؤيدوا ثورة العراقيين التي انضمت إليها عناصر الجيش والشعب مع الإسلاميين بهدف الإطاحة بالنظام الذي يعارضه هؤلاء. كذلك فإن هؤلاء يطرحون دائماً قضية إعطاء الشعب العراقي الفرصة في التعبير عما يريد من شكل الحكم، أفإذا عبّر الشعب العراقي عما يريد بثورة هل ندعمه أم نطالب بمجيء شخصية فردية تمسك بالسلطة بحيث الشعب من التعبير عن رأيه؟!

كذلك، شهدنا من أخذ يحوّل الإنتباه من ثورة العراقيين للإطاحة بالنظام الى مخاطر عدم وصول المعونات لإنقاذ العراقيين المهددين بالأوبئة المختلفة. ولا ندري أين كان هؤلاء أيام كانت المحافظات الجنوبية التي تستوطنها الأوبئة وخصوصاً الكوليرا تصيب

(١) سورة الحشر آية ٧.
(٢) سورة الانعام آية ١٥٣.
(٣) لأنهم يتوقعون أن الشيعة لن ينالوا حقوقهم إلا ضمن حكم إسلامي شيعي.

الآلاف يوميًا وتقتل العشرات منهم بسبب غياب التثقيف الصحي وعدم وجود المنشآت الصحية والكادر الطبي والتمريضي الكافي. أين كان هؤلاء، أكانوا في مظاهرات التأييد للنظام ومنجزاته أم كانوا يوقعون العقود التجارية والمقاولات مع الحكومة العراقية؟!

نحن نعرف أن الشعب إذا ما ثار يتلقى أول التأييد من قوى المعارضة أحزابًا أو شخصيات، أما أن تطالب المعارضة بإمساك الجيش بالسلطة فهذا لا يصب إلا في مصلحة النظام الحالي أو أي نظام مشابه سيأتي بعده.

وعلى أية حال، فلا يفرض الحكم الإسلامي نفسه فرضًا، وإنما يجب أن تبين الأمة أنها تطالب بإقامة الحكم الإسلامي بأن تقرر ذلك في اقتراع عام لجميع المواطنين. وقد حصل هذا بالفعل في النظام الإسلامي الوحيد الموجود الآن في العالم وهو نظام الجمهورية الإسلامية في إيران [١]. فعلى الرغم من أن المواطنين كانوا يخرجون في تظاهرات كبيرة جدًا وهم يهتفون بالشعارات الإسلامية العامة "الله أكبر" و "لا إله إلا الله" مما يؤكد أن الشعب الإيراني لم يكن يريد إزاحة الشاه فحسب وإنما إقامة الحكم الإسلامي أو الاستظلال بظل الأحكام الإلهية، وعلى الرغم من أن الشعب الإيراني رضي بعالم الدين (الإمام الخميني) قائدًا له، وبشكل لا يمكن الشك فيه لأن هذا الشعب كان ينفذ أوامر هذا الإمام وهو في الخارج ولا يملك سلطة إجبار الشعب على تنفيذ أوامره، وعلى الرغم من أن الجموع المليونية استقبلت هذا الإمام يوم عودته بما لا يمكن إلا وأن يكون بيعة عامة، لأنه من العسير أن تتم البيعة الآن على الطريقة القديمة من صفق يد المبايِع على يد المبايَع لكثرة أفراد المجتمع، إلا أن هذا الإمام المبايَع ومؤيديه الذين قادوا عملية إسقاط النظام الشاهنشاهي، لم يفرضوا نظام الجمهورية الإسلامية على الشعب فرضًا، بل تركوا الشعب يدلي بصوته في اقتراع عام وافق فيه الشعب بنسبة تزيد على الثلثين [٢] على النظام الإسلامي.

وكعراقي، أشعر بالألم أن لا تتاح الفرصة للشعب العراقي، بسبب مؤامرات القوى الدولية والإقليمية، أن يختار الحكم الذي يريده، وأن يختار نوابه الذين يمثلونه، أسوة

(١) عندنا أمل كبير أن تلحق أفغانستان بإيران فتقيم نظامها الإسلامي بعد أن تخلصت من الكابوس الشيوعي وبأيدي الإسلاميين.

(٢) وهي ليست نسبة ٩٩,٩٩٪ المحببة لدى بعض أنظمة العالم الثالث!

بالشعب الإيراني والشعب الهندي والفليبيني وغيرها من شعوب ما يسمى بالعالم الثالث، لأن الشعب العراقي ليس أقل شأنًا من هذه الشعوب، ولأنه قدم التضحيات الجسام على طريق الانعتاق.

لا تتنكروا لتاريخنا النظيف

منذ اليوم الأول الذي وطئت فيه أقدام الجيش الاستعماري الغازي أرض العراق، ولحد الآن، كان شيعة العراق يقفون في الخندق المعادي للاستعمار وعملائه ومخططاته. ولم يتخلّف الشيعة عن هذا الموقف المشرّف حتى عندما دخل الصراع أطراف تفتقر الى المبدئية أو أطراف شاركت في اضطهاد الشيعة.

بل إن أول مواجهة بين الشيعة والجيش الاستعماري حصلت عندما وقف الشيعة في خندق الدولة العثمانية التي ما عرف الشيعة العراقيون منها، وطوال القرون الأربعة من حكمها العراق إلا كل اضطهاد وتمييز طائفي.

وعندما قام الجيش العراقي بثورته ضد بريطانيا في مايس ١٩٤١ سارع الشيعة الى تأييد الثورة ورئيس وزرائها رشيد عالي الكيلاني، بدءًا بمراجعهم الأعلام الذين حثوا الشيعة على الوقوف في جانب الجيش العراقي واصفين الحركة بـ "النهضة المباركة لحفظ استقلال العراق - البلاد الإسلامية - وقطع تصرف الأجانب فيها" كما في فتوى الشيخ عبد الكريم الجزائري، والذي طلب في فتواه هذه من العراقيين "المساعدة لهذه النهضة الدفاعية ما استطعتم فإنها نصرة للدين وحماية للمسلمين"؛ وكما في فتوى المرجع الأعلى وقتها هو السيد أبو الحسن الموسوي الاصفهاني "وهذه البلاد العراقية المشتملة على مشاهد الأئمة ومعاهد الدين يجب علينا جميعًا المحافظة عليها من تسلط الكافر والمدافعة عن نواميسها الدينية، فإلى هذا أحثكم وأدعوكم..."، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (صاحب ميثاق النجف عام ١٩٣٥) والذي رفض تسلم رشوة من الأمير عبد الإله مقدارها عشرون ألف جنيهًا ذهبًا وأمر الرسول بحملها الى الكيلاني لإيداعها خزانة الدولة. كذلك فعل رؤساء عشائرهم الذين قرروا أن ينصروا الثورة ضد الانكليز (١).

وقد فعل الشيعة ذلك ولم تجف دماؤهم بعد من قمع الحكومة العراقية (لثوراتهم في

(١) راجع "الشيعة والدولة القومية" ص ١٨٢.

الرميثة وسوق الشيوخ والتي طالبوا فيها باستجابة الحكومة للمطاليب الواردة في ميثاق النجف لرفع الظلم عنهم) وبإشراف وزير داخليتها رشيد عالي الكيلاني نفسه كما ذكرنا في المقال الحادي عشر في الباب الثالث.

ولم يكن الذين دعوا العراقيين الى احتضان الانكليز من الشيعة. ففي الوقت الذي حارب الشيعة الانكليز حرباً شعواء في جبهات قتال حقيقية ملحقين بالانكليز خسائر فادحة دفعت ببعض النواب في مجلس النواب البريطاني الى المطالبة بسحب القوات البريطانية وترك العراق وشأنه، وكانوا يعدون العدة للثورة الكبرى ضدهم لطردهم من العراق، كان البعض في الطرف الآخر منهمكًا بالتحول من الولاء العثماني الى الولاء البريطاني، بل بدعوة الناس علنًا الى موالاة المستعمر البريطاني واحتضانه كما في قول الشاعر المعروف جميل صدقي الزهاوي:

تَبَصَّرْ أيها العربيُّ واتركْ
ولاءَ التُّرك مِنْ قوم لِئامِ
ووالِ الإنكليزَ رجالَ عدلٍ
وصِدقٍ في الفِعالِ وفي الكلامِ!!

وهي دعوة أطلقها الزهاوي (١) بعد احتلال العراق وبعد إعطاء الانكليزُ اليهودَ الوعود في فلسطين في وعد بلفور. (٢)

وألقى الزهاوي هذا، في حفل توديع الكولونيل ويلسن في بغداد، كلمة مدح فيها ويلسن وذم الثورة العراقية والثوار. وألقى طالب النقيب ومزاحم الپاچچي كلمات في هذا السياق والتي فيها كما قال الأخير "إن الأسر المتنفذة في بغداد (٣) لا تعطف على حركة خربت بلادها . إن هذه هي مشاعر الناس الذين لآرائهم وزنها وهم يتلهفون الى نقل ما يفكرون ويشعرون به الى أولئك الذين يطالبون في بريطانيا بالانسحاب من هذه

(١) الذي لم تقاطع المناهج الدراسية العراقية شعره، بل على العكس، كان له نصيب كبير وأكبر من نصيب الشاعر الكبير الجواهري الذي هو أعلى منه في قائمة الشعراء والذي كان صوتًا مدويًا ضد المستعمرين وأذنابهم. وهذا هو السبب في اختلاف التعامل مع الشاعرين.

(٢) "التأثيرات التركية" ص ٨٤.

(٣) لا يزال البعض من البغداديين يملك هذا الشعور المتعالي على العراقيين الآخرين فيرى أن ما يقرره هو المعوّل عليه وكأن عنده تفويض إلهي أو شعبي للقرار.

البلاد. فهم لا يستطيعون أن يدركوا أن الانسحاب لا يعني أقل من انتهاك حرمة القانون وتدمير الشعب.."!!

بل إن الشاعر الزهاوي قد طلب من السير برسي كوكس أن يصلح ما فسد في العراق بسبب بغاة الشر أي الثوار بقوله:

إنَّ العراقَ لمسعودٌ برؤيتهِ
أبًا لهُ مِنْ بلادِ العدلِ قد وَرَدا
إرْأفْ بشعبٍ بُغاةُ الشرِّ قد قَصَدوا
إثارةَ الشرِّ فيهِ وهو ما قُصِدا!!

ثم ألقى كلمة قال فيها: "قد زال أيها الأب المشفق بعدك الأمن الذي وطدته في ربوع العراق وأخذت الفتن والاضطرابات والمخاوف ويا للأسف تحل مكانه فتعبث بالراحة التامة.." (١).

أما عبد الرحمن النقيب الكيلاني، أول رئيس وزراء عراقي فإنه كان "يعارض كليًا قيام حكومة عربية، ويعتبر بحث الاستقلال العربي أمرًا لا يستحق الاهتمام، ولا يمكن أبدًا لأي رجل محلي أن يصبح رئيسًا للدولة العراقية، وأنه يرغب في أن يرى العراق تحت حكم إدارة بريطانية قوية يسندها جيش احتلال لا يقل تعداده عن (٤٠) ألفًا" (٢).

وعن دعوة فقهاء الشيعة أن يقاطع العراقيون انتخابات المجلس التأسيسي (أول مجلس نواب) كونه سيصادق على المعاهدة العراقية البريطانية هاجم هذه الدعوة عبد المحسن السعدون (٣)، والصحف الموالية لبريطانيا والتي لم يكن للشيعة علاقة بها.

أما دعاة الديمقراطية فيبدو أنهم كانوا ينسون دعاواهم المعادية لبريطانيا بمجرد أن يصلوا الى السلطة. يقول الأزري (٤): "وبينما كان كامل الجادرجي قد عاب على أولئك السياسيين تنكرهم للمعارضة العنيفة التي شنّوها على المعاهدة العراقية البريطانية

(١) المصدر السابق ص ٨٨.
(٢) راجع "الشيعة والدولة القومية" ص ١٣٤ وما تلاها.
(٣) الذي كان قبل بضع سنين مرافقًا للسلطان عبد الحميد الثاني، ثم صار رئيسًا للوزارة العراقية تحت السيطرة البريطانية التي طردت السيطرة التركية، وهي حالة منقطعة النظير، على ما أظن.
(٤) "مشكلة الحكم في العراق" ص ١٦٥.

لسنة ١٩٣٠، وسكوتهم عليها بعد أن توسدوا كراسي الحكم، فإنه قام بعمل مماثل لما قاموا به بإشراكه في وزارة حكمت سليمان التي لم تستنكر في منهاجها المعاهدة المذكورة ولم تعد العراقيين بمحاولة تعديلها، بل كانت أول فقرة في سياستها الخارجية: تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد ماليًا واقتصاديًا وعسكريًا من الحلف العراقي البريطاني". (١)

وإنه لمؤسف غاية الأسف، أن تدفع ظروف مرحلية زائلة لا محالة، بعض الأطراف الشيعية، الى الذهاب يمينًا وشمالاً في تخبّط مستمر علّها تجد في الظلام الدامس المملوء بأشد الأعداء الماكرين، طريق الخلاص، تاركة طريق الخلاص الحقيقي وهو طريق الله تعالى.

وإني لأعجب من الذين يثيرون الناس ويهيجونهم بغية القبول بحلول العدو، متذرعين بالمآسي والمصائب والكوارث التي نعيشها، وكأنها أمر جديد لم نعهده من قبل. وإلا، فمتى كان تاريخ الشيعة غير هذا؟

ولماذا قال رسول الله (ص): ((من أحبّنا أهل البيت فليستعد للفقر جلبابًا))؟

ولماذا قال (ص) لمن قال له إني أحبك، قال: ((أبشر بالفقر))، فقال: وأحب عليًا، قال (ص): ((أبشر بالبلاء)) أو كما قال (ص)؟

أليس لأن هذه من طبيعة الأشياء، هذه هي طريق ذات الشوكة، طريق الجهاد في سبيل الله، طريق الله تعالى ورسوله (ص) وأهل بيته (ع) ومن يسير في أثرهم؟

إنها لمسؤولية خطيرة أن يضع البعض من الشيعة أنفسهم في مواقع ومواقف ستحسب على الطائفة ككل في مستقبل الدهر، فلن ينصف المؤرخون المعادون وغير المنصفين الشيعة بالقول أن بعض من تصدى منهم للعمل السياسي اضطر الى الرهان

---

(١) ما أردته من ضرب هذه الأمثال وباختصار شديد هو، بالإضافة الى المطلب الأساس من نظافة التاريخ الشيعي العراقي، تذكير بعض السنّيين من معارضين وغيرهم ممن لا يعرفون شيئًا عن تاريخ العراق الحديث بتاريخ غير الشيعة من السياسيين قبالة تاريخ الشيعة، لأنهم صاروا يكيلون التهم للشيعة وكيف أنهم يطرحون طروحات مضرة بالعراق من قبيل إقامة مناطق آمنة في الجنوب وغير ذلك، ويزايدون بالوطنية على طرف لم يهادن المستعمر بحيث أن عدم مهادنته أدت الى طرده من القرار السياسي العراقي وتشديد المنهج الطائفي للدولة العراقية يومًا بعد آخر والى أن وصل الحال الى ما نشاهد من المآسي والمصائب.

على العدو مستسلماً لشروطه [1] لأن الشيعة كانوا يتعرضون لأعنف حملة إبادة واضطهاد، وإنما سيقولون بأن هؤلاء ذهبوا لأنهم أرادوا التفاهم مع أعدائهم.

---

(١) وهذه هي الحقيقة، لأن العدو وهو القوة الكبرى في العالم لن تساعد العراقيين إلا بعد أن يستسلموا استسلاماً كاملاً، ((وانتظروا إنا منتظرون)).

المقال الرابع عشر

الإسلاميون السّنّة بين واجب نصرة الأخ الشيعيّ وبين رواسب الماضي وأحقاده

أثبتوا إسلاميتكم أيها الإسلاميون العراقيون السنّيون

- من المقصود بهذا المقال
- الطائفية ليست حكراً على العلمانيين
- لقطات ذات دلالة من صحيفة "دار السلام"

١. الشعور بالتقصير، وبالوقوف خارج دائرة المعارضة

٢. الاصطفاف النفسي مع النظام الظالم

٣. الكيل بمكيالين: واحد للسنّة الأكراد وآخر للشيعة العرب

٤. للأكراد صفحة كاملة وللشيعة ولا سطر

٥. الخوف من التغيير

٦. هل أن الشيعة مسلمون؟!

٧. الشيعة مبتدعة!

٨. إصطفاف فكري مع النظام، وعقدة إيران

٩. عقدة إيران أيضاً

١٠. التطاول على المضحّين منهج معروف للمقصّرين

١١. الانفصال الواعي المقصود عن مشاعر أغلبية الشعب العراقي

١٢. بدون تعليق!!

١٣. الذين يخشون البديل

- الأحزاب السنّية التي تكلمت أخيراً – بين الإخلاص والوصولية
- قضية تقسيم العراق
- الحل الفيدرالي أو الكونفدرالي

المقال الرابع عشر

الإسلاميون السّنّة بين واجب نصرة الأخ الشيعيّ وبين رواسب الماضي وأحقاده

أثبتوا إسلاميتكم أيها الإسلاميون العراقيون السنّيون

من المقصود بهذا المقال

نوضّح في أول سطر من هذا المقال، ما قد يؤدي الى اللبس، أو ما قد يستعمل ضدّنا من قبل دعاة الفرقة، من أننا لا نقصد في هذا المقال جميع الإسلاميين السنّة، لأن فيهم من قد أثبت رغبته ومقدرته على عبور الحواجز الطائفية العراقية، وذلك معروف لديّ من علاقات شخصية وكذلك من كتب أو كتابات أو بيانات. كما أننا لا نقصد حزبًا أو تنظيمًا معينًا، حتى وإن جئنا بأمثلة تخص أحزابًا أو تنظيمات معينة، فإن المقصود منها، أشهد الله، هو ضرب الأمثال على ما نقول.

ولقد أوضحنا في مقدمة الكتاب أن الكتاب لا يعمّ جميع الشيعة وجميع السنّة، كيف وليس هناك حالة من حالات الإنسان في مجتمع ما يمكن تعميمها على جميع أفراد المجتمع مهما بلغت درجة إحاطته بأفراد هذا المجتمع وضغطها عليهم.

إنه لمؤلم غاية الألم، أن يحدث ما حدث في العراق من مآس ومصائب وصلت ذروتها في أزمة الكويت وما بعدها بحيث دخلت في كل بيت عراقي بغض النظر عن مذهبه أو قوميته أو المنطقة التي يعيش فيها أو فيما إذا كان يتعاطى العمل السياسي أو لا، ثم نجد أن بعض الإسلاميين السنّة يكتبون عن الشيعة بنفس النَّفَس الطائفي المغلّف بأحقاد الماضي ورواسبه غير مبالين بما سوف يساهم فيه هذا المنهج من إبقاء التصدع بين المسلمين العراقيين، والذي ازداد حجمًا خلال الثمانينات ثم ازداد حجمه كثيرًا بعد انتفاضة الشيعة في آذار ١٩٩١. هذا، مع أن هؤلاء لم يكونوا يجلسون في الصراع

الدموي الذي خاضه الشعب العراقي مع النظام المجرم إلا على هامش هذا الصراع، بل خارجه كليًا. ولقد كنت أتابع بعض ما ينشر من مجلات أو صحف أو نشرات وبيانات لهؤلاء أيام الحرب العراقية الإيرانية وأمنّي النفس بأن أقرأ يومًا إدانة صريحة منهم للنظام الصدامي المجرم ووقوفًا مع الجمهورية الإسلامية صاحبة الحق الواضح، فلم أجد.

وعلى الرغم من كون هؤلاء عراقيين، فلقد كان يهون الخطب لو أن هذا المنهج من عدم نصرة الحق وإدانة الباطل كان منهجًا عامًا يخص العراق وغيره. ولكن هؤلاء الإخوة كانوا يكيلون بمكيالين، إذ كانوا يهتمون كثيرًا بأفغانستان وفلسطين وتايلند ومصر والمغرب العربي وكل مكان فيه مسلمون يصارعون قوى الباطل، فيما عدا العراق وطنهم الأم الذي تدور فيه رحى حرب شعواء ضد الإسلام والمسلمين لا يحتاجون الى جهد لإقناعهم بوجودها لأنهم أنفسهم قد شخصوا الطبيعة الصليبية للنظام الصدامي.

ويكفي أن ينظر المتابع الى موقفيهما المختلفين تمامًا من النظامين السوري والعراقي لتتضح الروح الطائفية لهؤلاء الإسلاميين. فإن كل ذي عينين يعرف أن قمع المعارضة السياسية وفي طليعتها المعارضة الدينية لم تكن في سوريا كما هي في العراق، بل لا مجال للمقارنة بينهما. كما أن الحكم السوري لم يورّط بلاده بالحروب كما فعل صدام على الرغم من أن لسوريا حقوقًا واضحة في صراعها مع إسرائيل، وبالتالي فلم تحدث هذه الهزّات الهائلة في المجتمع السوري كما حصل في المجتمع العراقي.

وبعد أزمة الكويت بدأ هؤلاء بالظهور علنًا (وبعضهم على استحياء) كطرف من أطراف المعارضة العراقية للنظام العراقي المجرم. وعلى الرغم من أن البعض قد عزا هذا الظهور المفاجئ الى دافع خارجي، إلا أننا لم نقبل هذا التفسير واعتبرنا دخول الإسلاميين السنّة العراقيين المعترك بشكل علني دليل صحة ووعي بضرورة الإعلان عن الموقف المعارض، وإن جاء هذا الموقف الواعي والصحي متأخرًا جدًا وفي وقت لم يبق فيه أحد إلا وصار معارضًا، صدقًا أو ادعاءً.

الطائفية ليست حكرًا على العلمانيين

يخطئ من يعتقد أن الطائفية حكر على العلمانيين، وأن الإسلاميين أسمى من

الطائفية وعُقَدها. وأن ذهاب بعض الباحثين الى هذا الاعتقاد إنما قد حصل، كما يبدو، من اعتقادهم بأن التزام الإسلاميين الديني أولاً، وهدفهم الكبير بإقامة الحكومة الإسلامية بعيداً عن الطرح الطائفي ثانياً، يجعلهم بمنأى عن السقوط في المستنقع الطائفي.

ولكن الواقع يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن من الإسلاميين طائفيين، بل إن منهم من تتحكم الطائفية في طريقة تفكيره ابتداءً. وما سوف نقتطفه من صحيفة "دار السلام" التي تصدر عن جهة إسلامية عراقية دليل كاف على ما نقول.

ولقد عجبت حقاً، ولا أدري كيف استدل حسن العلوي على لاطائفية الحركة الإسلامية، بقوله (١) وهو يصف الطائفية العراقية: "لا تتصل الطائفية العراقية بمصدر ديني أو فقهي فلم يجر الخلاف حول مواصفات الحاكم المسلم الجائر والحاكم الكافر العادل ولا في مسألة الشورى والتعيين... ولم يتحدث أحد منهم عن الإمامة...".

وقوله (٢): "وتتضاءل قوة الطائفية وعنفوانها وتضمحل في الوسط الإسلامي المسيّس السنّي منه والشيعي".

وقوله (٣): "فالإسلام السنّي المسيّس بكل جماعاته لا يمارس أي نوع من الطائفية. وهذه صفة يشترك فيها مع الإسلام الشيعي المسيّس، على الرغم أن لكل منهما مذهبه الفقهي الخاص".

ولم أفهم قوله: لا يمارس أي نوع من الطائفية، لأن الحركة الإسلامية السنّية ليست في الحكم كي نبرئها من الممارسة الطائفية، كما لم يكن لها دور في مقاومة النظام العراقي ومجاهدته كي نعرف من طبيعة هذه المقاومة والمجاهدة إنها لم تكن طائفية. بل أن العكس هو الصحيح، لأن عدم التحرك ضد النظام العراقي لم يكن بسبب كون النظام لم يكن نظاماً كافراً كفراً بواحاً يوجب الخروج عليه حسب المفاهيم السنيّة، لأن الإسلاميين السنة قد شخصوا كفر وصليبية النظام وعمالته، وإنما كان بسبب عدم رغبتهم في المشاركة في الإطاحة به لأن الاحتمال الأقوى أن يكون النظام القادم نظاماً

(١) الشيعة والدولة القومية" ص ٢٣٥.
(٢) ص ٢٣٦.
(٣) ص ٢٤٣.

يسيطر عليه الإسلاميون الشيعة، وهذا ما لا يريدونه أكثر من النظام المجرم نفسه، كما عند البعض. وهذه إن لم تكن طائفية فما هي إذًا؟

وسيجد القارئ في أدناه ما يثبت ما ندّعيه بما لا يقبل الجدل.

إنه ليدعو الى الأسف الشديد أن يبدو بعض هؤلاء الإخوة الإسلاميين تحكمهم العقد الطائفية ذاتها، وتتحكم في الكثير من أقوالهم [١] رواسب الماضي، مما يجعل بعض هذه الأقوال ضارة وليست نافعة أو حتى حيادية، وتصب في خانة إبقاء النار الطائفية التي يتقوى الطاغية بدفئها منذ سنين، وبشكل علني منذ الانتفاضة في آذار ١٩٩١.

وكما عملنا في فصول أخرى من الكتاب، سنورد بعض الأمثلة كدليل على ما نقول. وسنأخذ هذه الأمثلة من صحيفة "دار السلام" الأسبوعية الصادرة عن الحزب الإسلامي العراقي، والتي تصدر في بريطانيا ويكتب فيها إسلاميون سنّة يقيمون في بريطانيا وخارجها. ويعرف الإخوة في "دار السلام" أنني شخصيًا لا أحمل لهم إلا كل شعور طيب وأدعو لهم بالتوفيق والخير، والدليل على ذلك أنني أرسلت لهم، عند بدء صدور الصحيفة، رسالة تهنئة بصدورها، وقد أجابوني على ذلك مشكورين، وعلى صفحات الصحيفة في عمود مخصص للإجابات القصيرة على رسائل القراء. ولكن ما أسوقه هنا هو أمثلة عسى أن تكون لهم ولغيرهم سببًا للوقوف وقفة صدق مع الذات والولوج في الزوايا القلبية المصابة بهذه العقد التي تحدثنا عنها والتي تحوّل هذه الصحيفة من منبر يصب في خانة الشعب العراقي بكافة مذاهبه الى منبر يزيد من اشتعال النار داخل المعارضة العراقية المبتلاة بمشاكل وأحزاب وشخصيات يحزّ في النفس أنها تتحدث باسم هذا البلد العريق وهذا الشعب المسلم المجاهد.

لقطات ذات دلالة من صحيفة "دار السلام"

١. الشعور بالتقصير، وبالوقوف خارج دائرة المعارضة

في أول الأعداد كان هناك مقال يذكر فيه الكاتب انتفاضة الشعب العراقي بالوصف الآتي: "وعندما اندلعت الاضطرابات بين الحكومة والمعارضة...". وقد كتبنا للإخوة في الصحيفة نسجل اعتراضنا على النزول بهبّة شعب بثورة عظيمة تهزّ قلاع البغي

---

(١) حيث لا يوجد غير الأقوال، لأن الأفعال هناك في العراق وهي ما لم يشاركوا فيه لحد الآن كما هو معروف.

والطغيان والفساد الى مجرد "اضطرابات"، وكتبنا لهم بأن هذا الكلام لا يتفوّه به إلا أعداء الشعب العراقي، والذي لم يتفوّه به حتى الإعلام الغربي الذي ثبّت أن ما جرى في العراق كان انتفاضة كبيرة طالت ١٤ من أصل ١٨ محافظة عراقية. (١)

مثل هكذا نهج يدل على ما يلي:

أ- أن الجهة الكاتبة لا تعتبر ما يقوم به الشيعة العراقيون ثورة مظلوم ضد ظالم. ولما كانت هذه حقيقة مسلّم بها حتى عند أعداء الشيعة الغربيين كما ذكرنا، فإن الجهة الكاتبة إذًا يعزّ عليها أن تعترف بمظلومية الشيعة أولاً، وبثورتهم ضد الظلم ثانيًا.

ب- أن الجهة الكاتبة تشعر بالتقصير عن القيام بواجب الجهاد ضد النظام الصليبي العلماني الذي حارب الإسلام بشكل لا مثيل له في العراق. ولما كانت تنقصها الشجاعة للاعتراف بهذا التقصير، فإنها لا تريد أن تمدح من لم يقصّر بحق الوطن.

ج- أن الجهة الكاتبة تضع نفسها خارج دائرة المعارضة العراقية، وإلا كيف تصف انتفاضة العراقيين على كونها اضطرابات بين المعارضة والحكومة، ثم لا تضم صوتها لتأييد المعارضة هذه في انتفاضتها، ليس في ذلك العدد فحسب وإنما في جميع ما تلاه من أعداد. وهذا يؤشر على وجود إحساس قد يكون غير مدرك لدى هؤلاء الإخوة، بأنهم ليسوا خارجين كليًا عن النظام العراقي، ليس كتنظيم سياسي تابع له، وإنما كمجموعة خرجت من شريحة معينة من الشعب العراقي، وهي العرب السنّة، لم تصل بها المواجهة مع النظام الى حدّ أن تصير معارضة له بشكل كامل، بل ولا تعتبر نفسها معارضة له حق المعارضة. ولمن يرى في هذا مبالغة أو إجحافًا في القول أحيله على رقم ٢ فيما يأتي.

٢. الاصطفاف النفسي مع النظام الظالم

على الصفحة الأخيرة من العدد الحادي عشر (الجمعة ٩٢/٤/١٠) من الصحيفة كتب "أبو إبراهيم" مقالاً بعنوان "خطايانا نحن العراقيون". وقبل أن أبدأ بالقراءة تصورت أن الكاتب سيلوم العراقيين على بعدهم عن الإسلام كأخلاقيات ومعاملات وغير ذلك، ولكني فوجئت بلومه العراقيين العرب على ظلمهم للاكراد!

(١) وقد أجابونا من على زاوية الردود القصيرة بأنهم يتفقون معنا في معظم ما قلناه في رسالتنا إليهم.

يقول وهو يتحدث عن كردي اسمه "حمه" يعمل صبّاغًا للأحذية: "وما أظلمنا نحن العرب إذ نرفع شعار العروبة وننسى شعار الإسلام، وما أظلمنا نحن العراقيون حين تركنا "حمه" يحمل إيمانه في صدره ويحمل معه صندوق الأصباغ وفرش الأحذية ليطعم الأفواه الصغيرة الجائعة التي تنتظره في البيت، وظلمنا للأكراد هو حلقة من مسلسل خطايانا..."!!

وقد تعجّبت أيما عجب، وقلت في نفسي لعل الأخ أبا إبراهيم لم يعش في العراق مدة عمره، أو تركه وهو صغير جداً لا يذكر منه شيئًا. وإلا فمن يقرأ المقال، ألا يظن بأن العرب هم في بحبوحة من العيش ويرفلون في نعيم وقد تركوا الأكراد في شظف العيش وفاقة وعوز؟!

وهذا ليس مهمًا هنا، ولكن موضع الشاهد هو قوله: "وما أظلمنا نحن العرب إذ نرفع شعار العروبة وننسى شعار الإسلام" و: "وظلمنا للأكراد هو حلقة في مسلسل خطايانا". فإن الكاتب يبدو مرتبطًا نفسيًا مع الأنظمة العراقية التي ظلمت الأكراد، بحيث صار يرى نفسه ظالمًا لهم كونه عربيًا، في حين يفترض أنه إسلامي معارض للنظام بل للأنظمة التي تعاقبت على حكم العراق كونها كلها أنظمة علمانية.

قد يكون هذا الارتباط النفسي لمعظم سنّة العراق مع النظام الدموي الحاكم مفهومًا، كما ذكرنا فيما سبق، ولكنه غير مفهوم مطلقًا من أناس يفترض أن يكونوا على درجة من الوعي تجعلهم يعرفون أنهم لا يتحملون مسؤولية ما اقترفته أيدي الحكام الظلمة.

لو كان كاتب المقال متحرراً من العقد الطائفية لأحسّ بأن مظلوميته لا تقل عن مظلومية الأكراد ومظلومية الشيعة العرب، وبالتالي لم يُحَمِّل نفسَه تبعة الظلم الذي يمارسه الحاكم. ولكن لما كان يعيش تحت وطأة العقد الطائفية، خصوصًا عقدة الشعور بالذنب، كونه يعرف بأنه وقف متفرجًا على مذابح النظام ضد الأكراد وضد الشيعة، وبالتالي لم يقدم لهم شيئًا ولو كان معنويًا، بدا مرتبطًا نفسيًا مع النظام، والذي يربطه به المذهب الواحد والقومية الواحدة.

٣. الكيل بمكيالين: واحد للأكراد السنّة وآخر للعرب الشيعة

طالما كانت الصحيفة تخرج على قرائها، وفي مقال كبير في صفحتها الأخيرة، بمقال

يتهم عرب العراق كلهم بظلم أكراد العراق، أليس من العدل أن يتوقع القارئ شيئًا مشابهًا عن ظلم النظام السنّي العراقي لشيعة العراق، ليس كما نعتقد نحن، ولكن كمقابلة بين الظلم الذي وقع على الأكراد والظلم الذي وقع على الشيعة والذي يعرفه أبو إبراهيم وكل زملائه ممن يكتب في الصحيفة. ولكن ليس هناك شئ من هذا القبيل، بل ليس هناك تثبيت لحقيقة الظلم الاستثنائي الذي طال شيعة العراق على يد الأنظمة المتعاقبة خصوصًا نظام صدام الدموي.

فإذا كان كتّاب صحيفة "دار السلام" ينكرون ذواتهم العربية فيتهمون أنفسهم مع عرب العراق بظلم وقع بسبب شعار غير إسلامي وهو الشعار القومي العربي، ليت شعري لماذا لا يعترفون بوجود ظلم وقع على الشيعة العراقيين بسبب شعار أكثر ظلمًا وهو الشعار المذهبي. أما إذا كان حزنهم على الأكراد الذي وصل الى حد اتهام ذواتهم بظلمهم القومي، وهم إسلاميون، (وهي حالة فريدة من الرغبة في التعويض عن المظلوم)، بسبب شعورهم الإسلامي فتغاضوا عن الفرق القومي بينهم وبين الأكراد، أما كان شعورهم الإسلامي نفسه دافعًا كافيًا للاصطفاف في صفّ الشيعة العراقيين المظلومين ولو بمقال واحد، حتى وإن اعتبروهم إيرانيين عجم!!

٤. للأكراد صفحة كاملة وللشيعة ولا سطر

بشكل مشابه، في الوقت الذي يعي الإخوة في "دار السلام" أهمية المشكلة الكردية في العراق بحيث يفردون لها صفحة كاملة في معظم أعداد الصحيفة، لا يبدو أنهم يعون أهمية المشكلة الطائفية في العراق، أو لا يريدون الاعتراف بوجودها أصلاً، لأنهم لا يذكرون عنها قليلاً أو كثيرًا.

٥. الخوف من التغيير

لعلنا في ٣ و ٤ أعلاه نصل الى أن نظن بأن الإخوة في هذه الصحيفة لا يريدون إثارة القضية الطائفية كونهم يخشون من عواقبها، أو أنهم، لفرط إسلاميتهم، لا يحبون أن يضعوا المسلمين في خانات متعددة. ولكننا سنتوقف عن المضي في حمل هذا الظن إذا وجدنا أنهم يتخذون موقفًا متمايزًا بين السنّي الكردي المظلوم والشيعي العربي المظلوم. وإليكم مثالاً: في الصفحة ٣ من العدد السابع عشر (الجمعة ٩٢/٧/٣) بضمن

مقال بعنوان "إسقاط نظام صدام شعار تبنّته الدول الغربية بعد إيران" للكاتب عبد القادر سليمان جاء ما يلي: "... يلاحظ أنه توجد بموازاتها ممارسة لسياسة إذلال مشينة للنظام تجسدت في أعمال ومظاهر شتى مثل تأليب العراقيين عليه في أعقاب اندحاره في حرب الخليج وما أسفر ذلك من أحداث دامية في الشمال والجنوب، ثم تدخل القوات الأجنبية في شمال العراق سواء لغرض إغاثة الأكراد أو حمايتهم من بطش النظام وإيجاد منطقة آمنة لهم شمال خط ٣٦."

ولا أريد أن أعلّق هنا على محاولة جعل الانتفاضة العراقية استجابة من العراقيين لنداء المجرم جورج بوش، وكأن العراقيين لم يصطدموا مع النظام من قبل، ولكني أريد من القارئ أن يقرأ ويحفظ للحظات اقتناع الكاتب بأن ما فوق خط ٣٦ هو "مناطق آمنة" وهي " لغرض إغاثة الأكراد" أو "حمايتهم من بطش النظام".

ثم تعالوا معي الى افتتاحية العدد الثاني عشر للصحيفة حيث جاء فيها: "ومن أطروحات أطراف من المعارضة ما يستفز ويخيف، فمن داع الى تدويل القضية العراقية، ومن مطالب بإقامة حزام أمني في الجنوب على غرار الشمال، ومن ساع الى التجزئة ظنًا منه أنها تخدم مصالحه.."!

إقامة مناطق آمنة للأكراد في الشمال لا اعتراض عليه لأنها لغرض إغاثتهم وحمايتهم من بطش النظام، أما إقامة مناطق آمنة في الجنوب للشيعة على غرار ذلك فهو مما يستفز وما يخيف!!

فإن كان هذا ليس الكيل بمكيالين فكيف يكون إذًا؟

إن الصحيفة لا تخاف من إيجاد مناطق آمنة في الجنوب على غرار الشمال خوفًا من أن يصبح هذا الأمر واقعًا يتحول تدريجيًا الى تجزئة العراق، وذلك لأنها أولاً لا تعترض على المناطق الآمنة التي للأكراد كما يرد، وثانيًا لأنها قد فرّقت بين إقامة المناطق الآمنة في الجنوب وبين التجزئة في المقال الافتتاحي المشار إليه. فالخوف من إيجاد مناطق آمنة للشيعة في الجنوب ليس من التجزئة التي قد تعقبه وإنما خوفًا من بدء زوال التسلط على الشيعة، أو بالأحرى خوفًا أن يستغل الشيعة في الجنوب زوال تسلط النظام فيصبح إبقاؤهم محكومين بذات الصيغة الطائفية أمرًا صعبًا جدًا بعد زوال النظام.

إن هذا النهج يجعلنا نظن، ونرجو أن لا يكون ظننا صحيحًا، أن البعض من الإسلاميين السنّة لا يهتمون كثيرًا بما يجري على الشيعة من مصائب لم تنزل بأحد منهم ولا من غيرهم. وبلحاظ الشعارات الإسلامية لهؤلاء الإسلاميين، وبلحاظ ضرورة تحلّي الإسلاميين بالمشاعر الإنسانية النبيلة، إن المرء ليشكّ بأن البعض قد يفرح بالقمع الجاري على قدم وساق للشيعة في العراق مخافة أن تنقلب الموازين وتتبدل الأوضاع الطائفية الشاذة والتي يعتبرها هذا البعض أوضاعًا صحيحة حيث يتحكم المسلمون السنّة بالكافرين الشيعة، أو العرب السنّة بالعجم الشيعة، كما هو اعتقاد البعض.

وإلا، فلماذا يصبح اقتراح مناطق آمنة للشيعة في الجنوب مما يستفز ومما يخيف؟ ويستفز من، ويخيف من؟ ومن ماذا يخيفهم؟

٦. هل أن الشيعة مسلمون؟!

يصبح ما قلناه في أعلاه صحيحًا وليس فيه أي تجاوز للحقيقة إذا ما قرأنا كيف تصف الصحيفة الإسلامية هذه الحركة الإسلامية الشيعية العراقية، حيث تقول عادة، وكما جاء في الصفحة ٥ من العدد التاسع (الجمعة ٩٢/٢/٢٨) زاوية "أخبار": "المعارضة الشيعية والإسلامية الى جانب التنظيمات الكردية".

وليس أكثر من هذا دلالة على هناك من إسلاميي العراق السنّيين من يعتبر أن الحركة الإسلامية الشيعية العراقية هي حركة غير إسلامية بدليل فصلها وعطفها على المعارضة الإسلامية. ولما كانت الحركة الإسلامية الشيعية، أو المعارضة الشيعية كما سمتها الصحيفة، ترفع شعارات إسلامية، وتجاهد وتضحي وتعذّب وتموت تحت شعارات الإسلام، بحيث هو أمر معروف للناس أجمعين، فإن الصحيفة إذًا لا تعتقد أن الشيعة مسلمون!!

والملاحظ في هذه الصحيفة هو ذكر كلمة "التنظيمات الشيعية" أو "المعارضة الشيعية" أو "الشخصيات الدينية الشيعية" دائمًا ودون تردد، مما يدل على رغبة الصحيفة في تسمية الأشياء بأسمائها حسب اعتقاد كتّابها وبعيدًا عن اللّف والدوران، وهذا نهج من يعي المشكلة الطائفية في العراق ولا يحجم عن ذكرها. إلا أننا نقرأ في افتتاحية العدد الثاني عشر (الجمعة ٩٢/٤/٢٤) ما يلي: "ومن قائم يثير الطائفية في

أبشع صورها ويرى الأمر ينحصر في أقلية سنية تضطهد أغلبية شيعية!". وهذا يدل على أن من يصرخ من العذاب الطائفي تعتبره الصحيفة مثيراً للطائفية، وفي أبشع صورها، لأنه ما من أحد كتب أو ذكر أن الأقلية السنية تضطهد الأغلبية الشيعية، وإنما الحكم السنّي الطائفي يضطهد الأغلبية الشيعية كما هو معروف لمن لا يريد التعامي عن الواضحات.

إذاً، لماذا إثارة الطائفية بتقسيم العراق الى شيعة وسنّة، عفواً الى شيعة ومسلمين، لو لم يكن من ضمن أولويات الصحيفة أن تثبّت اعتقادها بانحراف الشيعة عن الإسلام؟!

ومن هو الطائفي بأبشع صور الطائفية: من يصرخ صرخات التحذير من استمرار هذا التحكّم للحكم السنّي الطائفي بأغلبية الشعب العراقي الشيعية خوفاً على مستقبل العراق، أم من يخرج هذه الأغلبية عن الإسلام وبالتالي عن الأقلية السنّية؟ ومتى؟ في وقت فيه العراقيون أحوج ما يكونوا الى الوحدة من أي وقت آخر، وفي وقت لا يزال هؤلاء المعارضون في المنافي، فكيف إذا ما وصلوا الى الحكم؟!

وثمة ملاحظة تؤكد الاعتقاد بانحراف الشيعة عن الدين وذلك من إطلاق صفة "الأحزاب الدينية الشيعية" وليس "الإسلامية الشيعية"، وهو ما يعني أن للشيعة ديناً آخر!! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم... والموعد الله.

٧. الشيعة مبتدعة!

في الحلقة الأخيرة لمحاضرة الأستاذ محمد أحمد الراشد في المؤتمر السنوي لرابطة الشباب المسلم العربي في أمريكا الشمالية والتي نشرتها "دار السلام" بشكل حلقات، جاء في الحلقة الأخيرة المنشورة في ص ٣ من العدد ١٨ (الجمعة ١٧ محرم ١٤١٣هـ الموافق ١٧/٧/١٩٩٢م) ما يلي:

"الاستفادة من مثابات، أسميها مثابات في منتصف الطريق، فهي ليس حكم إسلامي كامل ولكنه عامل ترجيح وإعانة للحركات الإسلامية، أولاها وأعلاها قدراً الحكم في السودان والهوية الإسلامية التي اكتسبها، أفغانستان بعد الانتصار الذي حققه المجاهدون، والجزائر والتعددية فيها، إيران رغم بدعتها إلا أن فيها بقية روح ثورية...".

ولا أريد أن أعلق على جعله أولى المثابات وأعلاها قدراً الحكم في السودان وجعله أعلى من الحكم الإسلامي في إيران، وهو قول يضحك الثكلى حقًا، ولكنه منسجم مع تبديعه بعدها لإيران جملة وتفصيلاً، كما لا أريد أن أسأل الأخ الراشد عن التقارب السوداني - الإيراني والعون الإيراني للسودان، بكافة أشكاله وبضمنه العسكري، وهل هو من قبيل التقارب بين المسلمين كما يصرح قادة الإسلاميين السودانيين أم من قبيل العلاقات بين دولة الحكم الإسلامي في السودان ودولة المبتدعة في إيران، ولكني أحب أن أعلق على قوله: "وإيران رغم بدعتها".

إن وجود هذا النص في "دار السلام" يعني أن الجهة التي تصدر الصحيفة، وهي الحزب الإسلامي العراقي، تعتبر الإيرانيين مبتدعة، وإلا لمسحت النص أو حورته إذ لها الحق في ذلك (حق التحرير الذي لأي صحيفة) خصوصاً والعراق والعراقيون يمرون بهذه المرحلة الخطيرة جداً من تاريخهم. ولما كان العداء للإيرانيين وتبديعهم هو من تَشَيُّعهم فإن شيعة العراق لا بد وأن تعتبرهم هذه الجماعة مبتدعة هم كذلك، وهذا يعني أن فصيلاً من فصائل الحركة الإسلامية العراقية السنّية يعتبر الشيعة العراقيين كافرين، أو ضالين، أو فاسقين على أقل تقدير. ولمواجهة هذا الموقف هناك أمام الشيعة العراقيين طريقان:

الأول: أن يعملوا للوصول الى حكم العراق (أي كما طرحنا) مع إدراك أن بعض الإسلاميين العراقيين لن يألوا جهدا في العمل سرًا أو جهرًا ضد الحكم الجديد لأنه حكم مبتدعة فاسقين. بل سوف تقوم بتمويلهم ودفعهم جهات دولية وإقليمية معروفة مما لن يجعلهم صامتين كما كانوا طيلة أيام حكم صدام "الصليبي الكافر" حسب تعبيرهم.

الثاني: أن يبدأوا من الآن حملة توعية في صفوف هؤلاء المخدوعين بما كتب في كتب الضلال من تهجم على الشيعة ومذهبهم الذي نعتقد أنه الإسلام الصافي أو نسخة طبق الأصل كما نزل على محمد (ص).

والحل الثاني هو الطريق الأسلم، حسبما أرى، ليس فقط لأن حلّ الإشكالات عاجلاً أفضل من تأجليها، وإنما لأنه ليس عسيراً أن يتم إفهام عقول مثقفة ومطلعة ومخلصة لدينها ووطنها أن الشيعة وإن كانوا يختلفون في بعض الأمور عنهم فإنهم أفضل كثيراً من جعفر النميري مثلاً والذي تحالف إخوانهم في السودان معه وهو من هو في فسقه

وعمالته والتي تكفي قصة يهود الفلاشا دليلاً عليها. كذلك لا يصعب إفهامهم بأن الشيعة أفضل من نظام مصر وبرلمانه المحكوم بالمخابرات الإسرائيلية والأمريكية والرافع لراية الصلح مع اليهود، والذي دخله إخوانهم ضمن حزب آخر، أي حتى بعد قبول التنازل عن اسمهم، أي بتهالك معيب على من يرجو الآخرة، أو هكذا يفترض.

ولغير المطّلعين ننوّه أن بدعة إيران الشيعية، كما ينبزونها، هي ليست انحرافها عن توحيد رب العالمين أو الإيمان برسالة سيد المرسلين (ص) أو المعاد الأخروي أو الالتزام بأوامر الله تعالى ونواهيه ومعارف الإسلام الكثيرة والتي برهن الشيعة على أنهم أعلى كعبًا فيها من سواهم [1]. ولكن بدعتها هي في التزامها جانب أئمة أهل البيت (ع) كونهم منصوصًا عليهم من قبل النبي (ص) لخلافته، والذي أدى بطبيعة الحال الى اتخاذ موقف سلبي من بعض الصحابة الذين منعوا هؤلاء الأئمة من تبوّء مناصبهم لإجراء الأحكام الإسلامية كما أراد الله تعالى. (راجع عقدة الصحابة في المقال الخامس في الباب الثاني.)

فالموضوع بالنسبة لمن يبدّع الشيعة هو الصحابة ليس إلا، وهو كما ترى ليس من أصول الإسلام ولا من فروعه، بل إن من يموت ولا يعرف اسم صحابي واحد لا شئ عليه، ولكنه مما أسس بنو أمية والعباس في خططهم لمحاصرة التشيّع، فصار الموقف من الصحابة هو الموقف من الإسلام كله، في حين لا يشكل الموقف من أهل البيت (ع) [2] أهمية كبيرة لهؤلاء، بل لا يعرفون حتى أسماءهم.

والعجيب أن من يبدّع الشيعة لأجل ذلك ويأخذ عليها قولها بأن الخلافة بالنص على أئمة أهل البيت (ع)، وليس بالشورى كما يقول السنّيون، يلتزم بخلافة ملوك بني أمية والعباس وسلاطين آل عثمان والذين جاؤوا كلهم بالنص بولاية العهد لا بالشورى. بل قبل ذلك، يلتزمون بخلافة عمر بن الخطاب في حين أنه ما جاء بالشورى بل بنص أبي بكر عليه كما هو معروف.

---

(١) بل أثبتوا أنهم هم الذين أسسوا المعارف الإسلامية كلها. ولمن يريد أن يتأكد من ذلك عليه بكتاب "تأسيس الشيعة لفنون الإسلام" لحسن الصدر، وكتاب "منهج التربية عند الشيعة الإمامية" وهو رسالة الدكتوراه للدكتور علاء الدين الكاظمي القزويني التي نالها من جامعة عين شمس بمصر.

(٢) الذين جاءت النصوص الباهرة بإمامتهم للأمة وتقدمهم على الجميع وإلا ما قرنوا مع رسول الله (ص) في الصلاة التي هي عمود الدين، وقرنوا معه (ص) في التطهير من الرجس، وكثير غيرها مما يفضلهم على الأمة قاطبة بشكل واضح.

٨. إصطفاف فكري مع النظام، وعقدة إيران

في مقال بعنوان "القضية الكردية والمأساة المستمرة" بقلم مصطفى أغا على الصفحة ٥ من العددد الحادي عشر (الجمعة ٩٢/٤/١٠) جاء ما يلي، وهو يتحدث عن اتفاقية ١٩٧٥ التي وقعها صدام مع شاه إيران: "... ومهدت تلك الاتفاقية بنصوصها المجحفة بحق العراق لمأساة أكبر في حجمها وخسائرها وهي مأساة الحرب العراقية – الإيرانية، وكان لشعور العراق بالظلم الذي وقع عليه هو أحد أسباب الحرب مباشرة."!!

وهكذا، فإن الحرب العراقية–الإيرانية هي ليست حرباً أمريكية ضد ثورة [١] أخرجت التسلط الأمريكي من جزء مهم من الشرق الأوسط فكانت نصراً للفلسطينيين والقضية الفلسطينية، ولا شُنّت خوفاً من أمريكا وعملائها أن يمتد شررها الثوري المتطاير الى باقي بلدان المنطقة فتقتلع العروش العميلة، وإنما هي بالفعل لاسترجاع مخفري "زين القوس" و "سيف سعد" الحدوديين... و "تقدّم وحنه وياك اثنين جيشين لصدام حسين"!!

٩. عقدة إيران أيضاً

في المقال الرئيس على الصفحة الأولى للعدد السابع عشر (الجمعة ٩٢/٧/٣) بعنوان "نريد المعارضة العراقية بعيداً عن الارتهان" جاء ما يلي: ".. وإننا لا نرى أي جدوى من مؤتمر يعقد تحت مظلة "أمريكية" أو "بريطانية" كما نرفض أي تجمع ترعاه "طهران" أو "دمشق" أو "الرياض"، ونعتقد أن هذه الدول هي بدرجة أو بأخرى شريكة في صنع مأساة شعبنا، وأنها لا يمكن أن تقدم شيئاً لقضيته العادلة."

مقبول جداً الاعتراض على المظلة الأمريكية والبريطانية حيث أنها مظلة أعداء شعبنا الرئيسيين. ومفهوم الاعتراض على المظلة السورية لأن الإسلاميين العراقيين السنّة لا بدّ وأن يصطفوا الى جانب إخوانهم السوريين الذين دخلوا في مجابهة مع الحكم السوري. ومفوم الاعتراض على المظلة السعودية لأن ذر الرماد في العيون ضروري للظهور بمظهر الحيادي [٢]. ولكن غير المفهوم مطلقاً حشر الإيرانيين في قائمة الشركاء في صنع مأساة الشعب العراقي. فصدام، وليس غيره، من أرسل رسائل الاعتذار بيد

---

(١) لا نقول هنا إسلامية، لأن الإخوة في "دار السلام" لا يعترفون بإسلاميتها لأنهم يصفونها دائماً بأنها "الثورة الإيرانية" فقط.

(٢) بسبب عدم وجود خلاف فكري كبير بين القائمين على هذه الصحيفة والمذهب ← ← ← ←

مبعوثيه للقيادة الإيرانية بعد غزوه الكويت (في محاولة لتوريط الإيرانيين في الأزمة). بل أن آل الصباح أرسلوا الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الى الإيرانيين قائلاً: "نعتذر عن مواقفنا السابقة"، وما هذا إلا موقفهم المشارك في الحرب الصدامية الأمريكية ضد الجمهورية الإسلامية.

وإيران الإسلامية هي التي احتضنت مئات الألوف من العراقيين المهجرين والمهاجرين، ومنهم نسبة كبيرة من الأكراد السنّة، وفيهم من العرب السنّة.

وعندما أطبق الحصار على العراق بعد غزو الكويت كانت البضائع تهرّب من إيران الى العراق، على الرغم من أن جراح الإيرانيين لم تزل نازفة من حرب الثماني سنوات.

فهل غير عقدة إيران المتمكنة من بعض إسلاميي العراق، خصوصاً المتأثرين بالأفكار الوهابية التي هدفها الأول هو مهاجمة الشيعة، عراقيين أو إيرانيين أو بحارنة أو هنود أو غيرهم، هل غير هذه العقدة هناك سبب لهذا الموقف الظالم بحق إيران؟

١٠. التطاول على المضحّين منهج معروف للمقصّرين

في مناسبات كثيرة، عندما يأتي ذكر نشاطات بعض الرموز الإسلامية الشيعية العراقية يعقب ذلك علامات التعجب المصممة لتحقيق الاستنكار غير الملفوظ أو السخرية من النشاط سواء كان اجتماعًا أو ندوة أو مؤتمرًا صحفيًا أو غير ذلك، وكذلك تستعمل المقالات الطعن والوخز والهمز واللمز. والذي يستفز في هذا النهج حقًا هو أن الصحيفة تمثل حركة وأفرادًا سكتوا سنين طويلة عن المجاهرة في معارضة النظام، ولم يضربوا طلقة واحدة ضده وكانوا يرفلون في نعيم العافية، في الوقت الذي كان من تستهزئ بهم وتستنكر نشاطاتهم قد قضوا أعمارهم في الجهاد في سبيل الله ضد النظام الطاغوتي، وأعطوا التضحيات التي تصل الى حدّ التضحية بأنفس الأقربين والإخوة المؤمنين.

وأعجب ما في هذا أن الاستنكار يقع أحيانًا على نشاطات تجري في السعودية في حين أن هؤلاء، وكما ذكرنا، يعيش بعض قادتهم هناك وأن الوهابيين لا ينظرون إليهم

← ← ← الوهابي المتسلط على الأراضي المقدسة التي أصبحت تعرف بإسم السعودية الذي هو ظاهر لكل من قرأ الصحيفة، كما وأن بعض قادة التنظيم الذي يصدر "دار السلام" يعيش في السعودية منذ عقود، ويستطيع هؤلاء وأحبابهم دخول السعودية للإقامة والعمل والذي هو في حكم المستحيل على العراقيين خصوصًا الشيعة.

نظرة المسلم الى الكافر كما هو الحال مع الشيعة ورموزهم موضوع البحث.

وظني، وربّ ظن يقين، أن الأمر يتضمن، إضافة الى الكره لهذه الرموز كونها شيعية، الرغبة الجامحة بركوب الموجة بشكل كبير من الموقع المتأخر الذي ما كان إلا بسبب التقصير في أداء حق الشعب المظلوم والوطن المستباح. ولكي لا يظن البعض أني أظلم هؤلاء أنقل ما ذكره لي أحدهم بشأن عدم إمساكهم بالبندقية ومقارعة النظام بالقوة، حيث قال له زميله: " يا أخي، ألا ترى ماذا فعل صدام بالشيعة إذ رفعوا السلاح بوجهه؟ نحن إن فعلنا الشئ ذاته لقينا نفس المصير"!!

فلا عجب أن ينهال المقصّرون، وليس أحد أعرف منهم بتقصيرهم، بالشجب والاستنكار على العاملين المضحّين.

١١. الانفصال الواعي المقصود عن مشاعر أغلبية الشعب العراقي

من المعروف أن الولاء الأول لأغلبية الشعب العراقي وهم الشيعة هو لأهل بيت رسول الله (ص). وقد كانوا، ولا يزالون، وسيظلون يذكرون أهل البيت (ع) في مناسبات أفراحهم كمولد النبي (ص) ومواليد الأئمة (ع) وأحزانهم كوفياتهم (ع)، وبالطبع إحياء ذكرى عاشوراء الحسين (ع). ومن الطبيعي أن تفرد جميع صحف المعارضة العراقية أعمدة أو صفحات أو مقالات في أول شهر محرم لتخليد ذكرى واقعة الطفّ في كربلاء، وذلك لأنها تعتبر من أعظم الملاحم التي يمكن استلهام الدروس منها، وبالخصوص والعراقيون في هذا الوضع الصعب.

أما سنّة العراق، فعلى الرغم من أنهم لا يحبون الحسين (ع) لكونه إماماً واجب الطاعة إلا أنهم يحبونه كونه سبط رسول الله (ص) وسيد شباب أهل الجنة الى غيرها من صفاته التي عقم الزمان أن يلد أحداً بمثلها اللّهم إلا أخاه الحسن (ع). وكان سنّة العراق ولا يزالون، في داخل العراق وخارجه، يحضرون مجالس العزاء التي يقيمها إخوانهم الشيعة في كل عام (١).

وكان أئمة المساجد السنّية يخصصون خطبة الجمعة في أول محرم أو في عاشوراء

(١) إن أمي، التي كانت ولا تزال سنّية، ومنذ أن وعيتُ، لم يكن يأتي شهر محرم إلا وكانت تقضي معظم أيامها في مجالس العزاء تبكي على الحسين وأهل بيته وأصحابه. ولا أذكر أني أو أحد أهلي كان يستهجن مشاركتها بالعزاء، بل كان ذلك يعتبر أمراً طبيعياً لا غبار عليه. وكان ما تفعله أمي عاماً في الكثير من السنّيات من أقربائنا أو أصدقائنا أو سكان منطقتنا والتي لم تكن منطقة شيعية.

لهذه الملحمة الفريدة كي ينبّهوا المسلمين الى واقعهم المزري وما يجب أن يقوموا به من رفض للظلم والظالمين، بغض النظر عن مدى ثورية الإمام الخطيب أو فيما إذا كانت مشاعره صادقة أو لا، وإنما هي مشاركة لا بدّ منها لغالبية الشعب العراقي.

وقد خصصت صحف المعارضة مقالات وقصائد وأعمدة لهذا الموضوع، وبضمنها صحف ليس لها علاقة فكرية ولا نفسية بهذه الواقعة، إلا أنها كانت تتجاوب مع مشاعر أغلبية الشعب العراقي الذي تتحدث هذه الصحف باسمه. فهو يشبه تعطيل المدارس ودوائر الدولة في يوم عاشوراء في العراق بغض النظر عن إيمان جميع العراقيين بما جرى يوم عاشوراء أو ضرورة إحياء هذا اليوم كل سنة، وبغض النظر عن أن الحكام الذين يأمرون بتعطيل المدارس والدوائر الرسمية ليس عليهم شئ أثقل من عاشوراء وما يعنيه عاشوراء من ثورة على الظالمين وهم منهم.

وبعيداً عن الحسابات السياسية، وطالما نقرأ في صحيفة إسلامية، نسأل هل أن ما جرى يوم عاشوراء من المفيد للمسلمين أم لا؟ بل هل أن الحسين (ع) وأصحابه كانوا على الحق أم أنهم ضلاّل خرجوا على إمام زمانهم يزيد بن معاوية؟!!

ولعل القارئ يعجب أن نقول هذا القول على أساس أن بغض الحسين (ع) لا وجود له في العراق بلد الحسين. ولكنا اضطررنا الى هذا بسبب وجود من تأثّر من العراقيين بنهج الوهابيين المعادي لأهل البيت (ع)، خصوصاً فيما يخص عاشوراء حيث يعتقد بعضهم بضلال الحسين (ع) لأنه خرج على إمام زمانه يزيد بن معاوية، كما أخبرني أحدهم (وكان إسلامياً) بوجهي قبل سنين وتحديداً في عام ١٩٧٧ عندما كنا في بغداد، دار السلام!

فهل ترى يكون السبب في خلوّ صحيفة "دار السلام" الإسلامية، العدد السابع عشر الصادر في ٩٢/٧/٣ الموافق ٣ محرم ١٤١٣هـ، من أي ذكر للحسين وثورته الإصلاحية الإسلامية الكبرى والتي ليس أحسن منها ما ينفع العراقيين ويدفعهم للثبات على المبادئ في زمن التجارة السياسية والمزايدات، هو ما ذكرنا؟

ولكي تعرف أخي القارئ كيف أن بعض العراقيين قد خرجوا تماماً عن مشاعر وعواطف العراقيين فإن العدد ١٧ (٣ محرم ١٤١٣هـ) لم يحتو على كلمة واحدة عن ثورة

الإمام الحسين (ع)، أما العدد ١٨ (١٧ محرم ١٤١٣هـ) فقد تضمن عموداً واحداً في صفحة واحدة. وقد استعملت المسطرة لقياس حجم الاهتمام الذي أولته "دار السلام" بثورة سيد الشهداء (ع) فوجدته يساوي ١,١٧٪ (أكثر قليلاً من واحد بالمائة)!

والمؤلم غاية الألم في هذا المقال الصغير هو الاهمال المقصود، والذي يستفز حقًا، لجهاد أتباع الحسين الحقيقيين وهم الشيعة العراقيون، وفي هذا الوقت بالذات. فقد جاء في المقال ما يلي: "ويأتي العاشر من محرم بعد أجيال طويلة ليتكرر موقف المفاصلة فيقف الإسلاميون في مصر والجزائر وتونس وفي كل الأرض في مواجهة مع الباطل وتحد له صارخ"!!

لقد بخلت صحيفة "دار السلام" على شيعة العراق الذين هم شركاؤهم في الوطن، وفي ذكرى استشهاد إمامهم، وفي أيام جهادهم المتواصل ضد الكفر الصدامي، وبالذات في أهوار العراق، بأن تشركهم مع الإسلاميين الآخرين في مواجهة الباطل وتحديهم الصارخ له، وكأنها استكثرت أن تثبّت حقيقة أن الشيعة، حتى وإن كانوا مبتدعة على رأيها، يواجهون الكفر الصدامي ويتحدونه!!

١٢ . بدون تعليق!!

إحترت حقًا في وضع عنوان لهذه النكتة المؤلمة التي ستسمعها أخي القارئ؛ وطالما كنت قد أُصبت بالدهشة المخرسة عندما قرأتها، فقد وضعت "بدون تعليق" عنوانًا لها.

في العدد ٢٢ (الجمعة ١٢ ربيع الثاني ١٤١٣هـ الموافق ١٩٩٢/١٠/٩م) وعلى الصفحة الثانية، باب "قضايا عراقية"، كتب أحمد حسام الدين مقالاً بعنوان "الى متى يظل الشعب يذبح نفسه؟"، جاء فيه:

"ثم بدأ الحزب - يعني حزب البعث العراقي - سياسته التي مارسها على مدى السنوات التالية - يعني بداية تسلم البعث العراقي للسلطة مرة ثانية عام ١٩٦٨م - من استقطاب طوائف من العراقيين على حساب طوائف أخرى، وبحجة أن النظام العارفي كان نظام النخبة السنّية وبدعوى إنصاف الحزب للطبقات الشعبية الكادحة وتمثيله لهم فتحت أبواب المؤسسات الشعبية والحكومية والعسكرية لإخواننا الشيعة فامتلأت بهم الإدارات وغصت بهم دورات نواب الضباط والتي بلغ خريجوها عدة آلاف،

وسيطروا على النقابات وتغلغلوا في أجهزة الأمن والمخابرات بل كانوا قياداتها.

وقد ابتلع إخواننا الشيعة الطعم وكانوا عونًا في تثبيت النظام عندما كان النظام يبطش بأهل السنة بحجة أنهم عناصر الحكم العارفي أو أنهم عناصر معادية للاشتراكية. وللانصاف نقول أن إسناد النظام لم يكن مقتصرًا على الشيعة بل أن العديد من السنة كانوا معه كذلك، ولكن النقطة التي نريد تثبيتها أن الحزب استطاع أن يجعل الشيعة يتفاعلون معها إيجابيًا ويعتبرونه ممثلاً لهم."!!!!

وقال: "وكنا نحن العناصر الإسلامية المعارضة والذين اكتوينا بنار البعث ودموية جلاده ناظم كزار منذ الابتداء وزُجَّ العديد منا بالسجون والمعتقلات يؤلمنا ما كان يحوزه الحزب من رضا في الأوساط الشعبية وحتى المتدينة منهم إلا من عصمه الله من جنود الحركة الإسلامية."!!!!

ولنضع هذه المقتطفات في نقاط:

أ- النظام العارفي كان في عرف النظام الصدامي نظام النخبة السنّيّة.

ونسأل: هل أن الكاتب لا يعتقد بأن النظام العارفي وما سبقه لم يكن نظام النخبة السنّيّة؟

ب- فتحت أبواب المؤسسات الحكومية العسكرية أبوابها للشيعة فامتلأت بهم الإدارات وغصت بهم دورات نواب الضباط.

ونقول: نحمد الله أن الكاتب لم يقل بأن الشيعة غصت بهم دورات الضباط لأنه يعرف أنها مخصصة في غالبية مقاعدها لأبناء مذهبه، فشكرًا لصدقه!

ج- سيطر الشيعة على النقابات وتغلغلوا (لاحظ كلمة تغلغلوا) في أجهزة الأمن والمخابرات بل كانوا قياداتها.

نقول: أولاً لم يكن هناك شئ اسمه المخابرات، بل كان هناك مكتب العلاقات العامة الذي يشرف عليه صدام شخصيًا، والذي صار فيما بعد إعدام ناظم كزار يعرف بالمخابرات بعد تشكيل جهازها رسميًا. وبالطبع فإن قيادة جهاز المخابرات تكاد تخلو من الشيعة. ثانيًا لم يكن في قيادة دائرة الأمن من الشيعة غير ناظم كزار مدير الأمن العام والذي عُيّن في هذا المنصب لأنه من جيل البعثيين الأوائل الذين استُعملوا لتصفية

العناصر القديمة في الساحة العراقية وبالذات الشيوعيين الذين كان كزار هذا يحقد عليهم بشكل مضاعف كونهم قطعوا أذنه قبل سنين. كما أوكل كزار بتصفية وجوه البلد أو إرهابهم لإسكات أي تفكير بالمعارضة مستقبلاً من سياسيين وأدباء وتجار وعسكريين وعلماء دين.

وإذا كان كاتب المقال يعتبر أن الشيعة تغلغلوا في صفوف أجهزة الأمن وقالوها لأن ناظم كزار ينتمي الى عائلة شيعية، فإن تشيّع كزار هذا لا يزيد عن تسنّن سيده صدام. وعلى كل حال فقد تمت تصفية هذا "الشيعي" سنة ١٩٧٣م على يد صدام "السنّي" الذي لا يزال في السلطة الى سنة ١٩٩٣م!!

د- كان الشيعة عونًا للنظام في تثبيته، عندما كان النظام يبطش بأهل السنّة.

نقول: أما دور أهل السنّة في تثبيت النظام، وهم الذين كانوا يشكلون الغالبية الساحقة من الحكومة، وجميع أعضاء مجلس قيادة الثورة، والغالبية الساحقة من أعضاء قيادات الحزب القطرية والقومية، ناهيك عن القيادة العليا للعصابة الحاكمة المتشكلة من صدام والبكر وقرباهما، علاوة على ضباط الجيش والشرطة الذين يشكل السنّيين أغلبيتهم العامة والأغلبية الساحقة لذوي الرتب العالية منهم الذين كانوا ضباط الجيش في العهد العارفي، هؤلاء مغفورة ذنوبهم!!

هـ- تفاعل الشيعة إيجابيًا مع النظام واعتبروه ممثلاً لهم!!!

نقول - سائلين الله أن يلهمنا الصبر والسلوان -: لعل كاتب المقال لا يدري ما جرى على يد البعث المجرم من تصفيات واعتداءات وانتهاكات للشيعة، وبالخصوص علماؤهم ووجوههم. فهل سمع كاتب المقال بما جرى على مرجع الشيعة وقتها السيد محسن الحكيم من مضايقات وانتهاكات، وما سمع باتهام نجله السيد مهدي الحكيم بالعمالة والتجسس، وما سمع بإعدام بعض الشيعة بشتى التهم في خطة مدروسة لضرب مراكز قوتهم كما في إعدامهم الحاج "جيته" وهو من الشيعة الهنود الموسرين والذي كان يقيم الشعائر الدينية وينفق على مرافق شيعية فكان أن أقحم اسمه مع اليهود الذين أتهموا بالتجسس وأعدموا، وما سمع بإعدام أو سجن بعض شيوخ العشائر أو أولادهم مثل "راهي بن عبد الواحد الحاج سكر" لكسر قوة العشائر التي كانوا لا يزالون يتمتعون بها الى ذلك الحين وكسر علاقتهم بالمرجعية الدينية في النجف، وما سمع بالكثير من

رجالات الشيعة ووجوه البلد الذين أودعوا السجون وعذّبوا لكي تكسر شوكتهم ويضعف ولاؤهم لقيادتهم الروحية في النجف.

فهل لم يسمع عوام الشيعة في العراق بهذه الاعتداءات والتي منها ما مورس ضد مرجعهم الأعلى، وصاروا يعتبرون حزب البعث ممثلاً لهم؟!

إن الافتراء مرفوض عندما يأتي من الظلمة وأعوانهم، والعلمانيين وأشباههم، فكيف عندما يأتي من الإسلاميين الذين يفترض أن يراقبوا الله تعالى فيما يقولون ويفعلون.

و- كانت العناصر الإسلامية المعارضة هي من السنّة فقط.

ننبه: لأن الكاتب يذكر أبناء الحركة الإسلامية الذين كانوا في السجون، والحركة الإسلامية في عرف كتّاب "دار السلام" هم من السنّة فقط.

ز- رضي الشيعة (وهو المقصود بالأوساط الشعبية في الفقرة الأخيرة من المقتطف)، وحتى المتدينين منهم، أي الحركة الإسلامية الشيعية، بسجن وتعذيب الإسلاميين السنّة!!

أقول: لا أدري من أين جاء بهذا الافتراء، وكيف عرف به، وهو وأصحابه من قد عرفت في جفائهم للشيعيين فلا يلتقون معهم ولا يباحثونهم ولا يقرأون أدبيات حركتهم الإسلامية. ولعل إهماله لما جرى على الحركة الإسلامية الشيعية، والشيعة بوجه عام، منذ اليوم الأول لتسلط صدام وزمرته عام ١٩٦٨م، وبضمن ذلك ما تعرضت له المرجعية العليا وقتها، أكبر دليل على مدى معرفة الرجل وإنصافه.

وتحضرني الآن تلك المحادثة من التراث العربي الإسلامي التي ذكرها الراغب الأصفهاني في كتابه "المحاضرات" حيث ذكر أن رجلاً كان يشهد على آخر بالكفر، سُئل عنه عند جعفر بن سليمان، فقال:

إنه خارجي، معتزلي، ناصبي، حروري، جبري، رافضي، يشتم علي بن الخطاب، وعمر بن أبي قحافة، وعثمان بن أبي طالب، وأبا بكر بن عفان، ويشتم الحجاج الذي هو والي الكوفة لأبي سفيان، وحارب الحسين بن معاوية يوم القطايف!

فقال له جعفر بن سليمان: قاتلك الله! ما أدري على أي شئ أحسدك، أعَلى علمك

بالأنساب أم بالأديان أم بالمقالات؟!!

١٣. الذين يخشون البديل

في المقال المذكور في (١٢) أعلاه، أوجز أحمد حسام الدين ما يقف وراء مواقف صحيفة "دار السلام" ومعها مواقف غالبية أهل السنّة العراقيين من الأحداث بقوله:

"مَنْ البديل؟ فالكل يخشى من البديل كخشيته من النظام."!!

وقوله: "لقد أصبح الخوف اليوم من المستقبل أكبر عند البعض من مأساة الحاضر."

وبالطبع فإن هذه ليست مشاعر أفراد الأغلبية الشيعية ولا القومية الكردية أو التركمانية، الذين ينتظرون بفارغ الصبر يوم سقوط المجرمين ومحاسبتهم، والذين انفصلوا كليًا عنهم بما لاقوه على أيديهم من اضطهاد فاق حدود التصور، وإنما هذه مشاعر بعض أفراد الأقلية السنّيّة، وبالتأكيد أحمد حسام الدين والصحيفة التي يكتب فيها، الذين لا يخشون إلا على طائفة السنّة، والذين يرون بأن صدامًا، المحافظ على ثوابت الدولة الطائفية العنصرية، أفضل مما سيأتي بعده، والذي قد "يعبث" بهذه الثوابت.

الأحزاب الإسلامية السنّية التي تكلمت أخيرًا: بين الاخلاص والوصولية

لقد تساءل البعض عن السبب في الصمت المطبق للأحزاب الإسلامية السنّية (١) طيلة الثمانينات وما جرى فيها على العراقيين من اعتداءات وانتهاكات وقتل وتهجير ما لا يمكن وصفه، وما جرى على الإيرانيين من تدمير واعتداءات، خصوصًا وأن هذه الأحزاب السنّية لم تبخل على غير العراقيين من العرب وكذلك على غير الإيرانيين من الأعاجم بالنصرة التي تجاوزت حتى المجال الإعلامي كما في مجلاتهم وبياناتهم، الى النصرة بالنفس حيث شارك البعض منهم بالجهاد الأفغاني ضد الروس وعملائهم.

ويتساءل الناس عن سبب السكوت أيام الحرب مع إيران ثم الكلام وبصوت عال أيام

(١) ولا نقول الأحزاب السنّيّة الدينية أو السنّية فقط لأننا لا نعتقد أن للسنّة دينًا آخر، وإنما نعتقد أنهم إخوة مسلمون لم يوفقهم الله للتعرف على مذهب أهل البيت (ع) والذي نعتبره المذهب الأصحّ بين المذاهب الإسلامية.

الكويت؟

لا يمكن أن يكون السبب غير:

أ- إن ما حصل للعراق في أزمة الكويت من دمار وخراب وارتهان وبيع لقدراته حاضراً ومستقبلاً لم يحصل من ذي قبل فحرّك هؤلاء الإخوة كما حرّك غيرهم ممن لم يكونوا في خندق المعارضة العلنية لصدام ونظامه؛ أو

ب- إعتبار الإيرانيين ضالين مبتدعين لأنهم شيعة، على الرغم من أن القوات الإيرانية تضم بعض السنة لا شك في ذلك. كذلك وبلحاظ الاصطفاف النفسي مع النظام والذي جئنا بشواهد عليه قبل قليل، فإنه قد يكون بعض هؤلاء مؤيداً للنظام في حربه ضد الجمهورية الإسلامية كي يمنع التقدم الثوري الإسلامي الى داخل العراق خصوصاً بعد الاستجابة الكبيرة لأبناء الشعب العراقي لما حدث في إيران، لأن هذا التقدم يعني بداية النهاية للسيطرة الطائفية ضد الشيعة والتي يرى هذا البعض أنها يجب أن تستمر؛ أو

ج- السكوت موقف مبدأي تغير بعد أوامر صدرت من جهات قد تكون بيدها أدوات ضغط بشكل أو بآخر أو التوجيه السياسي أو المذهبي، وذلك لكي لا ينفرد الشيعة بالحركة الإسلامية العراقية مخافة أن يسقط النظام الصدامي ويصبح من العسير تجاوز الحركة الإسلامية، فيكون هناك سنّيون في المعارضة الإسلامية يضعون شروطهم المذهبية والسياسية إذا ما حان الوقت.

فإذا كان السبب هو الأول فلا بأس، بل يجب أن يرحّب بأي قوة عراقية تنضم الى الصف المعادي لهذا النظام المجرم.

وإذا كان السبب هو الثاني فإن هؤلاء ليسوا مؤهلين، إذاً، لحكم العراقيين كليّاً أو جزئيّاً لأنهم سيميزون طائفياً ضد الأغلبية الشيعية التي يعتبرونها خارجة عن الإسلام، وهو تمييز لا يؤمّل منه أن يتغير لأنه قائم على أساس ديني ثابت، فهو إذاً أسوأ من التمييز القائم على أساس المصلحة الآنية لحاكم ظالم يمكن أن تتغير فيغيّر معاملته للرعية، اللّهم إلا إذا عومل الشيعة من قبل المتدينين السنّة معاملة طيبة تساوياً مع أهل الذمّة!

وأما إن كان السبب هو الثالث فهؤلاء ليسوا مؤهلين أيضاً لأنهم دمية تحركها جهات خارجية معادية للشعب العراقي عداءً مذهبياً لا يرجى زواله، أو جهات عميلة لأعداء الشعب العراقي الغربيين الذين لن يغيروا سياساتهم تجاه العراق بسبب تصادم مصالح العراقيين مع مصالحهم.

واللطيف هو أن الإخوة في "دار السلام" يضعون الشروط الصعبة التي يجب أن تتّصف بها المعارضة العراقية، ويطالبون بالثبات على المبادئ، ويتكلمون كلاماً كبيراً جداً لا يمكن هضمه من جهات تَمَيَّزَ موقفها بالسكوت المطبق عن مأساة شعبنا لسنين طويلة. وألطف ما في الأمر هو تحذيرهم من أن البعض من المعارضين إنما دخلوا في صفوف المعارضة أخيراً لأنهم وصوليون أو يتحركون بالتنسيق مع جهات خارجية أو مع النظام العراقي، هذا في الوقت الذي لهؤلاء الإخوة صلات غير منقطعة مع العراق، بل وقد زار بعضهم العراق الآن بعد أن أخذوا يتكلمون جهرة ضد النظام!!!

قضية تقسيم العراق

أحبّ هنا أن أجيب على تخويف البعض من أن العراق سيقسّم إذا ما حصل كيت وكيت، والذي هو في الواقع خوف الطائفيين السنّة من تغيير الواقع الطائفي للدولة العراقية، وخوف العلمانيين من تغيير الواقع العلماني للبلاد وزحف الحكم الإسلامي الى كراسي الحكم فيه. لذا فهم يخوفون العراقيين من مسألة تقسيم العراق، أو تجزئته كما يصطلح عليه أحياناً، بغية إقناعهم بالرضوخ الى الأمر الواقع الذي هو إما صدام ونظامه بعد بعض التلميع الذي لا يمانع منه صدام إذا كان ضرورياً لإبقائه على الكرسي، وإما حكم عسكري شبيه بحكم صدام أو ما سبقه. كل ذلك لأجل إبقاء الصيغة الطائفية العلمانية للدولة.

ولسنا مهتمين كثيراً، في هذا البحث، بآراء العلمانيين على أساس أنها لا تتحرك ضمن إطار المبادئ الإسلامية التي لا نعتقد أن أي إطار مبدئي آخر سيكون مضمون البقاء تحت جميع الظروف، وعلى أساس أن العلمانيين يمكن أن يعتذروا بأنهم يريدون بقاء الأوضاع كما هي لأنهم يعارضون إقامة الحكم الإسلامي في العراق. أما الإسلاميون فيريدون إقامة الحكم الإسلامي، لذا فإن إثارتهم لأي مسألة أو شبهة لا

تخدم الوصول الى هذا الهدف يعرضهم للمساءلة، بل للتشكيك في حقيقة مواقفهم وما يريدون.

ولكن، لما كانت إثارة قضية تقسيم العراق قد طرحت بشكل قويّ من قبل الإعلام الغربي خصوصاً إبان الانتفاضة الشعبية العراقية في آذار ١٩٩١ للظهور بمظهر الحنون على العراق ووحدته وبالتالي رفع العتب عن عدم مساعدة المنتفضين، أو مساعدة صدام، في الواقع، ليسحقهم، وأيضاً طرحت من قبل العراقيين الطائفيين والعلمانيين الذين خافوا من وصول الشيعة الإسلاميين الى الحكم، أحببت أن أبدد هذا الاحتمال في هذا الفصل.

إن ما يثار عن احتمالات تقسيم العراق محض هراء للأسباب التالية:

١. أن الدوافع التي أدت الى أن ترسم بريطانيا خريطة العراق بهذا النحو لا تزال كما هي.

٢. أن العراقيين أنفسهم لا يريدون التقسيم، لأن المشكلة ليست بين العراقيين وإنما بين العراقيين والنظام. صحيح هناك عقد نفسية وإشكالية بينهم كما شرحنا سابقًا، ولكنها لم تستطع أبداً أن تحول دون التعايش الطبيعي بين العراقيين جميعًا كما هو معروف.

٣. أن الخوف من التقسيم لم يأت إلا من:

أ- الغربيين وذلك في معرض تبريرهم التوقف عن المضي حتى إزالة صدام ودعم الانتفاضة أو عدم السماح لصدام بضربها على الأقل. وهؤلاء هم أعداء شعبنا فلا يجوز أن يردد البعض مقولاتهم ترديد الببغاء.

ب- الخائفين على النظام العراقي من الزوال خشية مجيء نظام يسيطر عليه الشيعة الإسلاميون، وهؤلاء هم بعض حكام العرب وحكام الخليج بصفة خاصة، ومن العراقيين المنحرفين، والعراقيين السنّيين المصابين بالخوف من تبدّل الحال، ومنهم إسلاميون مع الأسف. فهؤلاء يشتمون الغرب بلسان، ويرددون مقالاته بلسان آخر... يبكون على العراقيين الذين يموتون جوعًا، ويشتمون المعارضة الإسلامية (بالغمز واللمز بالطبع فهذا أقصى ما يمكن عقلاً)، والتي تسعى الى إنقاذ هؤلاء الذين يموتون جوعًا ولكن

بشكل مختلف وجذري، بإزالة النظام... يخصصون الصفحات للقضية الكردية ويتحدثون فيها عن معاناة الأكراد متناسين أن الأكراد هم اليوم في حماية الغربيين وفي وضع يخشى منه الانفصال بلحاظ الواقع الجغرافي والطوبوغرافي (كون الأكراد أقلية كبيرة) والنفسي للأكراد وكردستان، في حين يشتمون الشيعة الذين يطالبون بمناطق آمنة في الجنوب لحمايتهم من الإبادة معتبرين أن ذلك نَفَس انفصالي. (راجع قراءتنا لصحيفة "دار السلام" في أعلاه.)

٤. التقسيم يكون عندما تريد أقلية ما الانفصال عن الوطن الأم، أما في العراق فالانتفاضة كانت شيعية، والشيعة يشكلون ثلثي العراقيين أو أكثر قليلاً، فلا أدري عمّن ينفصلون!!

وبعد، فإن التقسيم الحقيقي والخطير والمؤسف متحقق في العراق وموجود وذلك بالدولة السنّية الحاكمة والأغلبية الشيعية المحكومة بالتمييز الطائفي والأقلية الكبيرة الكردية والأقلية التركمانية الصغيرة المحكومتين بالتمييز العنصري. نعم التقسيم متحقق لأن الأطراف جميعاً تشعر بهذه التقسيمات القائمة على أساس ظالم. لذا فإن محاولة عمل شيء لإزالة النظام القائم وما تأسس هو عليه من قبل من أنظمة وضع العدو الغربي أطرها العامة وكثيراً من تفاصيلها المهمة، يعد عملاً لضرب التقسيم الخطير الحاصل الذي بسبب استمرار وجوده صار الحديث عن التقسيم الجغرافي.

إن محاولة البعض إبقاء الأوضاع كما هي هو الدعوة الى تقسيم العراق، والذي سيحدث إذا ما وصلت الحال الى عدم إمكانية التعايش، والعياذ بالله، بين الناس، وهو ما يمكن أن يحدث إذا ما تأكد للشيعة، حقاً أو باطلاً، بأن السنّة لا يهتمون مطلقاً بما يجري عليهم من مظالم قلّ نظيرها في التاريخ، وأنهم في سكوتهم على الظلم الذي يقع قسم منه عليهم كما هو واضح ومعروف، ينطلقون من نظرة مصلحية ضيقة.

إن النزعة الإنفصالية الواضحة عند قطاعات من الأكراد العراقيين ومن التركمان العراقيين ما كانت موجودة قبل عشرين عاماً على الرغم من أن المواجهة بين الحركة الكردية المسلحة والحكومة العراقية قد بدأت قبل أكثر من ستين عاماً. وما ذلك إلا لأن البطش والظلم الذي وقع على الأكراد، ومن قبل الحكومات المختلفة بما في ذلك من دخلوا معه في معاهدات كما حصل مع نظام صدام، ما وقع أقنع هذه القطاعات

الإنفصالية من الأكراد نفسياً وعقلياً بأنه لا أمل يرتجى من الحكومة العربية في بغداد مهما كان لونها، لذا يعتقدون بأن تأسيس الدولة الكردية المستقلة هو المخلّص للكرد من الاضطهاد العربي.

وفي الواقع فإن القيادات الكردية، والتي لا تطالب بالانفصال، غدت تعلن صراحة بأن عدم مطالبتها بالانفصال عن العراق ليس لأنها لا تؤمن به وإنما لأنه غير ممكن التحقيق بسبب المعارضة التي لا تخفيها دول المنطقة ذات الأقليات الكردية. فإن كان هذا ليس انفصالاً متحققاً فما هو الانفصال يا ترى؟

إني شخصياً، لا أفرح مطلقاً، ولا أفتخر، إن كان أخي الكردي العراقي يجد نفسه في داخل العراق قسراً وليس رغبة، لأن الإنسان، عندي، أهم كثيراً من حدود وضعها أعداء الأمة. ففي الوقت الذي أرفض جميع الحدود بين الدول الإسلامية على أساس الحقوق المشتركة للمسلمين في هذه الأرض وعلى أساس إضعاف هذه الحدود للأمة الإسلامية كونها تمزقها الى دول ودويلات، أرفض جميع الحدود التي تقسر أي مجموعة منهم على أن تعيش قسراً في دولة لا تريدها، ومع مجموعات بشرية أخرى لا تشعر نحوها إلا بمشاعر العداء.

وفيما يخص التركمان العراقيين أيضاً، فإن المشاعر الإنفصالية لم تكن بهذا الشكل الظاهر عند البعض منهم لولا السياسة العنصرية التي سار عليها النظام الصدامي ضد هؤلاء العراقيين. أليس هو تقسيماً متحققاً أن يعيش التركماني تحت قوانين تمنعه من تملك العقار في كركوك ومناطق التركمان الأخرى إذا ما باع عقاره، وأن العراقي من أبوين عراقيين عربيين يمنح أرضاً ومنحة مالية إضافة الى قرض المصرف العقاري لبناء دار في كركوك بشرط أن ينقل سجل الأحوال المدنية الخاص به الى هناك لمدة عشرين سنة، الى غير ذلك من إجراءات لا يمكن أن يشعر التركماني في ظلها إلا بالمعاملة الجائرة الخاصة، والتي هي مصحوبة بتوافد العراقيين العرب على مناطقه على شكل الغزو الاستيطاني مما لا يمكن إلا أن يؤثر على نظرته اليهم والتي تنسحب ولا شك على الجنس العربي برمته؟

إن الذي جعل الكردي ينظر الى الإنفصال على أنه الأمل للخلاص من الظلم المتواصل للحكومة العراقية، وجعل التركماني يفكر بهذه الطريقة، لا بد وأنه سيؤدي الى

تفكير بعض الشيعة بتفكير مماثل، ولكن بشكل آخر، بسبب كون الشيعة هم أغلبية الشعب العراقي (١).

الحل الفدرالي أو الكونفدرالي

ومن هنا بدأنا نسمع عن الدعوات لإقامة فدرالية أو كونفدرالية للجمهورية العراقية على أساس أنه طالما أن القوى المسيطرة في العالم تمنع تغيير الطبيعة الطائفية والعنصرية للدولة العراقية وإن بالقوة كما توضح في الانتفاضة العراقية في آذار ١٩٩١م، فليصبح العراق بشكل جمهوريات فدرالية، شمالية للأكراد، ووسطى غربية للسنّة، ووسطى جنوبية للشيعة.

وليس هنا محل مناقشة هذا الحل الذي يطرحه البعض هذه الأيام، ولكن لا مناص من تسجيل رأينا فيه مخافة أن يقال كيت وكيت. فنقول: بأننا نرفض هذا التفكير للأسباب التالية:

١. هذا الحل يصار إليه إذا ما أصبح التعايش بين السكان من الطوائف المختلفة أو القوميات المختلفة أو الأديان المختلفة مستحيلاً، وهو أمر غير موجود في العراق لأن المشكلة في العراق هي بين الحكومة والشعب وليس بين الفئات المختلفة للشعب. فليس هناك مشكلة قط تحول دون التعايش بين أفراد الشعب العراقي، والدليل هو الواقع المعاش حيث أن العراقيين يعيشون في مناطق مختلطة كثيرة من العراق بدون أي مشكلة سببها طائفي أو عنصري أو ديني. بل أن هناك من يذهب للعيش بمفرده كمدرس أو طبيب أو موظف في مناطق خالصة من الطائفة أو القومية الأخرى أو حتى الدين الآخر دون أي مشكلة، فلم يسجل أن سنّيًا أو شيعيًا أو كرديًا أو تركمانيًا أو مسيحيًا تعرض للاضطهاد من قبل أهالي منطقة ما عندما ذهب للسكنى للعمل أو غيره في منطقتهم.

(١) لا ننكر وجود الأصابع الأجنبية التي تقف وراء تحريك بعض العناصر الكردية والمساعدات التي حصلت عليها الثورة الكردية من دول أجنبية مختلفة، وهو أمر لا يخص المشكلة الكردية فحسب وإنما هو فعل معتاد ومتوقع بل ومنطقي لهذه الدول الاستعمارية التي لا تتوصل الى تحقيق مصالحها بغير إثارة المشاكل في البلدان الضحايا. ولا ننكر أن رد الحكومة العراقية على ذلك هو ردّ ستجد له مبرراً بلحاظ هذه المداخلات الأجنبية، إلا أن المشكلة ما كانت لتحصل لو أن التعامل الحكومي مع المشكلة لم يكن على طريقة المؤامرات والقتل الجماعي والتهجير وتغيير الطبيعة المعيشية وغير ذلك من الممارسات الإجرامية للنظام العراقي.

٢. أن التجارب العالمية قد أثبتت فشل النظام الفدرالي، وليس أوضح من ذلك مما يتم في عصرنا الحالي من تفتت الاتحاد السوفياتي وغيره لأنه قائم على أسس من هذا النوع. ونحن نكتب هذه السطور والحرب قائمة في يوغوسلافيا بين المسلمين والكرواتيين من جهة والصرب من جهة أخرى، والمولدوفيين من جهة والروس من جهة أخرى، وأما جيكوسلوفاكيا فقد تقرر تقسيمها بعد ٧٤ سنة من الاتحاد. كيف لا والفدرالية ما هي إلا تقسيم في ثوب من الوحدة الضعيفة المفروضة بالقوة العسكرية أو المخابراتية، والذي يؤدي دون شك الى تسلط البعض على البعض الآخر مما يزيد في ضرام النار في الصدور انتظاراً لليوم الذي تنتهز فيه الناس الفرصة لتصفية الحسابات في الحروب الأهلية.

والنتيجة هي أن هذا النظام يؤدي الى الإنفصال إن عاجلاً أو آجلاً.

٣. إن الفدرالية للفئات الكبيرة هي مقدمة لمطالبة الفئات الأصغر بالاستقلال ضمن الدولة الفدرالية وبالتالي الانفصال عنها. وطالما أن صداماً لم يذر مجموعة من الشعب العراقي دون أن يصيبها بظلمه فهذا يعني أنه سيطالب التركمان بالاستقلال، والآثوريون، ومن بعدهم باقي المسيحيين وهلم جرا، وهو ما يعني زيادة المشاكل ولا ريب.

٤. ليس هناك حل للمناطق المختلطة وخصوصاً التي يشكل فيها أبناء طائفة محسوبة على مناطق أخرى نسبة كبيرة.

فماذا يحدث للتركمان إذا وقعوا في الجمهورية الكردية أو الجمهورية العربية السنّية؟ بل ماذا عن التركمان الشيعة؟

وماذا عن سنّة البصرة في دولة الشيعة وشيعة السليمانية في الدولة الكردية السنّية؟ بل ماذا عن بغداد التي يتحدث عنها الجميع مسلّمين أنها منطقة سنّية عاصمة للقسم السنّي في حين أن الشيعة يشكّلون ٨٠٪ من سكانها؟!

ومن يضمن الحقوق النفطية لسكنة الدولة السنّية الوسطى والنفط يقع في الدولتين الشمالية والجنوبية؟

ولو أردت أن استطرد في تعداد الإشكالات لما انتهيت قبل أن أصاب بالرعب مما يمكن أن يجلبه هذا الحل من كوارث على العراقيين جميعاً.

المقال الخامس عشر

أيها الإسلاميون: إجلسوا معًا

ضرورة مناقشة الخلافات من الآن وجهًا لوجه

- جفاء بعض الإسلاميين السنّيين
- الأمور الواجب طرحها للمناقشة
  1. الخلاف العقائدي
  2. الخلاف الفقهي
  3. الشعائر الدينية
  4. الدعوة الى المذهب
- الشيعة أكثر انفتاحًا للنقاش والبحث
- اللقاء مع الكفار والعلمانيين لا الإسلاميين!
- الدور المهم للإسلاميين السنّيين

المقال الخامس عشر

أيها الإسلاميون: إجلسوا معًا

ضرورة مناقشة الخلافات من الآن وجهًا لوجه

إن الجلوس سوية لمناقشة الخلافات ضروري ولا غنى عنه وذلك على صعيد الأحزاب والعلماء والباحثين لأن أفراد الناس الاعتياديين من الشيعة والسنّة لم يجدوا أن المشاكل التاريخية والعقائدية تحول دون دخولهم في علاقات صداقة وتجارة وسفر، بل مصاهرة، وسائر الأنشطة الاجتماعية. إن الجلوس سوية يمكّن من معرفة حقيقة ما يعتقده الآخرون أولاً، ومعرفة ما يظن الآخرون أنك تعتقده ثانيًا، ومعرفة مدى استعداد الآخرين للوصول الى حل لأي إشكال ثالثًا، ورابعًا، ولعله الأهم، يتيح الجلوس وجهًا لوجه للحواجز أن تتلاشى، وفي مقدمة ذلك الحواجز النفسية الناشئة من التعليم الخاطئ والتربية الناقصة وعمليات غسيل الدماغ.

جفاء بعض الإسلاميين السنّيين

ولقد أثبت لي الواقع المشاهد بما لا يدع مجالاً للشك بأن أغلبية الإخوة الإسلاميين السنّيين لا يبدون متحمسين لفكرة التقارب، ويغلب عليهم الجفاء والجفاف في التعامل مع الإسلاميين الشيعة. وعندي أمثلة على هذا تدل على أن الكثير من الإسلاميين السنّة غير راغبين في التقارب من الشيعة على الرغم من محاولات التقريب عن طريق الأشخاص، أو عن طريق المنهج الوحدوي الذي سلكته الحركة الإسلامية منذ اليوم الأول وحتى الآن.

وأني أعزو هذا الجفاء والجفاف عند الإخوة الإسلاميين السنّة الى سببين رئيسين، هما:

أولاً- إعتبار الشيعة منحرفين عن الدين، وبالتالي فإن التفاهم معهم مرفوض شرعًا.

ثانيًا- ضغط الجهات الدينية المرتبطة بالنظام السعودي الوهابي على هؤلاء

الإسلاميين بشكل أو بآخر وذلك ضمن الحملة العالمية التي شنّتها الوهابية ضد الشيعة منذ تفجر الثورة الإسلامية في إيران والتي يعرفها الجميع. والناس عبيد الدنيا، وضغوط الحياة كثيرة خصوصاً لمن يقيم في المهجر، لذا يصبح تحقيق النجاح عن طريق الضغط المستمر أمراً ميسوراً.

والمشاهد من حال معظم أئمة المساجد والخطباء وبعض قادة الحركات الإسلامية السنّية يدل على أن الكثير منهم قد باع نفسه لقاء ريالات آل سعود التي يدفعونها عن طريق مؤسساتهم في الخارج وبالخصوص رابطة العالم الإسلامي التي تنتشر فروعها في مختلف أنحاء العالم، وأيضاً مساجد الضرار التي يبنيها الوهابيون في أصقاع مختلفة من الأرض والتي هي أبواق دعاية لآل سعود والوهابية والتي توجه سبابها وكلمات التكفير التي لا تجيد شيئاً كما تجيدها ضد الشيعة الإمامية.

ولكن يواجه الإسلاميون السنّة العراقيون معضلة كبيرة وهي وجوب تعاملهم مع شعب أغلبيته شيعة إمامية أثبتوا التزامهم بمذهبهم في أحلك الظروف، بل أثبتوا أن صغارهم يستطيعون أن يهبّوا هبّة حسينية متى ما دعا داعي الجهاد كما حدث في انتفاضتهم المباركة في آذار ١٩٩١، والتي سطّر فيها مراهقو الشيعة ملاحم بطولية في الذبّ عن الكرامة والعرض والدين على الرغم من أنهم ولدوا ونشأوا تحت الإعلام الصدامي الكافر وغسيل الدماغ الذي صممته ووضعته الأجهزة العالمية المتخصصة في خدمته طوال ربع قرن.

هذه المعضلة تقف حاجزاً أمام ذلك الجزء من الحركة الإسلامية السنّية الذي يتعامل مع الشيعة كمنحرفين وبالتالي يرفض حتى الجلوس معهم. وإلا فكيف سيستطيع هؤلاء بيع أفكارهم للشعب العراقي وأغلبيته ترفض أفكارهم المتأثرة بدرجة كبيرة بالوهابية، خصوصاً والطفل العراقي يتعلم من أبيه وأجداده كيف أن الوهابيين عندما غزوا العراق في دولتهم المشؤومة الأولى قتلوا أهالي كربلاء ونهبوا ما وجدوه في المرقد الحسيني المطهر وعاثوا في الأرض فساداً حتى أنهم دقوا القهوة فوق قبر أبي عبد الله الحسين (ع) الذي يفدي ذكراه الشيعة بأرواحهم كما برهنوا في عهد صدام الأسود؟

أما الإسلاميون السنّيون العراقيون الذين لا يكفّرون الشيعة فلن يجدوا صعوبة في التعامل مع الشيعة بمجرد أن يجلسوا معهم، لأن الشيعي لا ينظر الى السنّي إلا نظرة

المسلم لأخيه المسلم، وحتى إذا كان ذاك المسلم لا يبادله الشعور ذاته. كيف لا وقد علمهم نبيهم (ص) وأئمتهم (ع) هذا الخلق العظيم.

والآن، حيث خرج الإسلاميون السنّة من الصمت، وباتوا يعارضون صداماً ونظامه بشكل علني، فإن الأجواء أكثر ما تكون مهيئة لتقوية أواصر التعاون بين الحركة الإسلامية الكبيرة أي الشيعية والحركة الإسلامية الصغيرة أي السنّيّة. وأول ما يجب عمله هو الجلوس وبحث المشاكل العالقة في النفوس، والمشاكل التي يعتقد كل فريق أنها مما يجب حلّه في عراق المستقبل من قبيل المشكلة الطائفية التي يرى الشيعة أنها موجودة وتشكل واحدة من أهم العقبات في طريق تصحيح وضع الدولة العراقية.

الأمور الواجب طرحها للمناقشة

وأذكر الآن بعض الأمور التي لا بد وأن تتم مناقشتها للوصول الى صيغ للتعامل معها. أقول صيغاً وليس حلولاً وذلك لأن معظم هذه الأمور لا يمكن حلّها إلا بالخروج عن المعتقد أو الخروج من المكابرة والعناد اللذين يصعب التغلب عليهما عند أكثر الناس. وستلاحظ أنني لم أذكر الحوار حول القضايا السياسية (التي ليست لها علاقة واضحة بالقضية الطائفية) لأنه قد بدأ فعلاً بين الطرفين أولاً، ولأن ليس عليه اعتراض، معلن على الأقل، ثانياً.

١. *الخلاف العقائدي*

يجب هنا طرح الخلافات العقائدية لا لأجل إقناع الخصم بوجهة النظر الأخرى، وإنما لكي يعرف الخصم الأساس الذي بنيت عليه هذه الاعتقادات فلا يقع بعدها فريسة الدعايات المغرضة والإشاعات التي هدفها تفريق المسلمين بتنفير بعضهم من البعض الآخر من قبيل أن التشيّع قد أسسه اليهود أو الفرس لضرب الإسلام كما يشيعه أعداء الشيعة، أو من قبيل أن السنّة لا يحبّون أهل البيت (ع) كما يظن بعض الشيعة.

٢. *الخلاف الفقهي*

وفي هذا يجب الوصول الى اتفاق بعدم تسخيف الأحكام الفقهية للطرف الآخر، وكما هو حاصل في الهجمة الشرسة ضد الشيعة. ويجب الاتفاق على ضرورة احترام

كل طرف لفقه الطرف الآخر، كي لا يصعب التوصّل الى اتفاق بشأنها مستقبلاً إذا أذن الله تعالى أن يكون للإسلاميين صوت في حكم العراق.

يجب أن يتوقف تفكير البعض عن طريقة "ما عندي هو الصحيح وما عند غيري هو الخطأ، حتى وإن لم أفكر بالموضوع، ويجب على غيري أن يتبعني". قال لي أحد الإخوة أن أصدقاءه (وهم إسلاميون سنّة كانوا في سفرة شبابية في بريطانيا) قالوا: "العجيب في أمر الشيعة أنهم يدققون كثيراً في مسألة اللحوم ويحرّمون أكل اللحوم التي تباع في محلات اللحوم التابعة لغير المسلمين، ولا يأكلون اللحوم ما لم تكن مذبوحة على الطريقة الإسلامية، في حين أنهم يأخذون قروض العقار التي تقدمها البنوك والتي هي حرام لأن أقساطها ربوية".

أجبته: "وأنتم عجيب أمركم، تتحرجون في مسألة قروض العقار التي تقدمها البنوك وتحرّمون أخذها مع وجود التخريج الفقهي لها، في حين لا يهمكم أن تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه من اللحوم التي يذبحها غير المسلمين وإنه لفسق"!! (١)

نعم، في كل مسألة تحرمها وتعجب لأني أحللها، أنا أحللها وأعجب لأنك تحرمها.

هكذا يفكّر البعض: رأيه هو الصحيح والآخر على خطأ على الرغم من أنه لا يعرف من الفقه شيئًا، فلا هو من المتخصصين ولا من الذين يعرفون من أين جاءت الأحكام الفقهية.

يجب الاتفاق على أن المسلم برئ الذمة في عباداته ومعاملاته طالما هو يتبع مذهبًا يدري لماذا اتبعه، وليس تقليداً للآباء والأجداد. والإسلام دين يسر، فيجب عدم إلزام الخصم بما لا يعترف الخصم به من فقه.

---

(١) ومن الأمور التي تثار كل عام ويعترض لأجلها كالتالي: لماذا لا تصومون وتفطرون معنا ولماذا تفطرون بعدنا بيوم واحد وما ذاك إلا حبًا بمخالفتنا.

وأجيب: ولماذا لا تصومون أنتم وتفطرون معنا ولماذا تفطرون قبلنا بيوم واحد وكأنكم ترغبون بمخالفتنا فلا تتيقنوا من الهلال بل تتبعون إعلان الحكومات الظالمة والله يقول: ((ولا تركنوا الى الذين ظلموا)) (سورة هود آية ١١٣) !؟

وبالمناسبة فإنه في هذا العام (١٤١٣هـ) أعلنت السعودية عن ثبوت رؤية هلال عيد الفطر المبارك ليلة الثلاثاء (مساء الإثنين) المصادف ٢٣ آذار ١٩٩٣ في حين أن الهلال وُلِد يوم الثلاثاء، أي أن من شهد برؤية الهلال فعل ذلك قبل ولادة الهلال بعدة ساعات!! حدث الشئ ذاته عدة مرات في أهلة شهر رمضان وشوال.

٣. الشعائر الدينية

يعترض بعض السنّيّين، من إسلاميين وغيرهم، على الشعائر الدينية للشيعة كإقامة مجالس العزاء في محرّم من كل عام، وكزيارة مراقد الأئمة عليهم السلام وغيرها. ويعترض الإسلاميون المتأثرون بالدعوة الوهابية التي ترفع شعار التوحيد [١] على المسلمين جميعًا، سنّة وشيعة، في مسألة إخراج النذور في مقامات الأولياء وفي زيارة المراقد للأئمة والأولياء والصالحين.

ولما كانت هذه الأمور لا يمكن الامتناع عن القيام بها لأنها بالنسبة لمن يقوم بها من شعائر الله القائل: ((ذلك ومن يعظّم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب)) [٢]، وبالتالي فسيثاب عليها من الله عزّ وجلّ، فأصبح لازمًا على من لا يرضى بهذه الشعائر أن يعرف الأساس الفقهي والتاريخي التي تقوم عليه، أو أن يوطّن نفسه على قبول القيام بها من قبل الآخرين الذين هم غالبية الشعب العراقي من شيعة وسنّة، لأن الدعوى الوهابية لن يكون لها مكان في العراق.

٤. الدعوة الى المذهب

وهذه مسألة في غاية الأهمية والحساسية، لأنها من جانب لا غنى عنها لمن يريد أن يطلع الآخرين عما عنده مما يعتقد أنه الحق، لأنه مأمور بالقيام بذلك كما في قوله تعالى: ((أدع الى سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة)) [٣] وكل جهة تعتقد أن ما هي عليه هو سبيل ربّك، وقوله صلى الله عليه وآله: ((لا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه))، لذا فمن شروط الإيمان حق الإيمان أن توصل ما أنت عليه مما تعتقد أنه الحق الى أخيك المسلم.

وأما في حالة الشيعة، فإن لخصوصية وضعهم كونهم كانوا في صفوف المعارضة للحكومات المتعاقبة، منذ عصر الأئمة (ع) وإلى الآن، فإن معرفة المسلمين لحقيقة الأئمة

---

(١) وتستبطن التجسيم والتشبيه للذات القدسية، ولا تحترم النبي (ص) ولا تعزّره أو توقّره كما أمر الله في كتابه (سورة الفتح)، بل وتناصب العداء كل من ليس على مذهبها الى حدّ التكفير وتحليل الدماء كما هو معروف مشهور من مذهبهم ومن فعلهم في دولتهم الأولى التي انقرضت قبل ١٥٠ عام ودولتهم الثانية الموجودة الآن في الأراضي المقدسة.

(٢) سورة الحج آية ٣٢.

(٣) سورة النحل آية ١٢٥.

(ع) ودورهم في الإسلام ومنصبهم السامي الذي وضعهم الله فيه، كما يعتقد الشيعة، ليست معرفة صحيحة بل ولا ترقى الى الحد الأدنى. ولهذا السبب أوصى الأئمة عليهم السلام شيعتهم أن يدعو الناس للتعريف بمذهبهم وما هم عليه من الحق بقولهم: ((أحيوا أمرنا، رحم الله من أحيا أمرنا))، ويما يقرب منه قولهم: ((كونوا دعاة لنا صامتين))، وغير ذلك مما يجعل قيام الشيعة بالدعوة الى أئمة أهل البيت (ع) أمراً مطلوباً خصوصاً وهو يضمن الحصول على الرحمة الإلهية لأن دعوة الإمام ((رحم الله من أحيا أمرنا)) مستجابة.

بل أكثر من ذلك، حيث قالوا (ع) بأن إيصال إنسان مسلم الى الأخذ بمذهبهم خير من الدنيا وما فيها، وهذا لعمري ما لا يمكن الزهد فيه بحال [1].

ومن هذا، يتبين أنه لا مناص من قيام كل فرقة بالدعوة الى مذهبها، وذلك عن طريق الكلمة المقروءة (كتب ومجلات وغيرها) والكلمة المسموعة (خطب المساجد ومحاضرات وأشرطة تسجيل وغيرها). وهنا يجدر الاتفاق على أمور منها عدم تحميل الطائفة بأجمعها ما يقوله فرد منها، وعدم اللجوء الى الشتم والتسخيف والافتراء والتهجّم على العقائد كما هو ديدن الوهابيين خصوصاً في حملتهم التي بدأت بشكل واسع بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ولم تنته إلى الآن.

ولكن هناك قضية في غاية الأهمية والدقة وهي أن المشكلة في الدعوة الى مذهب أهل البيت عليهم السلام لا بد وأن تتعرض بشكل قد يكون سلبياً في تصور بعض أهل السنّة (وعلى الأخص إذا كان الداعي من جهّال الشيعة) عند ذكر بعض الصحابة المقدسين بالنسبة لأهل السنّة. لذا، وجب ألا يتعرض الكاتب الشيعي لهؤلاء إلا بما يحتم عليه البحث العلمي الصحيح والحكمة والموعظة الحسنة. كما يجب ألا يعتبر السنّي المساس ببعض الصحابة على أنه تهجّم على الإسلام وأنه مؤامرة الى آخر قائمة الأراجيف، خصوصاً وأن النظرة الى الصحابة ليست من أصول الدين ولا فروعه،

(١) أحب التنبيه مرة أخرى الى أن الشيعة يعتبرون السنّة مسلمين لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، لأنهم يستقبلون قبلتهم ويأكلون ذبيحتهم حسب الحديث، وهو يعني الشهادة لله تعالى بالوحدانية ولمحمد بن عبد الله (ص) بالرسالة الخاتمة وما يستتبع ذلك من أصول الدين ومعظم فروعه من عقائد وعبادات ومعاملات. غير أن هؤلاء المسلمين لم يوفقوا لمعرفة أئمة أهل البيت (ع) وهي معرفة توصل الى فهم أفضل لكتاب الله وسنّة رسول الله (ص)، وتوصل بالتالي الى درجات أعلى في الجنة لمن ينجيه الله.

ولكنها صيّرت كذلك منذ العصور الأولى كجزء من مخطط محاصرة التشيّع وذلك بإظهار الشيعة وكأنهم قوم من المعادين للإسلام وبذا فهم يهاجمون الصحابة لكي تنهار السنّة النبوية التي نقلت عن طريقهم، وهو اتهام وافتراء تجده في جميع الكتب التي موّلتها الوهابية في العقد الماضي والى الآن. ولكن هذا كان سيصحّ لو أن الشيعة لم يكن لديهم طريق آخر الى السنّة النبويّة وهو طريق الأئمة (ع)، والذي هو في الواقع أطول عمراً من طريق الصحابة لأنه استمر ٢٥٠ سنة في حين أن معظم الصحابة رضوان الله عليهم كانوا قد توفوا بعد ٥٠-٧٠ سنة من وفاة الرسول (ص)، والأنفار القلائل الذين بقوا على قيد الحياة في آخر القوم توفوا في أواخر القرن الأول أو بداية القرن الثاني الهجري كجابر بن عبد الله الأنصاري (رض).

الشيعة أكثر انفتاحاً للنقاش والبحث

ومن مشاهداتي الشخصية في العراق والكويت وبريطانيا، أجزم بأن الشيعة أكثر انفتاحاً للنقاش والبحث من إخوتهم السنّة بما لا يقاس. وهذا ليس بسبب عيب موجود في الشخصية السنّية، وإنما لأن السنّي ينشأ وهو ينتمي الى أغلبية المسلمين مما يؤسس قناعة لديه بأنه على الحق لأن الأغلبية، وحسب الاعتقاد الخطأ السائد، لا يمكن أن تكون على الباطل، هذا أولاً. أما ثانياً فلأن الشيوخ وأئمة المساجد والباحثين السنّيين لا يقيمون وزناً للشيعة ولا لأئمتهم (ع) مما يؤدي الى عدم اهتمام السنّي بهم، واعتبارهم، حتى وإن لم يعي ذلك، منحرفين أو شاذين لا يؤبه لهم ولعقائدهم.

وقد يكون هناك سبب ثالث وهو معرفة علماء السنّة بأن عند الشيعة أدلة قوية وحججاً يصعب ردّها من كتب أهل السنّة، وهذا يؤدي الى إحجامهم عن المباحثة، وعدم فتح عيون أتباعهم على وجود رأي آخر له حججه وأدلته من كتبهم لئلا يؤدي ذلك الى تشيع بعض السنّيين، وكما يحصل دائماً، خصوصاً بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وخروج العقيدة الشيعية من كونها عقيدة بعض المسلمين الذين لا يؤبه بهم، أو حتى أنهم من غير المسلمين، الى عقيدة نجحت في إسقاط نظام عميل كافر، وتحت راية الإسلام وشعاراته المتفق عليها (الله أكبر ولا إله إلا الله)، فتساءل الكثير من السنّيين عن العقيدة الشيعية التي يحملها قادة إيران وشعبها فأدى ذلك الى تشيّع بعضهم. بل

أن بعضهم رووا بأنهم قد تشيّعوا بعد قراءتهم لكتب الشيعة عقيب قراءتهم للكتب التي تهاجمهم وتكفرهم، فانقلب السحر على الساحر.

في المقابل، ينشأ الشيعي وهو يحمل هموم الإسلام الذي لم يسر مسيرته التي أرادها الله تعالى، حسب اعتقاده، وهموم وأحزان أهل البيت عليهم السلام، فيصبح عنده أن يأخذ سنّي واحد بمذهب أهل البيت (ع) غاية ما يتمنى، أو خير من الدنيا وما فيها كما في الخبر. كما أن وجوده في دول تحكمها الأنظمة السنّية سواء كان الشيعة هم الأكثرية كما في العراق والبحرين أو هم الأقلية، يجبره على الاطلاع على ما عند الآخرين لأنه في متناول يده في التلفزيون أو الكتب أو الصحف والمجلات وغير ذلك، فهو ينفتح على السنّي وما يكتبه علماؤه وباحثوه بشكل أو بآخر.

ولقد كنت أرى الكتب السنّية من حديث وفقه وتفسير الى جانب الكتب الشيعية في مساجد الشيعة ومكتباتهم العامة والخاصة، في حين لا يوجد شئ من كتب الشيعة في مساجد السنة ومكتباتهم. وهذا ينطبق على أشرطة التسجيل لأحاديث الوعظ وما شابه.

اللقاء مع الكفار والعلمانيين لا الإسلاميين!

إنه لمؤسف غاية الأسف أن يستطيع الإسلاميون الجلوس مع الكفار سواء أهل البلاد التي يقيمون فيها في المهجر أو أهل الذمة في بلداننا، وكذلك الجلوس مع العلمانيين من أبناء بلداننا، في مختلف الأوساط من عمل، وترفيه، وسياسة، وصحة، وتعليم، في حين لا يستطيعون أن يجلسوا مع بعضهم. فهل أن الخلافات المذهبية بين السنّة والشيعة أكبر من الخلافات بين المسلم والكافر أو الإسلامي والعلماني؟

هل يجب أن يذوق الإسلاميون السنّة ما ذاقه نظراؤهم الشيعة على يد النظام الدموي في العراق حتى يجلسوا معهم متجاوزين الخلافات العقائدية والفقهية؟

وإلا، فلماذا استطاع السنّة الأكراد، وبضمنهم الإسلاميون، من الجلوس مع الإسلاميين الشيعة في حين فشل الإسلاميون السنّة العرب من الجلوس مع الأخيرين؟

هل أن جلوس الأكراد مع الشيعة هو بسبب تعرض الطرفين للضرر العنصري والطائفي على التوالي، في حين يغيب السنّة العرب بسبب عدم تعرضهم له؟

صحيح أن البعض من الإسلاميين السنّة قد بدأ يجلس ويناقش القضية العراقية مع الحركة المعارضة الرئيسة في العراق وهي الحركة الإسلامية الشيعية، ولكن ما تمّ هذا إلا بعد دمار العراق، وما تم إلا في زمن السقوط والتجارة السياسية والمزايدات والخوف من البقاء في الخلف إذا سقط النظام. إنني أتكلم عن مشكلة أسبابها موجودة في النفوس المؤسسة مشاعرها على تجهيل وإثارة أحقاد، والتي بانت سيطرتها على هذه النفوس طوال المدة التي كان جزار العراق ينفذ لأسياده ما يريدونه من تدمير الإسلام في العراق، ومن ثم في إيران الإسلامية، تلك الفترة التي جلس الإسلاميون السنّة العراقيون على هامش الأحداث، بل خارجها، ولم يعوا مسؤوليتهم، ولم يؤدوا واجبهم من التلاحم مع نظرائهم الشيعة لكي يضربوا محاولات النظام وسياساته المصممة لإضعاف الشعب العراقي عن المقاومة عن طريق تفريق كلمته بسبب الفروقات المذهبية، فيوضّحوا عن طريق هذا التلاحم أن الشعب العراقي بأجمعه، بسنّته وشيعته، يكره النظام المجرم وطاغيته الجزار.

نعم، لو كانت هناك دعوة إسلامية سنّية صادقة في أوساط السنّة العراقيين طوال الثمانينات، لكان تأليب العراقيين السنّة كبيراً بحيث كان من الممكن تحريكهم في الانتفاضة التي كان أحد أسباب فشلها عدم انتفاضة السنّة العراقيين وهم يسكنون مناطق هي الأخطر على حياة النظام من جميع مناطق العراق.

ولكن قد يكون هذا افتراض غير منطقي بلحاظ المشاعر والمخاوف التي أسست عقداً تكلمنا عنها في الباب الثاني من الكتاب، لأن بعض الإسلاميين قد جاهد مع المجاهدين الأفغان (وكأن العراق لم يك ساحة جهاد!).

كما قد يكون هذا افتراض غير منطقي لأن المطلوب لا بد وأن يصاحبه تضحيات وصبر وتحمّل، والذي يبدو أن الاستعداد له غير موجود [1].

---

(١) ذكرنا فيما سبق كيف أن بعض الإسلاميين اعترض على رفيقه إذ تساءل عن عدم رفعهم السلاح بوجه النظام المجرم، بأنهم لا يريدون أن يحصل لهم ما حصل للشيعة من قتل وتعذيب وتهجير وغيرها. وهذا منهج أبعد ما يكون عمن يدعي الإسلامية لأن الإسلامي يفترض أن يكون سعيه للآخرة، ولا تهمه الدنيا إلا بمقدار ما يوصله منها الى الجنّة. والمؤمن يجاهد بكل ما يستطيع عسى أن يتقبل منه جهاده لأنه تعالى يقول: ((لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدين في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم)) سورة النساء آية ٩٥، وقال صلى الله عليه وآله: ((أفضل ← ← ←

الدور المهم للإسلاميين السنّيين

إن دور الإسلاميين السنّة في العراق ليس بقدر حجمهم الصغير من حيث العدد والتاريخ والتضحيات التي هي، للحقيقة وليس للمزايدة، ضئيلة جداً بالقياس الى تضحيات نظرائهم الشيعة، ولكن دورهم هو بحجم مسؤوليتهم الكبيرة في الوقوف بوجه التفرقة المذهبية التي يقوم بها النظام، وفي تأليب عامة أهل السنّة على الطاغية وتنويرهم للخروج من هذا الصمت وهذا الشلل والذي أثر كثيراً وسيظل يؤثر على مستقبل العراق.

هناك دور يجب القيام به في فصل السنّي العراقي عن الحاكم السنّي، قتل شعوره بأنه مرتبط به مصيرياً سواءً أكان مؤيداً له أم لا وأنه مهدد من قبل الشيعي إذا ما حكمه وغير ذلك من العقد التي ذكرنا، وأيضاً إذكاء شعور الإخوة الإسلامية والرغبة في الجهاد ضد الطغاة وإنقاذ العراق مما خطط وسيظل يخطط له مما فيه أذى جميع العراقيين دون استثناء.

فإن لم يقم الإسلاميون السنّة العراقيون، وهم الطليعة المثقفة الواعية للمسؤولية الشرعية، بهذا الدور، فمن سيقوم به إذاً؟

وما أحراني أن أخاطب إخواني الإسلاميين السنّيين العراقيين بقول الشاعر:

تَنَحَّ أخـــيْ ممـــا خُدِعْتَ بـــزيـــفـــهِ

ومُدَّ الـى الـشـيـعـيِّ لـلأمـلِ الـيَدا

وشَيِّدْ عِراقًا لـيـسَ بـيـتًا لحـاقـدٍ

ولـــكـــنَّهُ بـــالحُبِّ كـــانَ مُشَيَّدا

← ← ← الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر)). والذي جرى على الشيعة ليس إلا خيراً فهم مصداق قوله تعالى:((فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة، ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً)) سورة النساء آية ٧٤، ومصداق قول زينب بنت أمير المؤمنين عليهما السلام عندما أجابت طاغية العراق زياد بن أبيه لعنهما الله لما قال لها: "كيف رأيت صنع الله بأخيك وأهلك (يعني يوم الطف بكربلاء)؟" قالت (ع): ((ما رأيت إلا جميلاً، أولئك قوم كتب عليهم القتل فبرزوا الى مضاجعهم)).



الخلاصة

في بحثنا للمشكلة الطائفية في العراق تأكد لنا بوضوح أن هذه المشكلة زادت ترسخًا في المجتمع العراقي وفي الدولة العراقية لثلاثة أسباب.

أسباب المشكلة

الأول: استمرار القوى الكبرى التي تتحكم بمقدرات شعوب ما يسمى بالعالم الثالث ومنها الشعب العراقي بالتدخل في شؤون الدولة العراقية بعد أن أسستها بهذا الشكل الطائفي حيث اضطرت في حينه لتأسيسها وتشكيل الحكم "الوطني" بسبب الضغط الشعبي العراقي الذي تزعمه الشيعة وكانوا وقوده الأساس بشكل واضح في الفترة الممتدة من ١٩١٤م الى ١٩٢١م عام تأسيس الدولة العراقية الحديثة. هذه القوى لا تزال تؤثر على القرار السياسي العراقي والحدث السياسي عن طريق الأنظمة التي كان لها يد، تطول وتقصر حسب الظروف، في المجيئ بها الى السلطة في العراق. وبطبيعة الحال فإن هذه الأنظمة لا تحاسب على أفعالها خارج هذا الإطار، وإلا لكان مسوغًا أن نحاسب السارق على طريقة السرقة لا أصل ارتكاب الجرم. وقد زادت شدة الالتزام بالنهج الطائفي المرسوم في ربع القرن الأخير بسبب تغير الظروف الداخلية والخارجية مما جعل الوضع في العراق لا سيما الاضطهاد الطائفي يصبح جحيمًا لا يطاق. (المقدمة والمقالات الأول والثالث.)

الثاني: استمرار الشيعة بعلمائهم وزعمائهم ووجوههم ومثقفيهم وعوامهم باتخاذ نفس المنهج الانسحابي المنزوي الهارب من مواجهة المشاكل، هذا المنهج الذي تأسس نتيجة ضغط العقد التي يعيش تحت وطأتها الشيعة منذ قرون والذي زادت، كمًا وحدةً، خلال السبعين عامًا من عمر الدولة الطائفية العراقية. هذا الموقف أدى الى ضعف الشيعة الذين هم الأغلبية الواضحة للعراقيين، بل الذين زادت أغلبيتهم خلال العقود السبعة من عمر الدولة العراقية الحديثة، الى أن وصل الى حد بات الحاكم يستطيع معه أن يهاجم الشيعة ليس فقط بالحديد والنار، وهو ما حصل سابقًا، بل بالتهجم على

عقائدهم وأخلاقهم ومن على صفحات الجرائد التي يقرأونها في عقر ديارهم، وهي حالة لا نظن أنها حصلت أو من الممكن أن تحصل في مكان ما من العالم غير العراق الطائفي. (المقالات الرابع والسادس والسابع.)

الثالث: استمرار السنة العراقيين بالانحياز النفسي في حالة بعضهم والانحياز الكامل في حالة البعض الآخر الى جانب النظام الطائفي بسبب العقد الطائفية التي يئنون هم كذلك تحت وطأتها والتي تمنعهم من الخروج على الحاكم جنبًا الى جنب مع إخوانهم الشيعة لكي يصبح الضغط الشعبي على الحاكم غير محتمل فيسارع هو وبطانته ومن يقف خلفه من القوى الاستعمارية الى تغيير سياساتهم باتجاه تخفيف الضغط على المواطنين. هذا الموقف السلبي له الأثر الأبعد والأكبر في إفشال الهبّات الشعبية التي قام بها الشيعة (مع الأكراد أحيانًا) التي كان من الممكن لها أن تطيح بالنظام وبالصيغة الاستعمارية التي صممها من يقف خلفه من القوى الكبرى. (المقالات الثاني والخامس والسابع.)

ولما كان هذا الوضع الشاذ يزداد ترسخًا وجدنا أنه لا بد من معالجة هذه الأسباب لكي نوقف هذا السير الى المصير المخيف للعراق إذا ما بقيت الأوضاع كما هي عليه، وهو ما يمكن أن يكون بشكل الحرب الأهلية التي يعقبها استحالة التعايش بين الطوائف والقوميات العراقية مما يهدد الوطن بالانشطار سواء بهيئة ما حصل في دول أوروبا الشرقية أو ما حصل في لبنان.

الحلول المقترحة

كانت الحلول التي اقترحناها للتصدي ومعالجة هذه الأسباب كالتالي:

١. لمعالجة السبب الثالث، أي العقد الطائفية التي تمنع السنيين من التنسيق مع الشيعة ومن الثورة على النظام المجرم، طرحنا (المقال الثامن) تصورنا للعلاقة التي يجب أن تكون بين الفرد الشيعي والفرد السني في العراق، وهي علاقة يتحمل مسؤولية المبادرة في تحسينها ووضعها على الطريق الصحيح الشيعي العراقي قبل السني وذلك بسبب الجهل والتجهيل الذي مورس ويمارس ضد السني فيما يخص الشيعة وعقائدهم ونفسياتهم وكل ما يتعلق بهم. كما ناقشنا وضع المؤسسة الدينية السنية (المقال

العاشر) وعددنا ما يجب أن يتغير فيها كي تصبح فعالة في مواجهة الأنظمة المحاربة للإسلام وفي تحقيق قدر أكبر من اللقاء والتفاهم بين العراقيين من الطائفتين.

ثم توجهنا الى الإسلاميين السنّة ننبههم الى واقع بعضهم الطائفي مما لا يتوافق مع أساسيات الدين الإسلامي ومما يضعهم في مواجهة صريحة مع نصوص مقدسة تمنع هذا الموقف الطائفي الذي يقفونه، ومن ثم ناشدناهم وحثثناهم على نبذ الجفاء وبدء عملية التقارب الحقيقي مع الإسلاميين الشيعة من أجل تنوير الفرد العراقي العادي وتثويره ضد السلطة الطائفية التي عمت بظلمها وبنتائج سياساتها الوخيمة جميع العراقيين دون استثناء. (المقالان الرابع عشر والخامس عشر.)

٢. لمعالجة السبب الثاني، أي العقد الطائفية التي تكبل الشيعي من أن يتصرف بشكل صحيح لتغيير هذا الواقع الطائفي للدولة العراقية والذي أصابه بسببه هذا الأذى الكبير الذي قل نظيره كمًا وكيفًا، نبهنا الشيعة العراقيين ليس فقط الى هذه العقد وإنما الى ضرورة نبذ هذا الموقف الانسحابي السلبي من المشكلة الطائفية بدءًا من الإحجام عن طرح المعتقد الشيعي وتعريف إخوتهم السنيين عليه لتحقيق الحد الأدنى من التفهم للعقائد التي يُعلَّم هؤلاء الإخوة أنها مخالفة للإسلام بل أنها أريد منها هدم الإسلام، ثم بالطريقة التي يجب أن يتعامل بها الشيعي العراقي مع الأطراف الأخرى من شيعة وسنة وحكومات ووجودات سياسية أخرى. (المقالات السادس والسابع والثامن والتاسع.)

وناقشنا موقف المؤسسة الدينية الشيعية من المشكلة الطائفية في العراق وطرحنا تصورنا عن مسؤولية هذه المؤسسة من أجل رفع الضيم عن الشيعة الذين تمثل بالنسبة لمعظمهم حكومتهم المختارة من قبلهم قبال الحكومة الطائفية التي تحكمهم قسرًا، هذه المسؤولية التي نرى أن هذه المؤسسة لم ترتفع الى مستواها وبالتالي لم تستطع أن توقف اشتداد الأذى الذي لحق برعاياها الشيعة وانتهاءً بها ذاتها حيث انتهى وجودها عمليًا في عام ١٩٩١م. (المقال العاشر.)

وتوجهنا الى الإسلاميين الشيعة في آخر مقال في الكتاب بأن يعملوا من أجل تحقيق لقاء مستمر ومثمر مع الإسلاميين السنّة كون الفئتين تضم الواعين من أبناء

العراق الذين يهمهم أمر العراق والعراقيين شعوراً منهم بالمسؤولية الإسلامية والواجب الشرعي بالاهتمام بأمر المسلمين. (المقال الخامس عشر.)

ولكنا تكلمنا قبل ذلك مع البعض من الإسلاميين الشيعة الذين صاروا يتوجهون الى الأعداء علّهم يجدون النصرة منهم، والذي يبدو أنه كان بسبب طول المدة واستمرار الطاغية بالسلطة حتى بعد الانتفاضة العارمة التي قام بها العراقيون في آذار ١٩٩١ حيث أصيب هؤلاء الإخوة، كما يبدو، بصعود حاد في الأمل بزوال الطاغوت (خصوصاً بعد أن دخل الطاغية في مواجهة إعلامية ومن ثم عسكرية مع من شخصهم هؤلاء الإخوة أنهم أسياده) ثم هبوط حاد وبسرعة لهذا الأمل مما أفقدهم توازنهم. (المقال الثالث عشر.)

٣. لمعالجة السبب الأول، أي مواجهة النظام الطائفي الحاكم، طرحنا وجهة نظرنا القائمة على أساس أن النظام الحاكم لم يأت بجديد إذ عامل العراقيين بالتمييز الطائفي والقومي، وإنما كان ما يقوم به تنفيذاً للدور المرسوم لكل نظام يحكم العراق والذي سيتعرض للإسقاط من جانب الأسياد إذا ما حاول تغيير الصيغة الطائفية المرسومة للدولة العراقية. إلا أن الظروف التي أحاطت بالنظام خصوصاً تفجر الثورة الإسلامية في العراق وتصاعد المواجهة بين الشيعة العراقيين والنظام الحاكم الذي قرر منذ البدء أن يتعامل مع العراقيين بالقمع والقمع وحده كي يحقق مقولته التي أعلنها: ((جئنا لنبقى))، والتقاء مصالح جميع الأطراف الدولية والإقليمية مع مصالح النظام الحاكم بضرب الثورة الإسلامية في الجار الشيعي للعراق، كل ذلك أدى الى أن يغدو هذا النظام، من حيث طريقة تعامله مع الشعب وشدة بطشه به، وكأن لا علاقة له بمن سبقه من الأنظمة التي حكمت العراق الحديث.

لذا، وجدنا أن الصيغة الطائفية للدولة العراقية لن تتغير بسقوط النظام الحالي خصوصاً مع المنع الواضح للإدارة الأمريكية وحلفائها لأي تغيير في هذا الشأن كما صار واضحاً من موقفها الداعم للنظام الحالي في مواجهته للشعب العراقي الثائر في ذات الوقت الذي كانت القوات الأمريكية والحليفة في مواجهة عسكرية (مهما كان شكلها) مع قوات النظام. وطالما أن الصيغة الطائفية للدولة العراقية محكوم عليها أن

تبقى كما هي، كان لزاماً على الشيعة وهم الطائفة المميز ضدها ضمن هذه الصيغة، والذين هم أغلبية السكان، أن يعملوا وسعهم لإنهاء هذه الصيغة والقضاء عليها. بدون ذلك لن يتغير إلا حجم الأذى ونوعه، وحسب الظروف، والتي قد تتكرر بما فيه تكرار لهذا الأذى الكبير الذي حل بالطائفة في العراق.

وبعد أن أتينا بشواهد من تعامل السياسيين العراقيين أيام العهد الملكي ووجود الانتخابات البرلمانية، وبينت هذه الشواهد على أن الطائفية تتحكم في توجهات هؤلاء السياسيين مما لا يبشر بتعامل مختلف للغد الديمقراطي المفترض تحت الرعاية الغربية، هذا إن تحقق، رأينا أن لا خلاص للعراق وشيعته من هذا التمييز الطائفي إلا بالقضاء على هذه الصيغة الطائفية للدولة العراقية عن طريق وجود الشيعة على رأس الحكم في العراق لمدة مؤقتة تكفل إزالة هذه العقد الطائفية خصوصاً الخوف السنّي من الانتقام الشيعي والخوف من التسلط الإيراني.

ولكن كيف يمكن التوصل الى هذه النتيجة الصعبة، والتي صارت تبدو مستحيلة بعد أن صار واضحاً درجة الاستعداد الدولي والإقليمي لدعم النظام ضد الشيعة العراقيين تحقيقاً لإبقائهم تحت السيطرة، وبعد أن صار واضحاً تمسك الطائفيين بالصيغة الطائفية للدولة العراقية وإن جرى ما جرى؟

وجدنا أن لا أمل لتغيير هذا الواقع الطائفي سوى بالعملية الثورية الإنقلابية لأن الأسياد يرفضون والعملاء متشبثون وأفراد الشعب يعيشون في خنادق نفسية مختلفة. ولحين حدوث ذلك، طرحنا تصورنا عن المجموعة العراقية التي يجب أن تتولى البدء بطرح المشكلة الطائفية لتحقيق قدر أعلى من الوعي بوجودها وأيضاً بضرورة إزالتها كي تتهيأ العقول والقلوب لهذا التغيير والمشاركة فيه. (المقال الحادي عشر.)

هذا، وأشرنا الى ضرورة معالجة المسائل التي تستعمل بين الحين والآخر لإلحاق الأذى بالشعب العراقي وغيره، وأنها يجب أن تعالج علاجاً نهائياً يضمن عدم تكرار استعمالها. وجئنا بقضيتي التبعية الإيرانية لبعض العراقيين وقضية المشاكل الحدودية بين العراق وإيران في هذا البحث كونهما يدخلان في صلب القضية الطائفية العراقية. (المقال الثاني عشر.)



الملاحق

ملحق (١) تعليقة السيد الخراساني على كتاب السيد إبراهيم الراوي

ملحق (٢) نص ميثاق النجف

ملحق (٣) نص مذكرة الشيخ الشبيبي



ملحق (١)

تعليقة السيد الخراساني على كتاب السيد إبراهيم الراوي

وهي تعليقة آية الله السيد محمد هادي الخراساني الحائري (ت ١٣٦٨هـ)، وهي عندي صورة عن مخطوطة بقدر صفحتين فقط وبخط السيد الخراساني نفسه. أما الكتاب فلا أعرف ما هو.

"(أقول) صديقنا السيد إبراهيم الراوي بعث بهذا التأليف إليّ وكتبت .... (غير واضحة، ولعل المقصود ملاحظتين) على مقدمته فقط وبعثته إليه، فكان أثقل عليه من الجبال الرواسي، فلم يتكلم بشئ بعد ذلك. وأخبرني الواسطة بأنه الى شهرين كان متغيظًا مختنقًا.

وبالجملة إنما ألّف هذه الرسالة بعد سقوط بغداد واستيلاء الانكليز وتوجههم الى علماء الشيعة لأكثرية التشيع في العراق وقوة العشائر، فانقطعت أيدي السنّة والجماعة وعلمائهم من الدنيا والمداخلة في الحكومة. فإن القائد السياسي (كوكس) الانكليزي (١) فاتح بغداد تشرف بكمال الخضوع ونهاية الاحترام بمحضر أستاذنا التقي الشيرازي قدس الله روحه (٢) ونحن في الكاظمية، وقال نحن لم نجيئ الى العراق لتوسيع المملكة ونريد السلطنة، بل إنما جئنا لنخلصكم من مظالم الدولة التركية. فأما الآن فجميع

(١) هو السير پرسي كوكس، أحد أعمدة الاستعمار الانكليزي في الشرق الأوسط، والذي أسفرت جهوده ليس فقط عن تأسيس الإطار الطائفي للدولة العراقية الحديثة، بل وبتأسيس دولة الوهابية السعودية حيث كان المشرف على مكتب المخابرات البريطاني في الهند والذي رجحت كفّته في وزارة المستعمرات البريطانية على كفّة مكتب المخابرات في مصر الممثل بالجاسوس "لورنس" المعروف بلورنس العرب والذي كان يعمل مع الشريف حسين بن علي ملك الحجاز.

(٢) وهو الميرزا محمد تقي الشيرازي الذي أصدر فتواه الى العراقيين بأن لهم الحق بالتوسل بالوسائل المختلفة لنيل حقوقهم، وهي التي كانت الإذن بالثورة على المحتل الإنكليزي في الخامس عشر من شعبان عام ١٩٢٠م.

الجهات الشرعية راجعة إليكم، فأنتم تصرّفوا في الأوقاف وعيّنوا القضاة في الأطراف وسائر الأمور المرتبطة بالديانة.

وهكذا أظهروا لسائر المراجع والمجتهدين من هذا، مع ما شاهدوا من علماء الشيعة من جهادهم وقتالهم لهم حتى أسروا منهم ألوفًا من عساكرهم بعد حصرهم في "الكوت" وعطّلوهم - يعني أخّروا وصولهم - ومنعوهم من سيرهم سنتين بين البصرة وبغداد [1]، مع أن القائد العسكري التزم بأن لا يتعطّل بين البصرة وبغداد أكثر من اثني عشر يومًا. لكن العلماء حضروا بأنفسهم معركة القتال، واجتمعوا في "الشعيبة" مئتا ألف من العشائر [2]، لكن الخيانات والجنايات هزمت المسلمين وكسرتهم.

(وكيف كان) فأراد الانكليز صرف قلوب العلماء عن الدولة التركية فأرجعوا جميع الشؤون الشرعية من القضاء والأوقاف وغيرها إليهم، وقطعت أيادي علماء السنّة عنها بالكلية.

فمن هذه الجهات توجهت قلوب علماء السنّة إلينا، حتى أن رؤساءهم يحضرون مجالسنا ويقبّلون أيادينا مع أنهم كانوا في زمان الدولة العثمانية لا يعتنون بشؤوننا ولا ينظرون إلينا إلا بالحقارة.

ومن هذه الجهة ألّف صديقنا "الراوي" هذا الكتاب. وأنت ترى أنه يمجّد السيد مهدي السبزواري، وهو شاب ذكي، ومثله من الطلاب، ويعبّر بتعظيم وتكريم، لكن فيما قبل لم يكن يجري بلسانه، فضلاً عن قلمه وبنانه، إسم أكبر عالم منّا.

هذا، ولكن علماء الشيعة لشدة ورعهم وتصلّبهم في الديانة لم يعتنوا بمواعيد الانكليز ولا وافقوها في مقاصدها، بل صرّحوا بأنّا لا نريد إلا السلطان الإسلامي، حتى وقعت الثورة العراقية فقتلوا أولاً مارشالاً في النجف الأشرف، ثم قامت العشائر بعد المظاهرات في بغداد وكربلاء حتى أخرجوا الحاكم الانكليزي وقطعوا ريل - أي قطار - البصرة، وقامت الحرب على ساق.

لكن الخيانات والجنايات أيضًا خذلت المسلمين، وتوفي زعيم الدين أستاذنا الميرزا

---

(١) لأن انتهاء المقاومة العراقية في الجنوب كان عام ١٩١٥م وسقوط بغداد كان عام ١٩١٧م.

(٢) هذا الرقم فيه مبالغة لأن عدد المجاهدين كان أقل من ذلك كما تشير البحوث.

الشيرازي قدس سرّه، فرجعت الانكليز الى محالها وانقلبت سياستها، فأرجعوا جميع الأمور الى علماء السنّة حيث أنها نكثت العهود وخالفت الشيعة ووافقت الانكليز.

وبالجملة، علمت الدولة الانكليزية بأن الشيعة لا توافقهم، وإنّما السنّة تطيعهم وتؤيدهم، فأرجعت الى علماء السنّة ما كان بيدهم أيام الترك وزيادة، حتى أصبحنا نحن الشيعة بين مطحونة صفحتي الرحى، بين السنّة والانكليز، وحتى سوّقت علماء العراق الى إيران، وحبسوا باطنًا في بلدة قمّ تسعة أشهر حتى رجعوا الى العتبات. ثم خرّبت وهدّمت مشاهد الأئمة وقبور الأولياء في المدينة ومكّة (١)، وحتى سفرت النساء - أي أجبرن على نزع العباءة - في إيران وألبسوا القبعات - وألبسة الكفر، ونبشت المقابر وعطلت الأوقاف وهدمت المساجد والحوزات (٢)، ومُنِعَتْ التعازي والمنابر (٣) وسائر شرائع الإسلام، فلم يتكلم أحد من علماء السنّة." إنتهى.

نستطيع أن نوجز هذه التعليقة - الوثيقة بما يلي:

١. كان الانكليز يظنون أنهم يستطيعون خداع الشيعة باستمالة علمائهم الذين كانوا مضطهدين من قبل الدولة العثمانية أولاً، والذين حاربوا الانكليز عندما دخلوا العراق عام ١٩١٤م، مما حدا بالانكليز أن يجربوا حظهم بالمكر والخداع ثانيًا.

٢. كان علماء السنّة يحتقرون علماء الشيعة ولا يقيمون لهم وزنًا لأنهم كانوا مسلّطين على جميع الأمور الدينية من قبل الدولة العثمانية السنّية.

٣. هذه النظرة المتعالية والمجافية من علماء السنّة نحو علماء الشيعة لم تكن إلا بسبب هذا التسليط العثماني، لأنهم عادوا يتقربون الى علماء الشيعة ويعظمونهم ويحضرون مجالسهم ويقبلون أياديهم، بل يفعلون ذلك مع أصغر طلاب العلوم منهم.

٤. لمّا وجد علماء السنّة أنه قد توقّف تصرفهم الذي كان في أيام الأتراك، وأن علماء

(١) يشير الى ما فعله الوهابيون بقبور الأئمة الأربعة الحسن بن علي وعلي زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق عليهم السلام، والصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، وسائر القبور في مقبرة البقيع الخالدة، حيث هدّموها وأحالوها أثرًا بعد عين، وذلك في ٨ شوال ١٣٤٤هـ (عام ١٩٢٦م).

(٢) وهو ما فعله الشاه رضا خان والد الشاه محمد رضا پهلوي (الذي أسقطته الثورة الإسلامية في ١٩٧٩م)، والذي أتى به الانكليز سنة ١٩٢٥م لضرب الإسلام في إيران بعد ضربه في تركيا على يد عميل آخر (أتاتورك) سنة ١٩٢٤م.

(٣) وهو ما حصل في إيران والعراق وقتها.

الشيعة صاروا في وضع أفضل بسبب زوال الظلم التركي من جهة وبسبب محاولة الانكليز خداع الشيعة وكسبهم لكسر عنادهم وتخفيف كرههم لهم، باتوا يتقربّون الى علماء الشيعة. أي أن الأمر الواقع فرض التغيير، في حين أن مبادئ الأخوة الإسلامية لم تصنع شيئًا طيلة القرون العثمانية وما سبقها.

٥. بسبب تمسك علماء الشيعة بالمبادئ الإسلامية قرر الانكليز حجب جميع حقوق التصرّف عنهم، ومنحوا ذلك الى علماء السنّة فيما يخص الأمور الدينية والأوقاف، والى سياسيي السنّة فيما يخص الحكم والدولة.

٦. لم يحرّك علماء السنّة ساكنًا عندما تعرّض الإسلام الى الانتهاك في إيران والعراق، وذلك لأن ما جرى لا يُعَدّ شيئًا كونه جرى على الشيعة.

وهكذا، فإن هذه الوثيقة تؤكّد ما ذهبنا إليه فيما يخص الواقع الطائفي، والتغيير المنشود.

ملحق (٢)

ميثاق النجف

أدناه نصّ ميثاق النجف أو مشروع الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء الذي تم وضعه في آذار ١٩٣٥م، والذي يعتبره عبد الكريم الأزري "أول بيان صريح يعبّر فيه فريق كبير من رجال الشيعة عما يخالج قلوب الأكثرية الشيعية من شعور عميق بالتبرّم والاستياء مما كان ولا يزال شبه احتكار للحكم وصنع القرار من الأقلية الحاكمة، ومن حرمان لأكثرية الشعب من حقها في الاشتراك العادل في الحكم وصنع القرار" (١).

وعلاوة على قضية التمييز السياسي والوظيفي ضد الشيعة، فإن الميثاق تضمن مطالب عامة في مجالات الصحافة والزراعة والإدارة الحكومية والأوضاع الاجتماعية.

نص ميثاق النجف (٢)

نحن الموقعين بذيله أدناه من زعماء قبائل الفرات الأوسط، قد رفعنا مطاليبنا المشروعة التي كان جلّ الغرض منها إصلاح وضع المملكة العراقية، حتى يتقدم العراق الى مصاف الأمم الراقية ويمشي الى الأمام على أقدام العدل والمساواة بين سائر طبقاته، وعناصره، ويبرهن على أهليته للاستقلال، تحت لواء صاحب العرش الهاشمي دامت شوكته. وقد رفعنا مطاليبنا الى سماحة زعيمنا الروحاني، المصلح الأكبر، حجة الإسلام والمسلمين، الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، كي يتقدم بها الى مليكنا المعظم صاحب الجلالة غازي الأول، وحكومته الموقرة، ويطالبه بإنجازها، وسماحته هو الممثل لنا جميعًا، والمفوض فيها، النافذ أمره علينا، فيما يعود الى مصالحنا، وقد أعطيناه هذا الميثاق شاهدًا وحجة علينا، مع التعهد والالتزام منّا جميعًا على محافظة

(١) "مشكلة الحكم في العراق" ص ٦٥.

(٢) "تاريخ الوزارات العراقية" لمؤلفه عبد الرزاق الحسني، الطبعة الخامسة، الجزء الرابع، ص ١٠١، نقلاً عن "مشكلة الحكم في العراق" ص ٦٢.

مصالح الأجانب في البلاد، وتمام الرعاية للمعاهدات الدولية، مع المثابرة على إنجاز تلك المواد الإصلاحية وتحقيق رغائبنا القانونية مهما كلفنا الأمر والبيان حُرِّر.

المادة الأولى:

لقد تمشّت الحكومة العراقية منذ تأسيسها حتى اليوم، على سياسة خرقاء لا تتفق ومصالح الشعب واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساسًا للحكم، فمثّلت أكثرية الشعب بوزير واحد أو وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها (على الأكثر). وعلى مثل هذا الأساس تمشت في سياسة التوظيف فظهر التحيز صريحًا في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الأمة، بينما القانون الأساسي لم يفرق بين أبناء البلاد، كما نصت المادة السادسة من القانون الأساسي. فلإيجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب، ورفع التفرقة بين أبناء الأمة، يجب أن يساهم الجميع في مجلس الوزراء، وفي مجلس الأمة، وسائر وظائف الدولة، كما يساهم في الجندية والضرائب.

المادة الثانية:

إن طريقة الانتخابات النيابية أسيئ استعمالها، حتى أصبح مجلس الأمة لا يمثل الشعب تمثيلاً صحيحًا. وضمانًا لرفع التلاعب، من ناحية الحكومة، نرى وجوب تعديل قانون الانتخاب على أساس ضمان الحرية المطلقة، بوضع القيود بدرجة واحدة واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة.

المادة الثالثة:

لما كانت المادة ٧٧ من القانون الأساسي تنص على وجوب تعيين القضاة من مذهب أكثرية السكان، فنطلب تنفيذ أحكام المادة المذكورة من القانون الأساسي، مع لزوم تدريس أحكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية.

المادة الرابعة:

لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع لمحافظة أرواح وأموال الشعب، وقد سبق أن مُثّلت الطائفتان المسيحية والإسرائيلية والعناصر الأخرى فيها، فعليه نطلب أن يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي لتطمئن النفوس بأحكام المحاكم.

المادة الخامسة: لما كانت الصحافة لسان الشعب الناطق، فيجب إطلاق الحريات

الكاملة للصحافة، ورفع القيود الإدارية وحصر المسؤوليات بالمراجع القضائية، تمشياً مع روح المادة ١٢ من القانون الأساسي.

المادة السادسة:

لما كانت الأوقاف العامة أوقافًا إسلامية، خصصت لخدمة الشرع الشريف، وإعاشة المتفرغين لهذه الخدمة، وما يتفرع عنها، غير أن سياسة الحكومة اتجهت الى نواح أخرى، وأصبحت مواردها تصرف على تشكيلات الأوقاف الإدارية، وأهملت دور العلم ومساجد العبادة، فعليه يجب الاقلاع عن هذه السياسة في إدارة الأوقاف العامة وصرف مواردها على المؤسسات الإسلامية بصورة عامة.

المادة السابعة:

تعميم وتعديل لجان تسوية الأراضي، التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي، كما نطلب الاسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي، وتمليك الأراضي لأربابها من غير بدل.

المادة الثامنة:

إلغاء ضريبتي الأرض والماء، واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة الاستهلاك وعدم فرض الضريبة على الآلات الرافعة.

المادة التاسعة:

إن وظائف إدارة الدولة في تضخم مستمر، بسبب عدم استقرار الملاك، وإن رواتب الموظفين في تزايد بصورة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي، ومع مستوى المعيشة، كما أن الموظفين قد تمادوا بالاستهتار بمصالح الشعب بعدم رعاية القوانين، فيجب اتخاذ تدابير سريعة لاستبدال موظفي الدولة المعروفين بسوء السلوك والسمعة، والتخفيف من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين الضخمة الى الحد المعقول، وتخفيض رواتب التقاعد المدني والعسكري.

المادة العاشرة:

إن معظم مؤسسات الدولة الصحية والعمرانية والتهذيبية لم تراعى في توزيعها النسبة العادلة بين أبناء الشعب، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق. كما يجب

وضع الأنظمة والقوانين لمنع تفشي الأمراض الاجتماعية والأخلاقية، وتهذيب مناهج المعارف، وجعل الدروس الدينية كسائر الدروس ذات الدرجة في الامتحان، والسعي وراء صيانة الأخلاق، بمنع البغاء، والتظاهر ببيع الخمور، والقمار وكل ما يؤدي الى فساد الأخلاق.

المادة الحادية عشرة:

عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة بين أبناء الشعب أو من الموظفين وأفراد الجيش والشرطة.

المادة الثانية عشرة:

توقيف أحكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات واستبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة.

ملحق (٢)

مذكرة الشبيبي

بعث الشيخ محمد رضا الشبيبي، في ٢٨/١٠/١٩٦٥م، بمذكرة الى عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء في عهد الرئيس عبد السلام عارف الذي كان معروفًا بطائفيته الشديدة، والتي كانت تعبيراً عن مظلومية الأغلبية الشيعية في العراق. ولكن القضاء عاجل الشيخ الشبيبي فقد توفي بعد شهر من تقديم المذكرة، وبعد عودته من فلسطين حيث ذهب لحضور احتفالات المعراج في القدس الشريف.

وكما في ميثاق النجف، فإن مذكرة الشبيبي، علاوة على التنبيه على سياسة التفرقة الطائفية التي تنتهجها الدولة، والتي زادت في عهد عبد السلام عارف، تضمنت أموراً عامة، بل أحاطت إحاطة تكاد تكون شاملة بالشؤون العراقية مثل الشؤون الزراعية والإدارية والنفطية والمهنية والسياسية وكذلك موضوع الوحدة العربية.

نص مذكرة الشبيبي (١)

تحية طيبة، وبعد

يسعدني أن أشير الى محادثتنا التلفونية الموجزة غداة اضطلاعكم بأعباء المسؤولية وما تضمنته من التمنيات الطيبة لكم بالتوفيق. ويطيب لي كذلك أن أعزز ذلك الحديث بهذه المذكرة الموضحة لطائفة من القضايا والمشكلات الخطيرة التي تواجهها البلاد راجين أن يحالفكم التوفيق في درسها فقرة فقرة، تمهيداً للأخذ بمضامينها قدر الإمكان. ومما شجع على تقديم هذه المذكرة في هذا الظرف بالذات أن رئاسة الحكومة يشغلها أحد رجال القانون وتلك خطوة حسنة، وأحسن منها أن يكون المسؤول ذا سند شعبي متين وهو أمر يساورنا الشك فيه الآن.

---

(١) جريدة "الحياة" البيروتية الصادرة في ٥/١١/١٩٦٥م نقلاً عن "مشكلة الحكم في العراق" ص ١٨٠.

كان الشعور الوطني في العراق يتجلى بالغيرة الوطنية والحب العميق لأرض الآباء والأجداد، وكان هذا الشعور الحافز الأول لصيانة وحدة البلاد. ولكن الأحداث والكوارث التي حلّت بها نتيجة تصارع الأهواء وتشجيع التفرقة عصفت بهذا الشعور النبيل وأقصته الى أبعاد وأعماق سحيقة، يخشى أن تتيح للأجنبي المتربص الفرصة للنيل من وحدتنا الوطنية المقدسة. ولم يعد خافيًا على أحد أن البلاد العراقية تجتاز في ظروفها الحالية مرحلة لا تحسد عليها من مراحل حياتها، وكيف تحسد على مراحل موسومة بكثرة مخاوفها ومشكلاتها، وما يتخللها من شكوك واحتمالات. وقد تسنّى لي أخيراً أن اتصل بجمهرة من أبناء البلاد، وأن ألمس مواقع الألم منهم والاحساس بما يخالجهم من سخط وتذمر. وفي وسعي، بل أرى من واجبي، أن أسجل ملخصًا مظاهر ذلك في الفقرات التالية:

١. جاء على لسان السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي قوله: "إن الحكومة عازمة على إعادة الحياة الدستورية للبلاد وإجراء انتخابات حرة وبهذا كما لا يخفى ستنتهي الفترة الانتقالية وتستقر الأوضاع في البلاد ويتمكن الشعب من ممارسة حقه القانوني في انتخاب من يراه صالحًا لإدارة البلاد وتحمل مسؤولياتها الجسام.

وإننا نؤكد على ضرورة القيام عاجلاً بوضع أسس قانون الانتخابات العامة وعرضها على الشعب ليبين رأيه فيها حتى تتم الانتخابات المباشرة خلال فترتها المحددة في الدستور المؤقت، على أن يجري ذلك بإشراف سلطة معروفة بالحياد والاستقامة، سلطة تضمن للجمهور حرية الصحافة والرأي والتعبير.

٢. تناول السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي موضوع الوحدة العربية والاتحاد وأجاب عن التساؤلات الكبيرة التي أثيرت حول تصريحاته. وفي رأينا أنه مهما كانت اتجاهاتنا السياسية والاجتماعية في القضايا العربية فإن الوحدة الجغرافية ووحدة التاريخ والمصير قادرة في أي وقت على أن تخلق بيننا وحدة عمل، نواجه بها التحديات والمخاطر. إن الوحدة العربية في رأينا هدف يتم باستفتاء الشعب عليه، وأن التضامن العربي وسيلة لحمايته.

٣. ما انفكّ حكم العراق في عصرنا هذا بالذات مشربًا بالأهواء والأغراض، وإن كانت تلك الأغراض مقنّعة أو مغلّفة بألفاظ خلاّبة. ولم يكن الطعن في الحكم المذكور

سهلاً، لأنه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعية، وقد اعتبرت الطائفية بموجب هذه القوانين جريمة تعاقب عليها. ولكن العبرة ليست بالألفاظ المجردة والتشريعات المقنّعة، بل بالتطبيق السليم والإدراك الصائب لروح تلك القوانين. ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم، ولم تكن مصدراً باعثاً على القلق المستحوذ على الشعب طالما استنكرت التفرقة وكافحتها وطالبت بالاقلاع عن هذا الأسلوب الممقوت. وطالما تنادى المخلصون باتباع نهج آخر تراعى فيها المساواة المطلقة التي أكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية.

الانتفاض على سياسة التفرقة

ومن الواضح أن الشعب العراقي انتفض أكثر من مرة على سياسة التفرقة النكراء، وعمل منذ ثورته الأولى عام ١٩٢٠ على إقامة حكم وطني ديمقراطي يسهم بإقامته وينعم في خيراته أبناء الشعب كافة لا يفرقهم عنصر أو دين أو مذهب. وقد بارك الشعب ثورة الرابع عشر من تموز وعلق عليها آمالاً كبيرة وتوقع المخلصون أن تستأصل جذور النعرات المفرقة باستئصال قواعد الاستعمار وركائزه. غير أن الأحداث الأخيرة برهنت مع بالغ الأسف على انبعاث روح التفرقة بشكل أشد وأعنف من ذي قبل بكثير.

ولا نذيع سراً إذا قلنا أن كثرة الشعب ساخطة جداً من جراء ذلك، وأنها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، ولا سيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحكم: وإذا كان من الممكن أن تغض هذه الكثرة الشعبية نظرها عن بعض حقوقها في وظائف الدولة، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العالية وغيرهم دون عمل، إذا كان من الممكن أيضاً أن تغض هذه الكثرة النظر عن التقصير المتعمد في إنعاش مرافقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان من الجائز أن تغض نظرها عن مواقفها المشرفة في الجهاد والتضحية، فإنها لا يسعها غض النظر عن التعريض بعروبتها وأصالتها وكرامتها وإخلاصها للوطن وللدولة التي أقامتها على جماجم شهدائها الأبرار، ذلك التعريض المثير الذي يلوح به بعض المسؤولين والصحف الأجيرة.

هذا وما دامت الحكومة الحاضرة قد أعلنت عن التزامها الصراحة في القول وتصحيح الأوضاع المنحرفة، بادرنا تذكيرها بهذه الحقيقة، إذ ليست الدولة وأجهزتها

ووظائفها ومجالات العمل فيها وقفًا على طائفة دون أخرى، إنما توزع واجباتها حسب الكفاية. ولعل نظرة فاحصة الى الدواوين الكبيرة في الدولة ومن يشغلها تكفي دلالة على سياسة محاباة، خصوصًا وأن كثيرًا من المقربين محرومون غالبًا من المؤهلات والكفايات والإخلاص.

٤. لا شك أن صيانة الوحدة الوطنية وحقن الدماء وإعادة الطمأنينة والسلام الى ربوعنا في الشمال العزيز يتطلب منّا درسًا دقيقًا للقضية الكردية التي طال عليها الأمد. ولما كان العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن يتقاسمون غرمه وغنمه، فإننا نرى أن لإخواننا الأكراد حقًا في التمتع بحقوقهم المشروعة، وذلك عملاً بالإدارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية، هذا الأساس الذي تقضي ضرورة الأخذ به أسلوبًا للحكم في العراق من الناحية الإدارية.

٥. تعرضت النقابات في العراق لمختلف أوجه الضغط السياسي الأمر الذي حرفها عن خدمة منتسبيها في حدود صلاحياتها وأغراضها المهنية. كما تحملت الفئات العاملة تبعات ذلك ففصل وسجن كثير منهم وحرمت عوائلهم من مصادر عيشها. لذلك وجب على الحكومة أن تعيد النظر في أحكام قانون العمل، آخذة بنظر الاعتبار الأخطار التي ظهرت لدى تطبيق القانون المذكور، وأن تفسح المجال لقيام نقابات مهنية تراعي مصالح المنتسبين إليها رعاية حقة.

٦. لا نريد الدخول في جدل عن الاشتراكية من حيث كونها صالحة أو غير صالحة للعراق، ولكننا نكتفي بالرجوع الى حقائق الأشياء، وبما حصل فعلاً من نتائج ليصدر الحكم مبنيًا على الواقع دون الخيال. فعند تطبيق القرارات الاشتراكية في ١٤ تموز ١٩٦٤م نلاحظ أن أوضاع العراق المالية والاقتصادية تزداد تخبطًا وارتباكًا: زيادة في البطالة وقلة في الانتاج وتبذيرًا في أموال الدولة وتهريبًا لرؤوس الأموال الوطنية وعجزًا في الموازنة.

لقد أشار السيد رئيس الوزراء الى طبيعة هذه الاشتراكية بقوله في مؤتمره الصحفي: "إن هذه الاشتراكية لم تغير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بقدر ما تحسنت أحوال طبقة معينة من الموظفين والمنتفعين على حساب الآخرين".

إننا نؤمن بأن الديمقراطية الاقتصادية هي النظام الذي يلائم ظروفنا وحاجاتنا، وإننا نؤمن بالعدالة الاجتماعية ونعتبر الفروق الاقتصادية في مجتمعنا خرقًا لقواعد هذه العدالة، فلهذا يمكن العمل على تقليل هذه الفروق عن طريق توزيع الضرائب وزيادة مكاسب الطبقة العاملة، ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل العام.

إننا نطالب الحكومة بتدارك ما أدت إليه تلك السياسة المرتجلة من بطالة وذلك بإيجاد عمل للعاملين يكفل لهم مستوى من المعيشة يتلائم وكرامة الإنسان. كما نطلب إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية مع تعيين مجالات القطاع العام والقطاع الخاص لكي ينصرف المواطنون الى مزاولة أعمالهم بحرية تامة واطمئنان كامل.

القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي في العراق يمثل مصدراً أساسيًا من مصادر الثروة العامة. ولقد ظهرت في قانون الإصلاح الزراعي أخطاء أدت الى تخلف الزراعة. لهذا نطلب إعادة النظر في أسس القانون المذكور وذلك في ضوء الأخطاء التي ظهرت في مرحلة التطبيق، وندعو للعمل على تطوير شؤون الزراعة وحماية الانتاج وتحديد واجبات الزرّاع والعمل على تعويض المستولى على أراضيهم ومنهم أصحاب حق اللزمة، إذ أننا لا نقر مبدأ المصادرة مطلقًا.

ونطالب بإعادة النظر في موضوع الضرائب خاصة ضريبة الدخل وضريبة الشركات والتعديلات التي جرت عليها أخيرًا، ونحث على دراسة علمية مبنية على التجارب التي مرت بها تلك القوانين لدى التطبيق، ونطالب بإعادة النظر في القوانين الأخرى التي شرّعت في ظروف مستعجلة فجاءت مخالفة لأحكام شريعتنا الإسلامية وغير ملائمة لأوضاعنا وتقاليدنا الاجتماعية. إن الشريعة الإسلامية هي الأساس الراسخ الذي يقوم التشريع عليه، وإن أي قانون أو نظام يتعارض معها يعتبر تحديًا لشعور الأمة وعقيدتها الراسخة.

٧. لا تزال مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات العاملة في العراق طي الكتمان ولم تعرف تفاصيلها بعد. ومع تقديرنا للجهود التي تبذل لاستخلاص حقوق العراق من الشركات الأجنبية، إلا إننا نرى في القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٦٣ [1] مكسبًا

(١) وهو القانون الذي أصدرته الحكومة العراقية آخر عهد عبد الكريم قاسم.

وطنيًا يلزم الحفاظ عليه. لذلك نهيب بالسلطة أن تعرض نتيجة المفاوضات قبل الالتزام بها على ممثلي الشعب حين تعود الحياة الدستورية الى البلاد ليقول الشعب كلمته فيها .

٨. كان الهدف الأساسي من تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق أن يضم منتسبي النقابات ومختلف الفئات العاملة، غير أن هذه المنظمة لم يحالفها التوفيق على الرغم من إسناد السلطة لها ماديًا ومعنويًا. ذلك لأن الأهواء تنازعتها منذ البداية، يضاف الى ذلك أنها قامت على مبدأ احتكار العمل السياسي وفكرة الحزب الواحد ولا نقر ذلك منهجًا للحكم في البلاد. ولهذا نطالب بأن تبادر الحكومة الى تعديل القانون الذي قامت بموجبه هذه المنظمة لتتمكن الفئات الوطنية التي تستمد آراءها من صميم هذا البلد من ممارسة نشاطها السياسي.

هذا، ووفاءً منّا لأمتنا ووطننا وقيامًا بالواجب المفروض علينا، وإبراءًا لذمتنا بادرنا الى بيان أهم مشاكل الساعة التي تخالج أفكار الجمهور مؤملين أن تعنوا بدراستها وبذل الجهود في سبيل الوصول الى الحلول السليمة للمشاكل المذكورة كافة. وختامًا نبتهل الى الله العلي القدير أن يسدد خطانا جميعًا إنه وليّ التوفيق.

محمد *رضا الشبيبي*

المصادر

١. الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ - ١٩٩٠م، حسن العلوي، الطبعة الأولى، فرنسا، ١٩٨٩م.

٢. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق، حسن العلوي، دار الزوراء - لندن، ١٩٨٨م.

٣. مشكلة الحكم في العراق، عبد الكريم الأزري.

٤. ثورة الخامس عشر من شعبان - ثورة العشرين، عباس محمد كاظم، الطبعة الأولى، سلسلة "نحو حضارة إسلامية"، مركز الشباب المسلم، تكساس - أمريكا.

٥. ديوان الجواهري، محمد مهدي الجواهري، دار العودة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٢.

٦. هوية التشيّع، أحمد الوائلي، دار الكتبي للمطبوعات - بيروت.

٧. رجال الشيعة في الميزان، عبد الرحمن عبد الله الزرعي، دار الأرقم - الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٨. رسالة في الرد على الرافضة، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق الدكتور ناصر بن سعد الرشيد، دار طيبة - الرياض.

٩. النص والاجتهاد، عبد الحسين شرف الدين الموسوي العاملي، مؤسسة الأعلمي - بيروت، الطبعة الرابعة.

١٠. المثل الأعلى في ترجمة أبي يعلى، محمد علي الأردوبادي، تحقيق جودت القزويني، الطبعة الأولى.

١١. العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، مخطوطة، مجموعة جودت القزويني.

١٢. صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٦م.

١٣. صلح الحسن، راضي آل ياسين.

١٤. مجلة "الموسم" الفصلية، العدد (٢-٣)، السنة الأولى ١٩٨٩م، بيروت، ملف الدكتور الشيخ أحمد الوائلي.

١٥. صحيفة "دار السلام" النصف شهرية، بريطانيا، أعداد مختلفة.

١٦. صحيفة "الوفاق" الأسبوعية، لندن.

17. The Old Social and Revolutionary Movement of Iraq, Hanna Batatoo, Preston University Press.







لماذا هذا الكتاب

لما كنت معتقدًا ومقتنعًا بان أغلب أهل السنّة ما وقفوا هذا الموقف المؤسف إلا بسبب العقد الطائفية التي تربّوا عليها ونشأوا تحت ضغطها، فإن الواجب تجاه العراق أولاً، والعراقيين بشكل عام ثانيًا، والسنّة المحكومين بهذه العقد ثالثًا، والشيعة العراقيين المظلومين رابعًا، هو الذي دفعني لأن أصنف هذا الكتاب عسى أن يكون فيه تبيانًا للسنّي حقيقة الموقف المؤسف الذي وقفه، والموقف الصحيح الذي يجب أن يكون عليه، وتبيانًا للشيعي حقيقة الدوافع وراء هذا الموقف الذي يقفه سنّة العراق عمومًا، وواجبه تجاه ذلك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أحببت أن أكشف للشيعي العقد التي يئن تحتها والتي تحدد حركته تجاه الآخرين علّه يبدأ باتخاذ الوجهة الصحيحة، مع نفسه على الأقل.

أصبح من الواجب أن يعرف الشيعي العراقي عدوه من صديقه، وأن يعين أخاه السنّي للخروج من هذا المستنقع الطائفي الذي لا يرضي الله ورسوله (ص)، ويعود بالنفع عليه قبل غيره، وأن يوصله الى قناعة، أو يجعله يعيش (بالحكومة العادلة) واقع أن الشيعي العراقي ليس أسوأ من السنة الذين حكموه على الأقل بل قد يكون أفضل منهم، وأنه لا يهدف من مجيئه للحكم الى إبادة السنّة كما يُصَوَّر له.

ومن ثم، فقد أصبح على الشيعي أن ينقذ نفسه من الإبادة التي لا يتورع عن تنفيذ فصولها صدام وكل من هم على شاكلته من العملاء والمجرمين، الآن وفي المستقبل.

وعلى أية حال، فإن الكثير من أهل السنّة وقفوا مع إخوانهم الشيعة في المعارضة العلنية لصدام وداسوا المشاعر الطائفية بأقدامهم، أو تجاوزوها إحساسًا منهم بالواجب الوطني والديني والإنساني.

وأحب أن أوضح بشكل تام أني ما عنيت بما كتبت كل أهل السنّة في العراق أو غيره، وإنما عنيت الطائفيين منهم لا أستثني أحدًا سواء أكان فردًا أو مسؤولاً في حزب أو هيئة سياسية أو اجتماعية.

إن وضع الحلول للمشكلة الطائفية أصبح قضية مصيرية أو قضية حياة أو موت للعراق، كيف لا وقد تردّى الحال الاقتصادي والأمني والحال الاجتماعي والنفسي والأخلاقي الى ما يحتاج الى جيل أو جيلين لإزالته، وقد تردّى الحال حتى صار الثابت الوطني القائل بوحدة العراق والشعب العراقي مجرد فكرة ورأي تقف بإزائها أفكار وآراء التقسيم والكونفدرالية وغيرها من طروحات.

لقد صار الحديث في هذه المشكلة حديثًا يكشف ما يقف وراءها من مواقف الحكام والأفراد والأحزاب، وصار بحث المشكلة مع محاولة إيجاد الحلول لها، أمرًا لا بد منه لأجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولإرجاع ما فقده الفرد العراقي من عزّة وكرامة وأمان، ولضمان عدم تكرار ما حصل.

فإما التعامي عن المشكلة وتجاهلها وهو ما يؤدي الى الموت الذي بدأت سكراته منذ سنين، وإما تسليط الأضواء عليها وإيجاد الحلول لها وهو الحياة.

فهل نترك المصارحة اليوم ونؤجلها الى حين سقوط النظام الصدامي أو انتهاء الفترة الانتقالية التي تليه ومجيء نظام يقوم على أنقاضه وبنفس إطاره الطائفي لتبدأ دورة جديدة من المآسي وما سيتبع ذلك من اشتداد مطالبة البعض بالطروحات التقسيمية والكونفدرالية وغيرها والتي قد تصل الى حد يستحيل وقف زخمها، أم نواجه هذه المشكلة الكبيرة والخطيرة الآن ونحن في معرض البحث عن أفضل وضع ممكن للعراقيين ما بعد صدام؟